عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ اتِّحَادًا واخْتِلَافًا
«دراسةٌ تحليليَّةٌ بيانيَّةٌ»

أنوار زياد جبر ياغي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) فِي القرآنِ الكريمِ اتّحادًا واخْتِلَافًا
«دراسةٌ تحليليَّةٌ بيانيَّةٌ»

إعداد:

الطالبة أنوار زياد جبر ياغي

بكالوريوس قرآن ودراسات إسلامية من جامعة القدس / فلسطين

المشرف: الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي

قُدِّمت هذه الدراسةُ استكمالًا لمتطلباتِ درجةِ الماجستير في تخصُّص التَّفسير
برنامج أصول الدين / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير أصول الدين

إجازة الرسالة

مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآن الكريم اتِّحادًا واختلافًا
«دراسةٌ تحليليَّةٌ بيانيَّةٌ»

اسم الطالبة: أنوار زياد جبر ياغي
الرقم الجامعي: ٢٢٢١٢٣٩٣

المشرف: الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي

نُوقِشَتْ هذه الرسالة وأُجيزَتْ بتاريخ: ٢٠٢٥/٥/٢٥م من أعضاء لجنة المناقشة المُدرَجة أسماؤهم وتواقيعهم:

١. رئيس لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي التوقيع: .....
٢. ممتحنًا داخليًّا: الدكتور محمد يوسف الديك التوقيع: .....
٣. ممتحنًا خارجيًّا: الأستاذ الدكتور شحادة حميدي العَمْرِي التوقيع: .....

القدس – فلسطين
١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥م

الإهداء

إلَى زَوْجِي الكَرِيمِ المُكَرَّمِ، حَفِظَهُ اللهُ ورَعَاهُ

وإلَى وَالِدَيَّ المُبَارَكَيْنِ الغَالِيَيْنِ، حَفِظَهُمَا اللهُ ورَعَاهُمَا، وأَطَالَ بالبَرَكَةِ والعَافِيَةِ بَقَاءَ هُمَا

وإلَى أَشِقَّائِي وشَقِيقَاتِي، وَفَّقَهُمُ اللهُ تَعَالَى

وإلَى جَمِيعِ العُلَمَاءِ الحُكَمَاءِ المُخْلِصِينَ فِي القَوْلِ والعَمَلِ

أُهْدِي هَذِهِ الرِّسَالَةَ

إِقْرَارٌ

أُقِرُّ أنا مُعِدَّة الرسالة بأنها قُدِّمت لجامعة القدس لِنَيْلِ درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناءِ ما تمَّتِ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يُقَدَّم لِنَيْلِ درجة عليا لأيِّ جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 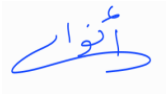

أنوار زياد جبر ياغي

التاريخ: ٢٠٢٥/٥/٢٥م

شُكْرٌ وعِرْفَانٌ

أتقدَّمُ بِجَزِيلِ الشُّكْرِ والامْتِنَانِ إلى مُعَلِّمِنا الجَلِيلِ:

الأستاذ الدكتور حاتم جلال التَّميمي

لِاخْتِيَارِهِ مَوْضُوعَ هذِهِ الرِّسَالَةِ، ولِقَبُولِهِ الإشْرَافَ عَلَيَّ في كتابتِها. وأسْأَلُ اللهَ تباركَ وتعالى أَنْ يُجْزِلَ لَهُ الثَّوَابَ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

وكَذَا للمُنَاقِشَيْنِ الفاضِلَيْنِ:

الأستاذ الدكتور شحادة حميدي العَمْرِي

والدكتور محمد يوسف الديك

لِقَبُولِهِما قراءةَ الرِّسَالةِ ومُناقَشَتَها، جزاهُمَا اللهُ خيرًا وبارَكَ فيهِمَا.

وشُكْرٌ مَخْصُوصٌ للسَّيِّدِ الفَاضِلِ المُحْسِنِ:

الأستاذ أبو حمزة فوَّاز ضَمْرة

لِتَفَضُّلِهِ بتخصيصِ المِنْحَةِ الدِّراسيَّةِ التي شَمِلَتْنِي طِيلَةَ مُدَّةِ الدِّراسةِ، شَكَرَ اللهُ لَهُ وأَحْسَنَ إِلَيْهِ.

مُلَخَّص

تتناولُ هذه الدِّراسةُ مَعَاني صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ من حيثُ الاتِّحادُ والاختلافُ، وآراءَ السَّادةِ المفسرين وغيرهم من أهلِ العِلْمِ في الأمرِ؛ وذلك بتتبُّعِ مواضعِ ورودِ الصِّيغَتَيْنِ في القرآنِ الكريمِ؛ أفعالًا كانت أم مصادِرَ أم مُشتقاتٍ، ويشملُ ذلك: المواضعَ التي قُرِنَتْ فيها الكلمةُ الواحدةُ بالصِّيغَتَيْنِ، والمواضعَ التي اجتمعتْ فيها الصِّيغَتَانِ في الآيةِ نفسِها، وكذا ما وردت فيه الصِّيغَتَانِ في مواضِعَ متفرِّقةٍ في القرآنِ الكريمِ؛ من أجلِ تكوينِ تصوُّرٍ واضحٍ ومتكاملٍ حولَ الموضوعِ.

وتكمُنُ أهمِّيَّةُ الدِّرَاسةِ في كَوْنِهَا جامِعَةً بينَ ثلاثةٍ مِنْ أَجَلِّ العُلُومِ؛ وهي: عِلْمُ اللُّغَةِ، وعِلْمُ التَّفسيرِ، وعِلْمُ القراءاتِ. وأنَّها تُوَظِّفُ مبحثَ زياداتِ الأفعالِ والصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ في مجالِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ؛ إذْ هُوَ مِنْ أبرزِ ما يُعِينُ على تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وفَهْمِ معاني مفرداتِهِ، وإدراكِ بعضِ مظاهرِ إعجازه البيانيِّ الباهِرِ.

وتهدفُ الدِّراسةُ إلى بيانِ أهميةِ علمِ الصَّرفِ بعامَّةٍ، ومبحثِ الصِّيَغِ الصَّرفيةِ بخاصَّةٍ، وأَثَرِهما في تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ، وفَهْمِ معانِيهِ، والكشفِ عن بعضِ أسرارِهِ، وكذا تجليةِ التَّكامُلِ بينَ عِلْمِ التَّفسيرِ وغيرِهِ من العُلُومِ، وأَنَّهُ لا يُمْكِنُ تفسيرُ القرآنِ الكريمِ بمعزِلٍ عن عِلْمِ اللغةِ وغيره من عُلُومِ الآلةِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها مفتاحٌ يفتحُ بابًا من أبوابِ التَّفسيرِ المُغْلَقَةِ، وبتوظيفِها مُجْتَمِعَةً يتفتَّحُ كثيرٌ من الأبوابِ، ويتكشَّفُ كثيرٌ من المعاني البلاغيَّةِ.

وقَدْ جاءتِ الدِّرَاسَةُ في ثلاثةِ فُصُولٍ رَئيسةٍ: الفصلُ الأوَّلُ؛ وهو بعنوان: المواضعُ التي ظاهِرُها اتِّحَادُ معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ). الفصلُ الثَّاني؛ وهو بعنوان: المواضعُ التي ظاهِرُها اختلافُ معاني صيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ). الفصلُ الثَّالث بعنوان: المواضِعُ التي تحتملُ الاتِّحادَ والاختلافَ في معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ).

وسَلَكتِ الباحثةُ في دِرَاسَتِها المنهجَ الاستقرائيَّ المتضمِّنَ وصفَ النُّصوصِ وتحليلَها، وكذلك منهجَ الموازنةِ بين أقوالِ أهلِ العِلْمِ في معاني الصِّيغَتَيْنِ، وترجيحِ الأنسبِ منها بقواعدِ العربيَّةِ وجزالةِ السِّياقِ الكريمِ، إلى جانب منهجِ الاستنباطِ والاستنتاجِ؛ وذلك في استنباطِ ما يمكنُ أن يكونَ قواعدَ وضوابطَ في مجيءِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنىً واحدٍ أو بمعنيينِ مختلفينِ، وفقَ آراءِ المفسرين وغيرهم في ذلك.

وقد خَلَصَتِ الدِّراسةُ إلى مجموعةٍ من النتائج؛ أهمها: أَنَّهُ لَيْسَ عِندَ السَّادةِ العُلَمَاءِ قواعدُ حَوْلَ مَجِيءِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بِمَعْنىً واحدٍ أوْ بِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، إلَّا مَا نَصَّ علَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ، وأبو حَيَّانَ، والسَّمينُ، وغيرُهم؛ مِنْ أنَّ مَعْنَى التَّضْعِيفِ فِي (فَعَّلَ) يَعْتَمِدُ على لُزُومِ فِعْلِهِ المُجَرَّدِ أوْ تَعَدِّيهِ؛ فإنْ كانَ لازمًا وصارَ مُتَعَدِّيًا بَعْدَ الزِّيادةِ فإنَّ التَّضْعِيفَ حينئذٍ بمَعْنَى الهَمْزَةِ؛ وهو التَّعْدِيةُ، وإنْ كانَ في الأَصْلِ

لازِمًا أوْ مُتَعَدِّيًا ولَمْ تَتَغَيَّرْ حالُهُ بَعْدَ الزِّيادةِ كانَ التَّضْعِيفُ للتَّكْثيرِ، واخْتَلَفَتِ الصِّيغَتَانِ فِي المَعْنَى غَالِبًا.

وتُوصِي الباحثةُ بِأنْ يُولِيَ طَلَبَةُ العِلْمِ اللُّغَةَ بعُلُومِها المُخْتَلِفَةِ؛ الصَّرفِ والنَّحْوِ والبَلاغةِ، الاهتمامَ اللائِقَ بِهَا؛ لأنَّهَا العُمْدَةُ في فَهْمِ كلامِ اللهِ تعالى.

الكلمات المفتاحيَّة: (القرآن الكريم، صيغ صرفية، أفعلَ، فَعَّلَ، تفسير).

The Meanings of the two formulas: (Af'ala) and (Fa''ala) in the Holy Qur'an in the event of union and difference "Analytical and Rhetorical Study"

Prepared by: Anwar Ziad Jaber Yaghi

Supervisor: Prof. Hatem "Jalal Al-Tamimi"

Abstract

This study addresses the forms (Af'ala) and (Fa''ala) and their meanings in the Holy Quran in terms of their similarities and differences, as well as the opinions of esteemed interpreters and other scholars on the matter. This is achieved by tracing the occurrences of both forms in the Quran, whether as verbs, nouns, or derivatives. This includes instances where a single word is read in both forms, cases where both forms appear within the same verse, and instances where the two forms occur in various places throughout the Quran. The goal is to develop a clear and comprehensive understanding of the topic.

The importance of the study lies in its integration of three esteemed fields of knowledge: linguistics, exegesis (tafsir), and recitation (qira'at). It employs the topic of verb augmentations and morphological forms within the context of interpreting the Holy Quran, as this is one of the most significant aids to understanding the meanings of its vocabulary and recognizing some aspects of its remarkable rhetorical miracle.

The study aims to demonstrate the importance of morphology in general and the specific topic of morphological forms in particular, as well as their impact on the interpretation of the Holy Quran, understanding its meanings, and revealing some of its secrets. It also seeks to clarify the integration between exegesis (tafsir) and other disciplines, highlighting that it is impossible to interpret the Holy Quran in isolation from linguistics and other linguistic sciences. Each of these fields serves as a key that unlocks a closed door of interpretation, and by employing them together, many doors open, revealing numerous rhetorical meanings.

The study is structured into three main chapters: Chapter One is titled: "Instances in Which the Forms (Af'ala) and (Fa''ala) Appear to Share the Same Meaning. Chapter Two is titled: "Instances in Which the Forms (Af'ala) and (Fa''ala) Appear to Differ in Meaning. Chapter Three is titled: "Instances That Potentially Indicate Either Similarity or Difference in the Meanings of the Forms (Af'ala) and (Fa''ala)".

In her study, the researcher adopted an inductive approach that includes describing and analyzing texts, as well as a comparative method that weighs the opinions of knowledgeable scholars regarding the meanings of the two morphological forms. She seeks to determine which is more appropriate according to the rules of Arabic and the eloquence of the noble context. Additionally, she employs a method of deduction and inference to derive potential rules and criteria for the usage of the forms (Af'ala) and (Fa''ala) whether they convey the same meaning or different meanings, based on the views of interpreters and others on this matter.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that there are no established rules among the scholarly authorities regarding the use of the forms (Af'ala) and (Fa''ala) to convey a single meaning or two different meanings, except for what Ibn Atiyyah, Abu Hayyan, Al-Samin, and others have stated, which is that the meaning of intensification in (Fa''ala) relies on whether its base verb is intransitive or transitive; if it is intransitive and then becomes transitive after the addition, the intensification then implies the meaning of causation, whereas if it originally remains intransitive or transitive without change after the addition, the intensification serves to indicate abundance. Generally, the two forms tend to differ in meaning.

The researcher recommends that students of knowledge give due attention to the various branches of the Arabic language—morphology, grammar, and rhetoric—as they are essential for understanding the words of Allah, the Exalted.

Keywords: (The Holy Quran, Morphological forms, Af'ala, Fa''ala, Exegesis "Tafsir").

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي أنزلَ القُرْآنَ الكَرِيمَ وجَعَلَهُ للقارئينَ نُورًا، وللمُتَدبّرينَ شفاءً وسُرورًا، وللحَافِظينَ ذُخْرًا وفَخْرًا وسِتْرًا وتَيْسِيرًا، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيّد الأنَامِ، وصَفْوةِ الخَلْقِ، وخَاتَمِ النَّبِيّينَ مِسْكِ الخِتَامِ؛ سيّدنا ومَوْلانا مُحَمَّدٍ؛ الذي بعثَهُ اللهُ تبارك وتعالى للنَّاسِ بَشِيرًا ونَذِيرًا، ودَاعِيًا إلَيْهِ بإذنِهِ وسِرَاجًا مُنِيرًا، صَلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ الطَّيّبينَ الطَّاهِرينَ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا، وبعد...

فإنَّ الله تبارك وتعالى مَيَّزَ القُرْآنَ العَظِيمَ بِأَنْ جَعَلَهُ خَيْرَ كتابٍ أُنزلَ، عَلَى خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَ، إلى خَيْرِ أُمَّةٍ بينَ الأُمَمِ، بِخَيْرِ شَريعةٍ بينَ الشَّرائعِ، وخَصَّهُ بحِفْظِهِ إلى يومِ الدِّينِ. وإنَّهُ جَلَّ شأنُهُ لمَّا تعهَّد بحفظِ كتابِهِ بقوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩] هَيَّأَ لذلك الوسائلَ والأسبابَ، وبَيَّنَ الطَّرائقَ والسُّبُلَ لِذَوي النُّهَى والألبابِ، وسَخَّرَ لَهُ رِجَالًا أَفْنَوْا أعمارَهُمْ، وشَرَوْا حياتَهُمْ؛ حِرْصًا عليه، وحِفْظًا له مِنَ العَبَثِ والتَّحْريفِ والإفسادِ، فَسَدُّوا أمامَ العَابثينَ كُلَّ بابٍ؛ فَبِهِمْ ظَلَّ الكِتابُ محفوظًا إلى يومِ الحِسابِ.

وقَدِ اضْطلعَ بهذهِ المهمَّةِ من بعدِهم مُفَسِّرُونَ أَجِلَّاءُ؛ لَمْ يَأْلُوا جُهدًا في تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ وشرحِ معاني مُفرداته، واستنباطِ حِكَمِهِ وأحكامِهِ، وإدراكِ لطائفِ إعجازِهِ وحُسْنِ بيانِهِ، مُتَّبِعِينَ في ذلك مناهجَ شتَّى؛ كُلٌّ حسبَ فَنِّه ومَقامِهِ، ومُلِمّينَ مَعَ ذلكَ بِالعُلُومِ والفُنُونِ التي تَخْدُمُ تَفسِيرَ القُرْآنِ الكريمِ وتُعِينُ عليه.

وعِلْمُ الصَّرْفِ مِنْ أَوثَقِ العُلُومِ اتِّصالًا بعِلْمِ التَّفسيرِ، وأعظَمِها خِدْمةً له، وأَكثرِها تأثيرًا في فَهْمِ المعاني وإدراكِ الإعجازِ، وبخاصَّةٍ زياداتُ الأفعالِ وأوزانُ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ؛ إذْ إنَّ كُلَّ زيادةٍ في الفِعْلِ أو مُشتَقَّاتِهِ تدلُّ على زيادةٍ في المعنى الأصليِّ له تُناسِبُها، وكُلَّ صيغةٍ من الصِّيَغِ الصَّرْفيةِ تَحْمِلُ معنىً تستقلُّ بِهِ عن غيرها. ولا يخفى أنَّ لهذه الاختلافاتِ أَثَرًا عظيمًا في إدراكِ الإعجازِ اللُّغَوِيِّ البيانيِّ للقُرْآنِ الكريمِ.

وكما لا يخفى فإنَّهُ لا تكادُ تخلو آيةٌ في كتابِ الله تعالى من صيغةٍ صرفيَّةٍ، أو زيادةٍ في فعلٍ أو مُشتَقٍّ، ولِكُلٍّ منها معنىً خاصٌّ يُوقِفُ المُتَدبِّرَ المُتَأَمِّلَ على حِكْمَةٍ بَالِغَةٍ في انتقاءِ الكلماتِ.

ولَمَّا كان من أكثرِ الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ وُرودًا في القرآنِ الكريمِ: صيغتا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، وكانتا مع ذلك متقارِبَتَيْنِ في المعنى عند كثيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، حتَّى قِيلَ إنَّهما بمعنىً واحدٍ في كثيرٍ من المواضعِ. ولَمَّا كانت أقوالُ المفسِّرين وغيرِهم فيهما مُتَّفِقَةً أحيانًا، ومُختلفةً في أحيانٍ أُخرى، رَأَتِ الباحثةُ من أجلِ ذلكِ كُلِّهِ أَنْ تَتَتَبَّعَ ما جاءَ في القرآنِ الكريمِ على صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) أو ما اشْتُقَّ منهما، وتدرُسَهُ دراسةً تحليليَّةً فاحصةً، وتوازِنَ بينَ أقوالِ المفسِّرينَ فيه، تحت عنوان:

مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ اتِّحَادًا واخْتِلَافًا

«دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ بَيَانِيَّةٌ»

أسباب اختيار موضوع الدراسة

اختير هذا الموضوع لأسبابٍ عدَّة؛ أهمها:

١. رغبةُ الباحثةِ في الكتابةِ في موضوعٍ يجمعُ بينَ عِلْمَيِ اللغةِ والتَّفسيرِ عمومًا، ويُظهِرُ دَوْرَ الصَّرْفِ في توضيحِ معاني المُفرداتِ الكريمةِ على وجهِ الخصوصِ.

٢. أنَّ الصِّيغتَيْنِ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) من أكثرِ الصِّيَغِ الصرفيَّةِ ورودًا في القرآنِ الكريمِ، مع كونِهما شديدتَيِ التَّقارُبِ في المعنى، أو مُتَرَادِفَتَيْنِ عندَ كثيرٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ.

٣. كثرةُ الآياتِ الكريمةِ التي قُرِئَتْ فيها الكلمةُ الواحدةُ بالصِّيغَتَينِ، والتي اجتمعت فيها الصِّيغَتَانِ في الموضِعِ نفسِهِ، وكذلك التي وردت فيها الصِّيغَتَانِ في مواضعَ مُتَفَرِّقَةٍ ومُتَشَابِهَةٍ، وتضارُبُ أقوالِ المفسِّرِينَ وغيرِهم في كَوْنِهما بمعنىً واحدٍ أم بمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في جُلِّ المواضِعِ.

٤. عدمُ وجودِ تصوُّرٍ واضحٍ حولَ ضوابطِ ترادُفِ الصِّيغَتَيْنِ واتِّحادِ معناهما، أو مجيئهما بمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

٥. قِلَّةُ الدِّراسَاتِ العِلْمِيَّةِ التي بحثت هذا الموضوعِ وأبرزتْهُ من هذهِ الزاويةِ.

أهمية الدراسة

تتجلَّى أهمية هذه الدراسة في نقاطٍ عدَّةٍ؛ أبرزها:

١. أنَّها تجمعُ بينَ ثلاثةٍ من أَجَلِّ العُلُومِ؛ وهي: عِلْمُ التَّفسيرِ، وعِلْمُ القِرَاءاتِ، وعِلْمُ الصَّرْفِ.

٢. أنَّ مبحثَ زياداتِ الأفعالِ والصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ من أبرزِ ما يُعِينُ على تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وفَهْمِ معاني مفرداتِهِ، وإدراكِ بعضِ مظاهرِ إعجازه البيانيِّ الباهِرِ، ومن هنا تتبيَّنُ أهميَّةُ هذهِ الدراسةِ ودورُها في توظيفِ هذا المبحثِ في مجالِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ.

٣. نُدرةُ الدراساتِ التي تناولتْ موضوعَ معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ من حيثُ الاتِّحادُ والاختلافُ، ووفَّتْهُ حَقَّهُ أو قاربت ذلك؛ بحصرِ جميعِ المواضعِ التي وردت فيها الصيغتانِ ذواتا الأصلِ الواحدِ في القرآنِ الكريمِ، ودراسةِ ما قيلَ فيها في التفاسير. فجاءت هذه الدراسةُ مشتملةً على جميعِ جوانبِ الموضوعِ؛ لتكوينِ صورةٍ متكاملةٍ حَوْلَهُ.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تَكْمُنُ مشكلةُ الدِّرَاسةِ في أنَّ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) مِنَ الصِّيَغِ المُتقاربةِ جِدًّا في المعنى أوِ المُتَّحِدَةِ في رأيِ كثيرٍ مِنَ المُفَسِّرين وغيرِهم، وقَدْ وَرَدَتَا في مواضِعَ كثيرةٍ في القرآنِ الكريمِ، واخْتَلَفَتْ فيهما أَنْظَارُ أهلِ التَّفسيرِ ومواقفُهُم اختلافًا بيِّنًا. ومِنْ أَجْلِ ذلك فإنَّهُ يُفْتَرَضُ في هذهِ الدِّرَاسَةِ أنْ تُجِيبَ عَنْ سؤالٍ رئيسٍ؛

وهو: هل تَرِدُ صِيغةُ (أَفْعَلَ) وصِيغَةُ (فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ بمعنىً واحدٍ أو بمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؟
ويتفرَّعُ عن هذا السُّؤالِ ثلاثةُ أسئلةٍ فرعيَّةٍ؛ وهي:

١. ما هي أقوالُ المفسِّرينَ وغيرهم من أهلِ العِلْمِ في المواضِعِ التي ظاهِرُها أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنىً واحد؟
٢. ما هي أقوالُ المُفَسِّرينَ وغيرِهم في المواضِعِ التي ظاهرُها أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؟
٣. ما هي أقوالُ المُفَسِّرينَ وغيرِهم في المواضِعِ التي تحتملُ اتِّحادَ المَعْنَى واختلافَهُ بينَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)؟

أهداف الدراسة

تهدفُ هذه الدراسةُ إلى عدة أمور؛ أهمها:

١. تتبُّعُ ما جاءَ في القُرآنِ الكريمِ على صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) وما اشتُقَّ منهما، وجمعُ مواضعِهِ، ودراستُها دراسةً فاحصةً.
٢. استقراءُ أقوالِ المفسرينَ وغيرِهِم من أهلِ العِلْمِ في معاني صيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ؛ من حيثُ الاتِّحادُ والاختلافُ، والموازنةُ بينها؛ استنادًا إلى قواعدِ اللغةِ وإلى السياق؛ للوقوفِ على الرَّاجِحِ منها، والأنسبِ منها بقواعدِ اللغةِ وجزالةِ السِّياقِ الكريمِ.
٣. استنباطُ ما يمكنُ أنْ يكونَ ضوابطَ وقواعدَ لوُرُودِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنىً واحدٍ أو بمعنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في القرآنِ الكريمِ، والخروجُ بصورةٍ واضحةٍ ومتكاملةٍ حول الموضوعِ.
٤. بيانُ أهميَّةِ عِلْمِ الصَّرْفِ بعامَّةٍ، ومبحثِ الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ بخاصَّةٍ، وأَثَرِهِمَا في تفسيرِ القُرآنِ الكريمِ، وفَهْمِ معانِيهِ، والكشفِ عن بعضِ أسرارِهِ.
٥. تَجْلِيَةُ التَّكامُلِ بينَ عِلْمِ التَّفسيرِ وغيرِهِ من العُلُومِ، وأَنَّهُ لا يُمْكِنُ تفسيرُ القرآنِ الكريمِ بمعزِلٍ عن عِلْمِ اللغةِ وغيره من عُلُومِ الآلةِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها مفتاحٌ يفتحُ بابًا من أبوابِ التَّفسيرِ المُغْلَقَةِ، وبتوظيفِها مجتمعةً يتفتَّحُ كثيرٌ من الأبوابِ، ويتكشَّفُ كثيرٌ من المعاني البلاغيَّةِ.

حدود الدراسة

تنحصرُ حدودُ هذه الدراسةِ في جمعِ ما جاء في القرآنِ الكريمِ على صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) من الجذْرِ نفسِهِ؛ فِعْلًا كان أو مصدرًا أو مُشتقًّا؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وسواء في ذلك ما كانت الكلمةُ الواحدةُ فيه مقروءةً بالصِّيغَتَيْنِ، وما اجتمعت فيه الصِّيغَتَانِ في الموضِعِ نفسِهِ، وكذلك ما جاءت فيه إحدى

الصيغتين في موضعٍ، والأخرى في موضعٍ آخرَ نظيرٍ للأوَّلِ أو قريبٍ منه، واستقراءِ أقوالِ أهلِ العِلْمِ في المواضعِ كُلِّهَا حولَ معاني الصِّيغَتَيْنِ من حيثُ الاتِّحادُ والاختلافُ؛ للخُرُوجِ بتصوُّرٍ واضحٍ ومتكاملٍ حولَ الموضوع.

الدراسات السابقة

لَمْ تَقِفِ الباحثةُ على دِرَاسَةٍ سَابِقَةٍ لموضوعِ معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ من حيثُ الاتِّحادُ والاختلافُ، ومُستوعِبَةٍ لجميعِ جوانبِهِ وجُزئيَّاتِهِ؛ وإنَّما اطَّلَعَتْ على دِرَاسَتَيْنِ اثنَتَيْنِ اختصَّتَا بجُزْئِيَّةٍ محدَّدَةٍ؛ وهما:

١. رسالة ماجستير بعنوان: "**الصِّيغَتَانِ الفِعْلِيَّتَانِ: (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) مِنَ الجَذْرِ نَفْسِهِ ودَلَالَاتُهُمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ**"، إعداد الطالب: أحمد إبراهيم صالح، وإشراف: الدكتور جعفر نايف عباينة، وقد قُدِّمَتْ في الجامعة الأردنية في عمَّان – كلية الدراسات العليا، سنة ٢٠٠٩م.

اقتصرَ الباحثُ في هذه الدراسةِ على الأفعالِ الواردةِ في القرآنِ الكريمِ على صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، دون غيرها من المصادرِ والمشتقاتِ، ولم يتعرَّض إلى اختلافِ القراءاتِ وأثرها في الموضوعِ إلا على نُدْرةٍ. وقد ركَّزَتْ الدراسةُ في معظمها على دلالةِ كُلِّ صيغةٍ منهما في سياقِها، وجوازِ نيابةِ إحداهما عن الأخرى.

٢. رسالة ماجستير بعنوان: "**النَّسَقُ الدَّلَالِيُّ لِوَزْنَيْ: (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ**"، إعداد الطالب: علاء الدين محمد عايد المساعيد، وإشراف: الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي، وقد قُدِّمَتْ في الجامعة الهاشمية في الزرقاء – كلية الدراسات العليا، سنة ٢٠١٠م.

تناول الباحثُ فيها إحصاءَ مواضعِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) منَ الجَذْرِ نَفْسِهِ في القُرآنِ الكريمِ، مُقتصِرًا على الأفعالِ؛ كالدراسةِ الأولى تمامًا، مع بيانِ دلالاتِ كُلِّ واحدةٍ منها، ومُناسبَتِهَا للسِّيَاقَاتِ التي وَرَدَتْ فِيهَا. ولم يتطرَّق إلى كَوْنِ الصِّيغَتَيْنِ بِمعنىً واحدٍ أمْ لا، وكذا لم يتطرَّق إلى المواضعِ التي اختُلِفَ في قِراءتِهَا بالصِّيغَتَيْنِ.

وأمَّا هذه الدِّراسَةُ فتشملُ ما جاءَ على صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)؛ من أفعالٍ أو مصادرَ أو مُشتقاتٍ، وتُرَكِّزُ على ما اختُلِفَ في قراءتِهِ بالصِيغَتَيْنِ أَيضًا؛ وذلك بهدفِ تكوينِ صورةٍ متكاملةٍ حولَ الموضوعِ، والخروجِ بما يمكن أن يكون قاعدةً في مجيءِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بمعنىً واحدٍ أو بمعنَيَيْنِ مُختلِفَيْنِ في القُرآنِ الكريمِ.

منهجية الدراسة

تقتضي طبيعةُ الدِّرَاسَةِ اتِّبَاعَ ثلاثةِ مناهجَ رئيسةٍ؛ على النَّحوِ الآتي:

المَنْهَجُ الاسْتِقْرَائِيُّ: وذلك في تتبُّعِ مواضِعِ وُرُودِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) وما اشْتُقَّ منهما في القرآنِ الكريمِ، وجمعِهَا، وكذا في استقراءِ أقوالِ المفسِّرِينَ وغيرِهِم في معاني الصِّيغَتَيْنِ؛ اتِّحَادًا واختلافًا.

المَنْهَجُ الوَصْفِيُّ: في وَصْفِ المواضعِ المجموعةِ وتحليلِهَا تحليلًا دقيقًا، وكذلك في عَرْضِ أقوالِ المفسرين فيها وَوَصْفِها وَصْفًا مُفَصَّلًا.

مَنْهَجُ المُوَازَنَةِ وَالاسْتِنْبَاطِ: وذلك في الموازنةِ بين أقوالِ أهلِ العِلْمِ في معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، والتَّرْجيحِ بينها، وفي استنباطِ قواعدَ وضوابطَ حولَ الموضوعِ منها.

إلى جانبِ عددٍ من الخُطُواتِ المنهجيَّةِ المُتَّبَعَةِ في الدِّراسةِ، وتفصيلُها كما يلي:

١. كتابةُ الآياتِ الكريمةِ أينما وَرَدَتْ بالرَّسْمِ العُثمانيِّ بين هِلَالَيْنِ مُزَهَّرَيْنِ: ﴿ ﴾، وبخطٍّ غامقٍ. وعَزْوُها إلى سُوَرِها في مَتْنِ الدِّراسةِ؛ وذلك بِذِكْرِ اسمِ السُّورةِ ورقمِ الآيةِ فيها بجانبِ الآيةِ مباشرةً.
٢. ترتيبُ الكلماتِ الواردةِ بصيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) على جذورها اللغوية بحَسَبِ ترتيبِ حروفِ المعجم؛ تيسيرًا على القارئ في الوصولِ إلى بُغْيَتِهِ، ورَوْمًا لِحَصْرِ المواضعِ بطريقةٍ منضبطةٍ، إلَّا الصِّيَغَ المُتقابلةَ المُتَضَادَّةَ فتُوضَعُ في مباحثَ متتاليةٍ.
٣. إحصاءُ مواضِعِ وُرُودِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) في القرآنِ الكريمِ؛ وذلك بِذِكْرِ عَدَدِ مرَّاتِ وُرُودِ كُلِّ واحدةٍ منهما، وأَمَّا عندَ شَرْحِ الفُرُوقِ بينَ معاني الصِّيغَتَيْنِ فيُكْتَفَى ببعضِ المواضِعِ الكريمةِ المُنْتَقَاةِ؛ لِضِيقِ المقامِ، ولِعُسْرِ عَرْضِ جميعِ المواضعِ وتفصيلِ القولِ فيها؛ وبخاصَّةٍ إذا كانت كثيرةً.
٤. الاستنادُ إلى المراجعِ الأصيلةِ في اللغةِ والتفسيرِ والقراءاتِ، والاستعانةُ بآراءِ أهلِ العِلْمِ فيما يتعلق بمعاني صيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، وتوثيقُ ذلكَ في هوامشِ الدراسةِ، مع مراعاةِ التسلسلِ الزَّمَنِيِّ للمصنِّفينَ رحمهم الله تعالى. ويكونُ التَّوثيقُ بذِكْرِ شُهرةِ المؤلِّف واسمِهِ، ثم اسمِ الكتابِ، ثم رقمِ الجزءِ والصفحةِ، وفي كتبِ متونِ الحديثِ يُذكر اسمُ الكتابِ والبابِ، ورقمُ الحديثِ، وفي المعاجِمِ تُذْكَرُ المادَّةُ أوَّلًا، ثُمْ رقمُ الجُزءِ والصفحةِ. مع ذِكْرِ معلوماتِ الطَّبْعِ كاملةً عندَ التَّوثيقِ من الكُتُبِ للمرةِ الأولى.
٥. إذا كان النقلُ في الدِّراسةِ نقلًا حرفيًّا تُوضَع علامتا تنصيص: " "، ويكون التوثيق بذكر المؤلف والكتاب مباشرةً. وأما إذا كان النقل بتصرُّفٍ من الباحثة؛ كأخذ الفكرة فقط، أو تلخيص كلام المؤلف بأسلوب الباحثة، أو غير ذلك فيُنقَلُ الكلام خاليًا من أيِّ علامة، ويكون التوثيق بلفظ: (يُنظر)، ثم ذكر المؤلف والكتاب. وأما إن وُجد كلامٌ في الدِّراسةِ عاريًا عن التنصيص والتوثيق فيكون كلامًا

للباحثة؛ كاستنباطٍ، أو تعقيبٍ، أو شرحٍ، أو توضيحٍ.

٦. التَّرجمة للأعلامِ غيرِ المشهورينَ الذين تَرِدُ أسماؤهُمْ في الدِّرَاسةِ، وذَلِكَ في مُلْحَقٍ في آخر هذه الدِّراسةِ، لا في الهوامش؛ تخفيفًا واختصارًا.

٧. عملُ فهارسَ تكونُ مفتاحًا للدراسةِ، وعونًا على الاستفادةِ منها؛ وهي:

- فهرسُ الآياتِ الكريمةِ.
- فهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفةِ
- فهرسُ المراجعِ.
- فهرسُ الموضوعاتِ.

خطة الدراسة

جاءت هذه الدراسة في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فُصُولٍ، وخاتمةٍ؛ على النحو الآتي:

المُقَدِّمَةُ:

وفيها استعراضُ أَدَبِيَّاتِ الدِّرَاسَةِ؛ كالأسْبَابِ التي دَعَتْ إلى اخْتِيَارِ مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ، وأَهَمِّيَتِهِ، ومُشْكِلَةِ الدِّرَاسَةِ وأسئِلَتِها، والأهْدَافِ التي يُؤْمَلُ تَحْقِيقُهَا مِنَ الدِّرَاسَةِ، وكذا حُدُودِ الدِّرَاسةِ، ومَنْهَجِيَّتِهَا، والدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ فِي المَوْضُوعِ.

التَّمْهِيدُ:

وفِيهِ الحَدِيثُ عَنْ زِيادَاتِ الأفعالِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وحُرُوفِ الزِّيادةِ، وأَوْزَانِ صِيَغِهَا، والإشَارَةُ إلى مَعانِيهَا بِإيجازٍ، وبَيَانُ مَعانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) على وَجْهِ الخُصُوصِ، وإحصاءُ مواضعِ ورودِ الصِّيغَتَيْنِ واشتقاقاتِهما في القرآن الكريم؛ وذلك فيما يأتي:

أَوَّلًا: زِيَادَاتُ الأَفْعَالِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

ثَانِيًا: مَعَانِي صِيغَةِ (أَفْعَلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

ثَالِثًا: مَعَانِي صِيغَةِ (فَعَّلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

رَابِعًا: صِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) واشْتِقَاقَاتُهُمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

الفَصْلُ الأَوَّلُ: المَوَاضِعُ الَّتِي ظَاهِرُهَا اتِّحادُ مَعَانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وفيه ثلاثون مبحثًا:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبْدَلَ) وَ(بَدَّلَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْعَدَ) وَ(بَعَّدَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْلَغَ) وَ(بَلَّغَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَثْبَتَ) وَ(ثَبَّتَ).

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَخْرَبَ) وَ(خَرَّبَ).

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذْكَرَ) وَ(ذَكَّرَ).

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَنْسَى) وَ(نَسَّى).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَرْهَبَ) وَ(رَهَّبَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْلَى) وَ(صَلَّى).

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَضَلَّ) وَ(ضَلَّلَ).

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَعْجَلَ) وَ(عَجَّلَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَعْظَمَ) وَ(عَظَّمَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَعْمَى) وَ(عَمَّى).

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَغْرَقَ) وَ(غَرَّقَ).

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَغْشَى) وَ(غَشَّى).

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَكْذَبَ) وَ(كَذَّبَ).

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْرَمَ) وَ(كَرَّمَ).

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَكْفَلَ) وَ(كَفَّلَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَكْمَلَ) وَ(كَمَّلَ).

المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَمْتَعَ) وَ(مَتَّعَ).

المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْكَنَ) وَ(مَكَّنَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْهَلَ) وَ(مَهَّلَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْجَى) وَ(نَجَّى).

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْزَلَ) وَ(نَزَّلَ).

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَأَ) وَ(نَشَّأَ).

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَرَ) وَ(نَشَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْرَثَ) وَ(وَرَّثَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْصَى) وَ(وَصَّى).

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَوْهَنَ) وَ(وَهَّنَ).

الفَصْلُ الثَّانِي: المَوَاضِعُ الَّتِي ظَاهِرُهَا اخْتِلَافُ مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وفيه ثلاثون مبحثًا:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (آذَنَ) وَ(أَذَّنَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْرَأَ) وَ(بَرَّأَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْشَرَ) وَ(بَشَّرَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَبْصَرَ) وَ(بَصَّرَ).

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَجْمَعَ) وَ(جَمَّعَ).

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَحَبَّ) وَ(حَبَّبَ).

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَكْرَهَ) وَ(كَرَّهَ).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَحْدَثَ) وَ(حَدَّثَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَحْكَمَ) وَ(حَكَّمَ).

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَحْيَا) وَ(حَيَّا).

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَخْسَرَ) وَ(خَسَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَخْلَدَ) وَ(خَلَّدَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَخْلَفَ) وَ(خَلَّفَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَدْبَرَ) وَ(دَبَّرَ).

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَدْلَى) وَ(دَلَّى).

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَسْلَمَ) وَ(سَلَّمَ).

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْفَرَ) وَ(كَفَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَضْعَفَ) وَ(ضَعَّفَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَعْجَزَ) وَ(عَجَّزَ).

المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَعَدَّ) و(عَدَّدَ).

المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْذَرَ) وَ(عَذَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْرَضَ) وَ(عَرَّضَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَعْقَبَ) وَ(عَقَّبَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَفْرَطَ) وَ(فَرَّطَ).

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْرَنَ) وَ(قَرَّنَ).

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْسَمَ) وَ(قَسَّمَ).

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَكْبَرَ) وَ(كَبَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ: (أَلْقَى) وَ(لَقَّى).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَمْنَى) وَ(مَنَّى).

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَنْكَرَ) وَ(نَكَّرَ).

الفَصْلُ الثَّالِثُ: المَوَاضِعُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الاتِّحَادَ وَالاخْتِلَافَ فِي مَعَانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وفيه خمسةَ عشر مبحثًا:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبَانَ) وَ(بَيَّنَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَثَابَ) وَ(ثَوَّبَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَحْرَقَ) وَ(حَرَّقَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَحْصَنَ) وَ(حَصَّنَ).

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَعَزَّ) وَ(عَزَّزَ).

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذَلَّ) وَ(ذَلَّلَ).

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَرْبَى) وَ(رَبَّى).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَسَامَ) وَ(سَوَّمَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْبَحَ) وَ(صَبَّحَ).

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَطَاعَ) وَ(طَوَّعَ).

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَقَلَّ) وَ(قَلَّلَ).

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَكْثَرَ) وَ(كَثَّرَ).

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَمْسَكَ) وَ(مَسَّكَ).

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَنْعَمَ) وَ(نَعَّمَ).

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَوْفَى) وَ(وَفَّى).

الخَاتِمَةُ:

وفِيهَا تَسْجِيلٌ لِأَهَمِّ النَّتَائِجِ التِي تُوُصِّلَ إِلَيْهَا في هذهِ الدِّرَاسَةِ، مَعَ ذِكْرٍ لِبَعْضِ التَّوْصِيَاتِ.

واللهُ تعالى هُوَ المُوَفِّقُ وَالهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ

***

تَمْـهِـيــدٌ

وفيه:

أَوَّلًا: زِيَادَاتُ الأَفْعَالِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

ثَانِيًا: مَعَانِي صِيغَةِ (أَفْعَلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

ثَالِثًا: مَعَانِي صِيغَةِ (فَعَّلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

رَابِعًا: صِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) واشْتِقَاقَاتُهُمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ.

تَمْهِيدٌ

ينقسمُ الكَلامُ في العربيَّةِ من حيثُ الزيادةُ وعدمُها إلى مُجرَّدٍ ومزيدٍ؛ فالمُجرَّدُ هو ما كانت حروفُهُ كُلُّها أصولًا، والمزيدُ هو ما احتوى مع حروفِهِ الأصليَّةِ حروفًا أخرى مزيدةً؛ إمَّا لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ. وصِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) هما من الصِّيَغِ المَزِيدةِ لأغراضٍ معنويَّةٍ متعدِّدةٍ؛ ومن أجلِ ذلك يحسُنُ قبل الحديثِ عنهما التَّمهيدُ للموضوع؛ بالكلامِ على زياداتِ الأفعالِ وحروفِها ومعانيها، ثم تفصيلِ القولِ في المعاني التي تدلُّ عليها كُلٌّ من الصِّيغَتَينِ، ومواضعِ ورودِهِما في القرآنِ الكريمِ. وفيما يأتي تفصيلُ ذلك:

أَوَّلًا: زِيَادَاتُ الأَفْعَالِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أنَّ الزِّيادةَ هي كُلُّ ما أُضيفَ إلى أصلِ بِنْيَةِ الكلمة؛ وذلك من أجلِ تحقيقِ غَرَضٍ لفظيٍّ أو غَرَضٍ معنويٍّ[(١)]، وتتحقَّقُ بإحدى طريقتَيْنِ؛ الأولى: تكرير أَحَدِ أصولِ الكلمة. والثانية: إضافة حرفٍ أو اثنينِ أو ثلاثةٍ من أحرفِ الزِّيادةِ على أصلِ الكلمة [(٢)].

وحروفُ الزِّيادة عشرة؛ الهمزةُ، والألفُ، والتاءُ، والسينُ، واللامُ، والميمُ، والنونُ، والهاءُ، والواوُ، والياءُ. وقد جمعها أهلُ العلم في عباراتٍ؛ أشهرها: (اليَوْمَ تَنْسَاهُ)، و(سَأَلتمونيها)، و(هويتُ السِّمان)، وغيرها[(٣)].

وتنقسمُ الأفعالُ المزيدةُ بِحَسَبِ ما زِيدَ فيها إلى أقسام؛ على النحو الآتي:

الأول: المزيدةُ بحرفٍ، فالثلاثيُّ منها على ثلاثةِ أوزان؛ وهي: (أَفْعَلَ) المزيدُ بالهمزةِ في أوَّلِهِ، و(فَعَّلَ) مُضَعَّفُ العَيْنِ، و(فَاعَلَ) المزيدُ بالألفِ في وَسَطِهِ. فأمَّا وزنا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) فسيأتي الكلامُ على معانيهما

---

(١) ينظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه** ١/ ٢٣، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، **البديع في علم العربية** ٢/ ٤٨١، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

(٢) ينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** ٥/ ١١٢. ابن الأثير، **البديع** ٢/ ٤٨١. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل** ٤/ ١٥٦، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٣) ينظر: كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنتخب من غريب كلام العرب** ص: ٦٨٩، تحقيق: محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو** ٣/ ٢٣٢، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة** ١/ ٤٧، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المنصف** ص: ٩٨، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب** ٢/ ٢٢٣، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

في المبحثَيْنِ التاليَيْنِ. وأمَّا (فَاعَلَ) فيأتي لمعانٍ عدَّةٍ؛ كالمشاركةِ؛ نحو: قاتلَ زيدٌ عَمْرًا، والموالاةِ؛ نحو: تابعتُ الصومَ، وموافقةِ (أَفْعَلَ) في معنى التَّعدية؛ نحو: باعدتُ الشيءَ؛ أي أبعدتُهُ، والإغناءِ عنه؛ نحو: عافاكَ الله، وأن يكون بمعنى التكثيرِ كـ(فَعَّلَ)؛ وذلك نحو: ضاعفَ الله أجرَكَ، وغيرها[١].

وأمَّا الرباعيُّ فلَهُ وزنٌ واحدٌ فقط؛ وهو (تَفَعْلَلَ)، وهو مُطاوعٌ للمجرَّد (فَعْلَلَ)؛ مثل: دحرجتُهُ فتدحرج[٢].

الثاني: المزيدةُ بحرفينِ، ويأتي الثلاثيُّ منها على أوزانٍ خمسةٍ؛ وهي: (تَفَعَّلَ) المزيدُ بالتاءِ في أَوَّلِهِ وتضعيفِ عينِهِ، وله معانٍ كثيرةٌ أوصلَهَا بعضُ أهل العلم إلى سبعة عشر معنى؛ ومنها: التكلُّف؛ نحو: تَحلَّمَ وتَصبَّرَ، والتجنُّب أو الترك؛ مثل: تهجَّدَ، وأن يكون مطاوعًا لِـ(فَعَّلَ)؛ مثل: كسَّرتُهُ فتكسَّرَ، والصَّيرورة؛ مثل تألَّمَ، وغيرها[٣]. و(تَفَاعَلَ) المزيدُ بالتاءِ في أَوَّلِهِ والألف في وسطه، ويأتي لمعانٍ؛ أشهرها: المشاركة؛ مثل تقاتلوا، والتظاهر؛ مثل: تعامى وتجاهلَ، ويكون مطاوعًا لِـ(فَاعَلَ)؛ نحو: باعدتُهُ فتباعَدَ، وغيرها[٤]. و(انْفَعَلَ) المزيدُ بالهمزةِ والنونِ، ويأتي لمعنىً واحدٍ فقط؛ وهو مطاوعة المجرَّد (فَعَلَ)؛ نحو: كَسَرتُهُ فانكسرَ[٥]. و(افْتَعَلَ) المزيدُ بالهمزةِ والتَّاءِ، وله معانٍ متعددةٌ، أوصلها بعضُهُم إلى اثني عشرَ

---

(١) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب** ٤/ ٦٨، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/ ٤٣٩. ركن الدين الأستراباذي، حسن بن محمد، **شرح شافية ابن الحاجب** ١/ ٢٥٤، ٢٥٥، تحقيق: عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير** ١/ ٩٢، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ٤/ ٢٦٣، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٦٦. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب** ١/ ٨٦، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/ ٤٣٦.

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٧١، ٧٢. ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٢، ١٢٣. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، **الممتع الكبير في التصريف** ص: ١٢٦، مكتبة لبنان – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ٢٦٦. **وارتشاف الضرب من لسان العرب** ١/ ١٧٢، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٦٩، ٧٠. المبرد، **المقتضب** ١/ ٧٨. ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٠. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **المفتاح في الصرف** ص: ٥٠، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٦٥، ٦٦. المبرد، **المقتضب** ٢/ ١٠٤. ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٦. الجرجاني، **المفتاح في الصرف** ص: ٥٠.

معنىً؛ كالاجتهادِ والتكلُّفِ؛ نحو: اصطبرَ، والاتِّخاذِ؛ نحو: اتَّقى، والتصرُّفِ؛ نحو: اكتسبَ، وغيرها[١]. و(افْعَلَّ) المزيدُ بالهمزةِ وتضعيفِ لامِهِ، وأكثرُ ما يُصاغُ للدلالةِ على الألوانِ أو العيوبِ؛ نحو: ابيضَّ واسودَّ واعوجَّ وغيرها[٢].

وأمَّا الرباعيُّ فيأتي على وزنَيْنِ اثنينِ: (افْعَنْلَلَ) المزيدِ بالهمزةِ والنونِ، و(افْعَلَلَّ) المزيدِ بالهمزةِ والتضعيفِ.

الثالث: المزيدةُ بثلاثةِ أحرفٍ؛ وهي من الثلاثيِّ فقط، وتأتي على أربعةِ أوزانٍ؛ وهي: (اسْتَفْعَلَ) المزيدُ بالهمزةِ والسينِ والتاءِ، ويأتي لمعانٍ عِدَّةٍ؛ أشهرها: الطلب؛ نحو: استغفرَ، والاتخاذِ؛ نحو: استعبدَ، والتحوُّل؛ نحو: استنوقَ الجملُ، وغيرها[٣]، و(افْعَوْعَلَ) المزيدُ بالهمزة والواو والعين، وهو للمبالغة والتوكيد[٤]، و(افْعَوَّلَ) المزيدُ بالهمزة والواو المشدَّدة، و(افْعَالَّ) المزيدُ بالهمزةِ والألفِ واللامِ الثانية، وهو كَـ(افْعَلَّ) في المعنى.

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٧٣، ٧٤. ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٦، ١٢٧. الجرجاني، **المفتاح في الصرف** ص: ٥٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، **المفصل في صنعة الإعراب** ص: ٣٧٣، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/ ٤٤١. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ٥٨.

(٢) ينظر: ابن الأثير، **البديع** ٢/ ٤٠٨. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/ ٤٤٣. ابن عصفور، **الممتع الكبير** ص: ١٣٢. أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ١/ ١٧٧.

(٣) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٧، ١٢٨. ابن جني، **المنصف** ص: ٧٧، ٧٨. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٤/ ٤٤٢. ابن عصفور، **الممتع الكبير** ص: ١٣٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ٤١، ٤٢.

(٤) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٩. السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** ٤/ ٤٥٣. ابن عصفور، **الممتع الكبير** ص: ١٣٣.

ثَانِيًا: مَعَانِي صِيغَةِ (أَفْعَلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

تأتي صيغةُ (أَفْعَلَ) للدلالةِ على معانٍ كثيرةٍ، أوصلها أبو حيان رحمه الله تعالى إلى أربعةٍ وعشرين معنىً[١]، واقتصرَ غيرُهُ على بعضِها[٢]، وقد يُمْكِنُ ضَمُّ بعضِها إلى بعضٍ؛ وهي على النَّحو الآتي:

١. **النَّقْل أو التَّعدِيَة:** وهو أصلُ معاني صيغةِ (أَفْعَلَ)، ويُقصَدُ به تصييرُ فاعلِ الفعلِ مفعولًا بدخولِ الهمزة؛ وذلك نحو: خرجَ زيدٌ، فإذا أُدْخِلَتِ الهمزةُ صارَ زيدٌ مفعولًا فتقول: أخرجتُ زيدًا. وبناءً على هذا: إذا كان الفعلُ لازمًا صار بالهمزةِ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كالمثال المتقدِّم، وإذا كان متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ صار بدخولِ الهمزة متعدِّيًا إلى مفعولين؛ نحو: فَهِمَ زيدٌ المسألةَ، وبالهمزة يصير التقدير: أفهمتُ زيدًا المسألةَ، وهكذا. وهذا أقربُ إلى كونِهِ وظيفةً نحويةً مِنْهُ إلى كَوْنِهِ معنىً[٣].

٢. **الجَعْل:** وهو أن تجعلَ الشيءَ على صفةٍ معينةٍ؛ كقولِ القائل: أحزنتُ فلانًا؛ أي جعلته حزينًا، وأنعمتُهُ؛ أي جعلتُهُ ذا نعمةٍ، ففيهِ معنى التعديةِ كما هو ظاهر. وذكر أبو حيان رحمه الله أن معنى الجعلِ في (أَفْعَلَ) ينقسمُ إلى أقسامٍ ثلاثة؛ **أولها:** أن تجعله يفعلُ الشيء؛ كقولهم: أخرجته؛ أي جعلتهُ يخرج، فالهمزة فيه للتعدية. **وثانيها:** أن تجعله على صفةٍ؛ كقولهم: أطردتُهُ؛ أي جعلتُهُ طريدًا، فالهمزة فيه ليست للتعدية؛ لأنَّ الفعلَ كان متعدِّيًا دونها. **وثالثُها:** أن تجعله صاحبَ شيءٍ؛ كأنعمته المذكور آنفًا، وأركبتُهُ؛ أي جعلتُ له مركوبًا[٤]، ولم يذكر معنى الهمزةِ في هذا القسم، فلعلَّ ذلك يرجعُ إلى نوعِ الفعلِ قبل الزيادة؛ فإن كان لازمًا كانت الهمزة للتعدية مع إفادةِ معنى الجعل في القِسْمَيْنِ الثاني والثالث، وإن كان متعدِّيًا كانت الهمزةُ للجعلِ فقط، على ما مرَّ.

٣. **الصَّيرورة:** يُقْصَدُ بها صيرورةُ شيءٍ ذا شيءٍ؛ مثل: أَتْمَرَ الرَّجُلُ وأَلْبَنَ، إذا صار ذا تمرٍ ولَبَنٍ.

٤. **السَّلب أو الإزالة:** نحو: أَعْجَمْتُ الكتابَ، إذا أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ، وأقشَرْتُ الفاكهةَ، إذا أَزَلْتُ قِشْرَتَها.

٥. **التَّعريض:** ومعناه تعريضُ الشيءِ للفعلِ؛ نحو قولهم: أقتلتُ فلانًا؛ أي: عرَّضتُهُ للقتلِ، وأَبَعْتُ المتاعَ؛ أي: عرَّضتُهُ للبيعِ.

---

(١) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ٤٦.

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٥٥ وما بعدها. ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١٢٤-١٢٦. الزمخشري، **المفصل** ص: ٣٧٣. ابن الأثير، **البديع** ٢/ ٤٠٩-٤١١. الحملاوي، أحمد بن محمد، **شذا العرف في فن الصرف** ص: ٢٩ وما بعدها، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد – الرياض. والمعاني التي ستذكر كلها عندهم.

(٣) أفادَ هذه الفِكْرَةَ فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي حفظهُ اللهُ، وسيأتي مزيدُ تفصيلٍ لَهَا عند الكلامِ على (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ)، إن شاء اللهُ تعالى.

(٤) ينظر: **البحر المحيط** ٢/ ٢٥٣.

٦. **الدُّخول في الوقت أو المكان:** فمثالُ الدخولِ في الوقت قولُهُم: أصبحَ، إذا دخل في الصباح، وأمسى، إذا دخل في المساء. ومثال المكان قولُهُم: أشأمَ، إذا دخل في الشام.

٧. **التَّسْمِية:** ويُعنَى بها نسبةُ الشيءِ إلى صفةٍ وتسميتُهُ بها؛ وذلك نحو: أخطأتُ زيدًا؛ أي سمَّيتُهُ مخطئًا، وأكفرتُ فلانًا؛ أي سمَّيْتُهُ كافرًا.

٨. **المُصَادَفة:** وهي مصادفةُ الشيءِ أو وجودُهُ على صفةٍ؛ نحو: أحمدتُ زيدًا؛ أي صادفتُهُ محمودًا، وأكرمتُهُ؛ أي صادفتُهُ كريمًا.

٩. **الدُّعَاء:** ومثَّلوا له بقولهم: أسْقَيْتُ فلانًا؛ أي دعوتُ له بالسُّقيا.

١٠. **الاسْتِحْقَاق:** وذلك نحو: أحصدَ الزرعُ؛ أي استحقَّ الحصادَ، وألامَ الرجلُ؛ أي استحقَّ اللَّوْمَ.

١١. **الإعَانَة أو التَّمْكِين:** ومثالُها قولهم: أحفرتُ فلانًا النهرَ؛ أي مكَّنْتُهُ من حفرِهِ وأَعَنْتُهُ على ذلك.

١٢. **الوُصُول:** مثَّلوا له بقولهم: أغفلتُ فلانًا؛ أي وصلتْ غفلتي إليه. وقد يُضَمُّ هذا المعنى إلى معنى الجعل أو التعدية.

١٣. **بمعنى (فَعَّلَ):** وذلك بأن يُجاءَ بها دالَّةً على معنى التكثيرِ كصيغةِ (فَعَّلَ)؛ نحو: أفرحتُ فلانًا وفرَّحتُهُ، وأحزنتُهُ وحزَّنتُهُ، وذلك على قِلَّةٍ.

١٤. **مطاوعة (فَعَّلَ):** ومجيءُ صيغةِ (أَفْعَلَ) مُطاوِعةً لصيغةِ (فَعَّلَ) قليلٌ في اللغة؛ ومثاله: بَشَّرْتُ فلانًا فأبشرَ، وفَطَّرْتُهُ فأفطرَ.

١٥. **مطاوعة المُجَرَّد (فَعَلَ):** وذلك نحو: قَشعَ الرِّيحُ السَّحابَ فأقشعَ.

١٦. **بمعنى المجرَّد (فَعَلَ):** وذلك مثل: سَرَى وأَسْرَى، وشَغَلَ وأَشْغَلَ.

١٧. **أن يكون مُغنِيًا عن المجرَّد:** وذلك لِعَدَمِ ورودِهِ؛ نحو: أَفْلَحَ بمعنى ظَفَرَ وفازَ.

١٨. **بمعنى (استفعل):** وذلك مثل: أعظَمْتُهُ؛ أي استعظمتُهُ.

١٩. وأضافوا معانيَ أخرى؛ **كالهجومِ**[١]، **ونفيِ الغريزةِ**[٢]، **والاستقبالِ**[٣]، **والضِّياءِ**[٤]، **والتَّفرِقَةِ**[٥]، **والمجيءِ بالشيءِ**[٦]، وهي قليلةٌ نادرةٌ لا تكادُ توجدُ في اللغة.

---

(١) ومثَّلوا لذلك بقولهم: أطْلَعْتُ عليهم؛ أي هجمتُ.

(٢) مثَّلوا لهذا المعنى بقولهم: أسرعَ وأبطأَ؛ بمعنى عجل واحتبس؛ وذلك للفرقِ بينهما وبينَ سَرُعَ وبَطُؤَ اللتينِ للغريزةِ والطَّبعِ.

(٣) مثلوا له بقولهم: أسقيتُهُ؛ أي استقبلتُهُ بقولي سُقيا لك، وكذلك: آفتُهُ؛ أي استقبلته بقولي أُفٍّ لك.

(٤) وله مثال وحيدٌ؛ هو قولهم: أشرقتِ الشمسُ؛ بمعنى أضاءت.

(٥) ويمكن التمثيلُ له بالأمثلة الآنفة؛ كأطلعتُ بمعنى هجمتُ؛ تفريقًا بينها وبينَ طَلَعَ المجرد الذي بمعنى بدا وظهر، وأسرع وأبطأ كما مرَّ، وكذلك أشرقت الشمس بمعنى أضاءت؛ للفرق بينها وبين شرقت المجرد بمعنى بَذَتْ.

(٦) ومثالُ ذلك قولهم: أكثرتَ؛ أي جئتَ بالكثيرِ، وأقللتَ؛ أي جئتَ بالقليل.

ثَالِثًا: مَعَانِي صِيغَةِ (فَعَّلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

تدلُّ صيغةُ (فَعَّلَ) على معانٍ متعدِّدةٍ؛ ذكر بعضُ أهلِ العلم أنها أربعة عشر[1]، وجعلها آخرون أقلَّ من ذلك[2]. وهي تشتركُ في بعضها مع صيغةِ (أَفْعَلَ)، وتفترقُ عنها في بعضها. وتفصيلُ المعاني كما يأتي:

١. **التَّكثير**: وهو أصلُ معاني هذه الصِّيغةِ، ويكونُ التكثيرُ في الفعلِ؛ نحو: جَوَّلَ وطَوَّفَ؛ أي أكثَرَ الجَوَلانَ والطَّوَفانَ، أو في الفاعلِ؛ نحو: برَّكَتِ الإبلُ؛ إذا كانت إبلًا كثيرةً، أو في المفعولِ؛ نحو قولِهِ تعالى: ﴿**وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ**﴾ [يوسف: ٢٣].

٢. **صيرورة شيءٍ شبهَ شيءٍ**: وذلك بأن يصيرَ الشَّيءُ مشابهًا لشيءٍ آخرَ في صفةٍ معينة؛ نحو: قَوَّسَ زيدٌ؛ أي صارَ كالقوسِ في الانحناء.

٣. **النِّسبة**: يُقصَدُ بها نسبةُ الشيءِ إلى صفةٍ ما، وهي قريبةٌ من التسميةِ المذكورةِ آنفًا في معاني (أَفْعَلَ)، وسمَّاها بعضُهُم: الرَّميَ، وكُلُّها متقاربةٌ. ومثالُها قولُهُم: كَفَّرْتُ فلانًا أو كَذَّبْتُهُ؛ أي نسبتُهُ إلى الكُفْرِ أوِ الكَذِب، أو رميتُهُ بهما، أو سمَّيتُهُ كافرًا أو كاذبًا.

٤. **التَّوجُّه**: وذلك نحو: شَرَّقَ فلانٌ أو غَرَّب؛ أي توجَّهَ إلى الشرقِ أو إلى الغربِ.

٥. **اخْتِصَار حِكَايَة الشَّيْء**: وذلك مثل: هَلَّلَ؛ إذا قال لا إله إلا الله، وسَبَّحَ؛ إذا قال سبحانَ الله، وأَمَّنَ؛ إذا قال آمين، ونحو ذلك.

٦. **قَبُولُ الشَّيْء**: وذلك نحو: شَفَّعْتُ فلانًا؛ أي قَبِلْتُ شَفَاعَتَهُ.

٧. **التَّعْدِيَة كـ(أَفْعَلَ)**: وذلك كما مرَّ في (أَفْعَلَ)؛ أي تصيير الفاعلِ مفعولًا بتضعيفِ العين؛ نحو: قَعَدَ زيدٌ، فإذا ضُعِّفَ الفعلُ صار زيدٌ مفعولًا وصار الكلام: قَعَّدْتُ زيدًا.

٨. **السَّلْبُ أو الإِزَالَة**: كـ(أَفْعَلَ) تمامًا؛ وذلك مثل: قَشَّرْتُ الفاكهةَ؛ أي أزلتُ قشرتها.

٩. **الدُّعاء**: ويكونُ للشيءِ أو عليه؛ نحو قولهم: سَقَّيْتُهُ ورَعَّيْتُهُ؛ أي دعوتُ له بقولي: سقاكَ الله ورعاكَ الله، وجَدَّعْتُهُ؛ أي دعوتُ عليه بقولي: جدعكَ الله.

١٠. **القِيَامُ على الشَّيْء**: وذلك مثل: مَرَّضْتُهُ؛ إذا قُمْتُ عليه ورعيتُهُ في مَرَضِهِ.

١١. **بمعنى المُجَرَّد (فَعَلَ)**: وذلك نحو: قَدَرَ وقَدَّرَ، ومازَ ومَيَّزَ.

---

(١) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ٨٧.

(٢) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو** ٣/ ١١٦-١١٩. ابن الأثير، **البديع** ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩. ابن عصفور، **الممتع الكبير** ص: ١٢٩. الرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب** ١/ ٩٢-٩٤، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م. ركن الدين الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** ١/ ٢٥١-٢٥٣. الحملاوي، **شذا العرف** ص: ٣١، ٣٢.

١٢. **أن يكون مُغنِيًا عنِ المُجَرَّدِ:** وذلك لعَدَمِ ورودِهِ؛ نحو: عَيَّرتُ فلانًا؛ أي عبتُهُ.

١٣. **أن يكون بمعنى (تَفَعَّلَ)، أو مُغنيًا عنه:** كقولهم: وَلَّى وتولَّى، وفَكَّرَ وتفكَّرَ، وغير ذلك.

١٤. **أن يكون بمعنى فِعْلِ الشَّيءِ أو الإتيانِ في الوقتِ المُشْتَقِّ منه الفِعْلُ:** وذلك نحو: صَبَّحَ؛ أي أتى صباحًا، وهَجَّرَ؛ أي سارَ في الهاجرة؛ وهي منتصف النهار وقت اشتداد الحرِّ.

هذه أشهرُ المعاني التي تجيءُ لها صيغةُ (فَعَّلَ)، وقد تجيءُ لغيرِها أيضًا كما ذكر أهلُ العلم رحمهم الله؛ ومنها: **الاسْتِقْبَال**؛ وهو المعنى المذكور في (أَفْعَلَ)؛ نحو قولهم: حيَّيْتُهُ؛ أي استقبلتُهُ بقولي حَيَّاكَ الله. **وصيرورةُ الشَّيْءِ ذا أصلِهِ**؛ نحو: وَرَّقَ؛ أي صار ذا ورق، وغير ذلك[١].

---

(١) ينظر: الرضي الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** ١/ ٩٥، ٩٦.

رَابِعًا: صِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) واشْتِقَاقَاتُهُمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

صِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) من أكثرِ الصِّيَغِ الصَّرفيَّةِ ورودًا في القرآنِ الكريمِ، وقد توزَّعَ ورودُهما بَيْنَ مجيئهما أفعالًا؛ وهو الأكثر الأغلب، ومصادِرَ، ومشتَقَّاتٍ؛ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وكذا تعدَّدت أحوالُهما بينَ اجتماعٍ في الكلمة نفسِها؛ باختلافِ قراءتها بالصِّيغتَيْنِ، واجتماعٍ لهما في كَلِمَتَيْنِ في الموضِعِ نفسِهِ، وافتراقٍ بينهما؛ كلٌّ في موضعٍ منفردٍ.

وقد أَحْصَتْ هذه الدِّراسةُ مَجِيءَ الصِّيغَتَيْنِ مقروءًا بهما في الكلمةِ نفسِها في **اثْنَيْنِ وعشرينَ جذرًا**؛ وهي: (بَدَلَ)، و(بَلَغَ)، و(ثَبَتَ)، و(حَرَقَ)، و(خَرِبَ)، و(ذَكَرَ)، و(رَهِبَ)، و(عَذَرَ)، و(غَرِقَ)، و(غَشِيَ)، و(فَرَطَ)، و(كَذَبَ)، و(كَمُلَ)، و(مَتَعَ)، و(مَسَكَ)، و(نَجَوَ)، و(نَزَلَ)، و(نَسِيَ)، و(وَرِثَ)، و(وَصَيَ)، و(وَفَيَ)، و(وَهَنَ).

واجتمعتِ الصِّيغَتَانِ في الموضِعِ نفسِهِ في **جَذْرَيْنِ اثْنَيْنِ**؛ وهما: (مَهَلَ)، و(نَبَأَ)، إلى جانبِ (نَجَوَ)، و(نَزَلَ) المذكورَيْنِ آنفًا.

وكانَ أكثرُ وُرُودِهما منفرِدَتَيْنِ؛ وذلك في **واحدٍ وخمسينَ جذرًا**؛ وهي: (أَذِنَ)، و(بَرَأَ)، و(بَشَرَ)، و(بَصُرَ)، و(بَعُدَ)، و(بَيَنَ)، و(ثَوَبَ)، و(حَبَبَ)، و(حَدَثَ)، و(حَصَنَ)، و(حَكَمَ)، و(حَيِيَ)، و(خَسِرَ)، و(خَلَدَ)، و(خَلَفَ)، و(دَبَرَ)، و(دَلَوَ)، و(ذَلَلَ)، و(رَبَوَ)، و(سَلِمَ)، و(سَوَمَ)، و(صَبَحَ)، و(صَلِيَ)، و(ضَعُفَ)، و(ضَلَلَ)، و(طَوَعَ)، و(عَجَزَ)، و(عَجِلَ)، و(عَدَدَ)، و(عَرَضَ)، و(عَزَزَ)، و(عَظُمَ)، و(عَقَبَ)، و(عَمِيَ)، و(فَرَطَ)، و(قَرَنَ)، و(قَسَمَ)، و(قلل)، و(كَبُرَ)، و(كَثُرَ)، و(كَرُمَ)، و(كَرِهَ)، و(كَفَرَ)، و(كَفَلَ)، و(لَقِيَ)، و(مَكَنَ)، و(مَنِيَ)، و(نَشَأَ)، و(نَشَرَ)، و(نَعِمَ)، و(نَكِرَ).

وسيأتي تفصيلُ المواضِعِ كُلِّها في مواضِعِها، إن شاء الله تعالى.

الفَصْلُ الأَوَّلُ: المَوَاضِعُ الَّتِي ظَاهِرُهَا اتِّحادُ مَعْانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

وفيه ثلاثونَ مبحثًا:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبْدَلَ) وَ(بَدَّلَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْعَدَ) وَ(بَعَّدَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْلَغَ) وَ(بَلَّغَ)

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَثْبَتَ) وَ(ثَبَّتَ)

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَخْرَبَ) وَ(خَرَّبَ)

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذْكَرَ) وَ(ذَكَّرَ)

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَنْسَى) وَ(نَسَّى)

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَرْهَبَ) وَ(رَهَّبَ)

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْلَى) وَ(صَلَّى)

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَضَلَّ) وَ(ضَلَّلَ)

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَعْجَلَ) وَ(عَجَّلَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَعْظَمَ) وَ(عَظَّمَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَعْمَى) وَ(عَمَّى)

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَغْرَقَ) وَ(غَرَّقَ)

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَغْشَى) وَ(غَشَّى)

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَكْذَبَ) وَ(كَذَّبَ)

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْرَمَ) وَ(كَرَّمَ)

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَكْفَلَ) وَ(كَفَّلَ)

المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَكْمَلَ) وَ(كَمَّلَ)

المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَمْتَعَ) وَ(مَتَّعَ)

المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْكَنَ) وَ(مَكَّنَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْهَلَ) وَ(مَهَّلَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ)

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْجَى) وَ(نَجَّى)

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْزَلَ) وَ(نَزَّلَ)

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَأَ) وَ(نَشَّأَ)

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَرَ) وَ(نَشَّرَ)

المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْرَثَ) وَ(وَرَّثَ)

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ:(أَوْصَى) وَ(وَصَّى)

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَوْهَنَ) وَ(وَهَّنَ)

يختصُّ هذا الفصلُ بدراسةِ المواضِعِ التي ظاهرِهُا اتِّحادُ معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآن الكريم؛ وذلكَ بِجمعِ أقوالِ السَّادةِ المفسِّرين رحمهم الله تعالى، ودراستها، والموازنةِ بينها؛ من أجلِ إثباتِ اتِّحادِ المعنى أو نَفْيِهِ، أو تقييدِهِ بقيدٍ ضابطٍ مُطَّرِدٍ؛ وذلك عبر المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبْدَلَ) وَ(بَدَّلَ)

تدلُّ مادَّةُ هذينِ الفعلَيْنِ على معنى الخَلَفِ من الشَّيءِ الذَّاهبِ بإقامتِهِ مُقامَهُ[1]. وقد وردتِ الصِّيغتانِ مقروءًا بهما في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]؛ إذ قرأ نافعٌ، وأبو عمرو، وأبو جعفرٍ مواضِعَ «الكهفِ» و«التَّحريمِ» و«القَلَمِ» بالتَّشديد؛ على أنَّهُ مضارعُ (بَدَّلَ) مُضَعَّفِ العينِ، وقرأهُ الباقون بالتَّخفيف؛ على أنَّهُ مضارعُ (أَبْدَلَ). وأمَّا موضعُ «النورِ» فقرأهُ ابنُ كثيرٍ، وشُعبةُ عن عاصم، ويعقوبُ بالتَّخفيف، والباقون بالتَّشديد[2]. ووَرَدَ (بَدَّلَ) في مواضعَ أخرى منفردًا[3]، وأمَّا (أَبْدَلَ) فلم يَرِدْ في غير هذه المواضع.

وقد اختلف السَّادةُ المفسرون وغيرُهُم اختلافًا بيِّنًا في كونِ (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ) متَّحِدَيِ المعنى أم مختلفَيْنِ، مع أنَّ ظاهرَ الآياتِ الكريمةِ واختلافَ القراءةِ فيها بالصِّيغَتَيْنِ يُومِئُ إلى اتِّحادِ معنيَيْهما:

١. وهو ما أشارَ إليهِ جمعٌ غفيرٌ من أهلِ العلمِ رحمهم الله؛ مثل: السَّـمرقندي[4]، والثعلبي[5]، وأبي

---

(١) ينظر مادة (ب د ل): الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين** ٨/ ٤٥، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ٤/ ١٦٣٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة** ١/ ٢١٠، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٢) ينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر** ٢/ ٣١٤، ٣٣٣، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

(٣) ورد في اثنينِ وثلاثين موضعًا آخر غير المواضع المذكورة أعلاه. ينظر: عبد الباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ص: ١١٥، ١١٦، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.

(٤) ينظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد، **بحر العلوم** ٢/ ٣٠٩، و٣/ ٣٨١، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

(٥) ينظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ١٩/ ٣٠٦، و٢٧/ ٢٢٣، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير – جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

حفصٍ النَّسَفي[١]، والرازي[٢]، والقرطبي[٣]، وأبي حيَّان[٤]، والسَّمين[٥]، رحمهم الله تعالى، وغيرهم[٦]؛ إذْ صرَّحوا بأنَّ الفِعْلَيْنِ (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ) لُغتانِ بمعنى واحدٍ، وذَكَرَ أبو حيَّان والسَّمينُ أنَّ ورودَ القراءاتِ في الكلمةِ نفسِهَا بالصِّيغَتَيْنِ يقتضي اتِّحادَ معنييهما لا اختلافَهما[٧].

ولم يتطرَّق إلى معنى الزِّيادةِ في الفِعْلَيْنِ على القولِ باتِّحَادِ معنييهما سوى ابنِ عاشور رحمه الله تعالى؛ إذ رأى أنَّهما مُغْنِيانِ عن المُجرَّد (بَدَلَ) لعدمِ ورودِهِ[٨]، على أنَّهُ قد أشارَ غيرُ واحدٍ من أهلِ اللغةِ إلى أنَّ الفعلَ المُجرَّدَ مُسْتَعْمَلٌ وارِدٌ؛ من ذلك ما قاله الفَيُّومِي: "**وَبَدَلْتُ الثَّوْبَ بِغَيْرِهِ أَبْدُلُهُ؛ مِنْ بَابِ (قَتَلَ)، وَاسْتَبْدَلْتُهُ بِغَيْرِهِ بِمَعْنَاهُ**"[٩]، وكذا ما ذَكَرَهُ ابنُ منظورٍ: "**قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هَذَا بَابُ المَبْدُولِ مِنَ الحُرُوفِ والمُحَوَّل ... وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ على أَنَّ (بَدَلْتُ) بالتَّخفيفِ جائزٌ، وأَنَّهُ مُتَعَدٍّ**"[١٠]. والخِلَافُ في لُزُومِ الفعلِ أو تعديتِهِ يُوحِي بشُهْرتِهِ واستعمالِهِ، بخلافِ ما ذَهَبَ إليه ابنُ عاشور. وعليه قد يجوز أن يُقال: إنَّ الفِعْلَيْنِ (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ) بمعنى المُجَرَّدِ، لا مُغْنِيَانِ عنه.

٢. وذَهَبَتْ جماعةٌ منهم إلى أنَّ بين (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ) فرقًا؛ وهو أنَّ فِعْلَ الإبدالِ يختصُّ بالدَّلالةِ على رفعِ

---

(١) ينظر: أبو حفص النسفي، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد، **التيسير في التفسير** ١١/ ١٦٦، تحقيق: ماهر أديب حبوش وآخرين، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

(٢) ينظر: الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، **مفاتيح الغيب** ٢١/ ٤٩٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

(٣) ينظر: القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن** ١٨/ ١٩٣، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

(٤) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٢٠٢.

(٥) ينظر: السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ١/ ٣٨٠، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.

(٦) كالمظهري وابن عاشور؛ ينظر: المظهري، محمد ثناء الله، **التفسير المظهري** ٦/ ٥٩، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – باكستان، ١٤١٢هـ. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر، **التحرير والتنوير** ١٨/ ٢٨٨، و٢٩/ ٨٩، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.

(٧) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٢٠٢. **الدر المصون** ١/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: **التحرير والتنوير** ١/ ٥٢٣.

(٩) الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ١/ ٣٩، المكتبة العلمية – بيروت.

(١٠) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب** ١١/ ٤٨، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. وينظر أيضًا: الزبيدي، مرتضى أبو الفيض محمد بن محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس** ٢٨/ ٦٩، ٧٠، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

شيءٍ ووضعِ غيرِهِ بدلًا منه، وأمَّا فِعْلُ التَّبديلِ فيَدُلُّ على تغييرِ حالِ الشَّيءِ من غيرِ أن يُذهبَ بعَيْنِهِ ويُؤتَى ببدلٍ مكانَهُ، ومثَّلوا للإبدالِ بقولِ الشاعر: [من الرَّجَز]

عزلَ الأميرِ للأميرِ المُبْدَلِ[1]

فهذا يدلُّ على تنحيةِ المُبْدَلِ والمجيءِ ببَدَلٍ له. ومثَّلوا للتَّبديلِ بقولِهِ جلَّ شأنُهُ: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ**﴾ [النساء: ٥٦]؛ فالجُلُودُ الثَّانيةُ هي نفسُها الجُلُودُ الأُولى، ولكنَّ صورتَها تغيَّرت وتبدَّلت بسببِ العذابِ، فرُدَّتْ إلى حالتِها الأُولى. وكذا قوله تعالى: ﴿**ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ**﴾ [يونس: ١٥][2]. هذا هو الأصلُ في الفِعْلَيْنِ، ثُمَّ قدْ يُوضَعُ أَحَدُهُما موضِعَ الآخرِ؛ فيُجْعَلُ (بَدَّلَ) بمعنى (أَبْدَلَ) أوْ بالعكسِ؛ ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ**﴾ [الفرقان: ٧٠]؛ إذْ قَدْ أُزيلَتِ السيئاتُ وجُعِلَتِ الحسناتُ مكانَها، وهذا معنى الإبدالِ لا التَّبديلِ[3].

٣. وجَعَلَ بعضُهُم بين الفِعْلَيْنِ عمومًا وخصوصًا؛ فالفعلُ (أَبْدَلَ) خاصٌّ بالدَّلالةِ على ما ذُكِرَ آنفًا؛ من رفعِ شيءٍ ووضعِ آخرَ مكانَهُ، وأمَّا الفعلُ (بَدَّلَ) فهو أعمُّ من ذلك؛ فيدلُّ على ما يدلُّ عليه (أَبْدَلَ) أحيانًا؛ وذلك كآيةِ «الفرقانِ»، ويدلُّ على مُطْلَقِ التَّغييرِ دون الإتيانِ بِبَدَلٍ في أحيانٍ أُخرى، أو تغييرِ الصِّفاتِ والأحوالِ مع بقاءِ أصلِ العَيْنِ؛ كآيَتَيِ «النِّساءِ» و«يونُسَ»[4].

غيرَ أنَّ الفَرْقَ بينَ الفِعْلَيْنِ المذكورَ في النقطةِ الثَّانيةِ يَرِدُ عليه قولُهُ تعالى: ﴿**فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا**

---

(١) هذا الشطر لأبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة (ت: ١٣٠هـ)، وهو في **ديوانه** ص: ٣٥٨، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جُمران، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م. وينظر أيضًا: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٢١٠.

(٢) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن** ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ١٩/ ٢٠٨، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م. غلام ثعلب، أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، **ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن** ص: ٢٥١–٢٥٤، تحقيق: محمد يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ٤٠٩، ٤١٠، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

(٣) ينظر: غلام ثعلب، **ياقوتة الصراط** ص: ٢٥٣. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **معاني القراءات** ٢/ ١١٩، ١٢٠، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة** ٥/ ١٦٤، ١٦٥، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]، وقولُهُ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]؛ إذ قُرِئَ الموضعان بالإبدالِ والتبديلِ، مع أنَّ سياقهما يدلُّ على معنى إزالةِ الشَّيءِ وإقامةِ غيرِهِ مُقامَهُ؛ وهو معنى الإبدالِ. فالغلامُ المُبْدَلُ في آيةِ الكهفِ قَتَلَهُ الخَضِرُ عليه السَّلامُ بأمرِ الله تبارك وتعالى؛ بسبب كُفرِهِ وطُغيانِهِ، ولا يُتَصَوَّرُ تغييرُ صفاتِهِ أو إعادتُهُ بعد قتلِهِ على صورةٍ أخرى بحَسَبِ العادة. وكذا طلاقُ النِّساءِ يقتضي تَرْكَهُنَّ والزواجَ بغيرهنَّ، لا تغييرَ شيءٍ من صفاتِهِنَّ مع بقائهنَّ تحت عصمةِ زوجهنَّ، أوِ الذَّهابَ بهنَّ دون الإتيانِ بِبَدَلٍ، وهذا إبدالٌ لا تبديلٌ، وهو ظاهرٌ في سياقِ القصةِ الكريمةِ. إلا أن يقالَ إنَّهما في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ بالمعنى نفسِهِ، مَعَ بقاءِ الفرقِ بينهما في أصلِ اللغة، أو على أنَّ بينهما عمومًا وخصوصًا؛ فعُبِّرَ بالعامِّ مُرادًا به الخاصُّ. وأمَّا مَوْضِعَا النُّورِ والقلمِ فيجوزُ فيهما المعنيانِ للفِعْلَيْنِ دون إشكالٍ؛ فتبديلُ الخوفِ أمنًا يصدُقُ عليه تغييرُهُ حتى يصيرَ أمنًا؛ فهذا تبديلٌ، ويصدقُ عليه الذهابُ بِهِ وإزالتُهُ بالكُلِّيَّة والمجيءُ بالأمنِ بَدَلًا منه[1]؛ فهذا إبدالٌ؛ فكأنهما مرحلتانِ متكاملتانِ. وكذلك الحالُ في تبديلِ الجنَّةِ بعد أن أُحْرِقَتْ؛ إذ يجوز أن يكون ببقائها قائمةً مع تحويلِ ما فيها وإنباتِ شجرها، ويجوزُ أن يكونَ بإزالتِها والإتيانِ بغيرِهَا.

٤. وقد فرَّق بينَ (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ) غيرُ واحدٍ من السَّادةِ المفسِّرين لا من حيثُ الوضعُ والاستعمالُ؛ بل من حيثُ معنى الزِّيادةِ في كُلٍّ منهما، وحاصلُ ما ذكروه أنَّ (بَدَّلَ) يدلُّ على معنى التَّكثيرِ[2]، وليس كذلك (أَبْدَلَ)؛ إذ إنَّه يدلُّ على مطلقِ الحَدَثِ كالمُجَرَّدِ. والمقصودُ بالتَّكثيرِ في (بَدَّلَ): تكريرُ الفعلِ بحُدُوثِهِ مرَّةً بعد مرَّةٍ؛ كما في آيةِ النُّورِ؛ أي: يُبَدِّل خوفَهُم مرَّةً بعد مرَّةٍ، وأمنًا بعد أمنٍ؛ فكُلَّما خافوا أَمَّنَهم. وكذا المواضعُ الأخرى، وقد يجوز أن يكون التكثيرُ في المفعولِ؛ كما في آيةِ التَّحريمِ مثلًا؛ فالمخاطب أزواجُ النبيِّ كُلُّهنَّ، ولا تأبى المواضعُ الأخرى هذا المعنى إذا قيلَ إنَّه عُبِّرَ فيها ثلاثتها بالمفردِ وأُرِيدَ به الجِنْسُ. ولَعَلَّ هذا القولَ والذي قَبْلَهُ هُمَا أَظْهَرُ الأقوالِ وأشبَهُهَا بالصَّوابِ؛ لاطِّرَادِهِما وخُلُوِّهِما مِنَ الإشْكَالاتِ، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٢٥٩. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات** ص: ٥٠٤، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٢) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ١٩٣، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م. مكي بن أبي طالب، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ٢/ ١٤٢، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م. الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** ٤/ ٥٦٧، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ. الآلوسي، شهاب الدين أبو الفضل محمود بن عبد الله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ٢٨/ ١٥٥، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْعَدَ) وَ(بَعَّدَ)

الباءُ والعينُ والدَّالُ أَصْلانِ على ما ذكر أصحابُ المُعْجَمَاتِ؛ أوَّلُهما: خلافُ القُرْبِ، وثانيهما: المقابلُ لِـ(قَبْلَ)[١]، وصِيغَتَا (أَبْعَدَ) و(بَعَّدَ) من المعنى الأوَّل؛ الذي هو ضِدُّ القُرْبِ، وهو فِعْلٌ لازمٌ؛ يُقال: بَعُدَ زيدٌ يَبْعُدُ بُعْدًا فهو بَعِيدٌ.

وقد وردتِ الصِّيغتانِ كلتاهما مُنفرِدَتَيْنِ مرةً واحدةً فقط في القرآن الكريم؛ أمَّا (أَبْعَدَ) فوردت اسمَ مفعولٍ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وأمَّا (بَعَّدَ) ففي قوله تعالى: ﴿**فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ**﴾ [سبإ: ١٩]، على قراءة ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرٍو، وهشامٍ[٢]. وظاهرُ الآيتينِ الكريمتينِ اتِّحَادُ معنى الصِّيغَتَيْنِ.

ولم يستفِضِ السَّادةُ المُفَسِّرون وغيرُهم من أهلِ العِلْمِ -في معنى الزِّيادةِ في الفِعْلَيْنِ أوِ الفَرْقِ بينهما- استفاضتَهُم في (أَبْدَلَ) و(بَدَّلَ). والظاهرُ أَنَّ (أَبْعَدَ) في الآيةِ الكريمةِ للنَّقْلِ؛ لأنَّ الفعلَ المجرَّدَ لازمٌ، فلمَّا دخلتِ الهمزةُ عليهِ صارَ مُتعَدِّيًا، ودليلُ ذلك أنَّهُ صِيغَ منه اسمُ المفعولِ (مُبْعَدون)، ويمكن الاستئناسُ أيضًا بعباراتِ أهلِ اللغة؛ وذلك نحو: "**بَعُدَ بُعْدًا وبَعِدَ بَعَدًا فَهُوَ بَعِيدٌ، وأَبْعَدَهُ اللهُ وبَاعَدَهُ**"[٣]، و"**وأَبْعَدَهُ غيرُهُ وبَاعَدَهُ وبَعَّدَهُ**"[٤]؛ فظاهرٌ أنَّ مُرَادَهُم أنَّ الهمزةَ في (أَبْعَدَ) للنَّقْلِ والجَعْلِ. وتقديرُ الكلامِ: أنَّ الله تعالى يُبْعِدُهم عن النَّارِ؛ أَيْ يَجْعَلُهُمْ بَعِيدينَ عنها، فلا يُعذَّبون فيها، ولا يُقاسون حرَّها.

وأمَّا (بَعَّدَ) في آيةِ «سبإٍ» فاختلفت فيه أنظارُ أهلِ العلمِ؛ إذْ أشارَ غيرُ واحدٍ منهم إلى أنَّ التَّضعيفَ فيه للتَّعديةِ كَالهمزةِ في (أَبْعَدَ)؛ وذلك نحو: نشوان الحِمْيَرِيّ[٥]، وأبي حيَّان[٦]، وابنِ عاشور[٧]، وغيرهم[١]،

---

(١) ينظر مادة (ب ع د): الخليل، **العين** ٢/ ٥٢، ٥٣. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٢٦٨. ابن سيده، أبو الحسن علي ابن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم** ٢/ ٣٠-٣٢، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م. ابن منظور، **لسان العرب** ٣/ ٨٩-٩٢.

(٢) وقرأ يعقوب: ﴿**رَبُّنَا بَٰعَدَ**﴾؛ على الإخبارِ، وبألفٍ قَبْلَ العَيْنِ في الفعلِ على وزن (فَاعَلَ)، أمَّا الباقون فقرؤوا: ﴿**رَبَّنَا بَٰعِدْ**﴾؛ على الدُّعاءِ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٥٠.

(٣) ابن سيده، **المخصص** ٣/ ٣١٣، و٤/ ٣١٠، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب** ٣/ ٨٩. وينظر أيضًا: الزبيدي، **تاج العروس** ٧/ ٤٣٥.

(٥) ينظر: نشوان الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ١/ ٥٧٤، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٦) ينظر: **البحر المحيط** ٨/ ٥٣٨.

(٧) ينظر: **التحرير والتنوير** ٢٢/ ١٧٧.

رحمهم الله تعالى. وتقديرُ الكلامِ عندهم: ربَّنا أَبْعِدِ السَّيْرَ أوِ المسافةَ بينَ أسفارِنا.
وذهبَ ابنُ إدريسَ والبقاعيُّ رحمهما الله إلى أنَّ (بَعَّدَ) للتَّكثيرِ، لا مجرَّد التَّعدية[٢]. فكأنَّهُم دَعَوُا اللهَ تعالى أن يُعظِمَ البُعْدَ بينَ أسفارِهِم؛ فيجعلَ بينها فَلَواتٍ ومفاوِزَ، وهذا من بَطَرِهِم نعمةَ الله تعالى عليهم.
ولعلَّ هذا الذي ذَهَبَا إليهِ أَوْلَى من حَمْلِ الفِعْلِ على التَّعديةِ فقط؛ إذ هو الأقربُ إلى دلالةِ التَّضعيفِ ومعناهُ، والأنسبُ بمقامِ ذمِّهم وتصويرِ كُفرِهم نعمةَ الله عزَّ وجلَّ وجَهْلِهِم بمقدارِ العافيةِ.

---

(١) وذلك مثل: ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٣١٠. وكذا العبارات المذكورة أعلاه عند أهلِ اللغة؛ ففيها إيماءٌ واضحٌ إلى أنَّ الصِّيَغَ الثلاثَ (أَبْعَدَ)، و(بَعَّدَ)، و(بَاعَدَ) للتعدية.

(٢) ينظر: ابن إدريس، أبو بكر أحمد بن عبيد الله، **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** ص: ٧١٣، تحقيق: عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م. البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** ١٥/ ٤٨٦، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْلَغَ) وَ(بَلَّغَ)

الباءُ واللامُ والغينُ أَصْلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنى الوصولِ والانتهاءِ إلى الشَّيْءِ، و(بَلَغَ) من بابِ (قَتَلَ)، وهو مُتعدٍّ مِثْلُهُ؛ يُقال: بَلَغْتُ الشَّيْءَ أَبْلُغُهُ بُلُوغًا، وأَبْلَغَهُ غيرُهُ وبَلَّغَهُ إبلاغًا وتبليغًا وبلاغًا[١].

وقد وردت القراءةُ بصِيغَتَيْ (أَبْلَغَ) و(بَلَّغَ) في قوله تعالى: ﴿**أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي**﴾ [الأعراف: ٦٢]، ونظيرَيْهِ[٢]؛ إذ قرأ أبو عمرو (أبلغكم) في المواضعِ الثلاثةِ بالتَّخفيف؛ على أنَّهُ مضارعُ (أَبْلَغَ)، وقَرَأَهُ الباقون بالتَّشديدِ؛ على أنَّهُ مضارعُ (بَلَّغَ)[٣]. وَوَرَدَ الفعلانِ في مواضعَ أخرى مُنفردَيْنِ أيضًا[٤]. وتباينت فيها أقوالُ السَّادةِ المفسرين وغيرِهم من أهلِ العِلْمِ ومواقفهم؛ وذلك على النحو الآتي:

أمَّا **الفريقُ الأولُ** منهم فذَكَرُوا اختلافَ القراءةِ، ولم يُعَقِّبُوا على ذلك بشيءٍ؛ لا بإشارةٍ إلى اتِّحادِ معنى الفِعْلَيْنِ، ولا إلى عكسِهِ أيضًا؛ وذلك كالواحديِّ[٥]، والبغويِّ[٦]، وأبي حفصٍ النسفيِّ[٧]، والزمخشريِّ[٨]، وابنِ عطية[٩]، وأبي السعود[١٠]، والآلوسيِّ[١١]، رحمهم الله جميعًا.

وأمَّا **الفريقُ الثاني** فذكروا اختلافَ القراءةِ وعقَّبوا عليهِ بالقولِ باتِّحادِ معنى (أَبْلَغَ) و(بَلَّغَ)، وأنَّ كُلًّا من

---

(١) ينظر مادة (ب ل غ): الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٣١٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٣٠١. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ٥٣٥. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن** ص: ١٤٤، تحقيق: صفوان الداودي، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. ابن منظور، لسان العرب ٨/ ٤١٩.

(٢) وهما: قوله تعالى: ﴿**أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي**﴾ [الأعراف: ٦٨]، وقوله: ﴿**وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ**﴾ [الأحقاف: ٢٣].

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٧٠.

(٤) فقد ورد (أَبْلَغَ) في خمسةِ مواضعَ أخرى غير ما ذُكِرَ، و(بَلَّغَ) في ثلاثةِ مواضع. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٣٥.

(٥) ينظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **التفسير البسيط** ٩/ ١٩٧، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي – جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

(٦) ينظر: البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن** ٣/ ٢٤١، تحقيق: محمد النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٧) ينظر: **التيسير** ٦/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: **الكشاف** ٢/ ١١٤، و٤/ ٣٠٧.

(٩) ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ٣/ ٥٩١، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(١٠) ينظر: أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ٣/ ٣٩٥، ٣٩٩، و٧/ ٣٧٧، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

(١١) ينظر: **روح المعاني** ٨/ ١٥٢، ١٥٦، و٢٦/ ٢٥.

الهمزةِ والتَّضعيفِ فيهما للنَّقلِ؛ إذ إنَّ فِعْلَهُما المُجرَّدَ مُتعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، فلمَّا دخلتْهُ الزِّيادةُ بالهمزِ والتَّضعيفِ صار مُتَعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ؛ أولهما: الكاف في ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾، والثاني: ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾.

ومِمَّن ذهب إلى هذا: أبو عَلِيٍّ الفارِسِيُّ[١]، وابنُ أبي مَرْيَمَ[٢]، وأبو حيَّان[٣]، والسَّمينُ[٤]، والشِّهَابُ[٥]. وهو مذهبُ أصحابِ المعاجِمِ[٦]، رحمةُ الله على الجميع.

وذكر آخرون أنهما لُغتانِ بمعنى واحدٍ؛ أَبْلَغَ وبَلَّغَ، دون الإشارةِ إلى معنى الزِّيادةِ فيهما[٧]، ولعلَّ مقصودَهم أنَّهما للنَّقلِ.

وانفرد ابنُ عاشورٍ رحمه الله بالقولِ بأنَّ الهمزةَ والتَّضعيفَ في الفِعْلَيْنِ لمعنى الجَعْلِ؛ يعني: جَعْل الشَّيءِ بالغًا؛ أي واصلًا؛ يقال: بَلَّغَ الخبرَ وأَبْلَغَهُ؛ إذا جعله بالغًا[٨]. ولعلَّهُ يعني به النَّقْلَ أيضًا؛ إذ التعبيرُ عن النَّقلِ بالجَعْلِ والصَّيرورةِ ونحوِ ذلك مما شاعَ بينَ اللُّغويين، وقد جَعَلَهُ بعضُهُم معنىً مستقلًّا[٩].

وأمَّا **الفريقُ الثالث** ففرَّقوا بين معنى (أَبْلَغَ) و(بَلَّغَ)، ولم يقولوا باتِّحادِ معنييهما؛ فَـ(أَبْلَغَ) للنَّقْلِ، وأمَّا (بَلَّغَ) فليست كذلك. وقد اختلفت عباراتُ أصحابِ هذا المذهبِ في معنى (بَلَّغَ) في الآيةِ الكريمةِ وما ماثلها؛ وذلك على النحو الآتي:

---

(١) ينظر: **الحجة** ٤/ ٤١، ٤٢.

(٢) ينظر: ابن أبي مريم الشيرازي، أبو عبد الله نصر بن علي، **الموضح في وجوه القراءات وعللها** ٢/ ٥٣٥، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

(٣) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٨٣.

(٤) ينظر: **الدر المصون** ٥/ ٣٥٦.

(٥) ينظر: الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي** ٤/ ٣٠٦، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

(٦) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ٨/ ١٣٥، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م. الراغب، **المفردات** ص: ١٤٤. ابن منظور، **لسان العرب** ٨/ ٤١٩.

(٧) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٤١٠. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٢٨٧. المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، **شرح الهداية** ٢/ ٣٠٠، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٢٣٤. ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، **التسهيل لعلوم التنزيل** ١/ ٢٩٢، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(٨) ينظر: **التحرير والتنوير** ٨/ ١٩٣، ١٩٤، و٢٦/ ٤٨.

(٩) ينظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ص: ١٩٨، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

١. ذكر كُلٌّ من السمرقندي[١]، والقُشَيْري[٢]، والسِّيوَاسِي[٣] رحمهم الله تعالى أنَّهُ للمبالغةِ في معنى التَّبليغِ وإيصالِ الرسالةِ إلى النَّاس.

٢. وذكر ابنُ خالويه رحمه الله أنَّهُ لتكريرِ الفعلِ والمداومةِ عليه؛ أي أبلغكم مرَّةً بعد مرَّةٍ، وهو المناسبُ لجمعِ ﴿رِسَٰلَٰتِ﴾[٤].

٣. وكذا ذَكَرَ مُحَمَّد رَشِيد رِضَا رحمه الله، غير أنَّهُ أضافَ معنى التَّدريجِ[٥]؛ أي التبليغ على مهلٍ لا دُفعةً واحدةً، وهو راجعٌ إلى معنى التكثيرِ عند أكثر المفسِّرين؛ إذ إنَّ حدوثَ الفعلِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ يقتضي أن يكون متدرجًا وعلى دفعاتٍ متعددةٍ.

وهي مَعَانٍ متقاربةٌ متلازِمةٌ، ولعلَّ القولَ بأنَّ (بَلَّغَ) يفيدُها مَعَ التَّعدية، و(أَبْلَغَ) للتعديةِ فقط أظهرُ من جَعْلِ الصِّيغَتَينِ بالمعنى نفسِهِ؛ لأنَّ فيهِ تنبيهًا على حرصِ كُلِّ نبيٍّ على تبليغِ دينِ الله تبارك وتعالى ورسالتِهِ، وبَذْلِهِ نفسَهُ وكُلَّ ما يملك في سبيلِ ذلك، وهو المناسبُ لمقامِ الأنبياءِ عليهم صلواتُ الله وسلامُهُ، واتِّصافِهِم بالصِّدْقِ والأمانةِ في التبليغِ. ولأنَّ حملَ كُلِّ قراءةٍ من القراءتينِ على معنىً مُستقلٍّ –ما أمكن ذلك– أولى من حَمْلِهما على المعنى نفسِهِ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: **بحر العلوم** ١/ ٥٢٥.

(٢) ينظر: القشيري، عبد الكريم بن هوازن، **لطائف الإشارات** ١/ ٥٤٣، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، الطبعة الثالثة.

(٣) السيواسي، أحمد بن محمود، **عيون التفاسير للفضلاء السماسير** ٢/ ٦٤، تحقيق: بهاء الدين الدارتما، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

(٤) ينظر: **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ١٩٠، ١٩١.

(٥) ينظر: رضا، محمد رشيد بن علي، **تفسير المنار** ٨/ ٤٣٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ١٩٩٠م.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَثْبَتَ) وَ(ثَبَّتَ)

مادَّةُ الثَّاءِ والبَاءِ والتَّاءِ تَدُلُّ على مَعْنَى دَوَامِ الشَّيْءِ وعَدَمِ زَوَالِهِ؛ يُقَالُ: ثَبَتَ الشَّيْءُ يَثْبُتُ ثَبَاتًا وثُبُوتًا؛ فهو ثابتٌ وثَبْتٌ وثَبِيتٌ(١).

وقد وَرَدَتِ القراءةُ بالصِّيغَتَيْنِ في قوله تعالى: ﴿**يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ**﴾ [الرعد: ٣٩]؛ إذ قَرَأَهُ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وعاصمٌ، ويعقوبُ: ﴿**وَيُثْبِتُ**﴾ بالتَّخفيفِ؛ من (أَثْبَتَ)، وقَرَأَهُ الباقونَ: ﴿**وَيُثَبِّتُ**﴾ مُشَدَّدًا؛ من (ثَبَّتَ)(٢). ووردَ الفعلانِ مُنفرِدَيْنِ في غير هذا أيضًا(٣).

والظَّاهرُ أنَّ أَغْلَبَ أَهْلِ اللُّغَةِ والتَّفْسِيرِ يَرَوْنَ أنَّ (أَثْبَتَ) و(ثَبَّتَ) في الآيةِ الكريمةِ وفي غيرِها بمعنىً واحدٍ، كما يُوحِي ظاهرُ الآيةِ؛ بل إنَّ أكثرَ المفسرين لَمْ يَعرِضوا للموضوعِ؛ لا تصريحًا ولا تلميحًا، وإنَّما اكتفَوْا بذِكْرِ القراءتين بلا توجيهٍ(٤). وقد صرَّحَ بعضُهمُ باتِّحادِ معنييهما؛ وذلك كالأزهري(٥)، والسمرقندي(٦)، والمهدوي(٧)، رحمهم الله، وغيرهم.

وأمَّا اللغويون فعبارتُهُم واحدةٌ؛ وهي: "**أَثْبَتَهُ وثَبَّتَهُ بمعنىً**"(٨)، وهي صريحةٌ في الاتِّحادِ، وفيها إشارةٌ إلى أنَّ كِلْتَا الصِّيغَتَيْنِ للنَّقْلِ(٩)؛ لأنَّ فِعْلَهُما المجرَّدَ لازمٌ، وهما متعدِّيتانِ. والفعلُ في الآيةِ الكريمةِ مُتَعَدٍّ كذلك، ومفعولُهُ محذوفٌ لدلالةِ ما قبله عليه؛ إذ التقدير: يَمْحُو اللهُ ما يشاءُ ويُثْبِتُ ما يشاءُ، أو: ويُثْبِتُهُ. وقد عَبَّرَ

---

(١) ينظر مادة (ث ب ت): الجوهري، **الصحاح** ١/ ٢٤٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٣٩٩. ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٧٣. الراغب، **المفردات** ص: ١٧١.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٩٨.

(٣) ورد الفعل (أَثْبَتَ) في موضعٍ واحدٍ فقط غير المذكورِ أعلاه؛ وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ**﴾ [الأنفال: ٣٠]، وأمَّا (ثَبَّتَ) فوَرَدَ في اثنَيْ عَشَرَ موضعًا. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٥٨، ١٥٩.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٦٦. البغوي، **معالم التنزيل** ٤/ ٣٢٤. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٥٣٤. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٢١٢. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ٣/ ١٩٠، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

(٥) ينظر: **معاني القراءات** ٢/ ٥٨.

(٦) ينظر: **بحر العلوم** ٢/ ٢٣٢.

(٧) ينظر: **شرح الهداية** ٢/ ٣٦٧.

(٨) وقد ذكرها غيرُ واحدٍ من أهل اللغة؛ ينظر: الجوهري، **الصحاح** ١/ ٢٤٥. ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٧٣. **والمخصص** ٣/ ٣٢٤. ابن منظور، **لسان العرب** ٢/ ١٩. الزبيدي، **تاج العروس** ٤/ ٤٧٢.

(٩) ينظر: الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٨٠.

بعضُهمُ عن هذا المعنى بالجَعْلِ؛ أي جَعل الشيءِ ثابتًا قارًّا[١]، وقد سبق الكلامُ عليه.

ولَعَلَّ أوَّلَ من فرَّقَ بين الصِّيغَتَيْنِ –بحسب اطِّلاعِ الباحثة– هو الإمامُ الطَّبريُّ رحمه الله تعالى؛ إذ ذهب إلى أنَّ الفعلَ (أَثْبَتَ) معناهُ كَتَبَ، وأمَّا (ثَبَّتَ) فمعناهُ تَرَكَ الشَّيْءَ على حالِهِ دون مَحْوِهِ أو إزالتِهِ[٢]. ثم ابنُ خالويه وابنُ زنجلة رحمهما الله تعالى[٣].

وإلى نحوِ ذلك أشارَ الواحديُّ والرازيُّ رحمهما الله تعالى؛ فقد ذَكَرَا أنَّ ضِدَّ المَحْوِ الإثباتُ لا التثبيتُ[٤]، وهذا إيماءٌ إلى الفرقِ المتقدِّمِ. وقد أضافا أيضًا أنَّ في التثبيتِ معنى التَّكثيرِ لأنَّه من (فَعَّلَ)، وليس كذلك الإثبات، فهذا فرقُ ما بين الفِعْلَيْنِ عند السَّادةِ العلماءِ.

وبالجمعِ بَيْنَ أقوالِ السَّادةِ المُفسِّرينَ يتَّضِحُ الفرقُ أكثرَ، وتتجلَّى بلاغةُ النَّظْمِ الكَرِيمِ؛ إذ القولُ بأنَّ الإثباتَ معناهُ الكتابةُ ينسجمُ معَ أصْلِ الجذرِ ومعناه، كما ينسجمُ معَ معنى التَّعدية في الصِّيغة؛ لأنَّ كتابةَ الشَّيْءِ تُؤذِنُ بإيجادِهِ وجَعْلِهِ ثابتًا قارًّا في المكانِ بعدَ أنْ لَمْ يَكُنْ كذلك، وهذا هو عَيْنُ معنى (ثَبَتَ) والزيادة فيه. وكونُ التَّثْبِيتِ بمعنى تقريرِ الشَّيْءِ وتركِهِ دون إزالةٍ، ينسجمُ مع كونِهِ مفيدًا للتَّكثيرِ؛ إذ يلزمُ من التَّكثيرِ تمكينُ الشَّيءِ وترسيخُهُ ترسيخًا شديدًا بحيثُ يتعذَّرُ معه نَسْخُهُ أوْ إزَالتُهُ؛ فكأنَّهُ ثبَّتَهُ مرَّةً بعد مرَّةٍ حتى وَصَلَ إلى هذهِ الحالِ من الرُّسُوخِ والتَّمكُّنِ.

فتكونُ الآيةُ الكريمةُ على هذا دالَّةً على أحوالٍ ثلاثٍ؛ أمَّا الأولى فهي مَحْوُ ما يشاءُ الله عزَّ وجلَّ مَحْوَهُ أو نَسْخَهُ أو إزالتَهُ؛ من الأحكامِ أوِ الأقدارِ المكتوبةِ أو نحوِ ذلك؛ وهذا ما يدلُّ عليه قولُهُ تعالى: ﴿**يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ**﴾، وأمَّا الحالُ الثانيةُ فهي إبقاءُ ما يشاءُ تعالى إبقاءَهُ على حالِهِ ثابتًا من غيرِ نسخٍ؛ وهي دلالةُ قراءةِ التشديدِ: ﴿**وَيُثَبِّتُ**﴾، وأمَّا الحالُ الثالثةُ فهي كتابةُ أحكامٍ أو أقدارٍ أخرى بَدَلًا من التي مُحِيَتْ؛ وهي دلالةُ قراءةِ: ﴿**وَيُثْبِتُ**﴾، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٣/ ١٦٥. طنطاوي، محمد سيد، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم** ٧/ ٤٩٤، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧–١٩٩٨م.

(٢) ينظر: **جامع البيان** ١٦/ ٤٩٢.

(٣) ينظر: **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ٣٣٠. **حجة القراءات** ص: ٣٧٤.

(٤) ينظر: **التفسير البسيط** ١٢/ ٣٧٧. **مفاتيح الغيب** ١٩/ ٥١.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَخْرَبَ) وَ(خَرَّبَ)

الخَرَابُ: نَقِيضُ العِمَارَةِ، وخَرِبَ المَكَانُ –مِنْ بابِ تَعِبَ– يَخْرَبُ خَرَبًا وخَرَابًا، إِذَا انْهَدَمَ؛ فَهُوَ خَرِبٌ وخَرَابٌ، وأَخْرَبَهُ الرَّجُلُ وخَرَّبَهُ؛ هَدَمَهُ وأَفْسَدَهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلَانِ (أَخْرَبَ) و(خَرَّبَ) في موضعٍ وحيدٍ في القرآنِ الكريمِ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الحشر: ٢]؛ إذِ اختَلَفَ القُرَّاءُ فيهِ، فقرأَهُ أبو عمرٍو وَحْدَهُ: ﴿**يُخَرِّبُونَ**﴾ مُشَدَّدًا؛ على أنَّهُ مضارعُ (خَرَّبَ)، وقَرَأَهُ الباقون: ﴿**يُخْرِبُونَ**﴾ بالتَّخفيفِ؛ على أنَّهُ مضارعُ (أَخْرَبَ)[2].

وظاهرُ الآيةِ الكريمةِ وقراءَتُها بالصِّيغَتَيْنِ يُومِئُ إلى أنَّهُما بمعنىً واحدٍ، غَيْرَ أنَّ السَّادةَ العُلَمَاءَ عليهم سحائبُ الرحمةِ مُخْتَلِفُونَ في ذلك على أقوالٍ عدَّةٍ:

أَوَّلُها: أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَخْرَبَ) و(خَرَّبَ) بمعنىً واحدٍ؛ وهو الهَدْمُ والإفْسَادُ، على أنَّ الزِّيادةَ في كِلْتَيْهِما لِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ اللازمِ (خَرِبَ)؛ أَيْ أنَّ معنى الصِّيغَتَيْنِ: جَعْلُ المكانِ أوِ الشَّيْءِ خَرَابًا بالهَدْمِ والنَّقْضِ والإفْسَادِ. وهو قولُ جماعةٍ مِنْ أهلِ اللغةِ والتفسيرِ وتوجيهِ القراءاتِ[3].

ثانيها: أنَّ كِلْتَا الصِّيغَتَيْنِ بمعنى الهَدْمِ أيضًا، ولكنَّ في (خَرَّبَ) معنى التَّكثيرِ والمبالغةِ، على أنَّ الهمزةَ في (أَخْرَبَ) للتَّعْدِيَةِ، والتَّضْعِيفَ في (خَرَّبَ) للتَّعْدِيةِ معَ التَّكثيرِ والمبالغةِ. وبِهِ قالتْ جماعةٌ مِنْ أهلِ العِلْمِ أيضًا[4].

ثالثُها: أنَّ (أَخْرَبَ) معناه خَرَجَ مِنْ بيتِهِ وتَرَكَهُ مُعَطَّلًا خَرَابًا، و(خَرَّبَ) المُشَدَّد معناهُ هَدَّمَ بَيْتَهُ. وهذا القولُ منسوبٌ لأبي عمرٍو البصريِّ رحمه اللهُ[1]، وبِهِ قال الفرَّاءُ وغيرُهُ[2]. والظَّاهِرُ أنَّ الزِّيَادةَ في الفِعْلَيْنِ كَهِيَ

---

(١) ينظر مادة (خ ر ب): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ١٥٤. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ١٧٥. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٣٤٧. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٦٦.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٨٦.

(٣) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع** ٢/ ٣٥٨. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٦/ ٢٨٣. البغوي، **معالم التنزيل** ٨/ ٧٠. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٤٩٩. ابن أبي مريم، **الموضح** ٣/ ٧٣٩. المنتجب الهمذاني، منتجب الدين بن أبي العز، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد** ٦/ ١٢٠، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ١٣٨. السمين، **الدر المصون** ١٠/ ٢٧٩. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٦٦.

(٤) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن** ٤/ ٢٥٧. الجوهري، **الصحاح** ١/ ١١٩. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٧٠٥. مكي، **الكشف** ٢/ ٣١٦. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٥٢١. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١٩٨. البقاعي، **نظم الدرر** ١٩/ ٤١٠. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٨/ ٤١.

فيهما بِحَسَبِ القولِ الأوَّلِ، غَيْرَ أنَّ جَعْلَ المكانِ خَرَابًا في (أَخْرَبَ) بِحَسَبِ هذا القولِ إنَّمَا يكونُ بتَرْكِها وتَعْطِيلِها عنِ السُّكَّانِ، وأمَّا في (خَرَّبَ) فَبِالهَدْمِ والنَّقْضِ[٣].

رابعُها: أشارَ الزَّجَّاجُ[٤] رحمهُ اللهُ إلى أنَّ معنى (أَخْرَبَ) هُوَ التَّعْرِيضُ للخَرَابِ، فَكَأنَّ هذا كما يُقال: أَبَعْتُ المتاعَ إذا عَرَّضْتَهُ للبيعِ، وهو مِنْ معاني صيغةِ (أَفْعَلَ) في اللُّغَةِ، وقَدْ تقدَّمَ ذِكْرُهُ[٥]. وأمَّا (خَرَّبَ) فمعناه التَّهْدِيمُ كما سَبَقَ.

فأمَّا القولُ بأنَّ الصِّيغَتَيْنِ مترادفتانِ ترادفًا تامًّا فلَيْسَ بِصحيحٍ؛ لِمَا أنَّ كُلَّ قراءةٍ بمثابةِ آيةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، فالأَوْلَى أَنْ تَدُلَّ كُلُّ واحدةٍ منهما على مَعْنَىً مُؤَسِّسٍ لا مُؤَكِّدٍ مُكَرَّرٍ، وهو ما أشارَ إليهِ ابنُ عاشورٍ رحمه الله بقولِهِ إنَّ مَنْ قال بترادُفِهِما عَنَى أنَّ ذلك في أصلِ المعنى فَحَسْبُ[٦]. وأمَّا حَمْلُ الإخْرَابِ على التَّرْكِ والتَّعْطيلِ فَقَدْ أَوْرَدَ عليهِ السَّادةُ المفسرونَ إِشْكَالَيْنِ اثْنَيْنِ[٧]؛ **الأوَّل:** أنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ في اللُّغَةِ مَجِيءُ (أَخْرَبَ) لهذا المعنى؛ بلِ الثَّابتُ المسموعُ هُوَ أنَّ الإخْرَابَ كالتَّخْرِيبِ تمامًا. **والثَّاني:** أنَّ تفسيرَ الإخْرَابِ بهذا المعنى يَجْعَلُهُ نافرًا عن نَظْمِ الآيةِ الكريمةِ وسِيَاقِها؛ إذْ قُيِّدَ الإخرابُ فيها بأنَّهُ بأيديهم وأيدي المؤمنينَ، وهذا يُلَائِمُ الهَدْمَ والإفْسَادَ، لا التَّرْكَ والإخْلَاءَ. والحَقُّ أنَّ هذا المعنى ليس بمُمْتَنِعٍ؛ بلْ هُوَ مُمْكِنٌ ومُحْتَمَلٌ جِدًّا، على أنَّ بني النَّضِيرَ جَعَلُوا بُيُوتَهُمْ خَرَابًا بالوَجْهَيْنِ[٨]؛ أعني بتَهْدِيمِ ما أمْكَنَهُمْ تَهْدِيمُهُ مِنْها وإفْسادُهُ، لَمَّا عَلِمُوا بأنَّهُمْ مُجْلَوْنَ مَطْرُودونَ لا مَحَالَةَ، وبتَعْطِيلِها وتَرْكِها بَعْدَ ذلكَ؛ فإنَّهَا صارتْ للمُؤْمِنين، وهُمْ خَرَجُوا منها أَذِلَّاءَ صاغِرِينَ.

وقَدْ يجوزُ أنْ يكونَ الفِعْلَانِ مِنَ الهَدْمِ؛ كما في القولِ الثَّاني، فتكون القراءتانِ دالَّتَيْنِ على تَفَاوُتِ مِقْدَارِ الهَدْمِ بينَ الفَاعِلِينَ، بِحَسَبِ تفاوُتِهِم في القُوَى والقُدَرِ، وبِحَسَبِ حالِ كُلٍّ منهم والظُّرُوفِ المحيطةِ بِهِ؛

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢٣/ ٢٦٦. المهدوي، **التحصيل** ٦/ ٣٨٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢١/ ٣٦٧.

(٢) **معاني القرآن** ٣/ ١٤٣. وينظر: اليزيدي، عبد الله بن يحيى، **غريب القرآن وتفسيره** ص: ٣٧٣، تحقيق: محمد سليم الحاج، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٣) ينظر: ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن** ٤/ ٢٠٧، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م. القونوي، إسماعيل بن محمد، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٩/ ٩، تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٤) **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ١٤٤.

(٥) ينظر: ص٥ مِنَ الدراسةِ.

(٦) ينظر: **التحرير والتنوير** ٢٨/ ٧١.

(٧) ينظر: القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٩/ ٩.

(٨) ينظر: ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٨٨٩.

وبِخَاصَّةٍ أنَّ الهَدْمَ كانَ مِنَ الفَرِيقَيْنِ: فريقِ اليهودِ أَنْفُسِهِم؛ بهَدْمِهِمْ بيوتَهم وتخريبِها؛ لِجَبْرِ الحُصُونِ وإصلاحِها، أوْ بإفسادِ الصَّالِحِ منها؛ شُحًّا بِهَا وضَنًّا أنْ يتركوها سليمةً للمُؤْمِنينَ، أو بهَدَفِ أنْ يَنْقُلُوا مَعَهُم ويأخذوا ما كان جَيِّدًا مِنَ الخَشَبِ ونَحْوِهِ. وفريقِ المُؤْمِنِينَ؛ مِنْ حيثُ كانَ فِعْلُ اليهودِ وإصرارُهم على الأذى مُلْجِئًا إيَّاهُمْ إلى هَدْمِ بُيُوتِهِم ومُقَاتَلَتِهِم، فكانَ المُؤمنون يهدِمونَ البيوتَ بِهَدَفِ إزالةِ ما تَحَصَّنُوا بِهِ، وتَوْسِعَةِ مَجَالِ الحَرْبِ[1]. ولا يَخْفَى أنَّ فِعْلَ كُلِّ واحدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ لا بُدَّ أنْ يَخْتَلِفَ عَنِ الآخرِ في مِقْدَارِهِ وأَثَرِهِ، بِحَسَبِ الاعتباراتِ المُتَقَدِّمةِ؛ فإنْ كانَ الهَدْمُ والإفسادُ يسيرًا ناسَبَتْهُ قراءةُ التَّخْفِيفِ، وإنْ كانَ كثيرًا عظيمًا ناسبتْهُ قراءةُ التَّشْدِيدِ، على أنَّ التَّكْثيرَ إنْ لَمْ يكن مَلْحُوظًا في فِعْلِ الهَدْمِ نَفْسِهِ فَهُوَ مَلْحُوظٌ في الفاعلِ والمفعولِ؛ فإنَّ الفاعلَ جمعٌ، والمفعولَ جمعٌ أيضًا.

وعلى كُلِّ حالٍ فالصِّيغَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ في المعنى وإنْ أَوْهَمَ الظَّاهِرُ اتِّحَادَهُما، واللهُ تعالى أَعْلَمُ بالصَّوَابِ.

---

(١) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٦/ ١٨٩، ١٩٠. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٥/ ٣٩٦، ٣٩٧. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٤٩٩، ٥٠٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٢٦١.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذْكَرَ) وَ(ذَكَّرَ)

تدلُّ مادَّةُ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على معنَيَيْنِ اثنَيْنِ تتفرَّعُ عنهما المعاني الأُخْرَى؛ أوَّلُهما: الذِّكْر الذي هو خِلافُ النِّسْيَان، والثَّاني: الذَّكَر نَقِيضُ الأُنْثَى. فيُقال مِنَ المعنى الأَوَّلِ: ذَكَرَ الشَّيءَ يذكُرُهُ ذِكْرًا وذُكْرًا؛ أي حَفِظَهُ، ثُمَّ يُحْمَلُ عليهِ الذِّكْرُ باللِّسانِ، وغيرُهُ من المعاني(١).

ووردت صِيغَتَا (أَذْكَرَ) و(ذَكَّرَ) في قوله تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فقد قرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، ويعقوبُ: ﴿**فَتُذْكِرَ**﴾ بالتَّخفيفِ والنَّصبِ؛ من (أَذْكَرَ)، وقرأ الباقون: ﴿**فَتُذَكِّرَ**﴾ بالتَّشديدِ والنَّصبِ؛ من (ذَكَّرَ)، غير أنَّ حمزةَ قرأها بالرَّفعِ: ﴿**فَتُذَكِّرُ**﴾(٢). ولم يَرِدْ (أَذْكَرَ) في موضعٍ غيرِ هذا، وأمَّا (ذَكَّرَ) فقد وَرَدَ ثمانيًا وعشرينَ مرَّةً أخرى(٣).

وأنظارُ المفسرينَ مختلفةٌ في معنى كُلٍّ منَ الفِعْلَيْنِ في الآيةِ الكريمةِ، وفي كونِهما متَّحِدَيْنِ أم مختلفَيْنِ؛ وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

١. أكثرُ المفسرين على أنَّهما من المعنى نفسِهِ؛ وهو خلافُ النِّسيانِ، وأنَّهما متَّحِدانِ من حيثُ فائدةُ الزِّيادةِ فيهما؛ فكُلٌّ من الهمزةِ في (أَذْكَرَ) والتَّضعيفِ في (ذَكَّرَ) يفيدانِ نقلَ الفعلِ وتعديتَهُ، وذلك أنَّ الفعلَ (ذَكَرَ) قبل الزيادةِ مُتعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، فلما دخلته الزيادةُ صار متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، والمفعولُ الثاني في الآيةِ محذوفٌ؛ تقديرُهُ: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادةَ التي ضَلَّتْ عنها أو نَسِيَتْهَا؛ أي: تجعلَهَا ذاكرةً، على هذا عامَّةُ المفسرين(٤).

٢. نُقِلَ قولٌ عن بعضِ المفسرين مُفادُهُ أنَّ الفِعْلَيْنِ من حيثُ فائدةُ الزيادةِ مُتَّفِقَانِ؛ فكلاهما للنَّقلِ، ولكنهما مُختلفانِ من حيثُ المعنى؛ فالمُشَدَّد من التَّذْكيرِ الذي هو خلافُ النسيان، وأمَّا المُخَفَّف (أَذْكَرَ) فهو من المعنى الثاني للجَذْرِ؛ وهو خلافُ الأنوثة؛ أي: تُصَيِّرُ إحداهما الأُخْرى أو تَجْعَلَها ذَكَرًا في حُكْمِ

---

(١) ينظر مادة (ذ ك ر): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٦٩٤. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٦٦٤، ٦٦٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٣٥٨. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٧٨٧، ٧٨٨. الراغب، **المفردات** ص: ٣٢٨. ابن منظور، **لسان العرب** ٤/ ٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٧٢-٢٧٥.

(٤) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ١٠٤. الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٢٣٤. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٤٣٢. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ١٨٦. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٧/ ٥١٣. مكي، **الكشف** ١/ ٣٢١. المهدوي، **شرح الهداية** ١/ ٤١٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٥٠٠، ٥٠١. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٢٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ١١٨، ١١٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٧/ ٩٥. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٣/ ٣٩٧، ٣٩٨. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٦٦٢-٦٦٤.

الشهادةِ باجتماعهما؛ لأنَّ شهادةَ المرأتَيْنِ مجتمعتَيْنِ كشهادةِ واحدٍ من الذُّكور، وهو مأخوذٌ من قولِ العرب: أَذْكَرَتِ المرأةُ إذا وَلَدَتْ ذَكَرًا. ونَصَرَ هذا القولَ واختارهُ الجَصَّاصُ(١)، وابنُ زنجلة(٢).

وهو غيرُ مَرْضِيٍّ عند سائرِ المفسرين؛ بل قد رَدَّهُ غيرُ واحدٍ منهم بعباراتٍ شديدةِ اللهجةِ(٣)، لوجوهٍ شَتَّى؛ من حيثُ اللغةُ، ومن حيثُ السِّياقُ؛ أمَّا من حيثُ اللغة فَلِأَنَّ (أَذْكَرَ) في قولِهم: "أذكرتِ المرأةُ" المحفوظُ أنَّهُ لازمٌ لا يتعدَّى، فضلًا عن أن يتعدَّى إلى مفعولينِ اثنينِ. وأمَّا من حيثُ السِّياقُ فَلِأَنَّ الإذكارَ في الآيةِ معطوفٌ على الضَّلالِ –وهو النِّسْيان– ومُسَبَّبٌ عنه، فالأَلْيَقُ أن يكونَ بمعنى التَّذكيرِ المُقابلِ للنِّسيان، وغير ذلك(٤).

٣. فرَّق بينهما كُلٌّ من الطبريِّ، ومكيٍّ، والبقاعيِّ(٥) بما فرَّقوا به بين الصِّيَغِ المتقدِّمة؛ وهو أنَّ في التذكيرِ معنى التكثير، وأمَّا الإذكارُ فهو للنقلِ لا غير، وهذا على أصلِ فائدةِ الزِّيادةِ لِكُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ.

وقد سبقَ أنَّ التَّكثيرَ يكونُ تارةً في الفعلِ نفسِهِ، ويكون في شيءٍ من متعلقاتِهِ تارةً أخرى؛ فأمَّا التكثيرُ في الفعلِ فهو ما أشارَ إليهِ المفسرون من كونِهِ دالًّا على معنى تذكيرٍ بعد تذكيرٍ؛ أي بتكرُّرِ التَّذكيرِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ، وأمَّا التكثيرُ في المتعلقات فبِكَوْنِ المَنْسِيِّ أكثرَ من المحفوظِ في الشهادة، أو بذهابِ تفاصيلِ الشهادةِ كُلِّها من الذِّهنِ؛ كزمانِها، ومكانِها، ونحوِ ذلك من الأمور.

وقال الشوكانيُّ رحمه الله: "**وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ بِتَخْفِيفِ الذَّالِ وَالْكَافِ؛ وَمَعْنَاهُ: تَزِيدُهَا ذِكْرًا، وقراءةُ الجماعةِ بالتَّشديدِ؛ أي: تُنَبِّهُهَا إِذَا غَفَلَتْ وَنَسِيَتْ**"(٦)؛ فكأنَّهُ يشيرُ بذلك إلى أنَّ التَّذكيرَ ما كانَ عن سبقِ نسيانٍ أو غفلةٍ، وأمَّا الإذكارُ فليس يَسْبِقُهُ نِسْيانٌ؛ بل هو عن إدامةِ حفظٍ وذِكْرٍ. ويُشَوِّشُ عليهِ تفريعُ الإذكارِ على الضَّلالِ المرادِ به النِّسيانُ؛ لأنَّ ذلك يقتضي وقوعَ الإذكارِ بعدَ وقوعِ النِّسيانِ

---

(١) ينظر: الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، **أحكام القرآن** ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥، تحقيق: محمد صادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٢) ينظر: **حجة القراءات** ص: ١٥٠، ١٥١.

(٣) فقد وصفه الطبري في تفسيره ٦/ ٦٦ بأنه تأويلٌ خطأ لا معنى له، وكذا ابنُ عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ١١٨ ذكر أنه بعيدٌ غير فصيح، وجعله الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٢٦ من بِدَعِ التفاسير، وقال الرازي، **مفاتيح الغيب** ٧/ ٩٥ إنه باطلٌ باتفاق عامة المفسرين، وغيرهم.

(٤) للاستزادة ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٤٣٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٥٠٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٧٣٣، ٧٣٤. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٦٦٣، ٦٦٤.

(٥) ينظر: **جامع البيان** ٦/ ٦٥. **الكشف** ١/ ٣٢١. **نظم الدرر** ٤/ ١٥٤، ١٥٥.

(٦) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** ١/ ٣٤٦، دار ابن كثير – دمشق، ودار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

متفرِّعًا عليه مُسبَّبًا عنه. وقد يكونُ إشارةً إلى ما تقدَّمَ من معنى التكثيرِ؛ وذلك بأن يكونَ الأمرُ متعلقًا بمقدارِ النِّسيانِ العارضِ لإحدى المرأتَيْنِ؛ فإن كان قليلًا، أو كان الذِّكرُ خاليًا من التفصيل، أَذْكَرَتْهَا الأخرى القليلَ الباقي، أو فَصَّلَتْ ما تُرِكَ تفصيلُهُ؛ فهذا إذكارٌ. وإن كان النِّسيانُ أكثرَ مِنَ التذكُّرِ، أو عُدِمَ التَّذَكُّرُ، ذَكَّرَتْهَا الأخرى شيئًا بَعْدَ شَيْءٍ، حتى تتذكرَ كُلَّ شيءٍ نَسِيَتْهُ؛ فهذا تذكيرٌ.

ولعلَّ هذا الأخيرَ –وهو أنَّ (ذَكَّرَ) للتكثيرِ، و(أَذْكَرَ) للنقلِ– هو أَوْلَى الآراءِ بالقَبُولِ، وأليَقُها بالمقامِ وجزالةِ النَّظمِ الكريمِ، وقد نَقَلَ البقاعيُّ عن الحَرَالِّي رحمهما الله تعالى كلامًا نفيسًا في الجمعِ بين القراءتينِ ومعنَيَيْهما، وهذا نَصُّهُ: "**وفي قِرَاءَتَيِ التَّخْفيفِ والتَّثْقِيلِ إِشْعارٌ بِتَصْنِيفِ النِّساءِ صِنْفَيْنِ في رُتْبَةِ هذه الشَّهادةِ؛ مَنْ يَلْحَقُها الضَّلالُ عَنْ بَعْضِ ما شَهِدَتْ فِيهِ حَتَّى تُذْكَرَ –بالتَّخْفِيفِ–، ولا يَتَكَرَّرُ عليها ذلك، ومَنْ شَأْنُهَا أَنْ يَتَكَرَّرَ عليها ذلك**"[1]، فأشارت قراءةُ التخفيفِ إلى الصِّنفِ الأوَّلِ من النِّساء؛ وهو الذي لا يتكرَّرُ منه النِّسيانُ، وأشارت قراءةُ التشديدِ إلى الصِّنفِ الثاني الذي من شأنِهِ أن يتكرَّرَ منه النسيانُ مرَّةً تِلْوَ أُخرى؛ فيحتاجُ إلى تذكيرٍ بعد تذكيرٍ حتى يتذكَّر.

---

(١) **نظم الدرر** ٤/ ١٥٤، ١٥٥.

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَنْسَى) وَ(نَسَّى)

النِّسْيَانُ: خِلافُ الذِّكْرِ والحِفْظِ؛ أَيْ عُزُوبُ الشَّيْءِ عَنِ النَّفْسِ بَعْدَ حُضُورِهِ لَهَا، ويُطلَقُ على التَّرْكِ أيضًا. يُقال: نَسِيَ –من بابِ رَضِيَ– يَنْسَى نِسْيانًا؛ فهو نَاسٍ ونَسِيٌّ، وأَنْسَاهُ غَيْرُهُ ونَسَّاهُ؛ أي جَعَلَهُ يَنْسَى[1].

وقد وَرَدَتِ القراءةُ بصيغَتَيْ (أَنْسَى) و(نَسَّى) في قولِ اللهِ عز وجل: ﴿**وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [الأنعام: ٦٨]؛ إذْ قرأ ابنُ عامرٍ وَحْدَهُ: ﴿**يُنَسِّيَنَّكَ**﴾ بفتحِ النُّونِ الأُولى وتشديدِ السِّينِ؛ على أنَّه مضارعُ (نَسَّى)، وقرأ الباقون: ﴿**يُنسِيَنَّكَ**﴾ بالتَّخفيفِ؛ على أنَّهُ مضارعُ (أَنْسَى)[2]. وَوَرَدَ (أَنْسَى) في ستةِ مواضعَ أخرى في القرآنِ الكريم، وأمَّا (نَسَّى) فلم يَرِدْ في غيرِ هذا الموضع[3].

وأكثرُ المفسِّرين وأصحابِ التَّوجيهِ وغيرُهم من أهلِ العِلْمِ على أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بالمعنى نفسِهِ؛ وهو جَعْلُ المَرْءِ ناسيًا، أو إيقاعُهُ في النِّسْيانِ؛ وذلك بِنَقْلِ الفِعْلِ (نَسِيَ) مِنَ التَّعدِيَةِ إلى مفعولٍ واحدٍ إلى التَّعْدِيَةِ إلى مفعولَيْنِ[4]؛ الأوَّلُ منهما في الآيةِ الكريمةِ ضميرُ الخطابِ «الكاف»، والثَّاني محذوفٌ، تقديرُهُ: إمَّا ينسينك الشيطانُ النَّهيَ عن الجلوسِ معهم، أو الإعراضَ عنهم، أو نحو ذلك[5].

وذَهَبَ ابنُ عطيَّة، والبقاعيُّ، وابنُ عاشورٍ[6]، رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى، إلى أنَّ (نَسَّى) أكثرُ مبالغةً مِنْ (أَنْسَى). وقريبٌ من ذلك ما ذَكَرَهُ ابنُ خالويه[7]، وابنُ إدريس[8]، ومحمد رشيد رضا[1]، رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى؛ إذ أشاروا

---

(١) ينظر مادة (ن س ي): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٣/ ٥٥. الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٥٠٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٤٢١، ٤٢٢. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٥٨١. ابن منظور، **لسان العرب** ١٥/ ٣٢٢. الزبيدي، **تاج العروس** ٤٠/ ٧٤، ٧٥.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٥٩.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٠٠.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٣٦٣. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ٣٢٤. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٢٥٦. مكي، **الكشف** ١/ ٤٣٦. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٢٧٨. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٤٧٥. وفي التفسير: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٤٥٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ٨/ ٢١٠. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٣/ ٢٢. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ١٣. أبو حيان، **البحر المحيط** ٤/ ٥٤٦. السمين، **الدر المصون** ٤/ ٦٧٥. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ٨/ ١٤٦. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ١/ ٤٥٧.

(٥) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١١/ ٤٣٦. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٤٥٧. البغوي، **معالم التنزيل** ٣/ ١٥٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ٤/ ٥٤٦. السمين، **الدر المصون** ٤/ ٦٧٥.

(٦) ينظر: **المحرر الوجيز** ٣/ ٣٨٥. **نظم الدرر** ٧/ ١٤٦. **التحرير والتنوير** ٧/ ٢٩١.

(٧) ينظر: **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ١٦٠. وقد ذَكَرَ هذا الاحتمالَ على سبيلِ التَّجويزِ لا الاختيار.

(٨) ينظر: ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٢٦٤.

إلى أنَّ في (نَسَّى) معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ، وليس كذلك (أَنْسَى). ولَعَلَّ الفَرْقَ بينَ التَّعبيرَيْنِ أنَّ المقصودَ بالمبالغةِ عند الأُوَلِ هو التَّكثيرُ من حيثُ الكَيْفُ؛ أَيْ إنساءً عظيمًا في موطنٍ لا ينبغي فيهِ النِّسْيانُ؛ وذلك للدَّلالةِ على عِظَمِ الأمرِ، وأنَّهُ جديرٌ بِأَنْ لا يُنْسَى، وأمَّا المقصودُ بالتَّكرير فهو التَّكثيرُ من حيثُ الكَمُّ؛ أَيْ: التَّنْسِيةُ مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ.

وهذا الأخيرُ –أعني التَّكريرَ– هو أَوْلَى الأقوالِ بالصَّوابِ، على معنى أنَّهُ إن تكرَّرَ إنْسَاءُ الشَّيطانِ لَكَ، ثُمَّ تذكَّرتَ ذلك فلا تقعُدْ معهم؛ لبيانِ أنَّ النِّسْيانَ عُذْرٌ، وإن تكرَّرَ[٢]. ولا يَرِدُ عليه كَوْنُ الخطابِ للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو كَوْنُ التَّعبيرِ بأداةِ التَّشكيكِ «إنْ» يأباهُ؛ إذ قد أجابَ المفسِّرُونَ رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى عن ذلك كُلِّهِ، فالخِطابُ وإن كان للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابتداءً فإنَّهُ للأمَّةِ كُلِّها تَبَعًا[٣]؛ بل قد يكونُ لهم قَصْدًا وغَرَضًا، لا تَبَعًا وعَرَضًا، فيكون على حدِّ قولِهم: "إيَّاكِ أعني واسمعي يا جارة"[٤][٥]. وأمَّا التَّعبيرُ بِـ«إنْ» فَلِأَنَّ المسألَةَ جاءت على سبيلِ الفَرَضِ والتَّقديرِ؛ إذْ إنَّ النِّسْيَانَ في حقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحْضُ احتمالٍ؛ لبيانِ أنَّ النَّاسيَ مَعْذورٌ، وكذلك نِسْيانُ غيرِهِ من آحادِ الأمَّةِ؛ فإنَّهُ احتمالٌ أيضًا؛ قد يقعُ وقد لا يقعُ؛ ولذلك أُوثِرَ التَّعبيرُ بأداةِ الشَّكِّ والنُّدْرةِ[٦].

والنَّاسُ مُتفاوِتون في الذِّكرِ والنِّسْيانِ كما لا يخفى؛ فمنهم مَنْ وَهَبَهُ اللهُ تعالى ذاكرةً قويَّةً ينذُرُ مَعَها أَنْ يَنْسَى؛ ولذلك تَرَاهُ قد يَنْسَى أمرًا مَرَّةً واحدةً، ثُمَّ لا يتكرَّرُ ذلك منهُ. ومنهم مَنْ قد يَنْسَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ لِضَعفٍ في ضَبْطِهِ، أو غَفْلَةٍ في قلبِهِ، أو غيرِ ذلك. فجاءَ الخِطَابُ الكريمُ بالصِّيغَتَيْنِ مُوَجَّهًا إلى الفِئَتَيْنِ معًا، وهذا من تَكامُلِ قراءاتِ القُرآنِ العظيمِ، ووفْرةِ معانيها مَعَ إيجازِ ألفاظِها.

---

(١) ينظر: **المنار** ٧/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٤٢٣.

(٣) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ١٠٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٣٨٤. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ١٢. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٣/ ٢٧٨.

(٤) أبو عبيد، القاسم بن سلام، **الأمثال** ص: ٦٥، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(٥) ينظر: محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٤٢٣.

(٦) ينظر: شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده على البيضاوي** ٤/ ٦٥.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَرْهَبَ) وَ(رَهَّبَ)

الفِعْلُ (رَهِبَ) من بابِ (عَلِمَ)، يدلُّ على معنى الخَوْفِ؛ يُقال: رَهِبَ يَرْهَبُ رَهَبًا ورَهْبًا ورُهْبًا ورَهْبَةً؛ أي خافَ وفَزِعَ[١]، وتدلُّ المادَّةُ على معنىً آخر؛ وهو دِقَّةُ الشيءِ وخِفَّتُهُ[٢]، ولا يخفى أنَّ الفِعْلَينِ (أَرْهَبَ) و(رَهَّبَ) من المعنى الأوَّلِ.

وقد وَرَدَ الفِعْلَانِ في موضعٍ وحيدٍ في القرآن الكريم؛ وهو قوله تعالى: ﴿**تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾ [الأنفال: ٦٠]؛ إذ اختلفَ القُرَّاءُ فيه؛ فقرأهُ رُوَيْسٌ: ﴿**تُرَهِّبُونَ**﴾ مُشَدَّدًا؛ من (رَهَّبَ)، وقرأهُ الباقون: ﴿**تُرْهِبُونَ**﴾ بالتَّخفيفِ؛ من (أَرْهَبَ)[٣]، ولم يَرِدَا في غيرِ هذا الموضعِ؛ مُجتمِعَيْنِ أو مُنْفَرِدَيْنِ.

والذي يظهرُ من تتبُّعِ أقوالِ المفسرينَ في الآيةِ الكريمةِ هو الإجماعُ نسبيًّا-بين من تكلَّمَ منهم في ذلك- على أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بمعنىً واحدٍ؛ فمنهم من عبَّرَ عن ذلك بأنهما لُغَتَانِ بالمعنى نفسِهِ؛ وذلك كقُطْرُبٍ[٤]، وأبي عبيدة[٥]، والطبري[٦]، والأزهري[٧]، والثعلبي[٨]، وكذلك أصحاب المعاجم، رحمة الله على الجميع.

ومنهم من صرَّحَ بِكَوْنِ الصِّيغتينِ للنقلِ والتَّعديةِ، على ما مرَّ تفصيلُهُ في المواضعِ السابقةِ؛ وذلك كابن عطية[٩]، وابن أبي مريم[١٠]، وأبي حيان[١١]، والسمين[١٢]، والزحيلي[١٣]، رحمهم الله تعالى؛ فيكونُ المفعولُ

---

(١) ينظر مادة (ر هـ ب): الخليل، **العين** ٤/ ٤٧. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٦/ ١٥٥، ١٥٦. الراغب، **المفردات** ص: ٣٦٦. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٤٣٦. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط** ص: ٩٢، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٤٤٧.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، **معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه** ٢/ ٨٧٤، تحقيق: محمد لقريز، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.

(٥) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن** ١/ ٢٤٩، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١هـ.

(٦) ينظر: **جامع البيان** ١٤/ ٣٥.

(٧) ينظر: **معاني القراءات** ١/ ٤٤٣.

(٨) ينظر: **الكشف والبيان** ١٣/ ١٣٢.

(٩) ينظر: **المحرر الوجيز** ٤/ ٢٢٨.

(١٠) ينظر: **الموضح** ٢/ ٥٨٣.

(١١) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٣٤٤.

(١٢) ينظر: **الدر المصون** ٥/ ٦٢٨.

(١٣) ينظر: الزحيلي، وهبة مصطفى، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج** ١٠/ ٤٩، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

الثاني في الآيةِ الكريمةِ عندهم مُقَدَّرًا؛ وذلك لأنَّ الفعلَ الثلاثيَّ (رَهِبَ) قبل الزيادةِ مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وتقديرُ الكلام: تُرهبون به عدوَّ الله وعدوَّكم قتالَكم أو لقاءَكم[١]، أو نحو ذلك.

وأمَّا الباقون فإنَّ أحدًا منهم لم يُشِر إلى معنى كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ؛ اتِّحادًا أو اختلافًا؛ بل إنَّ فريقًا منهم لم يذكروا اختلافَ القراءةِ أصلًا. وأمَّا الفريق الآخر فذَكَروا القراءةَ من غيرِ تعقيبٍ؛ وذلك كالزمخشري[٢]، وابنِ الجوزي[٣]، والبيضاوي[٤]، وأبي السعود[٥]، والآلوسي[٦]، رحمهم الله؛ وكأنهم يُشيرون بذلك إلى اتِّحادِ معنيي الصِّيغَتَيْنِ.

ولمْ يُخالِف إلَّا النَّحَّاسُ رحمه الله؛ فَذَكَرَ أنَّ في التَّشديدِ معنى التَّكثيرِ[٧]. وهو أظهرُ؛ إذْ بِهِ تُحملُ كُلُّ صيغةٍ منهما على معنى، وكُلُّ قراءةٍ على فائدةٍ مُجَدَّدةٍ، كما أُشيرَ إلى ذلك آنفًا. فتُحْمَلُ ﴿**تُرْهِبُونَ**﴾ الخفيفة على أصلِ دلالاتِها؛ وهو النَّقْل، وتُحْمَلُ ﴿**تُرَهِّبُونَ**﴾ الشَّديدةُ –مع النَّقلِ فيها– على أصلِ معانيها أيضًا؛ وهو التَّكثير، وهو ظاهرٌ في الآيةِ الكريمةِ وسياقِها؛ إذ إنَّ اللهَ تباركَ وتعالى يأمرُ عبادَهُ المؤمنين بالتأهب للجهادِ والاستعدادِ له؛ باستكثارِ آلاتِ الحَرْبِ وأدواتِها، كما يُفْهَمُ من قولِهِ تعالى: ﴿**مَّا ٱسْتَطَعْتُم**﴾؛ لأنَّ من شأنِ ذلك أن يُوجِبَ رهبةَ أعداءِ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ من الكفارِ والمشركينَ والمنافقينَ وغيرهم، وكلَّما ازدادَ المؤمنون استعدادًا، وكَثُرَت أسلحتهم وأدواتُهُم، أَوْرَثَ ذلك مزيدَ خوفٍ ورهبةٍ في صدورِ الكافرين. ولمَّا كان الرَّهَبُ مُرَشَّحًا للازديادِ بازديادِ أسبابِهِ، وكانَ متكرِّرًا مُسْتَمِرًّا غيرَ منقطِعٍ، ناسبَ أن يُعَبَّرَ عنهُ بصيغةِ التَّرْهيبِ الدَّالةِ على التَّكثيرِ في فِعْلِ الرَّهبة، وهو لائقٌ بحالِ أعداءِ الإسلامِ وجُبْنِهِم ووَهْنِهِم الذي وُصِفَ في قولِهِ جَلَّ شأنُهُ: ﴿**لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ**﴾ [الحشر: ١٣].

وكذا فإنَّ المُرَهَّبينَ كُثُرٌ كما يُؤذِنُ بِهِ التعبيرُ بالمُفردِ المُرادِ بِهِ الجنسُ في قولِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿**عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**﴾، ويُومئُ إليه عطفُ ﴿**وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ**﴾، وكما هو ظاهرٌ في أحداثِ التَّاريخِ ووقائعِهِ، فناسبَ كثرةَ المفعولينَ التعبيرُ بصيغةِ التَّكثيرِ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: السمين، **الدر المصون** ٥/ ٦٢٨.

(٢) ينظر: **الكشاف** ٢/ ٢٣٢.

(٣) ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير** ٢/ ٢٢١، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٤) ينظر: **أنوار التنزيل** ٣/ ٦٥.

(٥) ينظر: **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٣٢.

(٦) ينظر: **روح المعاني** ١٠/ ٢٦.

(٧) ينظر: النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن** ٢/ ١٠٣، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْلَى) وَ(صَلَّى)

الصَّلَى والصِّلاءُ: النَّار والوقود، وصَلِيَ –من بابِ عَلِمَ– لازمٌ ومُتَعَدٍّ؛ يقال: صَلِيَ بالنَّارِ وصَلِيَها، يَصْلَاهَا ويَصْلَى بِهَا صِلِيًّا وصُلِيًّا؛ أيْ قَاسَى حَرَّها وشِدَّتَها. وأمَّا صَلَى –من بابِ رَمَى فَلَا يَكُونُ إلَّا مُتَعَدِّيًا؛ فيُقال: صَلَيْتُ الشَّيْءَ أَصْلِيهِ صَلْيًا؛ أَيْ شَوَيْتُهُ. وأَصْلَيْتُهُ نارًا وصَلَّيْتُهُ؛ أَيْ أَلْقَيْتُهُ فيها(١).

وقد وردَ (أَصْلَى) في ستةِ مواضعَ في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا**﴾ [النساء: ٣٠]، وقوله: ﴿**تُصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً**﴾ [الغاشية: ٤] على قراءة أبي عمرو، وشُعبة عن عاصم، ويعقوب(٢). وأمَّا (صَلَّى) فوَرَدَ في ثلاثةِ مواضعَ فقط؛ وهي: قوله تعالى: ﴿**وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ**﴾ [الواقعة: ٩٤]، وقوله: ﴿**ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ**﴾ [الحاقة: ٣١]، وقوله: ﴿**وَيُصَلَّىٰ سَعِيرًا**﴾ [الانشقاق: ١٢] على قراءة نافعٍ، وابنِ كثيرٍ، وابنِ عامرٍ، والكسائيّ(٣).

وقد اختلفَ أهلُ العلمِ رحمهم الله في معنى كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ، وفي الفرقِ بينهما؛ وذلك على النحو الآتي:

١. أكثرُهُم على ما ذُكِرَ عن أهلِ اللغةِ آنفًا؛ من أنَّ (أَصْلَى) و(صَلَّى) معناهما الإلقاءُ في النَّار للإحراق؛ بخلافِ (صَلَى) الثلاثي المفتوح العين؛ فإنه بمعنى الشَّيِّ في النَّار(٤).

فظاهرُ هذا القولِ أنَّ الزيادةَ في الفِعْلَيْنِ للنَّقلِ من (صَلِيَ) مكسورِ العين؛ إذ يُقال: صَلِيَ هو النَّارَ؛ إذا قاسَى حرَّها، وأصلاهُ غيرُهُ النَّارَ وصَلَّاهُ؛ أي جَعَلَهُ صَالِيًا لها بإلقائِهِ فيها، كما صرَّحَ بذلك غيرُ واحدٍ من المفسرين(٥).

٢. وقال آخرون بهذا القولِ أيضًا، إلا أنَّهم فرَّقوا بين الفِعْلَيْنِ من حيثُ فائدةُ الزيادة؛ فـ(أَصْلَى) للنَّقْلِ من الفعلِ الثلاثيِّ المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ (صَلِيَ)؛ بجَعْلِهِ متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، وأمَّا (صَلَّى) فتضعيفُهُ

---

(١) ينظر مادة (ص ل ي): الخليل، **العين** ٧/ ١٥٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٢/ ١٦٦، ١٦٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ٢٠٠. الراغب، **المفردات** ص: ٤٩٠.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٩٩. وإحصاءُ مواضع الصِّيغَتَيْنِ عند: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤١٤.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٢٩٣. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ١٣٦، ١٣٧، و٦/ ٣٩٠. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١٩١، ٧٥٥. الواحدي، **التفسير البسيط** ٦/ ٣٥٠، ٣٥١. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٤٠٤، و٣/ ٨٣٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ٦٢. النيسابوري، نظام الدين الحسين بن محمد القمي، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ٢/ ٣٥٧، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(٥) ينظر: الهواري، هود بن محكم، **تفسير كتاب الله العزيز** ٤/ ٣٦٨، تحقيق: بالحاج بن سعيد الشريفي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٤٥٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٤٣٨.

للتَّكثيرِ والمبالغةِ في الفِعْلِ؛ أي تصليةً شديدةً مرَّةً بعدَ مرَّةٍ[١].

٣. وأشارَ كُلٌّ من الجوهريّ، وابن منظور، ومحمد رشيد رضا إلى كَوْنِ الفِعْلَيْنِ (أَصْلَى) و(صَلَّى) بمعنى المُجَرَّد (صَلَى)، على أنَّ الثلاثةَ بمعنى الإدخالِ في النَّارِ والإحراقِ فيها[٢].

ومقتضاهُ أنَّها كُلَّها منقولةٌ من (صَلِيَ) مكسورِ العين؛ فَ(صَلَى) منقولٌ بالمثالِ، و(أَصْلَى) و(صَلَّى) منقولانِ بالزِّيادةِ[٣].

ولعلَّ القولَ في (أَصْلَى) و(صَلَّى) كالقولِ في الصِّيَغِ السَّابقةِ؛ فيُحْمَل (أَصْلَى) على معنى نقلِ الفعلِ المجرد (صَلِيَ) وتعديتِهِ، ويُحْمَل (صَلَّى) على معنى تكثيرِ الفعلِ وتكريرِهِ؛ أي يُحْرَق في النَّارِ ويُصَلَّى تصليةً بعد تصليةٍ، وإنضاجةً بعد إنضاجةٍ، كما قال عزَّ شأنُهُ: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ**﴾ [النساء: ٥٦][٤]؛ فتبديلُ الجلودِ يقتضي تكرارَ الحَرْقِ مرَّةً بعد مرَّةٍ.

وأيضًا فإنَّ حملَ (صَلَّى) على التكثيرِ والمبالغةِ في الفعلِ يليقُ بالسياقاتِ التي ورد فيها؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ**﴾ [الحاقة: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿**وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ**﴾ [الواقعة: ٩٤]؛ فقد اقترنت التصليةُ في الآيتينِ الكريمتينِ بلفظِ (الجحيم)؛ وهو النَّارُ العظيمةُ الشديدةُ التأجُّجِ والالتهابِ[٥]، وهو أشدُّ وقعًا من (النَّارِ) أو (جهنَّم)، فناسبت قوةُ الفعلِ قوةَ اللفظةِ وشِدَّةَ هَوْلِها. وهذا أولى من جعلِ الأفعالِ الثلاثةِ بالمعنى نفسِهِ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٣١٦. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٠/ ١٠٣، ١٠٤. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٤٧٩، و٨/ ٥٧١. العكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ١/ ٣٣٤، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦هـ. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٥/ ٥٣، ٥٤. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٥٩٥، ٥٩٦.

(٢) ينظر: الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٤٠٣. ابن منظور، **لسان العرب** ١٤/ ٤٦٧. محمد رشيد رضا، **المنار** ٤/ ٣٢٣.

(٣) ينظر: المهدوي، **التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل** ٢/ ٢٥٣، تحقيق: محمد زياد شعبان وفرح نصري شيخ البزورية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** ٤/ ٥١٨، تحقيق: إياد محمد الغوج وآخرين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – دبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

(٤) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٣١٦.

(٥) ينظر مادة (ج ح م): الخليل، **العين** ٣/ ٨٧. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٤/ ١٠١.

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَضَلَّ) وَ(ضَلَّلَ)

الضَّلالُ والضَّلالةُ ضِدُّ الهُدى والرَّشاد، وأصلُ معناهما هو ضياعُ الشَّيءِ وذهابُهُ؛ يقال: ضَلَلْتُ –من بابِ زَلَلْتُ– أَضِلُّ ضَلالًا، ويجوز: ضَلِلْتُ –من بابِ مَلِلْتُ– أَضَلُّ، ولكنَّ الأَوَّلَ أَفْصَحُ[1].

وقد ذُكِرَ الفعلُ المزيدُ بالهمزةِ (أَضَلَّ) في ثمانيةٍ وستين موضعًا في القرآن الكريم؛ منها قولُهُ تبارك وتعالى: ﴿**يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا**﴾ [البقرة: ٢٦]، وأمَّا (ضَلَّلَ) المضعف فوَرَدَ مصدرًا مرةً واحدةً فقط؛ في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ**﴾ [الفيل: ٢][2].

وتحسنُ الإشارةُ إلى أنَّ السَّادةَ المفسرين وغيرهم من أهلِ العلم اختلفوا اختلافًا بيِّنًا في معنى الزيادةِ في (أَضَلَّ)، وذكروا فيه أقوالًا واحتمالاتٍ، يمكن تلخيصُها فيما يأتي:

الأول: أن تكون همزتُهُ للنَّقلِ؛ على الأصلِ فيها؛ فتفيدُ تعديةَ الفعلِ اللازمِ[3]، وهو الذي عبَّرَ عنه بعضُهُم بالجَعْلِ؛ أي يَجْعَلُهُ اللهُ ضالًّا[4]، وعبَّر عنه آخرون بالصَّيرورة؛ أي يُصَيِّرُهُ ضالًّا[5]، وكُلُّها بمعنىً، على ما مرَّ تفصيلُهُ مِرارًا. هذا على سبيلِ الإجمالِ، ثُمَّ يُحْمَلُ كُلُّ موضعٍ على ما يلائمُ سياقَهُ من المعاني، ويُحْمَلُ الإضلالُ على معنىً يناسبُ مَنْ أُسنِدَ إليه؛ فإذا أُسنِدَ إلى الله تعالى فهو بمعنى خَلْقِ الضَّلالِ، وإذا أُسنِدَ إلى الشيطانِ فهو بمعنى التزيينِ والوسوسةِ، وهَلُمَّ جَرًّا[6].

وقد أطالَ المفسرون في جوازِ نسبةِ فعلِ الإضلالِ بهذا المعنى إلى الله تبارك وتعالى ووجْهِ ذلك، وتعدَّدت أقوالهم فيه؛ لأنَّه يتفرَّعُ عليه واحدةٌ من المسائل العقدية المهمة المتعلقة بخلقِ الأفعالِ، وخلقِ الضلالِ ونحوِ ذلك، وهي مسألةٌ خلافيةٌ بين أهلِ السنة والمعتزلةِ وغيرهما من الفِرَق، وليس هذا موضعَ بَسْطِها[7].

الثاني: أن تكون للوجدان لا النقل؛ وهو الذي عُبِّرَ عنه من قَبْلُ بالمصادفةِ على صفةٍ ما؛ أي وَجَدَهُ ضالًّا

---

(١) ينظر (ض ل ل): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ١٤٧. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٧٤٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ٣٥٦. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٣٩٠. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٠٢٤.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) ينظر: مكي، **الكشف** ١/ ٤٤٩.

(٤) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٨/ ١٥٤. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٣١٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١١٩. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٣٩١. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٨/ ٥. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٩/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢/ ٣٦٦.

(٦) ينظر: الراغب، **المفردات** ص: ٥١١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٢/ ٢١.

(٧) لخَّصها الإمامُ الرازي تلخيصًا حسنًا، وذكر فيها كلامًا نفيسًا يُوزنُ بالذهب، وقد ناقش فيه قولَ المعتزلةِ والجبرية وغيرهم، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿**يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا**﴾ [البقرة: ٢٦]. ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢/ ٣٦٥-٣٧٢.

وصادفه كذلك[١]. وهذا المعنى إن صحَّ في موضعٍ فإنَّهُ لا يَصِحُّ في مواضعَ كثيرةٍ.

الثالث: أن تكون للتسمية أو النسبة؛ أي سمَّاهُ ضالًّا وحكم عليه بذلك. وهذا القولُ يُنسَبُ إلى المعتزلةِ؛ لأنه موافقٌ لمذهبهم الذي يقتضي أنَّ الله تعالى لا يُضِلُّ أحدًا[٢]، وقد ردَّهُ غيرُ واحدٍ من المفسرين بأنَّه غيرُ مسموعٍ في العربيةِ: "أضللتُ فلانًا" بمعنى سمَّيتُهُ ضالًّا؛ بل المسموعُ المحفوظُ هو قولُهُم: "ضَلَّلْتُ فلانًا"؛ أي سميته ضالًّا؛ كما يقال: فسَّقتُهُ وكفَّرتُهُ؛ أي سميتُهُ بذلك[٣]. والحقيقةُ أنَّهُ مسموعٌ.

وأمَّا (ضَلَّلَ) في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ**﴾ [الفيل: ٢] فلا خلافَ بينَ من تكلَّمَ فيه من أهلِ العلمِ في أنَّ تضعيفَهُ للنَّقْلِ؛ كما الهمزةِ في (أَضَلَّ) على أرجحِ الأقوالِ. وقد اختلفت عباراتُ المفسرينَ في ذلك؛ ففسَّرَهُ بعضُهُم بالإضلالِ الذي يُؤذِنُ بأنَّ التضعيفَ في التضليلِ كالهمزةِ في الإضلالِ؛ أيْ جَعَلَ اللهُ تعالى كَيْدَهُم في إضلالٍ لهم؛ وهو التضييعُ والإبطالُ[٤]، وصرَّحَ بعضُهُم بأنَّهُ بمعنى الجَعْلِ المرادِفِ للتَّعديةِ[٥]، وعبَّر عنه أهلُ اللغةِ بالتَّصييرِ المرادِفِ لهما؛ أي صيَّرَهُ إلى الضلالِ والبُطلانِ[٦].

ولم يذكر أحدٌ من المفسرين أو أهل اللغة –فيما اطلعت عليه الباحثة– احتمالَ كَوْنِ التضعيفِ للتكثيرِ كما في جُلِّ المواضعِ المُتقدِّمةِ، مع أنَّ السِّياقَ الكريمَ يحتملُهُ؛ بل هو الأليقُ به؛ إذ بحَسَبِ قصة أصحاب الفيل الشهيرة، وبحَسَبِ عباراتِ المفسرين أيضًا أنهم كادوا للبيتِ أكثر من مرَّة؛ فأبطلَ الله تعالى كيدهم في كُلِّ مرَّةٍ، وأحبطَ سَعْيَهُم، وهذا يناسبُ التكثيرَ في فعلِ الضلالِ؛ أي ضَلَّلَهُ تضليلًا بعد تضليلٍ، وأيضًا فإنَّهم جماعاتٌ ليست بالقليلة، والتعبيرُ بالتَّضليلِ يناسبُ ذلك. ومما يرجح كِفَّةَ هذا الاحتمال: **أوَّلًا:** تنوينُ ﴿**تَضْلِيلٍ**﴾ المفيدُ للتعظيمِ والتهويلِ؛ أي تضليلٍ هائلٍ عظيمٍ لا يُدْرَكُ كُنْهُهُ ولا يُحاطُ بوصْفِهِ، ولا غروَ أنَّ هذا المعنى يليقُ بِهِ التعبيرُ بالصيغةِ الدالَّةِ على المبالغةِ والكثرة. **وثانيًا:** جَعْلُ التَّضليلِ ظرفًا للكيدِ، والكيدِ مظروفًا؛ تنبيهًا على شدَّتِهِ وأنَّهُ لا خلاصَ لَهُ مِنْهُ ألبتَّةَ[٧]، وهذا يناسبُ صيغةَ التَّكثيرِ أيضًا.

---

(١) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ٢٤٩. نشوان الحميري، **شمس العلوم** ٦/ ٣٩٠٤.

(٢) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٢/ ٢٠. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١/ ٢٤٤.

(٣) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢/ ٢٨١.

(٤) ينظر: الواحدي، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ص: ١٢٣٣، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. الراغب، **المفردات** ص: ٥١١. البغوي، **معالم التنزيل** ٨/ ٥٤٠. الطباطبائي، محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن** ٢٠/ ٣٦١، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٩٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٢/ ٢٩١. أبو البركات النسفي، عبد الله بن أحمد، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل** ٣/ ٦٨١، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٥٤٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٥٤٨.

(٦) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٨/ ١٥٥. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٣٩٣. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٠٢٤.

(٧) ينظر: البقاعي، **نظم الدرر** ٢٢/ ٢٥٥.

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَعْجَلَ) وَ(عَجَّل)

العَجَلُ والعَجَلَةُ: السُّرعةُ؛ وهي تَحَرِّي الشَّيْءِ قَبْلَ أَوَانِهِ، وقَدْ عَجِلَ الرَّجُلُ -لازمٌ ومُتعَدٍّ- يَعْجَلُ عَجَلًا وعَجَلَةً؛ فهو عاجِلٌ وعَجِلٌ وعَجُلٌ، فمن اللازمِ قولُهم: عَجِلَ بالشَّيْءِ ولَهُ وإليْهِ؛ إذا أَسْرَعَ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿**وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ**﴾ [طه: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ**﴾ [طه: ١١٤]. ومِنَ المُتَعَدِّي قولُهُم: عَجِلَهُ؛ إذا سَبَقَهُ[١]، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿**أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ**﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وقد وردَ (أَعْجَلَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ**﴾ [طه: ٨٣] لا غير، وأمَّا (عَجَّل) فوردَ في خمسةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ**﴾ [الكهف: ٥٨][٢]. ويمكنُ تلخيصُ موقفِ أهلِ العلمِ في الصِّيغَتَيْنِ فيما يأتي:

١. ظاهرُ كلامِ عامَّةِ المفسرين وأهلِ اللغةِ أنَّ الإعجالَ معناهُ جَعْلُ الشَّيْءِ عَاجِلًا؛ على أنَّ الزِّيادةَ فيه لِنَقْلِ الفعلِ (عَجِلَ) من اللُّزومِ إلى التَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ؛ ففي قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ**﴾ [طه: ٨٣] نصَّ الصَّاوي[٣]، وابنُ عاشورٍ[٤]، والميدانيُّ[٥] على أنَّ ﴿**وَمَآ أَعْجَلَكَ**﴾ بمعنى ما الذي جَعَلَكَ عاجلًا. وذَكَرَ كُلٌّ من الواحديِّ[٦]، والسمعانيِّ[٧]، والبغويِّ[٨]، وابنِ الجوزيِّ[٩]، والبقاعيِّ[١٠] أنَّ معناه: ما الذي حَمَلَكَ على العَجَلَة؟ وبنحوِ هذا قال المُطَرِّزيُّ[١]، والفيوميُّ[٢].

---

(١) ينظر مادة (ع ج ل): الخليل، **العين** ١/ ٢٢٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٢٣٧. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٣٢٢. الراغب، **المفردات** ص: ٥٤٨. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٤٢٥، ٤٢٦. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٠٢٩.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٤٧.

(٣) ينظر: الصاوي، أحمد بن محمد الخلوتي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٢/ ٤٣٦، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ.

(٤) ينظر: **التحرير والتنوير** ١٦/ ٢٧٧.

(٥) ينظر: الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة، **معارج التفكر ودقائق التدبر** ٨/ ٢٩١، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٦) ينظر: **الوسيط في تفسير القرآن المجيد** ٣/ ٢١٧، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(٧) ينظر: **تفسير السمعاني** ٣/ ٣٤٦.

(٨) ينظر: **معالم التنزيل** ٥/ ٢٨٨.

(٩) ينظر: **زاد المسير** ٣/ ١٧١.

(١٠) ينظر: **نظم الدرر** ١٢/ ٣٢٢.

وأشارَ إلى النَّقلِ أيضًا الهرويُّ والسمينُ في قولِهما: "**يُقال: أَعْجَلَنِي فَعَجِلْتُ له**"[٣]؛ إذ جَعَلَا الفعلَ المجرَّدَ (عَجِلَ) مُطاوِعًا للمزيدِ بالهمزةِ (أَعْجَلَ)، وهذا يقتضي أن يكونَ الأوَّلُ لازمًا والثاني منقولًا عنه متعدِّيًا بالزيادةِ.

وقالَ السمرقنديُّ[٤]، والقرطبيُّ[٥]، والنخجوانيُّ[٦]: إنَّ معناه: ما أَسْبَقَكَ؟ أي ما الذي جعلك سابقًا لهم أو حَمَلَك على أنْ تَسْبِقَهُم، وهذا عينُ دلالةِ التَّعدية عندَ المفسرين. ولكنَّ هذا التفسيرَ مُشْكِلٌ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ إنْ كانَ من (عَجِلَ) بمعنى (سَبَقَ) فهو مُتَعَدٍّ في أصلِهِ إلى مفعولٍ واحدٍ، ونقلُهُ يكونُ بِأَنْ يصيرَ متعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ، وهو في الآيةِ الكريمةِ ليس كذلك. وحَلُّ الإشكالِ يَسِيرٌ؛ وهُوَ بِأَنْ تكونَ الزِّيادةُ دالَّةً على معنى الجَعْلِ دُونَ التَّعْدِيَةِ، على حدِّ قولِ مَنْ فَرَّقَ بينهما.

٢. فَسَّرَ كُلٌّ من الزَّمخشريِّ[٧]، وأبي حيَّان[٨]، وابنِ كمال باشا[٩]، والقونويِّ[١٠]، والآلوسيِّ[١١] الإعجالَ في الآيةِ الكريمةِ بالتَّعجيلِ؛ أي: أيُّ شيءٍ عَجَّلَ بكَ أو حَمَلَك على التَّعجيلِ عن قومك؟ في إشارةٍ منهم إلى أنَّ الصِّيغَتَيْنِ سواءٌ في المعنى، فيكونُ التضعيفُ في (عَجَّلَ) كالهمزةِ في (أَعْجَلَ)، وكلاهما للنقلِ. وقد نصَّ على معنى الجَعْلِ في (عَجَّلَ) كُلٌّ من المطرزي[١٢]، والفيروزآبادي[١].

---

(١) ينظر: المطرزي، برهان الدين أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المعرب** ص: ٣٠٥، دار الكتاب العربي – بيروت.

(٢) ينظر: **المصباح المنير** ٢/ ٣٩٤.

(٣) الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، **الغريبين في القرآن والحديث** ٤/ ١٢٣٣، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م. السمين، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ** ٣/ ٣٢، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٤) ينظر: **بحر العلوم** ٢/ ٤٠٨.

(٥) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن** ١١/ ٢٣٢.

(٦) ينظر: النخجواني، نعمة الله بن محمود، **الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية** ١/ ٥١٩، دار ركابي للنشر – الغورية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

(٧) ينظر: **الكشاف** ٣/ ٨٠.

(٨) ينظر: **البحر المحيط** ٧/ ٣٦٥.

(٩) ينظر: ابن كمال باشا، شهاب الدين أحمد بن سليمان، **تفسير ابن كمال باشا** ٦/ ٤٧٧، تحقيق: ماهر أديب حبوش، مكتبة الإرشاد – إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

(١٠) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٢/ ٤٠٣.

(١١) ينظر: **روح المعاني** ١٦/ ٢٤١.

(١٢) ينظر: **المغرب** ص: ٣٠٥

٣. جعلَ الخليلُ، والأزهريُّ، وابنُ سيدَه، وابنُ منظور، والزَّبيديُّ[٢] الإعجالَ والتَّعجيلَ، وكذا التَّعجُّلَ، كُلَّها بمعنى الاستعجالِ؛ وهو الاستحثاثُ وطلبُ العَجَلَةِ؛ على أنَّ الزِّيادةَ في كُلٍّ بمعنى السينِ والتاءِ في (اسْتَفْعَلَ). وهذا الذي قالوهُ إنَّما يصحُّ من جهةِ اللغةِ والسَّماعِ، وأمَّا في القرآنِ الكريمِ فلم يَرِدْ (أَعْجَلَ)، ولا (عَجَّلَ) بمعنى (استعجلَ). وقد يجوزُ أن يُحْمَلَا على معنى الاستحثاثِ أوِ الطَّلَبِ مجازًا؛ بأن يُرَادَ به لا حقيقةُ طلبِ العَجَلَةِ والتماسِها؛ بلِ الحَمْلُ عليها والتَسَبُّبُ فيها، فيكون بذلك راجعًا إلى معنى الجَعْلِ أوِ الصَّيرورةِ في الصِّيغَتَيْنِ، فيكون كالقولِ السَّابقِ.

٤. انفردَ البقاعيُّ بالإشارةِ إلى أنَّ معنى صيغةِ (عَجَّلَ) يختلفُ عن معنى صيغةِ (أَعْجَلَ)، وذلك في تفسيرِ قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ**﴾ [الكهف: ٥٨]؛ إذ قال: "﴿**لَوْ يُؤَاخِذُهُم**﴾: **أيْ هؤلاءِ الَّذِينَ عَادَوْكَ وآذَوْكَ، وهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، لَوْ يُعامِلُهُمْ مُعامَلَةَ المُؤَاخِذِ** ﴿**بِمَا كَسَبُواْ**﴾: **حِينَ كَسْبِهِم** ﴿**لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ**﴾: **وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، وَلَكِنَّهُ لا يُعَجِّلُ لَهُمْ ذَلِكَ**"[٣]. فكأنَّ في قولِهِ: "واحدًا بعد واحدٍ" إيماءً إلى أنَّ في التَّعجيلِ معنى المبالغةِ والتكثيرِ والتكريرِ في الفِعْلِ.

هذه خُلاصةُ ما حَكَاهُ السَّادةُ العلماءُ رحمهم الله تعالى في صيغَتَيْ (أَعْجَلَ) و(عَجَّلَ) ومعنَيَيْهِما، وأمَّا الباقون من المفسِّرينَ –غير مَنْ تقدَّمت أقوالهم– فلم يذكروا شيئًا في المواضعِ التي وَرَدَ فيها (عَجَّلَ).

والحقُّ أنَّ الذي أَوْمَأ إليه البقاعيُّ رحمه الله تعالى؛ من كونِ (عَجَّلَ) للتَّكثيرِ أو ما يتَّصِلُ به من معانٍ، يجوزُ أن يُحْمَلَ عليه ويُفَسَّرَ بهِ جُلُّ المواضِعِ التي وَرَدَ فيها؛ فمن ذلك موضعُ الكهفِ السابق: ﴿**لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُواْ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ**﴾ [الكهف: ٥٨]؛ فإنَّهُ يبينُ رحمةَ الله تعالى بعبادِهِ وسعةِ حِلْمِهِ عليهم؛ إذْ لم يُؤاخِذْهُم بما عَمِلُوا وكسبوا، ولو أنَّه آخَذَ كُلَّ واحدٍ منهم بما كَسَبَهُ لَاقتضى ذلك أَنْ يُعَذِّبَ كُلًّا منهم عذابًا مُعَجَّلًا؛ جزاءً وِفاقًا، وهذا يقتضي أن يُوقِعَ العذابَ بكُلِّ واحدٍ منهم؛ واحدًا تِلْوَ الآخرِ، فيتكرَّرُ العذابُ مرَّاتٍ ومرَّاتٍ. ولمَّا كانَ العبادُ غيرَ محصورينَ بعددٍ، وكان كَسْبُهُم وظُلْمُهم لأنفُسِهم مُستمرًّا؛ كما يُنبئُ عنه مجيءُ فعلِ المؤاخذةِ مضارعًا، ناسَبَ أن يُؤتَى بصيغةِ التَّعجيلِ الدَّالَّةِ على المبالغةِ في الفعلِ، وتكرارِهِ مرَّةً بعد مرَّةٍ، والكثرةِ في المُعَجَّلِ لهم. وكذلك الحالُ في قولِهِ تعالى: ﴿**مَّن كَانَ يُرِيدُ**

---

(١) ينظر: **القاموس المحيط** ص: ١٠٣٠.

(٢) ينظر (ع ج ل): الخليل، **العين** ١/ ٢٢٧. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ٢٣٨، ٢٣٩. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٣٢٢. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٤٢٥. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٩/ ٤٣٢.

(٣) **نظم الدرر** ١٢/ ٩٣.

﴿ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]؛ فالآيةُ الأولى تُبَيِّنُ أنَّ من أرادَ الحياةَ الدُّنيا ومتاعَها الفاني عجَّل اللهُ تعالى له ما يشاؤه، بالقَدْرِ الذي يشاؤه، ولِمَنْ يشاءُ من مُرِيدي الدُّنيا لا كُلِّهم، وهذا ينسجمُ معَ معنى التَّدريجِ الذي تدلُّ عليهِ صيغةُ التفعيلِ، ومعَ الواقعِ المُشاهَدِ المعلومِ؛ إذ ليس كُلُّ من يُريدُ الدُّنيا يحظَى بما يُريدُ أو ينالُ طِلْبَتَهُ؛ بل إنَّ كثيرًا منهم حُرِموا من الخيرِ العاجلِ والخيرِ الآجلِ، وكُلُّ ذلك بمقتضى حكمةِ الحكيمِ العليمِ سبحانه، ويدلُّ على ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]. ولو كانَ إيتاءُ الحظِّ لجميعِ العبادِ كما يرغبونَ ويتمنَّوْنَ لاقتضى أن يُبسَطَ دفعةً واحدةً، ولو كانَ ذلك كذلك لَبَغَوْا وأفسدوا؛ كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧]. وأمَّا الآيةُ الثانيةُ فإنَّ صيغةَ التفعيلِ فيها بما تحملُهُ من معنى التكثيرِ والمبالغةِ في الفعلِ تُومِئُ إلى شِدَّةِ تعنُّتِ الكافرين وجحودِهم؛ إذ وَصَلَ بهم تعنُّتُهم إلى طلبِ إنزالِ العذابِ بهم، والإتيانِ به مُعَجَّلًا قبلَ أوانِهِ؛ وذلك على سبيلِ الهُزْءِ والسُّخريةِ والتَّكذيبِ، فكان طلبُهم بصيغةِ التفعيلِ دالًّا على درجةِ تكذيبِهم وإنكارِهم للحقِّ الواضحِ الذي لا لَبْسَ فيه. وهذا الذي تقدَّمَ كُلُّه يُؤيِّدُ ما ذكره البقاعيُّ رحمه الله تعالى في صيغةِ (عَجَّلَ)، والله تعالى أعلم.

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَعْظَمَ) وَ(عَظَّمَ)

العينُ والظاءُ والميمُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على كِبَرٍ وقُوَّةٍ في الشَّيْءِ؛ محسوسًا كان أو معقولًا، عينًا كان أو معنىً، يُقال: عَظُمَ يَعْظُمُ عِظَمًا وعَظامَةً؛ فهو عظيمٌ وعُظَامٌ(١).

وقد ورد (أَعْظَمَ) في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا**﴾ [الطلاق: ٥]. ووردَ (عَظَّمَ) في موضعين في سورة الحج؛ وهما: قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ ۖ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ**﴾ [الحج: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ ۖ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ**﴾ [الحج: ٣٢](٢).

وجُلُّ أقوالِ اللُّغويينَ -على عادتِهم- تَحُومُ حولَ اتِّحادِ المعنى بين (أَعْظَمَ) و(عَظَّمَ)، وممَّن صرَّح بذلك منهم: الجوهريُّ(٣)، ونشوانُ الحميريُّ(٤)، وابنُ منظورٍ(٥)، والفيُّوميُّ(٦)، والفيروزآبادي(٧)، والزَّبيدي(٨)، على الجميع رحمة الله تعالى. ومرجعُ أقوالِهم أنَّ الزِّيادةَ في كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ للنَّقلِ أوِ التَّعدِيةِ.

وأمَّا المفسرون فليس لهم -في الأعمِّ الغالبِ- موقفٌ واضحٌ في معنى كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ، وبخاصَّة (أَعْظَمَ)؛ إذ لم يتكلَّمْ فيها أحدٌ من المفسرين، ولم يُشيروا إلى معنى الزيادةِ فيها، سوى الشوكانيِّ رحمه الله تعالى؛ إذ قال: "﴿**وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا**﴾ **أَيْ: يُعْطِهِ مِنَ الأَجرِ فِي الآخِرَةِ أجرًا عَظِيمًا؛ وَهُوَ الجَنَّةُ**"(٩)؛ فأشارَ إلى أنَّ الزِّيادة في (أَعْظَمَ) للنقلِ؛ كما تقدَّمَ عند أهلِ اللغةِ، أو للجعلِ كما يُعبِّرُ عنه بعضُ المفسرين؛ أي: يجعل أجرَهُ عظيمًا. ونَقَلَ كلامَهُ بتمامِهِ القِنَّوْجيُّ رحمه الله(١٠).

وكذلك الحالُ في (عَظَّمَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ ۖ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ**﴾؛ إذ لم

---

(١) ينظر مادة (ع ظ م): الخليل، **العين** ٢/ ٩١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٣٥٥. ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٦٩. الزبيدي، **تاج العروس** ٣٣/ ١١٠.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٦٤.

(٣) ينظر: **الصحاح** ٥/ ١٩٨٧.

(٤) ينظر: **شمس العلوم** ٧/ ٤٦١٨.

(٥) ينظر: **لسان العرب** ١٢/ ٤١١.

(٦) ينظر: **المصباح المنير** ٢/ ٤١٧.

(٧) ينظر: **القاموس المحيط** ص: ١١٣٩.

(٨) ينظر: **تاج العروس** ٣٣/ ١١٠.

(٩) **فتح القدير** ٥/ ٢٩٠.

(١٠) ينظر: القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، **فتح البيان في مقاصد القرآن** ١٤/ ١٨٩، مراجعة وتقديم: عبد الله إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

يتعرَّضْ أكثرُ المفسرين رحمهم الله إلى معنى الزيادةِ فيها؛ وإنَّما ذكروا دلالتَها المعجميَّةَ وما يدلُّ عليه سياقُها، وخلاصةُ ما ذكروه أنَّ تعظيمَ حُرُماتِ اللهِ تباركَ وتعالى يعني احترامَها وتوقيرَها؛ سواءٌ أُقصِدَ بها أحكامُ الله تعالى كُلُّها وما لا يَحِلُّ هَتْكُهُ، أم قُصِدَ بها الحَرَمُ وتكاليفُ الحجِّ، أم غيرُ ذلك[1]. ويكون تعظيمُها بالعلمِ بأنها واجبةُ المراعاةِ والحفظِ، وبتركِ مُلابستِها واستعظامِ مواقعتِها أو التَّهاوُنِ فيها، وبالإتيانِ بالطاعةِ التي أَمَرَ تعالى بها على الوجهِ الذي يُرْضيهِ[2].

وقدِ انفردَ كُلٌّ مِن ابنِ كثيرٍ والبقاعيِّ رحمهما الله تعالى بالإشارةِ إلى فائدةِ الزيادةِ فيها؛ أمَّا ابنُ كثيرٍ فقال: "﴿**وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ**﴾ **أَيْ: وَمَنْ يَجْتَنِب مَعَاصِيَهُ ومَحَارِمَهُ، ويكون ارْتِكابُها عظيمًا فِي نَفسِهِ** ﴿**فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ**﴾"[3]، وقوله: "**ويكون ارْتِكابُها عظيمًا فِي نَفسِهِ**" إيماءٌ واضحٌ إلى أنَّ التضعيفَ في (عَظَّمَ) للنقلِ والتَّعدِيةِ؛ أيْ يجعل العبدُ ارتكابَ محارمِ الله عظيمًا في نفسِهِ، فيمنعهُ ذلك من قربانِها. وعلى هذا يكونُ قولُهُ مُساويًا لما ذهب إليهِ أهلُ اللغةِ؛ من أنَّ الزِّيادةَ في كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ بمعنىً واحدٍ. وأمَّا البقاعيُّ فأشارَ إشارةً لطيفةً إلى أنَّ التَّضعيفَ في (عَظَّمَ) ليس للنَّقْلِ؛ بل للمبالغةِ في معنى الفعلِ؛ وذلك في قولِهِ: "﴿**وَمَن يُعَظِّمْ**﴾ **أيْ: بغايةِ جُهْدِهِ**"[4]، فيكونُ معنى التَّكثيرِ والمبالغةِ في الفعلِ مُؤذِنًا بضرورةِ أن يُبَالِغَ العبدُ في اعتقادِ عَظَمَةِ حُرُماتِ الله تعالى، ويبذُلَ أقصى جُهدِهِ في الوقوفِ عند حدودِها؛ كَيْ ينالَ الخيرَ العظيمَ والثوابَ الجزيلَ من اللهِ جَلَّ جلالُهُ.

ولعلَّ الذي اختارهُ البقاعيُّ رحمه الله تعالى أَلْيَقُ بالسِّياقِ الكريمِ، وأَلْصَقُ بدلالةِ صيغةِ التفعيلِ وأثرِها في تبيينِ المعنى وتجلِيَتِهِ.

وأمَّا الموضعُ الآخرُ الذي وَرَدَت فيه صيغةُ (عَظَّمَ)؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**ذَٰلِكَ ۖ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ**﴾، فقد تكلَّمَ فيه المفسرون عليهم سحائبُ الرَّحَمات، واختلفت أنظارُهُم في المُرَادِ بالتَّعظيمِ فيه؛ وذلك وَفْقَ اختلافِهِم في المقصودِ بالشَّعائرِ في الآيةِ الكريمةِ، وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

---

(١) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٨/ ٣٥٢، ٣٥٣. مكي، **الهداية** ٧/ ٤٨٨٢. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **النكت والعيون** ٤/ ٢١، تحقيق: السيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية – بيروت. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٧٠.

(٢) ينظر: الجصاص، **أحكام القرآن** ٥/ ٧٦. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٨/ ٣٥٢. مكي، **الهداية** ٧/ ٤٨٨٢. المهدوي، **التحصيل** ٤/ ٤٥٢. الواحدي، **التفسير الوسيط** ٣/ ٢٦٩. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ١٥٤. السيواسي، **عيون التفاسير** ٣/ ١٣٢. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٧/ ١١٦. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٢/ ٤٩١.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم** ٥/ ٤١٩، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٤) **نظم الدرر** ١٣/ ٤١.

١. إذا كان المقصودُ بـ﴿**شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ**﴾ الهَدْيَ أو البُدْنَ فإنَّ تعظيمَها يحتملُ أمورًا ثلاثةً:

أ- استعظامُها واستحسانُها واستسمانُها؛ بمعنى: اختيارِها عظيمةَ الأجسامِ حسنةً سمينةً غاليةَ الأثمان، وتركِ المِكَاسِ في شِرَائِها، وهو ما اختارَهُ جُلُّ المفسرين[١]. فعلى هذا المعنى يكون التَّضعيفُ في (عَظَّمَ) بمعنى تاءِ الافتعالِ؛ أي الاختيار.

وجَعَلَهُ الواحديُّ رحمه الله بمعنى صيغةِ الاستفعالِ؛ على معنى: طَلَب الأسمنِ والأعظمِ من الهَدَايَا والأضاحي[٢].

وأمَّا المهدويُّ وابنُ عطيَّةَ رحمهما الله فأشارَا إلى أنَّ التَّضعيفَ في (عَظَّمَ) للتَّعدِيةِ والنَّقلِ؛ على معنى: تسمينِ الهَدْيِ وتحسينِها والاهتمامِ بها[٣]، ومعنى النَّقلِ فيه ظاهر؛ إذ المقصودُ جَعْلُها عظيمةَ الأجسامِ سمينةً؛ بالحِرصِ على إطعامِها والاهتمامِ بها إلى وقتِ نَحْرِها.

ب- اعتقادُ كَوْنِ التقرُّبِ بها من أَجَلِّ القُرُباتِ إلى الله تباركَ وتعالى، أو كما قال الرازيُّ رحمه الله تعالى: "**أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ طَاعَةَ اللَّه تعالى فِي التَّقَرُّبِ بِهَا وَإِهْدَائِهَا إِلَى بَيْتِهِ المُعَظَّمِ أَمرٌ عَظِيمٌ لَا بُدَّ وَأَنْ يُحْتَفَلَ بِهِ وَيُتَسَارَعَ فِيهِ**"[٤]. فيرجعُ معنى الزِّيادةِ إلى النَّقلِ كما هو ظاهرٌ، وكما سبقَ في قوله تعالى: ﴿**ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ**﴾ [الحج: ٣٠].

ت- جوَّز ابنُ كمال باشا وأبو السعود رحمهما الله تعالى كونَ التَّعظيمِ بالمعنَيْينِ معًا؛ أي اعتقاد كونِ التقرب بها من أعظم القربات، واختيارها حسانًا سمانًا[٥].

ولا يخفى أنَّ اعتقادَ الشَّيْءِ من أعظمِ العباداتِ وأجَلِّها يتفرَّعُ عليه ويتبعُهُ ما سِوَى ذلكَ؛ من السَّعيِ في طَلَبِ أحسنِ الهدايا، واختيارِ ما غلا ثَمَنُهُ منها، والاهتمامِ بها وبطعامها؛ من أجلِ تسمينِها؛ لأنَّ كُلَّ هذه الأعمالِ هي برهانٌ على صِدْقِ الاعتقادِ، ومرآةٌ لِمَا في القَلبِ من تعظيمٍ لله عزَّ وجلَّ وشعائرِهِ.

٢. إذا كانَ المقصودُ بالشَّعائرِ أعمالَ الحجِّ ومعالِمَهُ ومناسِكَهُ؛ كالوقوفِ بعَرَفةَ وغيرِهِ، فإنَّ تعظيمَها هو

---

(١) ينظر على سبيل المثال: السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٤٥٩. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٨/ ٣٥٧. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ١٥٦. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٧١. النسفي، **مدارك التنزيل** ٢/ ٤٤٠. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٣٩. الجمل، سليمان بن عمر، **حاشية الجمل على الجلالين** ٥/ ١٩٥، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ. الآلوسي، **روح المعاني** ١٧/ ١٥٠.

(٢) ينظر: **التفسير البسيط** ١٥/ ٣٩٠، ٣٩١.

(٣) ينظر: **التحصيل** ٤/ ٤٤٨. **المحرر الوجيز** ٦/ ٢٤٦.

(٤) **مفاتيح الغيب** ٢٣/ ٢٢٤.

(٥) ينظر: **تفسير ابن كمال باشا** ٧/ ١٢٠. **إرشاد العقل السليم** ٦/ ٢٧.

توقيرُها وإجلالُها حقَّ الإجلالِ؛ بإشعارِها، والعملِ بها على أكملِ وَجْهٍ، واجتنابِ ما يَحْرُمُ فيها[1].

٣. إذا كانَ المقصودُ بها الدِّينَ كُلَّهُ فتعظيمُهُ يكونُ بالتزامِهِ والوقوفِ عند حُدُودِه التي حَدَّها اللهُ تبارك وتعالى[2]. وهذا والذي قبلَهُ يرجعانِ إلى النقلِ أيضًا؛ أي باعتقادِ الدينِ أو مناسِكِ الحجِّ عظيمةً في النَّفسِ، وما يترتبُ على ذلك من الالتزامِ بالأوامرِ واجتنابِ النَّواهي في كُلٍّ.

هذا مجموعُ ما قِيلَ في الآيةِ الكريمةِ، وكما هو ظاهرٌ فإنَّ أحدًا من المفسرين لم يحملِ الزيادة في (عَظَّمَ) على معنى التَّكثيرِ أو المبالغةِ، مع أنَّه محتملٌ جدًّا؛ بل يكادُ يكونُ أرجحَ وأظهرَ من المعاني التي ذُكِرَتْ؛ إذ إنَّ ذِكْرَ الشَّعائرِ في هذه الآيةِ متَّصلٌ بذِكْرِ الحُرُماتِ في الآيةِ السابقةِ، وسياقُهما واحدٌ؛ بل هي جزءٌ منها بِحَسَبِ رأيِ كثيرٍ من المفسِّرين، فيكونُ تعظيمُها من تعظيمِها، ولمَّا كانتِ المبالغةُ في تعظيمِ الحُرُماتِ بعامَّةٍ مطلوبةً من العبدِ كانتِ المبالغةُ في تعظيمِ الشعائرِ التي هي بعضُ الحُرُماتِ أشدَّ طلبًا وأكثرَ ضرورةً؛ لأنه وَرَدَ الأمرُ بتعظيمِها مَرَّتَيْنِ؛ الأولى بدخُولِها واندراجِها في لفظِ الحُرُماتِ العامِّ، والثَّانية بتخصيصِها بالذِّكرِ والتَّنصيصِ على ضرورةِ تعظيمِها بخاصَّةٍ، وهذا يدلُّ على مزيدِ شَرَفِها ومكانتِها، وهو ما يناسبُهُ التعبيرُ بصيغةِ المبالغةِ والتكثير، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: مكي، **الهداية** ٧/ ٤٨٨٥. ابن العربي، **أحكام القرآن** ٣/ ٢٨٨. النخجواني، **الفواتح الإلهية** ١/ ٥٥٣.

(٢) ينظر: الماوردي، **النكت والعيون** ٤/ ٢٣.

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَعْمَى) وَ(عَمَّى)

مادَّةُ العينِ والميمِ والياءِ تدلُّ على أصلٍ واحدٍ؛ وهو السَّتْرُ والتَّغطيةُ، ومنه العَمَى الذي هو ذهابُ البَصَر؛ يقال: عَمِيَ -من بابِ رَضِيَ- يَعْمَى عَمىً، فهو أَعْمَى[1].

والفِعْلانِ (أَعْمَى) و(عَمَّى) من هذا الأصل، وقد وَرَدَ كُلٌّ منهما في موضعٍ واحدٍ فقط[2]؛ الأول في قوله تعالى: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمۡ وَأَعۡمَىٰٓ أَبۡصَٰرَهُمۡ**﴾ [محمد: ٢٣]، والثاني في قوله : ﴿**فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ**﴾ [هود: ٢٨]؛ على قراءةٍ من قرأها بضمِّ العينِ وتشديدِ الميمِ[3].

وأَكْثَرُ السَّادةِ المفسرينَ واللغويينَ رحمهم الله على أنَّ الهمزةَ في (أَعْمَى) من قولِهِ تعالى: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمۡ وَأَعۡمَىٰٓ أَبۡصَٰرَهُمۡ**﴾ [محمد: ٢٣] للنَّقْلِ، وهو ظاهرُ الآيةِ الكريمةِ، وقد اختلفت عباراتُهُم في التعبيرِ عن ذلك؛ فجُلُّهم على تركِ التَّصريحِ؛ لظهورِ المعنى ووضوحِهِ[4]، وقِلَّةٌ منهم من صَرَّحوا بكَوْنِ همزةِ الفعلِ للنقلِ أو التَّعديةِ، أو أشاروا إلى ذلك إشارةً واضحةً؛ كالسَّمعانيِّ في قولِهِ: "**وقَوْلُهُ: ﴿فَأَصَمَّهُمْ﴾ أي: جَعَلَهم بمنزِلَةِ الصُّمِّ، وقَوْلُهُ: ﴿وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ أي: بمنزِلَةِ العُمْيِ**"[5]؛ فعبَّرَ عن الإصمامِ والإعماءِ بالجَعْلِ، وكذلك فَعَلَ كُلٌّ من الشريفِ الجرجانيِّ[6]، والزَّبيديِّ[7].

والجَعْلُ هو عينُ معنى النَّقلِ في هذا المقام؛ لأنَّ الفِعلَ (عَمِيَ) لازمٌ قاصِرٌ، فلمَّا دخلتهُ الهمزةُ صارَ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ؛ وهو في الآيةِ الكريمةِ ﴿**أَبْصَٰرَهُمْ**﴾.

هذا، ولم يُخالِف في ذلك إلا الطُّوسيُّ؛ إذ جَعَلَ الهمزةَ في (أَعْمَى) للتَّسْمِيَةِ لا للنَّقْلِ، فقال: "﴿**فَأَصَمَّهُمْ**

---

(١) ينظر مادة (ع م ي): الخليل، **العين** ٢/ ٢٦٦. الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٤٣٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ١٣٣. ابن منظور، **لسان العرب** ١٥/ ٩٦. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٣١٥.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٨٨.

(٣) وهي قراءة حفصٍ عن عاصمٍ، وحمزةَ، والكسائيِّ، وخَلَفٍ العاشر. وأمَّا الباقون فيقرؤونها: ﴿**فَعَمِيَتۡ**﴾ بفتح العينِ وتخفيفِ الميم؛ على البناءِ للفاعلِ من المجرد (عَمِيَ). ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٨٨.

(٤) ينظر مثلًا: الطبري، **جامع البيان** ٢٢/ ١٧٨. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، **تأويلات أهل السنة** ٩/ ٢٨٠، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٣٠٣. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٨/ ٥٥. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٦/ ٢٤٦. البقاعي، **نظم الدرر** ١٨/ ٢٤٢. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٧/ ٣٩٨. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٦/ ٦٩.

(٥) **تفسير السمعاني** ٥/ ١٨١.

(٦) ينظر: الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، **حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف** ص: ٢١٩، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

(٧) ينظر: **تاج العروس** ٣٩/ ١١٤.

وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ أي: سَمَّاهُم عُمْيًا وصُمًّا، وحَكَمَ عليهم بذلك؛ لأنَّهُم بِمَنزِلَةِ الصَّمِّ والعُمْيِ؛ مِن حيثُ لم يهتدوا إلى الحَقِّ ولا أَبْصَرُوا الرُّشْدَ"[1]، فَسَلَكَ بقولِهِ هذا مذهبَ أهلِ الاعتزالِ وهو من أئمَّةِ الشِّيعَةِ. وقد تقدَّمَ مثلُ هذا المعنى في (أَضَلَّ) قريبًا، ولا يَخْفَى بُعْدُهُ.

وأمَّا (عَمَّى) في قولِهِ تعالى: ﴿**فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ**﴾ [هود: ٢٨] فأكثرُ أهلِ العلم من المفسِّرينَ وغيرهم على أنَّ معناهُ: الإخفاءُ والتَّلبيسُ، وأنَّ التَّضعيفَ فيه للنَّقلِ أيضًا[2]، فيكون الفِعْلانِ (أَعْمَى) و(عَمَّى) سواءً في المعنى، وهو ما صَرَّحَ بِهِ ابنُ سيده، وابنُ منظورٍ فيما نَقَلَ عنه[3].

وذهبَ القونوي إلى أنَّ التضعيفَ فيه للمُبالغةِ لا النَّقلِ؛ فتكونُ فيه دلالةٌ على جهالةِ قومِ نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وفرطِ عَمَاهُم[4]. وهو أظهرُ؛ إذ يُبَيِّنُ سياقُ الآيةِ الكريمةِ أنَّهُ لمَّا تعامى قومُ نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن البينةِ والرَّحمةِ مَعَ شِدَّةِ وُضُوحِها وظُهُورِها؛ كما يُوحِي بِهِ لفظُ (البينة)[5]، وبادرُوا بالإنكارِ قبلَ التأمُّلِ والتَّفكُّرِ فيها؛ كما تُومِئُ إليه فاءُ التَّعقيبِ في ﴿**فَعُمِّيَتْ**﴾[6]، جاءَ التَّعبيرُ بفِعْلِ التَّعميةِ الدَّالِّ على المبالغةِ والتَّكثيرِ مبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ وذلك لاحتمالِ التَّعدُّدِ في الفاعلِ؛ فإنَّ سببَ التَّعميةِ الأوَّلِ هو تَعَامِيهِم هُمْ عنها، وقلةُ مبالاتهم بها، وإعراضُهم عنِ الحَقِّ النَّاشئُ عن جَهْلِهم، وغُرُورِهم، وعِنَادِهم، ثُمَّ تزيينُ الشيطانِ لهم ذلك ووسوستُهُ لهم، ثُمَّ تعميةُ اللهِ تبارك وتعالى البينةَ وإخفاؤها عليهم، مَعَ أنَّها على درجةٍ من البيانِ والظُّهورِ بحيثُ لا يُتَصَوَّرُ خَفَاؤها؛ وذلك عقوبةً لهم بسبب ما صَدَرَ عنهم من الإنكارِ والتَّكذيبِ والتَّعامِي عن الحق.

مع ما تُشِيرُ إليهِ قراءةُ التَّخفيفِ: ﴿**فَعَمِيَتْ**﴾؛ مِنْ أنَّهُ لمَّا عَمَّى اللهُ عزَّ وجلَّ البيِّنَةَ عَلَيْهِم عَمِيتْ بمبادرةٍ وامتثالٍ للأمرِ بلا مهلةٍ، فأُسْنِدَ الفعلُ إليها مجازًا، وهذا مبالغةٌ في ذَمِّهم والتشنيعِ عليهم. وكذا ما جَوَّزَهُ السَّادةُ المفسرون فيها؛ من كونِ إسنادِ الفعلِ إلى البينةِ من المقلوبِ؛ لأنَّها لا تَعْمَى وإنَّما يُعْمى عنها،

---

(١) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، **التبيان في تفسير القرآن** ١٠/ ١٩٩، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢) ينظر مثلًا: ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٣٣٨. مكي، **الهداية** ٥/ ٣٣٧٨. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٣٤٠. الماوردي، **النكت والعيون** ٢/ ٤٦٦. الطوسي، **التبيان** ٦/ ٢٥٩. الواحدي، **التفسير الوسيط** ٢/ ٥٧١. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٢/ ٤٢٤. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ١٨٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ٢٥. السمين، **الدر المصون** ٦/ ٣١٣. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٢/ ١٣٣.

(٣) ينظر: **المحكم** ٢/ ٢٦٤. **لسان العرب** ١٥/ ٩٦.

(٤) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٠/ ٦٤.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ١٤٢.

(٦) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٢/ ٥٢.

فيكون التقدير: عَمِيتُم أنتم عنها[1]. كُلُّ هذا يُقَوِّي معنى المبالغةِ في (عَمَّى).

ويمكنُ التَّفريقُ بين صِيغَتَيْ (أَعْمَى) و(عَمَّى) من حيثُ الاستعمالُ اللُّغَوِيُّ لِكُلٍّ منهما؛ إذْ إنَّهُ يُشِيرُ إلى اشتراكِهما في الدَّلالةِ على المعنى المحسوس؛ وهو إذْهابُ البَصَر، وكذا المعنى المعقولِ؛ وهو إذهابُ البصيرةِ؛ فيُقالُ: أَعْمَاهُ اللهُ وعَمَّاهُ؛ إذا جعلَهُ أَعْمَى البَصَرِ أو البصيرةِ. مع انفرادِ (عَمَّى) بالدَّلالةِ على معنى الإخفاءِ والتَّلبيسِ في الشيءِ؛ فلا يُقال: أَعْمَيتُ الخَبَر عليك بمعنى أَخْفَيتُهُ عنك أو لَبَّستُهُ عليك؛ بل يُقال: عَمَّيْتُهُ لا غَيْرَ، ومنه قولُ سُراقةَ بنِ مالكٍ للنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديثِ الهجرة: **«وَلَكَ عَلَيَّ لَأُعَمِّيَنَّ عَلَى مَنْ وَرَائِي...»**[2]؛ أي: لأُخفِيَنَّ أَمْرَكَ عَمَّن ورائي وأُلَبِّسُهُ عليهم؛ كَيْ لا يتبعَك أحدٌ[3].

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٤/ ٣٢٢. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٥٦٥.

(٢) أخرجه مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**: كتاب الزهد والرقائق، باب: في حديث الهجرة ويقال له حديث الرحل، الحديث رقم (٧٥)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٩٥م.

(٣) ينظر: القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، **إكمال المعلم بفوائد مسلم** ٨/ ٥٧٦، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَغْرَقَ) وَ(غَرَّقَ)

قال ابنُ فارسٍ رحمه الله تعالى: "**الغينُ والرَّاءُ والقافُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على انتهاءٍ في شيءٍ يبلُغُ أقصاهُ**"(١)، ومِنْهُ الغَرَقُ في الماءِ؛ أي الرُّسُوبُ والغَوْرُ فيه، ثُمَّ يُطلقُ مجازًا على من رَكِبَهُ الدَّيْنُ وغَمَرَتْهُ البلايا، وكذا على القتيل مُطلقًا. يُقال: غَرِقَ يَغْرَقُ غَرَقًا –من بابِ تَعِبَ–؛ فهو غَارِقٌ وغَرِقٌ وغَرِيقٌ(٢).

وقد اختلف القُرَّاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿**فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ**﴾ [الإسراء: ٦٩]؛ فقرأ العامَّةُ بتخفيفِ الرَّاءِ من ﴿**فَيُغْرِقَكُم**﴾؛ على أنَّهُ مضارعُ (أَغْرَقَ)، بخلافٍ بينهم في حرفِ المضارعة(٣)، وقرأ ابنُ وَرْدَانَ بخُلْفٍ عنه: ﴿**فَتُغَرِّقَكُم**﴾ بالتاءِ؛ على أنَّهُ لِـ﴿**ٱلرِّيحِ**﴾، وتشديدِ الرَّاءِ؛ من (غَرَّقَ)(٤). وَوَرَدَ (أَغْرَقَ) في عشرين موضعًا آخر في القرآنِ الكريمِ، ولم يَرِدْ (غَرَّقَ) في غيرِ هذا الموضعِ(٥).

وليسَ للمفسّرينَ ولا أصحابِ كُتُبِ توجيهِ القراءاتِ كلامٌ في صِيغَتَيْ (أَغْرَقَ) و(غَرَّقَ) ومعنييْهِما، سوى ما ذَكَرَهُ أبو حيَّان، والسمينُ، والآلوسيُّ، رحمهم الله تعالى؛ من أنَّ الزِّيادةَ في كُلٍّ منهما للتَّعديةِ(٦)، والمعنى على كلامِهِم ظاهرٌ. وكذا ما أشارَ إليهِ الميدانيُّ رحمه الله؛ من أنَّ الصِّيغَتَيْنِ متقاربتانِ ومؤدَّاهما واحدٌ، ولكنَّ بينهما فرقًا دقيقًا؛ وهو أنَّ في (غَرَّقَ) زيادةَ ترهيبٍ على (أَغْرَقَ)(٧). وهذا الذي أشارَ إليهِ مبنيٌّ على أنَّ الهمزةَ في (أَغْرَقَ) للتَّعدِيَةِ كما ذكر أبو حيَّان، وأمَّا التَّضعيفُ في (غَرَّقَ) فهو للتَّكثيرِ والمبالغةِ في المعنى إلى جانبِ التَّعدِيَةِ.

أمَّا اللُّغَويُّونَ فظاهرُ عباراتِهِم أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بمعنىً واحدٍ؛ وهو التَّعدِيَةُ أو النَّقلُ(٨)، كرأيِ أبي حيَّان

---

(١) **مقاييس اللغة** (غ ر ق) ٤/ ٤١٨.

(٢) ينظر مادة (غ ر ق): الخليل، **العين** ٤/ ٣٥٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٨/ ٣٣. الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٥٣٦. ابن منظور، **لسان العرب** ١٠/ ٢٨٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٤٤٥.

(٣) إذ قرأه ابن كثيرٍ وأبو عمرو بنونِ العظمة؛ عائدًا على ضميرِ الله عزَّ وجلَّ، وقرأه أبو جعفر ورُوَيس بالتاءِ؛ عائدًا على (الريح)، وأمَّا الباقون فقرؤوه بالياءِ؛ عائدًا على الله تعالى أيضًا.

(٤) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٠٨.

(٥) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٩٧، ٤٩٨.

(٦) ينظر: **البحر المحيط** ٧/ ٨٣، و١٠/ ٢٨٨. **الدر المصون** ١٠/ ٤٧٧. **روح المعاني** ٢٩/ ٧٩.

(٧) ينظر: **معارج التفكر** ٩/ ٦٨١.

(٨) ينظر: الخليل، **العين** ٤/ ٣٥٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٨/ ٣٣. الصاحب ابن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد، **المحيط في اللغة** ٤/ ٥٢٨، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

وصاحِبَيْهِ. وقد صرَّحَ بذلك منهم: الفيومي، والزبيدي[1]، رحمة الله على الجميع.

هذه خلاصةُ ما قيلَ في الصِّيغَتَيْنِ، والذي يظهرُ أنَّ ما قالَهُ المَيْدانيُّ محتملٌ جدًّا؛ بل لعَلَّهُ أن يكونَ أَلْيَقَ بالمقامِ الكريمِ؛ إذ هو يُبَيِّنُ التَّكامُلَ الدَّلاليَّ بين القراءاتِ المُتعدِّدَةِ والمُختلِفَةِ من جِهَةٍ، ويُجَلِّي وَفْرَةَ المعاني وكثرَتَها وتنوُّعَها في الألفاظِ القليلةِ من جِهَةٍ ثانيةٍ، ويُظْهِرُ الفُرُوقَ الدَّقيقةَ بينَ الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ وأَثَرَها في التَّفسيرِ والمَعْنَى من جِهَةٍ ثالثةٍ.

وبيانُ ذلك: أنَّهُ قد وَرَدَ في هذه الآيةِ الكريمةِ قراءاتٌ متعدِّدَةٌ؛ مرَّةً بالتَّكلُّمِ؛ بإسنادِ الأفعالِ كُلِّها في الآيةِ والآياتِ التي قبلَها إلى ضميرِ العَظَمَةِ؛ عائدًا على اللهِ عزَّ وجلَّ، ومَرَّةً بالغَيْبَةِ؛ بإسنادِها إلى الضَّميرِ العائدِ على اللهِ تعالى، ومَرَّةً بالتَّاءِ في ﴿**فَتُغَرِّقَكُم**﴾؛ على أنَّهُ لِـ﴿**ٱلرِّيح**﴾، على ما مَرَّ قريبًا. معَ الاختلافِ في إفرادِ ﴿**ٱلرِّيح**﴾ وجمعِها[2]. وفي هذا كُلِّهِ تفنُّنٌ في الكَلَامِ وتنوُّعٌ في الدَّلالة، ولا يَخْفَى أنَّ في الالتفاتِ من الغَيْبةِ في أوَّلِ الكلامِ في قولِهِ تعالى: ﴿**رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ**﴾ [الإسراء: ٦٦] إلى التَّكلُّم بنونِ العَظَمَةِ في قولِهِ تعالى: ﴿**أَفَأَمِنتُمْ أَن نَّخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ نُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا**﴾ [الإسراء: ٦٨]، وما بَعْدَه؛ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو؛ لا يخفى أنَّ فيهِ زيادةَ ترهيبٍ، وتهديدٍ، وتخويفٍ. وكذَا الحالُ في اختلافِ القراءةِ في الفعلِ ﴿**فَيُغْرِقَكُم**﴾؛ بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ، وما يحملُهُ اجتماعُ القراءَتَيْنِ من دلالاتٍ على التَّفاوُتِ في أحوالِ المخاطبينَ، وما يناسِبُ كُلًّا منها؛ فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ إذا وُعِظَ مَرَّةً وبأمرٍ يسيرٍ اتَّعَظَ واعتَبَرَ، وإذا خُوِّفَ خافَ، ومنهم مَنْ قَسَا قَلْبُهُ وجَفَا؛ حتَّى إنَّهُ لَيُعانِدُ ويُكَابِرُ، ويَجْحَدُ الحَقَّ الواضِحَ الظَّاهِرَ، فمِثْلُ هذا لا يَكْفيهِ أَنْ يُوعَظَ مَرَّةً، أو يَشُوبَ خِطَابَهُ لِينٌ؛ بَلْ يلزمُ التَّغليظُ عليهِ، والمبالغةُ في تخويفِهِ وترهيبِهِ. وتشديدُ فِعْلِ الإغراقِ يدلُّ على هذهِ المُبالغةِ كما لا يخفى؛ إذ يُصَوِّرُ بدلالتِهِ على التَّكثيرِ مَشْهَدَ هُبُوبِ الرِّيحِ العاتيةِ الشَّديدةِ التي حَرَّكت أمواجَ البحرِ، فتلاطمتِ الأمواجُ وارتفعتْ حتَّى أغرقتْ سُفُنَهَمْ ومَرَاكِبَهم، وتتابَعَتْ حَرَكتُها وتقليبُها لَهُم في البَحْرِ مَرَّةً تِلْوَ المَرَّةِ؛ كما تومِئُ صيغةُ التفعيلِ والفعلُ المضارعُ، وهذا يُورثُ مَزيدَ رهبةٍ وخشيةٍ في قلوبِ المخاطبينَ، والله تعالى أعلمُ.

الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٥٣٦. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ٣٨٤. ابن منظور، **لسان العرب** ١٠/ ٢٨٣.

(١) ينظر: **المصباح المنير** ٢/ ٤٤٥. **تاج العروس** ٢٦/ ٢٤١.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٣.

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَغْشَى) وَ(غَشَّى)

تدلُّ مادَّةُ هاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ على تغطيَةِ شَيْءٍ بشَيْءٍ كما ذَكَرَ أهلُ اللغةِ رحمهم الله تعالى، يُقال: غَشِيَ الشَّيْءَ –من بابِ نَسِيَ– يَغْشَاهُ غِشْيانًا وغِشَاوَةً؛ إذا غَطَّاهُ وسَتَرَهُ، وأَغْشَاهُ غيرُهُ الشَّيءَ وغَشَّاهُ إيَّاهُ أيضًا، ومنه الغِشَاءُ؛ وهو الغِطَاءُ[1].

وقد وردتِ القراءةُ بصِيغَتَيْ (أَغْشَى) و(غَشَّى) في القرآنِ الكريمِ؛ إذِ اختلفَ القُرَّاءُ في الفعلِ (يُغشي) مِنْ قوله تعالى: ﴿**يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا**﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿**إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ**﴾ [الأنفال: ١١]، وقوله تعالى: ﴿**يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ**﴾ [الرعد: ٣]؛ فقَرَأَهُ شُعبةُ عن عاصمٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ، وخَلَفٌ: ﴿**يُغَشِّى**﴾ مُثَقَّلًا؛ من (غَشَّى)؛ في موضِعَيِ «الأعراف» و«الرَّعد»، وقَرَأَهُ الباقون: ﴿**يُغْشِى**﴾ مُخَفَّفًا؛ من (أَغْشَى)[2]. وقرأ نافعٌ، وأبو جعفرٍ موضعَ «الأنفالِ» بالتَّخفيفِ، وشدَّدهُ الباقون غير ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرو[3]. وَوَرَدَ كُلٌّ من الفِعْلَيْنِ مرَّتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ في القرآن الكريم[4].

ومَعَ أنَّ ظاهرَ المواضِعِ الكريمةِ هو اتِّحادُ المعنى بين الصِّيغَتَيْنِ، إلَّا أنَّ السَّادةَ العلماءَ اختلفوا في ذلك، وتعدَّدت مذاهِبُهُم وآراؤهم بين موضعٍ وآخرَ؛ فأمَّا موضِعَا «الأعرافِ» و«الرَّعدِ» فيُمكن القولُ إنَّ العلماءَ منقسمونَ فيهما إلى فريقَيْنِ رئيسَيْنِ:

الفريقُ الأول: ذهبوا إلى أنَّ الإغشاءَ والتَّغشيةَ سِيَّان، وأنَّ الهمزةَ والتَّضعيفَ كِلَيْهِمَا لِنقلِ الفعلِ (غَشِيَ) –المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ– وتعدِيَتِهِ إلى مفعولَيْنِ اثنَيْنِ؛ وهما: ﴿**ٱلَّيْلَ**﴾ و﴿**ٱلنَّهَارَ**﴾. والمعنى: أنَّ الله تبارك وتعالى يجعلُ اللَّيلَ غاشيًا النَّهارَ، مُغَطِّيًا بظُلْمَتِهِ ضِياءَهُ، ومُزيلًا بمجيئِهِ أَثَرَهُ، وكذلكَ يجعلُ النَّهارَ غاشيًا اللَّيلَ، مُغَطِّيًا بضيائِهِ ظُلْمَتَهُ، ومُزيلًا بِنُورِهِ أَثَرَهُ. وذُكِرَ إغشاءُ اللَّيلِ النَّهارَ دونَ إغشاءِ النَّهارِ اللَّيلَ اكتفاءً بالأوَّلِ عنه؛ للعِلْمِ به، ولدلالتِهِ عليهِ، ولأنَّ لفظَ التَّغشيةِ أنسبُ باللَّيلِ من النَّهارِ؛ لِمَا أنَّ معناهُ السَّتْرُ والتَّغطيةُ، وهذانِ المعنيانِ بُظلمةِ الليلِ أَلْصَقُ[5].

---

(١) ينظر مادة (غ ش ي): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٤٤٦، ٢٤٤٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٤٢٥. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٣٢. ابن منظور، **لسان العرب** ١٥/ ١٢٦. الزبيدي، **تاج العروس** ٣٩/ ١٦٥.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٦٩.

(٣) إذ قرأه: ﴿**يَغْشَىٰكُمُ**﴾ بفتح الياء؛ على أنه من (غَشِيَ) المجرَّد، ورفعِ ﴿**ٱلنُّعَاسُ**﴾ على أنه الفاعل. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٧٦.

(٤) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٩٨.

(٥) ينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٤٩٣. الشهاب، **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٥/ ٣٨١.

وممن ذهب هذا المذهب: الأزهريُّ[١]، وأبو عَلِيٍّ الفارسِيُّ[٢]، والمَهْدَوِيُّ[٣]، وابنُ أبي مريمَ[٤]؛ من أصحابِ كُتُبِ التَّوجيهِ. واختارَهُ من المفسرين: السمرقندي[٥]، والواحدي[٦]، وابن عطية[٧]، وأبو حيان[٨]، والسَّمين[٩]، والشوكاني[١٠]، وابن عاشور[١١]، وغيرهم، رحمة الله على الجميع.

الفريق الثاني: رأوا أنَّ الصِّيغَتَيْنِ وإن كانتا متقارِبَتَيْنِ جدًّا في المعنى، إلا أنَّ بينهما فَرْقًا يسيرًا؛ وهو ما في صيغةِ (غَشَّى) من معانٍ زائدةٍ على التَّعدِيَةِ التي في (أَغْشَى). وقد اختارَ هذا القولَ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم، واختلفوا فيما بينهم في المعنى الزَّائدِ الذي تحملُهُ صيغةُ التَّفعيل؛ فَجُلُّهم على أنَّهُ الدَّلالةُ على تكريرِ الفِعْلِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ؛ وذلك كابنِ زنجلة[١٢]، ومكي[١٣]، والقرطبي[١٤]، والبيضاوي[١٥]، وأبي السعود[١٦]، والمظهري[١٧]، والآلوسي[١٨]، رحمهم الله تعالى. وذكر ابنُ خالويهِ[١٩]، ومحمد رشيد رضا[٢٠] أنَّهُ للمُبالغةِ. وهو يرجعُ إلى معنى التَّكريرِ والتكثيرِ، على أنَّ لفظَ التَّكريرِ أظهرُ وأوضحُ في هذا الفِعْلِ.

---

(١) ينظر: **معاني القراءات** ١/ ٤٠٨.
(٢) ينظر: **الحجة** ٤/ ٢٦-٢٨.
(٣) ينظر: **شرح الهداية** ٢/ ٢٩٧.
(٤) ينظر: **الموضح** ٢/ ٥٣٠.
(٥) ينظر: **بحر العلوم** ١/ ٥٢١.
(٦) ينظر: **التفسير البسيط** ٩/ ١٧٢.
(٧) ينظر: **المحرر الوجيز** ٣/ ٥٧٨.
(٨) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٦٦.
(٩) ينظر: **الدر المصون** ٥/ ٣٤١.
(١٠) ينظر: **فتح القدير** ٢/ ٢٤١.
(١١) ينظر: **التحرير والتنوير** ٨/ ١٦٦، ١٦٧.
(١٢) ينظر: **حجة القراءات** ص: ٢٨٤.
(١٣) ينظر: **الكشف** ١/ ٤٦٤، ٤٦٥.
(١٤) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٢٢١.
(١٥) ينظر: **أنوار التنزيل** ٣/ ١٦.
(١٦) ينظر: **إرشاد العقل السليم** ٣/ ٣٨٨.
(١٧) ينظر: **التفسير المظهري** ٣/ ٣٦٠.
(١٨) ينظر: **روح المعاني** ٨/ ١٣٨.
(١٩) ينظر: **إعراب القراءات السبع** ١/ ١٨٥.
(٢٠) ينظر: **المنار** ٨/ ٤٠٣.

وأمَّا الباقون فلم يُشيروا إلى العلاقةِ بين الصِّيغتَيْنِ ومعنَيَيْهما؛ لا بالاتِّحادِ ولا بالاختلافِ.

ولَعَلَّ قولَ من قالَ بالتَّفريقِ بين الصِّيغَتَيْنِ في المعنى أَوْلَى بالقَبُولِ، وأَوْفقُ بما يدلُّ عليهِ سياقُ الآيتينِ الكريمَتيْنِ؛ فمعنى التَّكريرِ في (غَشَّى) ظاهرٌ بَيِّنٌ فيهما؛ إذ لا يَخْفى أنَّ إغشاءَ اللهِ تعالى اللَّيلَ النهارَ، وإغشاءَهُ النَّهارَ الليلَ مُتَكرِّرٌ مُسْتَمِرٌّ؛ فهذا الفعلُ منهُ عزَّ وجلَّ يتكرَّرُ كُلَّ يومٍ، وهذا عينُ معنى التكثيرِ؛ وهو حصولُ الفعلِ وتكرُّرُه مَرَّةً بعد مرَّةٍ. ويدلُّ عليه أيضًا التعبيرُ بالمُضارعِ ﴿**يُغَشِّى**﴾ الدالِّ على تجدُّدِ الفعلِ واستمرارِهِ. ومن أَجْوَدِ ما قِيلَ في هذا قولُ ابنِ زنجلة رحمه الله في توجيهِ قراءةِ التَّشديدِ: "**وحُجَّتُهُم: أَنَّ هَذَا فِعْلٌ يتَرَدَّدُ ويتكرَّرُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ وكُلَّ لَيْلَةٍ غيرُ اليومِ الآخرِ وغيرُ اللَّيْلَةِ الأُخرى؛ فالتَّغشِيَةُ مُكَرَّرَةٌ مَرْدُودَةٌ؛ لِمجيئِهَا يَوْمًا بعد يَوْمٍ وَلَيْلَةً بعد لَيْلَةٍ**"[1].

وأمَّا موضعُ «الأنفالِ»؛ وهو قوله تعالى: ﴿**إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ**﴾ فأشارَ أكثرُ المفسرينَ وغيرهم من أهلِ العِلْمِ أنَّ (أَغشَى) و(غَشَّى) بالمعنى نفسِهِ؛ كما تقدَّمَ في موضِعَيِ «الأعرافِ» و«الرَّعدِ» تمامًا[2].

وذَكَرَ السَّمرقنديُّ ومحمد رشيد رضا كلاهما أنَّ في التشديد مبالغةً في معنى التَّغطية[3]، وانفردَ الأخيرُ بذِكْرِ احتمالِ كَوْنِ التَّشديدِ في (غَشَّى) للدلالةِ على التَّدريجِ في حصولِ الفعلِ[4].

هذا ما يتلخَّصُ من موقفهم في الآياتِ الكريمةِ، غير أنَّ العجيبَ هو اختلافُ رأيِ المفسِّرِ الواحدِ وموقفِهِ بينَ هذا الموضِعِ والموضِعَيْنِ السَّابقَيْنِ؛ فالسمرقنديُّ مثلًا صَرَّحَ قبلُ في موضِعَيِ «الأعرافِ» و«الرَّعدِ» أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بمعنى واحدٍ على ما مضى قريبًا، وصَرَّحَ هنا باختلافِ معنَيَيْهما. وعلى العكسِ من ذلك: القرطبي، والبيضاوي، وأبو السعود، والآلوسي؛ إذ صرَّحوا بالاختلافِ في الموضعين السابقين، وذكروا هنا أنَّ الصِّيغَتَيْنِ مُتَّحِدَتَانِ في المعنى.

ولا يخفى أنَّ ما قِيلَ في الآيتينِ السَّابقتينِ يُمكنُ أن يقال هنا؛ بأن تُحمَلَ كُلُّ صيغةٍ على معنى مؤسِّسٍ، وتُحمَلَ كلُّ قراءةٍ على فائدةٍ جديدةٍ، وقد وردت في هذه الآيةِ الكريمةِ ثلاثُ قراءاتٍ؛ كُلُّ قراءةٍ منها بمنزلةِ آيةٍ مُستقلَّةٍ، فكأنَّها بمجموعِها تُشِيرُ إلى تفاوُتِ أحوالِ أصحابِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بَدْرٍ

---

(١) **حجة القراءات** ص: ٢٨٤.

(٢) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٤٣٧. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٤/ ١٢٥، ١٢٦. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٠/ ٤٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ١٥٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٥/ ٤٦١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٣٧٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٥٢. السمين، **الدر المصون** ٥/ ٥٧٤. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ١٥. الآلوسي، **روح المعاني** ٩/ ١٧٥.

(٣) ينظر: **بحر العلوم** ٢/ ١١. **المنار** ٩/ ٥٠٧.

(٤) ينظر: **المنار** ٩/ ٥٠٧.

واختلافِها؛ من حيثُ مقدارُ الخوفِ الحاصلِ لهم، وما يترتَّبُ عليهِ من تفاوُتِ غشيانِ النُّعاسِ لهم، وبيانُ ذلك: أنَّ مَنْ كانَ منهم خائفًا خوفًا يسيرًا ليس بشديدٍ أَغْشَاهُ اللهُ تعالى النُّعاسَ إغْشاءً؛ وهو ما تدلُّ عليه قراءةُ التخفيف: ﴿**يُغْشِيكُمُ ٱلنُّعَاسَ**﴾، وأمَّا مَنْ كان خائفًا خوفًا شديدًا يحتاجُ معهُ إلى مزيدِ طمأنَةٍ وتسكينٍ غَشَّاهُ اللهُ تعالى النُّعاسَ تغشيةً كثيرةً، بما يتناسبُ مع حالِهِ؛ وهو ما تدلُّ عليه قراءةُ التَّشديدِ: ﴿**يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ**﴾، وتدلُّ القراءةُ الثالثةُ: ﴿**يَغْشَىٰكُمُ ٱلنُّعَاسُ**﴾ على أنَّهُ لَمَّا ألقى عزَّ وجلَّ النُّعاسَ عليهم وجَعَلَهُ يغشاهُم غَشِيَهُم، فأُسْنِدَ الفعلُ إليهِ لذلك؛ فإنَّهُ وإنْ كان هُوَ الذي يُغَطِّيهِمْ ويَغْشَاهُمْ ولكنَّهُ ليس مُسْتَقِلًّا بهذا الفِعْلِ؛ بَلْ هو تابعٌ لأَمْرِ اللهِ تعالى وإرادتِهِ وتقديرِهِ.

وقد أَحْسَنَ صاحبُ المنارِ رحمه الله تعالى حينَ قال في توجيهِ القراءاتِ الثلاثِ: "**ومعنى الثَّلَاثَةِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ النُّعَاسَ يغشاكُمْ فَغَشِيَكُمْ، وأمَّا صِيَغُ الفِعلِ، وَدَلَالَةُ قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ على التَّدْرِيجِ أوِ المُبالغةِ، دون قِرَاءَةِ التَّخفيفِ، فيُحمَلُ اخْتِلَافُهُمَا على اخْتِلَافِ حَالِ مَنْ غَشِيَهُمُ النُّعَاسُ؛ فَهُوَ لا يكونُ عادةً إلَّا بالتَّدْرِيجِ، ويكونُ أشدَّ على بَعْضِ النَّاسِ مِنْ بَعْضٍ**"[1]، وهو إجمالٌ لِمَا فُصِّلَ آنفًا.

---

(١) محمد رشيد رضا، **المنار** ٩/ ٥٠٧.

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَكْذَبَ) وَ(كَذَّبَ)

الكَذِبُ: نقيضُ الصِّدقِ، يقال: كَذَبَ –من بابِ ضَرَبَ– يَكْذِبُ كَذِبًا وكِذْبًا وكِذَابًا؛ فهو كاذبٌ وكَذَّابٌ وكَذُوبٌ وكُذَبَةٌ[١]، ويَجِيءُ الفِعْلُ لازِمًا ومُتَعدِّيًا، ويتعدَّى إلى مفعولَيْنِ أيضًا؛ نحو قولِهم: كَذَبَنِي القَوْلَ[٢].

وقَدِ اخْتَلَفَ القَرَأَةُ في ﴿**يُكَذِّبُونَكَ**﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿**قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ**﴾ [الأنعام: ٣٣]؛ فقَرَأَهُ نافعٌ، والكسائيُّ: ﴿**يُكْذِبُونَكَ**﴾ بالتَّخفيفِ؛ من (أَكْذَبَ)، وقَرَأَهُ الباقون: ﴿**يُكَذِّبُونَكَ**﴾ مُشَدَّدًا؛ من (كَذَّبَ)[٣]. ولم يَرِدْ (أَكْذَبَ) في غيرِ هذا الموضع، وأمَّا (كَذَّبَ) فتكرَّرَ ورودُهُ كثيرًا في القُرْآنِ الكريمِ[٤].

وظاهرُ الآيةِ الكريمةِ واختلافُ القراءةِ فيها يُشيرانِ إلى أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بالمعنى نفسِهِ، ولكنَّ السَّادةَ المفسِّرينَ وغيرَهم من أهلِ العِلْمِ مُختلفونَ في ذلك على أقوالٍ شَتَّى؛ وذلك على النَّحوِ الآتي:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ صِيغَتَيْ (أَكْذَبَ) و(كَذَّبَ) في الآيةِ الكريمةِ بمعنىً واحدٍ؛ وهو النِّسْبةُ إلى الكَذِبِ في كُلٍّ، والتَّقديرُ على القراءتَيْنِ: فإنَّهم لا يَقْدِرُون أَنْ يَنْسُبُوكَ إلى الكَذِبِ فيما أَخْبَرْتَ بِهِ، وهو كقولِهِم: فسَّقتُ فُلانًا أو أفسقتُهُ؛ إذا نَسَبْتَهُ إلى الفِسْقِ أوْ سَمَّيْتَهُ فاسقًا. وقد تقدَّمَ هذا في معاني كُلٍّ مِنَ الصِّيغَتَيْنِ، وأنَّهُ يُطلقُ عليهِ أيضًا: التَّسْمِيةُ، والرَّمْيُ، وأنَّهُ قد يرجعُ إلى معنى الجَعْلِ.

واختار هذا القولَ: ابنُ جُزَيٍّ[٥]، وأبو السُّعود[٦]. وجَوَّزَهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ[٧]، وابنُ أبي مريم[٨]، وغيرُهما. ونَسَبَهُ الشِّهابانِ إلى جمهورِ أهلِ العلمِ[٩]، رحمةُ الله على الجميع.

وبعضُهُم يُضَعِّفُ مجيءَ (أَفْعَلَ) للنِّسبة؛ لأنَّهُ قليلٌ نادرٌ، والأكثرُ مَجِيءُ (فَعَّلَ) لهذا المعنى، ولكنَّهُ يظلُّ مسموعًا في كلامِ العَرَبِ، ولو على قِلَّةٍ.

---

(١) ينظر مادة (ك ذ ب): ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٦٧، ١٦٨. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٧٩٠. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٧٠٤. الزبيدي، **تاج العروس** ٤/ ١١٤.

(٢) ينظر: الراغب، **المفردات** ص: ٧٠٤.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(٤) إذْ تكرَّرَ وُرُودُهُ فيما يربو على مئتيْنِ مرَّة. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٩٨–٦٠٢.

(٥) ينظر: **التسهيل** ١/ ٢٥٩.

(٦) ينظر: **إرشاد العقل السليم** ٣/ ٢٢١.

(٧) ينظر: **الحجة** ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٨) ينظر: **الموضح** ١/ ٤٦٦، ٤٦٧.

(٩) ينظر: **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٤/ ٧٩. الآلوسي، **روح المعاني** ٧/ ١٣٦.

القولُ الثَّاني: أَنَّ (كَذَّبَ) للنِّسبةِ أو التَّسميةِ، أمَّا (أَكْذَبَ) فليس للنِّسبةِ؛ بل للمُصادفةِ والوِجدانِ؛ أي: لا يَجِدُونَكَ أو يُصَادِفُونَكَ كاذبًا؛ لأنَّهم يَعْرِفُونَكَ بالصِّدقِ والأمانةِ، وهذا نحو قولِهم: أَحْمَدْتُ زَيْدًا؛ أي وجدتُهُ محمودًا، وأَبْخَلْتُهُ؛ أيْ وجدتُهُ بخيلًا.

وهو اختيارُ جماعةٍ من السَّادةِ العلماءِ؛ كالمَاتُرِيديّ[١]، والأزهريّ[٢]، والسَّمرقنديّ[٣]، والثعلبيّ[٤]، ومَكّيّ[٥]، والمَهْدَويّ[٦]، والسَّمعانيّ[٧]، والرَّاغب[٨]، وأبي حفصٍ النَّسَفيّ[٩]، وأبي البركات الأَنْباريّ[١٠]، والخَطِيب الشِّرْبينيّ[١١]، وغيرِهم، رحمهم الله جميعًا.

القولُ الثَّالثُ: فرَّقَ بعضُهُم بين التَّكذيبِ والإكذابِ بأنَّ التَّكذيبَ يكونُ بنِسْبَةِ القائلِ إلى الكَذِبِ في كُلِّ ما يقولُ، وأمَّا الإكذابُ فيكونُ بنِسْبَةِ القولِ نَفْسِهِ إلى الكَذِبِ لا القائلِ، وعلى هذا يكونُ بينَ اللفظَيْنِ عُمُومٌ وخُصُوصٌ؛ فالتَّكذيبُ أَعَمُّ من الإكذابِ؛ لأنَّ تكذيبَكَ المَرْءَ بِأَنْ تقولَ له كَذَّاب يعني أنَّ كُلَّ ما قالَهُ ويقولُهُ كَذِبٌ مُفترى، وليس كذلك إكذابُكَ لِقَوْلٍ بِعَيْنِهِ[١٢]. وأمرٌ آخرُ؛ وهو أنَّ التَّكذيبَ يقتضي أنْ يكونَ القائلُ تكلَّفَ الكَذِبَ وأتى بِهِ على سبيلِ القَصْدِ والاقْتِعَالِ، وأمَّا الإكذابُ فلا يلزمُ منه ذلك؛ لأنَّهُ قد يكونُ ناقلًا له عن غيرِهِ، وليس بافتعالِهِ وصُنْعِهِ[١٣]. وهذا اختيارُ الكسائيّ[١٤]، والفرَّاءِ[١٥]، والزَّجَّاجِ[١]، وغيرِهم.

---

(١) ينظر: **تأويلات أهل السنة** ٤/ ٧٠.

(٢) ينظر: **معاني القراءات** ١/ ٣٥٢.

(٣) ينظر: **بحر العلوم** ١/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: **الكشف والبيان** ١٢/ ٦٧، ٦٨.

(٥) ينظر: **الكشف** ١/ ٤٣٠، ٤٣١.

(٦) ينظر: **شرح الهداية** ٢/ ٢٧٤.

(٧) ينظر: **تفسير السمعاني** ٢/ ٩٩.

(٨) ينظر: **المفردات** ص: ٧٠٤.

(٩) ينظر: **التيسير** ٦/ ٥٥.

(١٠) ينظر: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **البيان في غريب إعراب القرآن** ١/ ٣١٩، ٣٢٠، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

(١١) ينظر: الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير** ١/ ٤١٨، مطبعة بولاق – القاهرة، ١٢٨٥هـ.

(١٢) ينظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٢٤٧.

(١٣) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٨/ ١٠٢. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٢/ ٥١٨.

(١٤) نقلَه الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ٩٧، عن ابن الأنباريّ، عنه. وينظر أيضًا: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ٣٠٤.

(١٥) ينظر: **معاني القرآن** ١/ ٣٣١.

القولُ الرَّابعُ: أنَّ معنى (كَذَّبَ) بالتَّشديد: نَسَبَهُ إلى الكَذِبِ، ومعنى (أَكْذَبَ) بالتَّخفيفِ: بَيَّنَ كَذِبَهُ ودَلَّلَ عليهِ. وهذا القولُ منسوبٌ إلى قُطْرُبٍ رحمه الله[٢].

القولُ الخامِسُ: أنَّ معنى (كَذَّبَ): جَعَلَهُ كاذبًا، وأمَّا (أَكْذَبَ) فيحتملُ أن يكونَ بمعنى الوِجدانِ؛ أي وَجَدَهُ أوْ أَلْفَاهُ كاذبًا، أو بمعنى النِّسْبةِ؛ أي نَسَبَهُ إلى الكذبِ. قالَهُ ابنُ سيده[٣]، وابنُ منظور[٤]، وابنُ كمال باشا[٥]، رحمهم الله. وذكرهُ الخليلُ والزمخشريُّ رحمهما الله تعالى من غيرِ معنى النِّسْبةِ في (أَكْذَبَ)[٦].

فكأنَّهم يُشِيرُونَ بذلك إلى أنَّ التضعيفَ في (كَذَّبَ) للتَّعْدِيةِ؛ وهذا إنَّما يَصِحُّ على كَوْنِه منقولًا من (كَذَبَ) اللازمِ، أوْ على كَوْنِهِ للجَعْلِ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيةٍ، أو أنَّ المقصودَ بالجَعْلِ في هذا القولِ هو النِّسبةُ نفسُها؛ لأنَّ الجَعْلَ ليس على الحقيقةِ؛ بل على اعتقادِهِ في نفسِهِ أنَّهُ كاذبٌ، ثم وصفِهِ بذلك؛ وهو ما صرَّحَ بهِ الزَّمخشريُّ في "الأساس"[٧]. وعلى هذا الاحتمالِ يكونُ القولُ تابعًا إلى الأقوالِ السَّابقةِ.

وأظهرُ الأقوالِ –واللهُ أعلمُ– هو القولُ الثَّاني؛ بِكَوْنِ (أَكْذَبَ) للمُصادَفَةِ، و(كَذَّبَ) للنِّسْبَةِ، فيكونُ أَحَدُ المَعْنَيَيْنِ مُكَمِّلًا للآخرِ؛ وذلكَ بنَفْيِ قُدْرَةِ المُشْرِكينَ على نِسْبَةِ النبيِّ الأكرمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الكَذِبِ، وإنِ ادَّعَوْا في شَأْنِهِ ما ادَّعَوْا؛ باتِّهاماتِهم الباطلةِ بأنَّهُ مُفْتَرٍ، أو كاهنٌ، أو شاعرٌ، أو مجنونٌ؛ لأنَّهم يعلمونَ في خبيئةِ أنفُسِهم أنَّهُ أَصْدَقُ الخَلْقِ، وأَرْجَحُهم عقْلًا، وأَحْكَمُهم رأيًا. وإنْ هُمْ نَسَبُوهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الكَذِبِ بِأَلْسِنَتِهم فإنَّ الواقعَ يُكَذِّبُهُم ويُبْطِلُ ادِّعاءاتِهم؛ لأنَّهم ما صادفوهُ كاذبًا قَطُّ قبلَ النُّبُوَّةِ؛ بل هو الصَّادقُ الأمينُ، ولن يَجِدُوه كاذبًا بَعْدَها أيضًا. وهذه تَسْلِيَةٌ مِنَ اللهِ تعالى لنبيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَّا يحزنَ بسببِ ما لَقِيَهُ من التَّكذيبِ والإعراضِ من قَوْمِهِ؛ فإنَّ حالَهُ كَحَالِ مَنْ سَبَقُوهُ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ ما مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ إلَّا كَذَّبَهُ قومُهُ وافْتَرَوْا عليهِ ما لَيْسَ فِيهِ، ولكنَّهم جميعًا صَبَرُوا على ذلكَ حتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُ اللهِ تعالى.

---

(١) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٢٤٢.

(٢) ينظر: مكي، **الهداية** ٣/ ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

(٣) ينظر: **المحكم** ٦/ ٧٩٠، ٧٩١. **والمخصص** ١/ ٢٩٣.

(٤) ينظر: **لسان العرب** ١/ ٧٠٦، ٧٠٧.

(٥) ينظر: **تفسير ابن كمال باشا** ٣/ ٣٠٣.

(٦) ينظر: **العين** ٥/ ٣٤٧. **الكشاف** ٢/ ١٨.

(٧) ينظر: **أساس البلاغة** ٢/ ١٢٧، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. قال رحمه الله: "**وكَذَّبَهُ وكَذَّب به: جَعَلَهُ كاذبًا؛ بأنْ وَصَفَهُ بالكَذِبِ**".

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْرَمَ) وَ(كَرَّمَ)

الكَرَمُ: هُوَ الشَّرَفُ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَشْيَاءِ أَوْ خُلُقٍ مِنَ الأَخْلَاقِ، وهُوَ ضِدُّ اللُّؤْمِ، يُقالُ: كَرُمَ -مِنْ بابِ شَرُفَ- يَكْرُمُ كَرَمًا وكَرَامَةً؛ فهُوَ كَرِيمٌ(١).

وقَدْ وَرَدَتِ اشتقاقاتُ الفِعْلِ (أَكْرَمَ) وتصريفاتُهُ في اثنَيْ عَشَرَ موضعًا في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ**﴾ [يوسف: ٢١]. وأمَّا (كَرَّمَ) ففِي ثلاثةِ مواضِعَ فقط؛ نحو: قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ**﴾ [الإسراء: ٧٠](٢).

وظاهِرٌ أنَّ الإكْرامَ في قولِهِ تعالى: ﴿**أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ**﴾ ونحوِهِ للتَّعديةِ أوِ الجَعْلِ؛ أَيْ جَعْلِهِ كَرِيمًا، ولا خلافَ في ذلك بين السَّادةِ المُفَسِّرِينَ رحمهم الله تعالى. وقد صَرَّحَ بمعنى الجَعْلِ غيرُ واحدٍ منهم؛ كالزمخشريِّ، والرَّازيِّ، والبيضاويِّ، وأبي البركاتِ النَّسَفيِّ، وابنِ كمال باشا، وأبي السُّعود، والآلوسيِّ، وغيرِهم(٣).

وأمَّا التَّكريمُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ**﴾ فقد ذَكَرَ غيرُ واحدٍ من المفسِّرينَ رحمهم اللهُ تعالى أنَّهُ التَّكثيرُ من الإكرامِ، على اختلافٍ يسيرٍ بينهم في العبارةِ؛ إذْ أشارَ أبو عُبَيْدَةَ، وأبو حفصٍ النَّسَفيُّ، والسِّيواسيُّ، إلى أنَّ (كَرَّمَ) أَشَدُّ مبالغةً في الكرامةِ من (أَكْرَمَ)(٤). وصَرَّحَ بمعنى التَّكثيرِ القُشَيْرِيُّ، والكَرْمانيُّ(٥)، وأشارَ إليهِ البقاعيُّ، والخطيبُ الشِّربينيُّ إشارةً لطيفةً(٦).

وذهبَ آخرونَ إلى المُساواةِ بين الصِّيغَتَيْنِ في المعنى؛ وذلك على أنَّ كِلْتَيْهما للجَعْلِ. ومِمَّن قالَ بذلك: ابنُ عطيَّةَ(٧)، والقرطبيُّ(٨)، وأبو حيَّان(٩)، والسَّمينُ(١)، والآلوسيُّ(٢)، وابنُ عاشورٍ(٣)، وغيرُهم.

---

(١) ينظر مادة (ك ر م): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٧٩٨. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ٢٠١٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٧١، ١٧٢. ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٢٧.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٠٢، ٦٠٣.

(٣) ينظر: **الكشاف** ٢/ ٤٥٤. **مفاتيح الغيب** ١٨/ ٤٣٥. **أنوار التنزيل** ٣/ ١٥٩. **مدارك التنزيل** ٢/ ١٠٢. **تفسير ابن كمال باشا** ٥/ ٢٦٣. **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٤٠٩. **روح المعاني** ١٢/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: **مجاز القرآن** ١/ ٣٨٦. **التيسير** ٩/ ٤٤٧. **عيون التفاسير** ٣/ ٢٦.

(٥) ينظر: **لطائف الإشارات** ٢/ ٣٥٩. الكرماني، تاج القراء أبو القاسم محمود بن حمزة، **غرائب التفسير وعجائب التأويل** ١/ ٦٣٥، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

(٦) ينظر: **نظم الدرر** ١١/ ٤٧٦. **السراج المنير** ٢/ ٣٢١.

(٧) ينظر: **المحرر الوجيز** ٥/ ٥١٤.

(٨) ينظر: **الجامع لأحكام القرآن** ١٠/ ٢٩٣.

(٩) ينظر: **البحر المحيط** ٧/ ٨٤.

ولَعَلَّ التَّفْرِقَةَ بينَ الصِّيغَتَينِ ما دَامَتْ مُمْكِنَةً أَوْلَى مِنَ القَوْلِ بالتَّساوِي التَّامِّ بينهما؛ إِذْ ظاهرٌ أنَّ في التَّكريمِ معنىً زائدًا على الإكرامِ؛ وهو المبالغةُ أوِ التَّكثيرُ الذي تقدَّمَ عندَ بعضِ المفسرين، إلى جانبِ معنى الجَعْلِ الذي تشتركُ فيه الصِّيغَتَانِ. وهو أَلْيَقُ بمقامِ الامْتِنَانِ والإنْعَامِ في آيةِ «الإسراءِ»، وأَنْسَبُ بشُمُولِ الإكرامِ لبني آدمَ كُلِّهم؛ بَرِّهم وفاجرِهم، مُؤمِنِهم وكافرِهم.

وقولُهُ تعالى: ﴿**قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ**﴾ [الإسراء: ٦٢] لا يأبى معنى التَّكثيرِ؛ بل يتناسبُ معه أيَّمَا تناسُبٍ؛ وذلك أنَّ تفضيلَ اللهِ تعالى لآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ على الملائكةِ الكِرَامِ وإبليسَ؛ بتعليمِهِ ما لا يعلمونَهُ، وبأمرِهِم بالسُّجُودِ له؛ هو تَكْرِيمٌ أَيُّ تكريمٍ، والمُلائِمُ لِهَذا التَّكريمِ العظيمِ هو صِيغَةُ (فَعَّلَ) الدَّالَّةُ على المبالغةِ في المعنى، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر: **الدر المصون** ٧/ ٣٨٧.

(٢) ينظر: **روح المعاني** ١٥/ ١١٧.

(٣) ينظر: **التحرير والتنوير** ١٥/ ١٦٥.

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَكْفَلَ) وَ(كَفَّلَ)

الكافُ والفاءُ واللَّامُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنى تَضَمُّنِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ، يُقال: كَفَلَ -من بابِ نَصَرَ- يَكْفُلُ كَفْلًا وكُفُولًا وكَفَالَةً؛ فَهُوَ كَافِلٌ وكَفِيلٌ، وأَكْفَلَهُ غَيْرُهُ وكَفَّلَهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ كُلٌّ مِنَ الفِعْلينِ (أَكْفَلَ) و(كَفَّلَ) في موضعٍ واحدٍ فقط[2]؛ الأَوَّل في قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ**﴾ [ص: ٢٣]، والثَّاني في قوله تعالى: ﴿**فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا**﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ على قراءةِ عاصِم، وحمزةَ، والكسائيِّ، وخَلَفٍ[3].

وأهلُ اللغةِ والتَّفسيرِ جميعُهُم مُتَّفقونَ على أنَّ الإكفالَ والتَّكفيلَ بمعنى واحدٍ في اللُّغةِ وفي القرآنِ الكريمِ؛ وهو جَعْلُ المَرْءِ كافلًا وضامنًا للشَّيْءِ. ففي موضِعِ سورةِ «ص» طلبَ الأخُ من أخيهِ أن يَنْزِلَ لَهُ عن نَعْجَتِهِ، ويَهَبَهُ إيَّاها؛ لِيكُونَ هو كافلًا لها، ويَضُمَّها إلى نِعاجِهِ[4]، فيكونُ الفعلُ (أَكْفَلَ) بمعنى الجَعْلِ؛ على تعديةِ الفعلِ (كَفَلَ) إلى مفعولٍ ثانٍ. وفي موضِعِ «آلِ عمران» يُخبِرُ اللهُ تعالى أنَّهُ جَعَلَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كافلًا لِمريمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، ضامنًا لها، وقائمًا بشؤونِها[5]، فيكونُ الفعلُ المُضَعَّف (كَفَّلَ) للجَعْلِ أيضًا، وهو مُتَعَدٍّ إلى مفعولَيْنِ كـ(أَكْفَلَ).

ولا خلافَ في هذا بين السَّادةِ العُلَماءِ رحمهم الله تعالى. وعلى صحَّةِ ما ذهبوا إليه؛ سماعًا وقياسًا، فإنَّ تخصيصَ أحدِ الموضعينِ بصيغةِ الإفعالِ والآخرِ بصيغةِ التفعيلِ حَرِيٌّ بِأَنْ يُتأَمَّلَ ويُوقَفَ على دقائقِهِ؛ إذِ العُدُولُ عن تعديةِ الفعلِ بالهمزةِ -التي هي الأصلُ في تعديةِ الأفعالِ غالبًا-، مَعَ كونِها مسموعَةً غيرَ شاذَّةٍ، إلى تعديَتِهِ بالتَّضعيفِ، يُومِئُ إلى حكمةٍ وغَرَضٍ، ولعلَّ ذلك لِقَصْدِ ما هو معهودٌ في التَّضعيفِ؛

---

(١) ينظر مادة (ك ف ل): الخليل، **العين** ٥/ ٣٧٣. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٤١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٨٧. ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٣٨. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٥٩٠،٥٨٩.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦١٣.

(٣) إذ قرؤوها بتشديدِ الفاءِ، وقرأها الباقون: ﴿**وَكَفَلَهَا**﴾ بالتَّخفيفِ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٣٩.

(٤) ينظر مثلًا: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ١٨١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ٣٢٧. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ١٦٤. الواحدي، **التفسير الوسيط** ٣/ ٥٤٧. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٨٣. البقاعي، **نظم الدرر** ١٦/ ٣٥٨. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٣/ ٢٣٥.

(٥) ينظر مثلًا: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٥٣٠، ٥٣١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٤٠٢، ٤٠٣. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٢/ ٣٥٩. الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ٢٠٢-٢٠٥. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ١٩. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٥٨. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٤/ ٧٠. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ١٤، ١٥. ابن جزي، **التسهيل** ١/ ١٥٠.

من تقويةِ معنى الفعلِ[1]؛ فكأنَّ في آيةِ «آلِ عمران» إشارةً إلى عِظَمِ شأنِ مَرْيَمَ عَلَيْها السَّلَامُ وعُلُوِّ رُتْبَتِها عند اللهِ عزَّ وجَلَّ، حتَّى يُبالِغَ في تعهُّدِها ويَضَعها في كَفَالةِ نبيٍّ من أنبيائهِ المُصطَفَيْنَ الأخيارِ؛ لِيقومَ بشؤونِها على أَتَمِّ الوجوهِ وأكملِها، ولا يُقَصِّرَ في الواجبِ الذي كُلِّفَ بِهِ، وكذا فيها إيماءٌ إلى فخامةِ الكَفَالةِ مِنَ اللهِ تعالى، وما يتبعُ ذلك من التَّنْبِيهِ على ضرورةِ الالتزامِ، وأداءِ العَمَلِ على التَّمام. واللهُ تعالى أعلم.

(١) أشار إلى هذه اللفتة ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١/ ١٠، ١١ في كلامِهِ على اشتقاقِ لفظِ التفسيرِ ومعناه، و٣/ ١٤٧، ١٤٨ في أثناءِ حديثِهِ عن (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ).

المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَكْمَلَ) وَ(كَمَّلَ)

تَدُلُّ مادَّةُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على معنى تَمَامِ الشَّيْءِ وعَدَمِ نَقْصِهِ؛ يُقال: كَمَلَ -مِنْ بَابِ قَتَلَ-، وكَمُلَ -مِنْ بَابِ حَسُنَ-، يَكْمُلُ كَمَالًا؛ فهُوَ كَامِلٌ؛ أَيْ تَامٌّ، وأَكْمَلَهُ غَيْرُهُ وكَمَّلَهُ؛ أَيْ أَتَمَّهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلَانِ في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ إِذْ قَرَأَ شُعبةُ عن عاصمٍ، ويعقوبُ: ﴿**وَلِتُكَمِّلُواْ**﴾ بتَشْدِيدِ الميمِ؛ مِنْ (كَمَّلَ)، وقَرَأَ الباقون: ﴿**وَلِتُكْمِلُواْ**﴾ بالتَّخْفِيفِ؛ مِنْ (أَكْمَلَ)[2]. وَوَرَدَ (أَكْمَلَ) في موضعٍ واحدٍ فقط غيرِ هذا الموضع؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ [المائدة: ٣]، ولم يَرِدْ (كَمَّلَ) في موضعٍ غيرِ هذا[3].

وأكثرُ أهلِ العِلْمِ رحمهم الله تعالى على أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَكْمَلَ) و(كَمَّلَ) لُغَتانِ بالمعنى نفسِهِ كما هو ظاهرُ الآيةِ الكريمةِ؛ وذلك أنَّهما كثيرًا ما تتعاقبانِ في كلامِ العَرَبِ[4]، وهما في الآيةِ الكريمةِ للجَعْلِ؛ أَيْ جَعْل العِدَّةِ كاملةً؛ وذلك بنقلِ الفعلِ (كَمُلَ) منَ اللُّزومِ إلى التَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ.

ولم يُخَالِفْ في ذلك إلا مَكِيٌّ بقولِهِ إنَّ في (كَمَّلَ) معنى التأكيدِ والتَّكريرِ[5]، والطُّوسيُّ، والقونويُّ؛ بقولِهما إنَّ في التَّشْدِيدِ مبالغةً في المعنى[6]. ومؤدَّى الأقوالِ الثَّلاثةِ التَّفْرِقةُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ.

وقد ذَكَرَ غيرُ واحدٍ من المفسِّرينَ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿**وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ**﴾ يَحْتَمِلُ تأويلَيْنِ اثنَيْنِ؛ **أَوَّلُهما:** إكمالُ عِدَّةِ الأداءِ لِمَنْ أَفْطَرَ في رمضان؛ لِسَفَرٍ أو مَرَضٍ. **وثانيهما:** إكمالُ عِدَّةِ الهلالِ؛ تسعةً وعشرينَ أو ثلاثينَ يومًا[7]. فعَلَى التَّأويلِ الأوَّلِ لا يَمْتَنِعُ معنى التَّكثيرِ والمبالغةِ في (كَمَّلَ)؛ بَلْ يُجَلِّي التَّكَامُلَ بين القراءتَيْنِ في بيانِ المعنى وتوضيحِ الحُكْمِ، وذلك أنَّ إكمالَ العِدَّةِ إنْ كانَ مقصودًا بهِ عِدَّةُ الأداءِ؛ أي

---

(١) ينظر مادة (ك م ل): الخليل، **العين** ٥/ ٣٧٨. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٤٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٣٩. ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٥٢. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٥٩٨. السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ٤٣٠.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٦.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٢١.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ١٩٣. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١٢٦. المهدوي، **شرح الهداية** ١/ ٣٩٤، ٣٩٥. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣١٨. وفي التفسير: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ١٢٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٥٨٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٥/ ٢٥٨. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢/ ٣٠٥. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: **الكشف** ١/ ٢٨٣.

(٦) ينظر: **التبيان** ٢/ ١٢٨. **حاشية القونوي على البيضاوي** ٥/ ٣٤.

(٧) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ١٢٣. البغوي، **معالم التنزيل** ١/ ٢٠١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢/ ٣٠٢.

القَضَاءُ لِمَنْ أفطرَ في سَفَرِهِ أوْ مَرَضِهِ، فإنْ كان أَفْطرَ في رمضانَ يومًا واحدًا فَعَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمٍ واحدٍ فقط، وهذا إكمالٌ للعِدَّةِ؛ لأنَّهُ يحصُلُ دفعةً واحدةً. وأمَّا إنْ كانَ أفطرَ أَكْثَرَ من يومٍ؛ لسَفَرٍ أو مَرَضٍ أو أيِّ عُذْرٍ، وهُوَ الأَغْلَبُ؛ فعَلَيْهِ حينئذٍ قَضَاءُ أَكْثَرَ مِنْ يومٍ بحَسَبِ مَا أَفْطَرَ في رمضان، فيكونُ كُلُّ يومٍ من الأيَّامِ التي يَقْضِيها إِكْمَالًا للعِدَّةِ؛ فهو إكمالٌ بعدَ إكمالٍ، مُتَدرِّجًا ومتكرِّرًا بتكرُّرِ الأيامِ، فهو تَكْمِيلٌ إذًا، ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يَحْصُلَ ذلك دفعةً واحدةً على حَسَبِ الصُّورةِ المذكورةِ. فتكونُ قراءةُ التَّخفيفِ دالَّةً على الحُكمِ الأوَّلِ، وقراءةُ التَّشديدِ دالَّةً على الحُكمِ الثَّاني. وأمَّا على التَّأويلِ الثَّانِي؛ وهو عِدَّةُ الهِلَالِ، فقدْ يكونُ معنى التَّكثيرِ مُراعىً فيهِ عدَدُ الفاعِلِين، وقدْ يكونُ على التَّكثيرِ المجازيِّ؛ أي المبالغةِ في فِعْلِ الإكْمالِ مجازًا؛ للدَّلالةِ على عِظَمِ الأمرِ وأهمِّيَّتِهِ. وقد يجوزُ أن يكونَ التَّشديدُ في معنى التَّخفيفِ على ما ذَكَرَ السَّادةُ المفسرون رحمهم اللهُ تعالى، ولَكِنْ جِيءَ بِهِ على صِيغةِ التَّفعيلِ مُشاكلةً لِقولِهِ تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ**﴾، واللهُ أعلمُ.

المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَمْتَعَ) وَ(مَتَّعَ)

يَدُلُّ أَصْلُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على مَنْفَعَةٍ وامْتِدَادِ مُدَّةٍ في خَيْرٍ، يقال: مَتَعَ -من بابِ مَنَعَ- فُلانٌ بفلانٍ مَتْعًا؛ أي انتفعَ بِهِ واستمتَعَ. ومنه المَتَاعُ؛ وهو اسمٌ لِكُلِّ ما يُنتَفَعُ بِهِ[(١)].

وقدِ اختلفَ القُرَّاءُ في قوله تعالى: ﴿**قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا**﴾ [البقرة: ١٢٦]؛ فقرأه ابنُ عامرٍ: ﴿**فَأُمْتِعُهُۥ**﴾ مُخَفَّفًا؛ من (أَمْتَعَ)، وقَرَأَهُ الباقونَ: ﴿**فَأُمَتِّعُهُۥ**﴾ بالتَّشديدِ؛ من (مَتَّعَ)[(٢)]. وانفردَ (مَتَّعَ) بِوُرودِهِ في ستة عشر موضعًا غير هذا، وأمَّا (أَمْتَعَ) فلم يَرِدْ إلا في هذا الموضع[(٣)].

وظاهرُ الآيةِ الكريمةِ أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بمعنىً واحدٍ، وهو ما اختارَهُ أكثرُ المفسِّرينَ وعلماءُ التَّوجيهِ، وجُلُّ أهلِ اللغةِ أيضًا[(٤)]. فأشارَ غيرُ واحدٍ منهم إلى أنَّ الهمزةَ في (أَمْتَعَ) والتَّضعيفَ في (مَتَّعَ) للنَّقْلِ[(٥)]، على ما مَرَّ مرارًا. وذَكَرَ كُلٌّ من أبي حفصٍ النَّسَفيِّ[(٦)]، وأبي حيَّان[(٧)]، أنَّهما بمعنى جَعْلِهِ ذا متاعٍ؛ أَيْ جَعْلِ الشَّيْءِ صاحبَ ما صِيغَ منه الفعلُ؛ كأَنْعَمَ ونحوِهِ[(٨)].

واختارَ مَكِّيٌّ[(٩)]، والرَّازيُّ[(١٠)]، والقونويُّ[(١١)]، أنَّ (مَتَّعَ) بالتَّشديدِ يفيدُ التَّكثيرَ مَعَ النَّقْلِ؛ على أصلِ الصِّيغَةِ، وأمَّا (أَمْتَعَ) فللنَّقلِ والجَعْلِ فحَسْبُ.

---

(١) ينظر مادة (م ت ع): الخليل، **العين** ٢/ ٨٣. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٢٩٣. الراغب، **المفردات** ص: ٧٥٧. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٧٦٢.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٢.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٥٨.

(٤) ينظر مثلًا: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ١٧٧. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٢٢١. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١١٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٣١٤. السمعاني، **تفسير السمعاني** ١/ ١٣٩. البغوي، **معالم التنزيل** ١/ ١٤٩. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣٠١. المظهري، **التفسير المظهري** ١/ ١٢٩.

(٥) وهو ظاهرُ أقوالِ أهلِ اللغةِ. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ٢/ ١٧٦. الجوهري، **الصحاح** ٣/ ١٢٨٢. ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٦٣. غير أنَّ ابنَ سيده ذكر في كتابه "**المخصص**" ٤/ ٣٥٣ ما مفادُهُ أنَّ (أَمْتَعَ) بمعنى المُجَرَّد (مَتَعَ)؛ فيُقال: مَتَعَ اللهُ بك، وأَمْتَعَ اللهُ بكَ.

(٦) ينظر: **التيسير** ٢/ ٤٤٥.

(٧) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ٦١٦.

(٨) وقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذا المعنى في معاني صيغةِ (أَفْعَلَ) ص: ٥ من الدراسة.

(٩) ينظر: **الكشف** ١/ ٢٦٥.

(١٠) ينظر: **مفاتيح الغيب** ٤/ ٥٠.

(١١) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ٤/ ٢٢٩.

ومعنى التَّكثيرِ على قراءةِ التَّشديدِ ظاهرٌ في الآيةِ الكريمةِ أيَّما ظهورٍ؛ وذلك أنَّ صُوَرَ التَّمتيعِ في الدُّنيا كثيرةٌ لا تكادُ تُحصَى، ومتاعَها ذُو وُجُوهٍ وأشكالٍ شَتَّى؛ كوَفْرةِ المالِ، وسَعَةِ الرِّزْقِ، ورَغَدِ العَيْشِ، وكَثْرَةِ الأولادِ، وطُولِ العُمُرِ، والسِّيادَةِ، والمِلْكِ، والأمنِ، وغيره كثير. وكُلُّ ذلك قَدْ مُتِّعَ بِهِ الكافِرُ في الحياةِ الدُّنيا، وهذا هو عينُ معنى التَّكثيرِ. فيكونُ مجيءُ القراءتَيْنِ مُشيرًا إلى ما بينَ أحوالِ الكَفَرَةِ من التَّفاوُتِ في المتاعِ والنَّعيمِ الدُّنيويِّ؛ فإنَّ منهم مَنْ حَازَ الصُّنوفَ المذكورةَ كُلَّها، وأكثرَ منها كذلك، ومنهم مَنْ حَازَ جُلَّها، ومنهم مَنْ حازَ بعضَها، ومنهم مَنْ حُرِمَ جُلَّها، ومنهم دون ذلك؛ ممَّن حُرِمُوا حَظَّ الدُّنيا، وخَسِرُوا كذلكَ خيرَ الآخرةِ.

وأمَّا كَوْنُ التَّكثيرِ في ﴿**فَأُمَتِّعُهُۥ**﴾ يتنافى مع لفظِ ﴿**قَلِيلًا**﴾ في الآيةِ الكريمةِ فقد أجابَ عنه السَّادةُ العُلَمَاءُ رحمهم الله من لَدُن الإمامِ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ إذ أجاب رحمه الله عن ذلك بإجابَتَيْنِ[1]:

أولاهما: أنَّهُ إنْ كانَ ﴿**قَلِيلًا**﴾ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ؛ على تقدير: فأمتِّعُهُ تمتيعًا قليلًا، فإنَّ وَصْفَهُ بالقِلَّةِ حينئذٍ هو من حيث كان إلى نفادٍ ونقصٍ وتناهٍ؛ فإنَّ متاعَ الدُّنيا مهما كَثُرَ وطالَ فهو زائلٌ فانٍ لا مَحَالةَ، كما قال عزَّ وعلا: ﴿**قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ**﴾ [النساء: ٧٧].

ثانيتهما: أنَّهُ إنْ كانَ صفةً للزَّمان فلا إشكالَ حينئذٍ؛ على تقدير: فأمتِّعُهُ زمانًا قليلًا؛ لأنَّ الكثرةَ في التَّمتيعِ من حيثُ صُوَرُهُ وأشكالُهُ، والقِلَّةَ من حيثُ أنَّ زمانَهُ قليلٌ زائلٌ، فالاعتبارانِ مختلفانِ؛ فلا تنافيَ بينهما.

وأجاب غيرُهُ بأنَّ المتاعَ في الدنيا وإن كان كثيرًا بإضافةِ بعضِ أفرادِهِ إلى بعضٍ، فقليلٌ بإضافتِهِ إلى نعيمِ الآخرةِ؛ إذْ كيفَ لا يَقِلُّ ما يتناهى بالإضافةِ إلى ما لا يتناهى؟[2]

على أنَّ ما اعترضوا بِهِ ليس مُختصًّا بقراءةِ التَّشديدِ كما قد يُتَوَهَّم؛ بل يَرِدُ على قراءةِ التَّخفيفِ أيضًا؛ وذلك لِمَا تَقَدَّمَ من أنَّ مادَّةَ (م ت ع) بتصاريفها المختلفة تدلُّ على الامتدادِ والطُّولِ[3]، مع كَوْنِهِ في التَّشديدِ أظهرَ كما لا يخفى.

---

(١) ينظر: **الحجة** ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣. وينظر أيضًا: القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ٤/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: الراغب، **تفسير الراغب الأصفهاني** ١/ ٣١٣، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين، كلية الآداب – طنطا، ودار الوطن – الرياض، وكلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٤٢٤هـ، ١٩٩٩م – ٢٠٠٣م.

(٣) أشار إلى ذلك السمعاني في **تفسيره** ١/ ١٣٩.

المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْكَنَ) وَ(مَكَّنَ)

المَكَانُ: هُوَ المَوْضِعُ الذي يَحْوِي الشَّيْءَ، والمَكَانَةُ: المَنْزِلَةُ، وقَدْ مَكُنَ فُلانٌ عِنْدِي مَكَانَةً؛ أَيْ عَلَتْ منزِلَتُهُ وعَظُمَ قَدْرُهُ، فهُوَ مَكِينٌ؛ أي ذُو مكانةٍ. ثُمَّ يُعَبَّرُ بمِثْلِ هذهِ الألفاظِ عنِ القُدْرَةِ على الشَّيْءِ؛ فيقال: تَمَكَّنْتُ مِنَ الشَّيْءِ إذا قَدَرْتُ عَلَيْهِ، وأَمْكَنَنِي أيضًا. وأَمْكَنَ الشَّيْءُ: سَهُلَ وتيسَّرَ؛ فهو مُمْكِنٌ[1].

ولَمْ يَرِدِ الفِعْلُ (أَمْكَنَ) إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ**﴾ [الأنفال: ٧١]. وأمَّا (مَكَّنَ) فذُكِرَ ثلاثَ عشرةَ مرَّةً؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ**﴾ [الأنعام: ٦][2].

وجُلُّ أهلِ العِلْمِ مِنَ المُفَسِّرينَ واللُّغَوِيِّينَ على أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَمْكَنَ) و(مَكَّنَ) بالمعنى نفسِهِ؛ فالإمكانُ مِنَ الشَّيْءِ والتَّمْكِينُ مِنْهُ هو الإقْدَارُ عَلَيْهِ، وإمْكانُ المرءِ وتَمْكِينُهُ هُوَ مَنْحُهُ المَكِنَةَ والمَكَانَةَ والمكانَ أيضًا. فيصيرُ المتمكِّنُ مِنَ الشَّيْءِ القادِرُ على التَّصَرُّفِ فيه كيفما شاءَ كصاحِبِ المَكانِ المالكِ لَهُ. وقدْ صَرَّحَ بالمساواةِ بينَ الصِّيغَتَيْنِ جَمْعٌ مِنَ السَّادةِ اللغويين والمفسرين[3]. واكتفى بعضُهُم بإشاراتٍ وتلميحاتٍ تُفْهَمُ مِنَ التفسير؛ ففي قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ**﴾ ذَكَرَ جُلُّ المفسِّرينَ أنَّ معنى الآيةِ الكريمةِ أنَّ اللهَ تعالى قَدْ أَمْكَنَ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمُؤمنينَ مِنَ المُشرِكينَ، وأَقْدَرَهُم عليهم، فقتلوا منهم وأَسَرُوا في غزوةِ بدرٍ، فإنْ فَكَّر هؤلاءِ الأُسارى بخِيانةِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعودةِ إلى قتالِهِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى سيُمكِنُهُ منهم، وسيُقْدِرُهُ عليهم كما فَعَلَ مِنْ قَبْلُ. فمفعولُ (أَمْكَنَ) محذوفٌ مفهومٌ مِنَ الكلامِ، والتقدير: فأمكنَكَ منهم، أو فأمكنَ منهم المؤمنينَ، أو نحو ذلك[4].

وفي قولِهِ تعالى: ﴿**أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ**﴾ وما

---

(١) ينظر مادة (م ك ن): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٦١، ١٦٢. ابن عباد، **المحيط في اللغة** ٦/ ٢٨٤، ٢٨٥. الراغب، **المفردات** ص: ٧٧٢، ٧٧٣. السمين، **عمدة الحفاظ** ٤/ ١٠٤، ١٠٥. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٧٧.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٧٢.

(٣) ينظر: الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٢٠٥. الزمخشري، **أساس البلاغة** ٢/ ٢٢٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٧٧. وفي التفسير: السمعاني، **تفسير السمعاني** ٢/ ٢٨١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٢٤٥. الطيبي، **فتوح الغيب** ٧/ ١٥٦. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ٩/ ١٣٦. البروسوي، إسماعيل حقي، **روح البيان** ٣/ ٣٧٦، دار الفكر – بيروت. محمد رشيد رضا، **المنار** ١٠/ ٨٩.

(٤) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٣٤. القشيري، **لطائف الإشارات** ١/ ٦٤٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٠/ ٢٦٤. البغوي، **معالم التنزيل** ٣/ ٣٧٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ٢٥١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٥/ ٥١٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٦٨. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٦٠. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٠/ ٨٢، ٨٣.

شابَهَهُ ذَكَرُوا أنَّ معنى التَّمكينِ هُوَ مَنْحُ المكانِ الذي يُعَاشُ فيهِ، وإعطاءُ القُوةِ والقُدْرَةِ والنُّفوذِ، وغير ذلك مِنَ النِّعَمِ المختلفةِ[1]، ولا يَخْفَى أنَّ هذا مُشَابِهٌ أَوْ مُمَاثِلٌ لِمَا تقدَّمَ في معنى الإمْكَانِ.

وممَّا تقدَّمَ تكونُ الصِّيغَتَانِ سواءً في المعنى، والظَّاهرُ أنَّ أَصْلَ المعنى فيهما هُوَ الجَعْلُ[2]؛ فأَمْكَنَهُ ومَكَّنَهُ في الأصل: جَعَلَ لَهُ مكَانًا يَسْتَقِرُّ فيهِ، ثُمَّ يُطْلَقُ على ما تقدَّمَ آنفًا مِنْ معاني الإقْدَارِ والإغْنَاءِ وبَسْطِ النِّعَمِ.

والحَقُّ أنَّ نَظْمَ القُرْآنِ الكريمِ وسِياقَهُ يُشِيرَانِ إلى فَرْقٍ بينَ الصِّيغَتَيْنِ، فإنْ كانَ مِنَ اتِّفَاقٍ بينهما فإنَّما هُوَ في أصلِ الاستعمالِ وفي اللُّغَةِ، وأمَّا في الكِتَابِ العزيزِ فَلَا؛ لأنَّ النَّاظِرَ في الآياتِ الكريماتِ يَلْحَظُ فَرْقًا واضِحًا بينَ (أَمْكَنَ) و(مَكَّنَ)، وبيانُ ذلك: أنَّ صِيغَةَ (أَمْكَنَ) في المَوْضِعِ الوحيدِ الذي وَرَدَت فيهِ جاءَتْ دالَّةً على مُجَرَّدِ منْحِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ القُدْرَةَ والغَلَبَةَ على أعدائِهم؛ في موطِنٍ واحدٍ، وفي قِصَّةٍ واحدةٍ، ولَمْ تُشِرْ إلى غيرِ ذلك مِنَ المعاني، إلى جانِبِ أنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِها حرفُ الجَرِّ «مِنْ»، فكانَ الكلامُ: فَأَمْكَنَكُم مِنْهُم. وأمَّا صِيغَةُ (مَكَّنَ) فوَرَدَتْ في مواضِعَ مُتَعَدِّدةٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [الأعراف: ١٠]، وقولِهِ: ﴿**وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ**﴾ [يوسف: ٥٦]، وقولِهِ: ﴿**إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا**﴾ [الكهف: ٨٤]، وكذا قولِهِ: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ**﴾ [الأحقاف: ٢٦]، تنوَّعَتْ فيها تعديتُها إلى مفعولِها؛ تاراتٍ بنفسِها، وتاراتٍ بحرفِ الجرِّ «اللَّام»، مَعَ اقترانِها في كُلِّ مرَّةٍ بحرفِ الجَرِّ «في»، وفي هذا تصديقٌ لِمَا تقدَّمَتِ إلَيْهِ الإشارةُ آنفًا مِنَ وجودِ فرقٍ بينَ الصِّيغَتَيْنِ.

ويُمْكِنُ أنْ يُقَال: إنَّ في صيغَةِ التَّمكينِ مِنَ القُوَّةِ والمُبالغةِ والتَّكثيرِ في المعنى ما لَيْسَ في صِيغَةِ الإمْكانِ؛ فالأخيرةُ إنَّما تدلُّ على مُطْلَقِ إيجادِ القُدْرَةِ والمَكِنَةِ للمَفْعُولِ، وأمَّا التَّمْكِينُ ففيهِ مَعَ هذهِ الدَّلالةِ دلالاتٌ أُخَرُ يُفِيدُها التَّضعيفُ؛ كالتي سَبَقَتْ في التَّفسيرِ؛ مِنَ الرِّزْقِ والأموالِ، والأولادِ، والسُّلْطَةِ، والنُّفوذِ، والقُوَّةِ، إلى غيرِ ذلك ممَّا يجَعَلُ حَالَ المُمَكَّنِ كأنَّ الأرضَ كُلَّها صارتْ مِلْكًا لَهُ، ومكانًا خاصًّا بِهِ يَخْضَعُ لِتَصَرُّفِهِ؛ كما تُومِئُ إليهِ «في» الظَّرْفيَّة، ولامُ التَّعْليلِ. ولا يخفى ما في التَّمْكينِ مِنْ معنى التَّثْبيتِ والتَّرْسيخِ، وتمامِ المكنةِ والقُدْرَةِ، واللهُ تعالى أعلمُ بأسرارِ كتابِهِ.

---

(١) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ١٨٦. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٩/ ٢٥٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٨/ ١٨، ١٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ٢٠، ٢١. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٦٢٨. البقاعي، **نظم الدرر** ٧/ ٢٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٧/ ١٣٨، و٢٦/ ٥٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٦. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ١٥٤. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ٨/ ١٨. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٤٠٩، و٥/ ٣٢٦. محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٢٥٦.

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْهَلَ) وَ(مَهَّلَ)

المَهَلُ والمَهْلُ –بفتحِ الهاءِ وإسكانِها–: التُّؤَدَةُ والرِّفْقُ والسَّكِينةُ، ومِنْهُ الإمْهَالُ والتَّمْهِيلُ؛ وهُمَا الإنْظَارُ وتَرْكُ المُعَاجَلَةِ[1].

وقدِ اجتمعَ الفِعْلانِ (أَمْهَلَ) و(مَهَّلَ) في قوله تعالى: ﴿**فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾ [الطارق: ١٧] لا غير، وَوَرَدَ (مَهَّلَ) مُضَعَّفُ العَيْنِ منفردًا في موضعٍ واحدٍ؛ هو قوله تعالى: ﴿**وَذَرْنِى وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا**﴾ [المزمل: ١١][2].

وجُلُّ السَّادَةِ العُلَمَاءِ على أنَّ الفِعْلَيْنِ في الآيةِ الكريمةِ بمعنى واحدٍ؛ أَيْ أَنْظِرْهُم وأَجِّلْهُم[3]، وإنَّمَا كُرِّرَا؛ جمعًا بينَ اللُّغَتَيْنِ، وزيادةً في تسكينِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتصبيرِهِ[4]. فتكونُ الزِّيادةُ في كُلٍّ من الفِعْلَيْنِ للنَّقْلِ والتَّعْدِيَةِ[5].

غير أنَّ الإمامَ البقاعيَّ رحمه الله خالفهم في ذلك؛ فصرَّحَ بكونِ التَّمهيلِ مفيدًا لمعنى التَّدريجِ[6]؛ إمهالًا بعد إمهالٍ، وإنظارًا بعد إنظارٍ. وأشارَ إلى نَحْوِ قولِهِ الإمامان: أبو السُّعود، والقونويُّ رحمهما الله [7]. وذَكَرَ ابنُ عاشورٍ رحمه الله في موضِعِ «المزمل» أنَّ التَّمْهيلَ هو الإمهالُ الشَّدِيدُ[8]؛ كأنَّهُ يُشيرُ إلى أنَّ في تَضْعِيفِهِ معنى المبالغةِ، فخالَفَ بذلك قوْلَهُ المتقدِّمَ مِنْ كَوْنِ الفِعْلَيْنِ بمعنىً واحدٍ.

ولِنَفَاسَةِ قولِ البقاعيِّ يَحْسُنُ أَنْ يُنْقَلَ بِحُروفِهِ، ويُوقَفَ مَعَ عباراتِهِ وِقفةَ تأمُّلٍ وتدبُّرٍ. قال رحمهُ اللهُ تعالى:

---

(١) ينظر مادة (م هـ ل): الخليل، **العين**. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٨٢٢. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٢٨٢. ابن سيده، **المحكم** ٤/ ٣٣٠. الراغب، **المفردات** ص: ٧٨٠. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٦٣٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٧٧.

(٣) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ١٠/ ٤٩٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥٦٩. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٤/ ١٣٧، و٩/ ٣٨٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٣/ ٤٢٢. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٦/ ٢٠٤. البغوي، **معالم التنزيل** ٨/ ٣٩٥. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٣٠٢، ٣٠٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢٠/ ١٢. الطيبي، **فتوح الغيب** ١٦/ ٣٨٩.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٢٣. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ١٣٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ٢٢، و١٣/ ٢٥٥، و١٥/ ٣٠٣. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٣٧.

(٥) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٣٨٠. أبو حيان، **البحر المحيط** ٤/ ٥٤٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٢٦٨.

(٦) ينظر: **نظم الدرر** ٢١/ ٣٨٥.

(٧) ينظر: **إرشاد العقل السليم** ٨/ ٣٦٨. **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢٠/ ٢٠٩.

(٨) ينظر: **التحرير والتنوير** ٢٩/ ٢٧٠.

"﴿فَمَهِّلِ﴾: أَيْ تَمْهِيلًا عَظِيمًا بِالتَّدْرِيجِ. وَلَمَّا كَانَ فِي المُكَذِّبِينَ فِي علمِ اللهِ مَنْ يُؤْمِنُ، فَلَيْسَ مُسْتَحِقًّا لإيقاعِ مِثْلِ هذا التَّهْدِيدِ، عَبَّرَ بالوَصفِ المُقْتَضِي للرُّسُوخِ، فقالَ: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أَيْ فَلَا تَدْعُ عَلَيْهِمْ، ولا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ بالإِهْلَاكِ؛ فإنَّا لا نَعْجَلُ؛ لأنَّهُ لا يَعْجَلُ بِالعُقُوبَةِ إلَّا مَنْ يخافُ الفَوْتَ ... ولَمَّا كانت صيغةُ التَّفْعِيلِ رُبَّما أَفْهَمَتِ التَّطويلَ أَكَّدَ ذلك مُجَرِّدًا للفِعْلِ؛ دَلالةً على أَنَّ المُرادَ بالأوَّلِ إيقاعُ الإِمْهَالِ -مَعَ أَنَّ زَمَنَهُ قَصِيرٌ- بالتَّدريجِ؛ لِيَطْمَئِنَّ المُمَهَّلُ بذلكَ، وتَصِيرَ لَهُ بِهِ قُوَّةٌ عَظِيمَةٌ، ودُرْبَةٌ، وعَزِيمَةٌ صادقةٌ؛ لأنَّ ما يقولونَهُ مِمَّا تَشْتَدُّ كَراهةُ النُّفُوسِ لَهُ، فَلا يَقْدِرُ أَحَدٌ على الإعراضِ عَنْهُ إلَّا بِمَعُونَةٍ عظيمةٍ. ﴿أَمْهِلْهُمْ﴾: أَيْ بالإعراضِ عنهم مرَّةً واحدةً بعدَ التَّدريجِ؛ لِمَا صارَ لكَ عَلَى حَمْلِهِ مِنَ القُوَّةِ بالتَّدْرِيجِ الذي أُمِرْتَ بِهِ سابقًا. ﴿رُوَيْدًا﴾: أَيْ إمهالًا يسيرًا، فستكونُ عَنْ قَرِيبٍ لَهُم أُمُورٌ، وأَيُّ أُمُورٍ! تَشْفِي الصُّدُورَ"[1].

فكأنَّ التَّمهيلَ بحسبِ كلامِ البقاعي يُفْهِمُ معنى إنظارِهم وتركِ معاجلَتِهم مرَّةً بعدَ مرَّةٍ؛ كُلَّما صَدَرَ منهم تكذيبٌ في حقِّهِ، أو إعراضٌ عنه، أو مكائدُ يكيدونَها له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأصحابِهِ. ولأنَّ هذا الأمرَ فيهِ من المشقَّةِ والعَنَتِ ما فيهِ -فإنَّ تركَ الانتقامِ معَ كَمَالِ القُدْرَةِ عليه أمرٌ عسيرٌ، وبخاصَّةٍ إذا كان مُتَكَرِّرًا- أَتبَعَهُ بلفظِ الإمهالِ الذي يُؤْذِنُ بأنَّ المُرادَ هو حُصُولُ فعلِ الإنظارِ ومُطلقُ إيقاعِهِ، من غيرِ تكرُّرٍ ولا تطاولِ زمنٍ، وبوصفِ ﴿رُوَيْدًا﴾ الذي يقتضي قِلَّةَ الإمهالِ المطلوبِ حقيقةً، وقِصَرَ زَمَانِهِ، فتحصَّلَ من مجموعِ الفِعْلَيْنِ أنَّ المُرَادَ إنظارُهُم بالتَّدريجِ، ولكن لا لِزَمَانٍ مُتَطاوِلٍ؛ بل مُدَّةً قليلةً يسيرةً، حتَّى يأتِيَ وَعْدُ اللهِ تعالى لَهُم؛ بالإهلاكِ، أوِ الهزيمةِ والخِزْيِ، أوِ القَتْلِ والأَسْرِ، أو غيرِ ذلك.

---

(١) **نظم الدرر** ٢١/ ٣٨٥، ٣٨٦.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ)

تَدُلُّ مَادَّةُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على مَعْنَى الإِتْيَانِ مِنْ مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، يُقالُ: نَبَأَ –كَ(مَنَعَ)– فُلانٌ يَنْبَأُ نَبْأً ونُبُوءًا؛ فَهُوَ نَابِئٌ؛ إِذَا أَتَى مِنْ مَكَانٍ إلى آخَرَ. ومِنْهُ النَّبَأُ؛ أَيِ الخَبَرُ؛ لأَنَّهُ يَجِيءُ مِنْ مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، وفِعْلُهُ مَزِيدٌ على الأَشْهَرِ[(١)]؛ فيُقَال: أَنبَأَهُ ونبَّأَهُ؛ أي أَخْبَرَهُ[(٢)].

وقدِ اجتمعَ الفِعْلانِ (أَنْبَأَ) و(نَبَّأَ) في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ**﴾ [التحريم: ٣]، وَوَرَدَا مُنفرِدَيْنِ في مواضعَ أخرى[(٣)].

وأنظارُ المفسّرينَ وغيرِهم من أهلِ العِلْمِ في الإِنْبَاءِ والتَّنْبِئَةِ لا تختلفُ عَنْهَا في الإمهالِ والتَّمهيلِ؛ فقد ذَهَبَ أكثرُهم إلى أنَّهما بمعنىً واحدٍ، وإنَّما وَرَدَا في الآيةِ الكريمةِ مَعًا؛ جمعًا بين اللغتينِ[(٤)].

وعلى هذا القولِ فالظَّاهِرُ أنَّ كِلَا الفِعْلَيْنِ منقولانِ مِنَ الفِعْلِ المُجَرَّدِ (نَبَأَ)؛ على معنى جَعْلِ الخَبَرِ ينتقلُ مِنَ المُتَكَلِّمِ إلى المخاطَبِ بِهِ. ولا يَخفَى أنَّ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ وأضرابَهما ممَّا يتعدَّى على صُوَرٍ شَتَّى؛ فقد يتعدَّيانِ إلى مفعولٍ واحدٍ، أو إلى واحدٍ بنفسَيْهِما وإلى الآخرِ بحرفِ الجَرِّ، أو إلى مفعولَيْنِ، أو إلى ثلاثةٍ. وقد يجوزُ أن يكونا بمعنى المُجَرَّد؛ وذلك على قولِ من قالَ إنَّ الأفعالَ الثَّلاثَةَ: (نَبَأَ)، و(أَنْبَأَ)، و(نَبَّأَ)، سواءٌ في معنى الإخبار.

ورأى الرَّاغِبُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّ التَّنْبِئَةَ أَبْلَغُ مِنَ الإنباءِ؛ ولذلك عُدِلَ عن (أَنْبَأَ) إلى (نَبَّأَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ**﴾؛ تنبيهًا على تحقيقِهِ وكونِهِ مِن قِبَلِ اللهِ تعالى[(٥)]. وأشارَ البقاعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إلى نحوِ ذلك إشارةً خَفِيَّةً؛ إذ فَسَّرَ الإنباءَ بأنَّهُ مُطلقُ الإخبارِ، وهذا على أصلِ معنى صيغةِ (أَفْعَلَ)،

---

(١) أشارَ بعضُ أصحابِ المعجمات؛ كالجوهري، وابن منظور، وغيرهما، إلى أنَّ الأفعالَ الثلاثةَ: (نَبَأَ) و(أنبَأَ) و(نَبَّأَ) مسموعةٌ في معنى الإخبار، فيكونُ المجرَّدُ مستعملًا فيه كالمزيدِ.

(٢) ينظر مادة (ن ب أ): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ٣٤٩. الجوهري، **الصحاح** ١/ ٧٤. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٣٨٥. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٤٨٦، ٤٨٧. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ١٦٢، ١٦٣.

(٣) ورد (أنبأ) في ثلاثة مواضعَ غير هذا الموضع؛ كلها في سورة البقرة. وأمَّا (نَبَّأَ) فقد ورد في ثلاثةٍ وأربعين موضعًا، إلى جانب تكراره ثلاث مرات في موضعِ سورة التحريم أعلاه. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٨٥، ٦٨٦.

(٤) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٣/ ٣٤٩. مكي، **الهداية** ١٢/ ٧٥٦٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٤/ ٤٨٢. نشوان الحميري، **شمس العلوم** ١٠/ ٦٤٧٣، ٦٤٧٤. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٨/ ٣٢٢، و١٨/ ١٨٧. السمين، **الدر المصون** ٤/ ٣٢٥، ٦/ ١٦٥. الشوكاني، **فتح القدير** ٢/ ٤٩٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٨/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: **المفردات** ص: ٧٨٩.

وفَسَّرَ ﴿**نَبَّأَتْ**﴾ بالمُبالغَةِ في الإخْبارِ، والتَّنْبِئَةَ من اللهِ تعالى بالإخبارِ بجميعِ ما دار بينهما على أَتَمِّ وَجْهٍ[1]، وهذا مناسبٌ لمعنى المبالغةِ في صيغةِ (فَعَّلَ). وقد حَذَا حَذْوَهُما المَطْعَنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، ولكن مَعَ شَيْءٍ مِنَ التَّفْصيلِ في شَرحِ معنى المبالغةِ في (نَبَّأَ)؛ فقال: "﴿**نَبَّأَتْ**﴾: **خَبَّرَتْ وبَالَغَتْ في ذِكْرِ تَفاصِيلِ السِّرِّ الَّذِي أَسَرَّ بِهِ إِلَيْهَا ... وقال في الجواب: ﴿نَبَّأَنِيَ﴾، ولم يقل: «أَنْبَأَنِي»؛ قَصْدًا للمُبَالَغَةِ في ما أَخْبَرَهُ بِهِ اللهُ. وَهِيَ –أَعْنِي المُبالغَةَ– مُسْتَفَادَةٌ مِنْ صيغةِ (فَعَّلَ) بِتَضْعِيفِ عَيْنِ الفِعْلِ**"[2].

وخُلاصةُ مذهبِ الأئمةِ الثَّلاثةِ هي أنَّ في (نَبَّأَ) معنى المبالغةِ، وأمَّا (أَنْبَأَ) فليس كذلك؛ إذ هو مُطْلَقُ الإخبارِ لا غَيْرَ. وإنَّما اختاروا التَّعبيرَ بالمبالغةِ لا التَّكثيرِ لأنَّ التَّكثيرَ الحقيقيَّ ممتنِعٌ في مثلِ هذا الموضِعِ؛ إذِ الحديثُ واحدٌ، والسِّرُّ واحدٌ، والمُخْبِرُ واحدٌ، والمُخْبَرُ بِهِ واحدٌ أيضًا؛ فليس ثَمَّ تكثيرٌ في شَيْءٍ من مُتَعَلَّقاتِ الفِعْلِ، فهو بلا شَكٍّ تكثيرٌ مجازيٌّ بمعنى المُبالغةِ في الإخبارِ، على ما تقدَّمَ عندَ السَّادةِ رحمهم الله تعالى.

ولَعَلَّ ما ذهبوا إليهِ أظهرُ وأولى بالقَبُولِ منَ القَوْلِ باتِّحادِ المعنى بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ، وهو مُنْسَجِمٌ مَعَ المواضِعِ الكريمةِ؛ فالمُتَتَبِّعُ لصيغةِ (نَبَّأَ) يَلْحَظُ أَنَّها أكثرُ وُرُودًا مِنْ أُخْتِها، وأنَّ جُلَّ المواضِعِ التي وردتْ فيها تتحدَّثُ عن أمورٍ مُهِمَّةٍ عظيمةٍ ذاتِ شأنٍ خطيرٍ، وكثيرًا ما تجيءُ مُسندةً إلى ربِّ العِزَّةِ تباركَ وتعالى؛ لِمَا تقدَّمَ[3]. وليس كذلك (أَنْبَأَ)؛ فهي قد وَرَدَتْ في مواضِعَ أَقَلَّ خَطَرًا، وأُرِيدَ بِهَا مُجَرَّدُ الإخبارِ، دونَ الإشارةِ إلى معانٍ أخرى زائدةٍ.

فمن ذلك مثلًا: قولُهُ تعالى: ﴿**وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ**﴾ [المائدة: ١٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿**إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾ [المائدة: ٤٨]، وقولُهُ: ﴿**وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [التوبة: ١٠٥]، ونحوِها؛ إذ وَرَدَتْ كُلُّها في سِياقِ التَّهديدِ والوعيدِ؛ بإسنادِ التَّنبئةِ بالأعمالِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، مُرادًا بها المُجَازاةُ والمُحَاسَبَةُ عليها؛ فإنَّ إحصاءَ أعمالِهم؛ الحَقِيرَةَ منها والجَلِيلَةَ، وإخبارَهم بها بالتَّفصيلِ، ليسَ إلَّا لِمُحَاسَبَتِهم على اقترفوا، وهذا المقامُ المهيبُ يُلائمهُ التَّعبيرُ بصيغةِ التَّفعيلِ التي تُؤْذِنُ بِقُوَّةِ الفِعْلِ، وشِدَّةِ الخَطْبِ. وأيضًا فإنَّ هذِهِ التَّنبئةِ تُوحِي بكمالِ عِلْمِ اللهِ

---

(١) ينظر: **نظم الدرر** ٢٠/ ١٨٦، ١٨٧.

(٢) المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد، **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم** ٤/ ٢٦٩، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

(٣) أشار إلى نحو هذه النقطة: أحمد، أحمد إبراهيم صالح، **الصيغتان الفعليتان (أفعل) و(فعَّل) من الجذر نفسه ودلالاتهما في القرآن الكريم** ص: ٦٥، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية – عمان، ٢٠٠٩م.

عَزَّ وعَلَا، الذي يعلمُ السِّرَّ والجَهْرَ، ويعلمُ الغائبَ الخَفِيَّ، والحاضِرَ المُشَاهَدَ؛ فيَعْرِضُ عليهم يومَ القيامةِ أعمالَهمُ كاملةً لا يغادِرُ منها شيءٌ ألبتَّةَ؛ كما قال تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا**﴾ [الكهف: ٤٩]، وهذا من مقتضياتِ التَّنْبِئةِ التَّامَّةِ. ومنه أيضًا قولُهُ جَلَّ شأنُهُ: ﴿**يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ**﴾ [التوبة: ٦٤]، وقولُهُ: ﴿**قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ**﴾ [التوبة: ٩٤]؛ إذْ وَرَدَتِ الآيتانِ الكريمتانِ في ذَمِّ المُنَافقينَ وفَضْحِ ما انْطَوَتْ عليهِ قُلُوبُهم؛ من الكُفْرِ، والكَذِبِ، وبُغْضِ الإسلامِ وأَهْلِهِ، ومعلومٌ أنَّ النِّفاقَ مِنَ الأمورِ الخَفِيَّةِ التي لا يَطَّلِعُ عليها إلَّا اللهُ تعالى، ولا يُمْكنُ لِأَحَدٍ من المُؤمنين أن يَعْلَمَ ما يُخفيهِ المُنَافِقُ يقينًا؛ لأنَّ ظاهرَهُ الإيمانُ والتَّصديقُ والمودَّةُ. فلمَّا كانَ الأمرُ كذلك جاءتِ الآيةُ الأُولى تُبَيِّنُ خَوْفَ المنافقينَ مِنْ أنْ يُنَزِّلَ اللهُ تعالى على نبيِّهِ الكريمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سورةً تكشِفُ نِفَاقَهُم، وتُظْهِرُ ما أَخْفَوْهُ في قُلُوبِهِم، وتُخْبِرُهُ بأسرارِهم كُلِّها أو بَعْضِها. وكذلك القولُ في الآيةِ الأُخْرَى؛ فإنَّها جاءَتْ لِفَضحِ المُنافقينَ الذين تَخَلَّفُوا عن غزوةِ تبوكٍ من غَيْرِ عُذْرٍ ولا سَبَبٍ، ثُمَّ جاؤوا مُعْتَذِرِين؛ لِيَنْجُوا من العِقَابِ الدُّنْيَويِّ، ويُخَلِّصُوا أنفُسَهُم من لَوْمِ المُؤْمِنِينَ وعتابِهِم لهم، لا لِنَدَمِهِم على فِعْلَتِهِمُ الشَّنيعةِ، ولكنَّهم لا يعلمونَ أنَّ اللهَ تعالى فَضَحَهُم أَيَّما فَضيحة؛ بأنْ أَنْزَلَ فِيهم آياتٍ تُتْلَى، كُلُّ واحدةٍ منها تُخْبِرُ المُؤمنين بِخَزِيَّةٍ من خَزَاياهُم الكثيرةِ التي لا تنتهي. وهذا كُلُّهُ يُناسِبُهُ التعبيرُ بصيغةِ التَّفعيلِ كما لا يَخفى؛ لأنَّهُ من الخُطُوبِ العظيمةِ جدًّا؛ بلْ هو مِنْ أَخْطَرِها على الإسْلَامِ، ولأنَّ السِّياقَ لا يَخْلُو منَ الوعيدِ والتَّهديدِ، والتَّشنيعِ على المُنَافِقين وفَضْحِهم، ولأنَّهُ إخْبارٌ من جِهَةِ اللهِ جَلَّ وعَلَا، والإخْبَارُ مِنْهُ ليسَ كَمِثْلِهِ إخْبَارٌ؛ لأنَّهُ مِنْ عِنْدِ عَلَّامِ الغُيُوبِ سبحانهُ.

وقَدْ تُشْكِلُ بَعْضُ المواضِعِ أن تُحْمَلَ على معنى التَّكثير؛ وذلك نحو قولِهِ تعالى: ﴿**نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ**﴾ [يوسف: ٣٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿**أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ**﴾ [يوسف: ٤٥]، وكِلَا الموضِعَيْنِ يُمْكِنُ أنْ يُخَرَّجا على اهتمامِ المُتَكَلِّمِ بهذا الأمرِ، وعِظَمِ شَأنِهِ عِنْدَهُ؛ فلذلك جاءَ التَّعبيرُ بالتَّنْبِئَةِ دونَ الإنباءِ، وهذا واضحٌ في السِّياقِ الكريمِ؛ إذْ كانَ الرَّجُلانِ حريصَيْنِ كُلَّ الحِرْصِ على معرفةِ تأويلِ منامَيْهما، وكذلك حالُ النَّاجي منهما؛ إذْ أَنْسَاهُ الشَّيطانُ وصيَّةَ يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَذْكُرَهُ عندَ المَلِكِ، ثُمَّ تَذَكَّرَ ذلك بَعْدَ حينٍ، فكانَ حريصًا على أنْ يُخْبِرَهم بِشَأْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولا فُرْصَةَ أفضلُ من تأويلِ الرُّؤيا التي عَجَزَ الجميعُ عن تأويلِها. وأيضًا فإنَّ الرَّائي في المنامِ رُؤيا يكونُ في شوقٍ وتشوُّفٍ أَنْ يَعْرِفَ تفاصيلَها، وإن كانت كثيرةً؛ وبخاصَّةٍ إن كان يتعلَّقُ بها مستقبلُهُ، ومعرفةُ التفاصيلِ الدَّقيقةِ تُناسِبُها صيغةُ التَّفعيلِ، وهذا ظاهرٌ في الآيَتَيْنِ الكريمَتَيْنِ.

وكذلك الحالُ في جُلِّ مواضعِ (نَبَّأَ)؛ فإمَّا أَنْ تُحْمَلَ على التَّكثيرِ الحقيقيِّ حيثُ أمكن، أو على المبالغةِ حيثُ يمتنعُ التكثيرُ الحقيقيُّ، أو على ما بينهما، وما يتَّصلُ بهما؛ على مَرِّ تفصيلُهُ. واللهُ أعلمُ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْجَى) وَ(نَجَّى)

أَصْلُ النَّجاةِ هُوَ الخَلَاصُ مِنَ الشَّيْءِ، والانْفِصَالُ عَنْهُ؛ يُقالُ: نَجَا فُلَانٌ مِنَ الشَّرِّ يَنْجُو نَجَاءً ونَجَاةً؛ إذا خَلَصَ؛ فَهُوَ نَاجٍ، وأَنْجَاهُ غَيْرُهُ ونَجَّاهُ؛ أَيْ خَلَّصَهُ(١).

وقَدْ تعدَّدتِ الآياتُ الكريمةُ التي قُرِئَتْ بصِيغَتَيْ (أَنْجَى) و(نَجَّى)؛ وهي: ﴿**مَن يُنَجِّيكُم**﴾، و﴿**ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم**﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]، ﴿**فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ**﴾، و﴿**ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا**﴾، و﴿**نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٩٢، ١٠٣]، ﴿**فَنُنجِّيَ مَن نَّشَآءُ**﴾ [يوسف: ١١٠]، ﴿**إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ**﴾ [الحجر: ٥٩]، ﴿**ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ**﴾ [مريم: ٧٢]، ﴿**لَنُنَجِّيَنَّهُۥ**﴾، و﴿**إِنَّا مُنَجُّوكَ**﴾ [العنكبوت: ٣٢، ٣٣]، ﴿**وَيُنَجِّي ٱللَّهُ**﴾ [الزمر: ٦١]، ﴿**تُنجِيكُم**﴾ [الصف: ١٠](٢). ووَرَدَتِ الصِّيغَتَانِ مُجْتَمِعَتَيْنِ في قوله تعالى: ﴿**فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وكذا في مَوْضِعَيِ الأنعامِ ويونُسَ -على ما مرَّ مِنَ اختلافِ القراءةِ-(٣)، ووَرَدَتَا منفردتَيْنِ في مواضعَ متعدِّدَةٍ أيضًا(٤).

ومَعَ أنَّ ظاهرَ الآياتِ الكريمةِ والاستعمالِ اللُّغَوِيِّ هو اتِّحَادُ المعنى بينَ الصِّيغَتَيْنِ، إلَّا أنَّ أهلَ العِلْمِ -مِنَ المُفَسِّرينَ وأصحابِ التَّوجيهِ وغيرِهم- مُختلفونَ في ذلك على مواقِفَ وأقوالٍ شَتَّى؛ وهذا تفصيلُها:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ الفِعْلَيْنِ (أَنْجَى) و(نَجَّى) هُمَا لُغَتَانِ بالمعنى نَفْسِهِ كما يُوحِي ظاهرُ الآياتِ الكريماتِ، وهُمَا منقولانِ من الفِعْلِ اللَّازمِ (نَجَا)؛ فالأوَّلُ منقولٌ بالهمزةِ، والثَّاني بتضعيفِ عَيْنِهِ، وكلاهما مُتَعَدِّيَانِ إلى مفعولٍ واحدٍ. وهذا كما تقدَّمَ في جُلِّ الصِّيَغِ السَّابقةِ.

وهو اختيارُ الأزهريِّ(٥)، وأبي عَلِيٍّ الفارسيِّ(٦)، والمَهْدَوِيِّ(١)، وابنِ أبي مريمَ(٢)، وأهلِ اللُّغَةِ(٣)، وجماعةٍ مِنَ

---

(١) ينظر مادة (ن ج و): الخليل، **العين** ٦/ ١٨٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٣٩٧. الهروي، **الغريبين** ٦/ ١٨١٤. ابن سيده، **المحكم** ٧/ ٥٥٦، ٥٥٧. الراغب، **المفردات** ص: ٧٩٢. ابن منظور، **لسان العرب** ١٥/ ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) ينظر: الواسطي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن، **الكنز في القراءات العشر** ٢/ ٤٦٨، ٤٦٩، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م. ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) وهما: قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ**﴾ [الأنعام: ٦٣]؛ على قراءةِ العامَّة سوى يعقوب، وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ١٠٣]؛ على قراءةِ حفصٍ والكسائي؛ إذ شدَّدا الأول وخفَّفَا الثاني، وكذا يعقوب؛ إذ خفَّفَ الأول وشدَّدَ الثاني.

(٤) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٨٩، ٦٩٠.

(٥) ينظر: **معاني القراءات** ١/ ٣٦٢.

(٦) ينظر: **الحجة** ٣/ ٣٢٢، ٣٢٣.

المفسِّرينَ[٤]، على الجميعِ رحماتُ اللهِ تعالى.

القولُ الثَّاني: أنَّهما متقاربانِ في المعنى، إلَّا أنَّ في (نَجَّى) تكريرًا وتكثيرًا ليس في (أَنْجَى) مثلُهما؛ على معنى: نجاةً بعد نجاةٍ، المَرَّةَ تِلْوَ المَرَّةِ. وهو كما تقدَّمَ أيضًا في الكلامِ على كثيرٍ مِنَ الصِّيَغِ؛ مِنْ كَوْنِ صيغةِ (أَفْعَلَ) للنَّقلِ أوِ التَّعديةِ، وكَوْنِ (فَعَّلَ) مُشْتَمِلَةً على النَّقلِ، وعلى التَّكثيرِ أيضًا.

واختارَ هذا الرَّأيَ كُلٌّ من: الزَّجَّاج[٥]، ومَكِّيٍّ[٦]، والواحديِّ[٧]، والرازيِّ[٨]، وغيرِهم[٩].

القولُ الثَّالِثُ: وهو قولُ مَنْ جَوَّزَ الأمرَيْنِ معًا، ولم يُفاضِلْ بينهما؛ فيجوزُ أن تكونَ الصِّيغَتَانِ عنده بالمعنى نفسِهِ؛ كالقولِ الأوَّلِ، ووُرُودُ القراءةِ بهما، أو الجمعُ بينهما في موضعٍ واحدٍ، لبيانِ أنَّهما لُغَتَانِ صحيحتانِ فصيحتانِ. ويجوزُ أن يكونَ لِكُلِّ واحدةٍ منهما معنىً مختلفٌ عنِ الأخرى؛ كما في القولِ الثَّاني. وقد نَصَّ على ذلك ابنُ خالويه[١٠]، وهو ظاهرُ كلامِ القرطبيِّ[١١].

القولُ الرَّابِعُ: أنَّ صِيغةَ (أَنْجَى) تختصُّ بالإنجاءِ السَّريعِ الذي لا يستغرقُ وقتًا طويلًا، وأمَّا صيغةُ (نَجَّى)

---

(١) ينظر: **شرح الهداية** ٢/ ٢٧٨.

(٢) ينظر: **الموضح** ١/ ٤٧٣، ٤٧٤.

(٣) وهم أصحابُ المعاجمِ الذين تقدَّمَ التَّوثيقُ من كُتُبِهم في الهامشِ الأوَّلِ من الصَّفحةِ السَّابقةِ، وينظر أيضًا: ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٣٠٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٩٥. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٣٣٧. الزبيدي، **تاج العروس** ٤٠/ ٢٣.

(٤) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٤٥٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٣٨٠. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ١٦٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٤/ ٥٤٢. السمين، **الدر المصون** ٤/ ٦٦٨، ٦٦٩. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٣/ ٢٤٨، ٢٤٩. الآلوسي، **روح المعاني** ٧/ ١٧٩. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٧/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٥) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٢٥٨. ونقل كلامَهُ ابنُ الجوزيِّ دون تعقيبٍ، ينظر: **زاد المسير** ٢/ ٣٩.

(٦) ينظر: **الكشف** ١/ ٤٣٥، ٤٣٦.

(٧) ينظر: **التفسير البسيط** ٨/ ١٩٨، ١٩٩. نقل كلامَ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ من أنَّهما لُغَتَانِ، وكلتاهما منقولتانِ من (نَجَا)، ثُمَّ اختارَ قراءةَ التَّشديدِ؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ إنجاءَ اللهِ تعالى لهم كانَ غيرَ مرَّةٍ، وهذا هو عينُ معنى التَّكثيرِ.

(٨) ينظر: **مفاتيح الغيب** ١٣/ ١٩. وقد نقل كلامَ الواحديِّ بحروفِهِ، والظاهرُ أنَّهُ يتبنَّاهُ.

(٩) ينظر: البقاعي، **نظم الدرر** ٧/ ١٤١. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ٨/ ١٤٢. الشوكاني، **فتح القدير** ٢/ ١٤٣. محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٤٠٧.

(١٠) ينظر: **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(١١) فإنَّهُ ذَكَرَ الرَّأيَيْنِ ولم يُرَجِّح بينهما. ينظر: **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٨.

فإنَّها مُختصَّةٌ بما فيهِ تمهُّلٌ وتَلَبُّثٌ، ويستغرقُ وقتًا طويلًا ومُكْثًا[1]. وذلك استدلالًا بسياقاتِ الآياتِ الكريمةِ التي وردتْ فيها كُلٌّ من الصِّيغَتَيْنِ، والموازنة بينها؛ فمثلًا: قولُهُ تعالى: ﴿**وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**﴾ [البقرة: ٥٠] جاءَ التَّعبيرُ فيهِ بِـ(أَنْجَى) لأنَّ فَرْقَ البَحْرِ لهم وإغراقَ آلِ فرعونَ لَمْ يَسْتَغْرِقْ وقتًا طويلًا، فكان إنْجَاؤُهُم سريعًا ليس فيهِ لُبْثٌ ولا مُكْثٌ، وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿**فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ**﴾ [العنكبوت: ٢٤]؛ فإنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يمكُث في النَّارِ كثيرًا، ولم يُقاسِ حَرَّها؛ بل جَعَلَها اللهُ تعالى بَرْدًا وسَلَامًا عليهِ، وأَنْجَاهُ منها. وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿**وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ**﴾ [البقرة: ٤٩] فقد جاءَ التَّعبيرُ فيه بِـ(نَجَّى) لأنَّ بني إسرائيلَ بَقُوا مَعَ آلِ فِرْعونَ وقتًا طويلًا، وزمنًا مديدًا، مُسْتَعْبَدِينَ مُسْتَضْعَفِينَ؛ يُسامون سُوءَ العذابِ، وهكذا... وهذا يَرْجِعُ إلى أصلِ معنى كُلٍّ من الصِّيغَتَيْنِ في اللُّغةِ؛ كالقولِ الثَّاني، ولكنْ لعلَّ الفرقَ بينَهُ وبينَ ما سَبَقَ أنَّ معنى (فَعَّلَ) هنا هو التَّدريجُ وحُصُولُ الفِعْلِ في مُهْلَةٍ؛ أَيْ أنَّ فِعْلَ الإنجاءِ نَفْسَهُ يحصُلُ قليلًا قليلًا حتى يكتملَ، لا التَّكثير؛ بمعنى حُصُولِ فعلِ الإنجاءِ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ.

وهذا القولُ قَلِقٌ من ناحِيَتَيْنِ:

الأولى: التَّصريفُ؛ وذلك أنَّ مَعْنَى حُصُولِ الفعلِ في مُهْلَةٍ الأصلُ أن يُفْهَمَ بِوُقوعِ الفِعْلِ قليلًا قليلًا بالتَّدريجِ حتَّى يكتملَ، فبذلك يطولُ زمنُهُ، وكذا حُصُولُهُ دَفْعَةً واحدةً معناهُ أنَّ الفِعْلَ نَفْسَهُ حَدَثَ مكتملًا مرَّةً واحدةً، فيحصلُ بسرعةٍ، لا أنَّ ما سَبَقَ هذا الفِعلَ قد طالَ وامتدَّ، أو قَصُرَ. والكلامُ السَّابقُ كُلُّهُ يُشيرُ إلى أنَّ معنى الإسراعِ والتَّلبُّثِ إنَّما هُمَا باعتبارِ الحوادِثِ والكُرُوبِ التي سَبَقَتْ فِعْلَ الإنجاءِ أوِ التَّنجيةِ، لا باعتبارِ الفِعْلِ نَفْسِهِ، وكيفيَّةِ حُدُوثِهِ. وأيضًا فإنَّ المعنى المذكورَ لِصيغةِ (فَعَّلَ)؛ وهو حُصُولُ الفِعْلِ في مُهْلَةٍ، هو عندَ اللُّغَويينَ من معاني صيغةِ (تَفَعَّلَ) لا (فَعَّلَ)، وفيهِ بحثٌ سيأتي إن شاء الله[2]. وإنْ صَحَّ حَمْلُ صيغةِ (فَعَّلَ) على معنى التَّدريجِ والحُصُولِ في مُهلةٍ في مواضِعَ؛ كَـ(بَلَّغَ)، و(عَلَّمَ)، و(رَتَّبَ)، و(نَزَّلَ)، وغيرِها؛ فإنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ حَمْلُ (نَجَّى) عَلَيْهِ إلَّا بتكلُّفٍ وتمحُّلٍ.

الثَّانية: النَّظْمُ الكريمُ وسِياقُهُ؛ فالتَّعليلُ المذكورُ في القولِ أعلاهُ غيرُ مُطَّرِدٍ في المواضِعِ الكريمةِ؛ بل قد يُشْكِلُ كثيرٌ منها أَنْ يُفْهَمَ بهذا الفَهْمِ؛ وبخاصَّة الآياتُ التي اجتمعتْ فيها الصِّيغَتَانِ في السِّيَاقِ نفسِهِ.

---

(١) ذكر هذا القول الدكتور فاضل السامرائي في فيديو مصوَّر على اليوتيوب، ونقله عنه أحمد صالح، **الصيغتان الفعليتان (أفعل) و(فعَّل) من الجذر نفسه ودلالاتهما في القرآن الكريم** ص: ٦٨، ٦٩.

https://www.youtube.com/watch?v=L٠Qsz٥٠Hkh٨

https://www.youtube.com/watch?v=JdvVqN٥MaO٨

(٢) سيأتي تفصيلُهُ في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى، عند الحديثِ عن صِيغَتَي (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ).

والأمرُ الآخرُ أنَّهُ خاصٌّ بروايةِ حفصٍ عن عاصمٍ، وما وافقها في هذهِ المواضِعِ، وليس عامًّا في القراءاتِ العشرِ، وهذا يُوقِعُ في التَّناقُضِ والتَّعارُضِ والاختلافِ في القرآنِ الكريمِ؛ إذ يكونُ الإنجاءُ سريعًا على قراءةٍ، وفيهِ لُبْثٌ وتمهُّلٌ على قراءةٍ أخرى في الوقتِ نفسِهِ، وهذا تناقضٌ يُنَزَّهُ عنهُ كتابُ اللهِ تباركَ وتعالى.

ولو كان التَّفريقُ بينهما كما في القولِ الثَّاني تمامًا لكان أَوْلَى؛ إذ هو اللائقُ بجزالةِ النَّظْمِ الكريمِ، والأقربُ إلى بلاغةِ قراءاتِهِ، ورَوْعَةِ معانيها، مع وجازةِ ألفاظِها. وذلك على أنَّ التَّنْجِيَةَ فيها معنى التَّكثيرِ؛ إمَّا حقيقةً أو مجازًا، وأمَّا الإنجاءُ فهو أعمُّ؛ إذ هو مُطلقُ التَّخليصِ من الكَرْبِ أوِ الشِّدَّةِ؛ فَمِنْ ذلك مَثَلًا: آيتا «الأنعامِ» الكريمتان: ﴿**قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝٦٣ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ**﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]؛ فإنَّ شدائدَ البَرِّ والبحرِ وكُرَبَهما كثيرةٌ شَتَّى، تقتضي أن تتكرَّرَ النَّجاةُ منها، وبعضُها أَشَدُّ من بعضٍ، وكذا النَّاسُ متفاوتون في الابتلاءِ والمصائبِ والمِحَنِ، وهذا التَّفاوتُ والتَّبايُنُ يُلائمُهُ المجيءُ بالصِّيغَتَيْنِ (يُنْجِي) و(يُنَجِّي)؛ اعتبارًا بالأحوالِ كُلِّها، وجمعًا لأصنافِ النَّاسِ المختلفةِ. وأمَّا دُعاءُ العبادِ وتضرُّعُهم: ﴿**لَّئِنْ أَنجَىٰنَا**﴾ فجاءَ على الأصلِ؛ الذي هو مُطْلقُ النَّجاةِ والتَّخليصِ؛ إذ هَمَّهُمْ هو الخَلَاصُ مِنَ الشِّدَّةِ التي هُمْ فيها وقتَ التَّضرُّعِ، ولا اعتبارَ لهم بغيرِها، فكان لفظُ الإنجاءِ أوفقَ.

وكذا القولُ في المواضعِ الأخرى؛ إذ يجوز حملُها كما هنا على التَّكثيرِ وتكريرِ الفِعْلِ مرَّةً تِلْوَ المَرَّةِ، أو على المبالغةِ والقوَّةِ في الفِعْلِ حيثُ يمتنعُ التَّكثيرُ، أو على ما يُنَاسِبُ السِّياقَ الكريمَ؛ ممَّا تقدَّمَ مِنَ المعاني، وما سيأتي إن شاءَ اللهُ.

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْزَلَ) وَ(نَزَّلَ)

أَصْلُ النُّزُولِ: الهُبُوطُ والانْحِطَاطُ مِنْ عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، يُقال: نَزَلَ -من بابِ ضَرَبَ- يَنْزِلُ نُزُولًا ومَنْزِلًا؛ أَيْ هَبَطَ؛ فَهُوَ نَازِلٌ. ثُمَّ يُعَبَّرُ بِالنُّزُولِ عَنِ الحُلُولِ؛ فيُقالُ: نَزَلَ على القومِ، ونَزَلَ بِهِم؛ أَيْ حَلَّ؛ فَهُوَ نَزِيلٌ، وأَنْزَلَهُ غَيْرُهُ ونَزَّلَهُ واسْتَنْزَلَهُ. والتَّنْزِيلُ: هُوَ تَرْتِيبُ الشَّيْءِ ووَضْعُهُ مَنْزِلَهُ[1].

وصِيغَتَا (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ) مِنَ الصِّيَغِ التي تكرَّرَ وُرُودُهَا كثيرًا في القرآنِ الكريمِ، وقد اختلفتِ القراءةُ في كثيرٍ من مواضعهما؛ إذِ اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في جميعِ ما جاءَ منهما فِعْلًا مُضارعًا أَوَّلُهُ ياءٌ، أو تاءٌ، أو نونٌ؛ فخفَّفَهُ بعضُهُم، وثقَّلَهُ آخرون، سِوَى قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ**﴾ [الحجر: ٢١]؛ فَقُرِئَ بالتَّشديدِ عند الجميع[2]. وكذا اختلفوا في المواضع الآتية: ﴿**مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ**﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿**إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ**﴾ [المائدة: ١١٥]، ﴿**مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ**﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿**وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا**﴾ [الفرقان: ٢٥]، ﴿**إِنَّا مُنزِلُونَ**﴾ [العنكبوت: ٣٤][3]. واجتمعت الصِّيغتانِ في قوله تعالى: ﴿**نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ**﴾ [آل عمران: ٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ**﴾ [النساء: ١٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿**وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ**﴾ [محمد: ٢٠]، بالإضافةِ إلى بعضِ المواضعِ التي اخْتُلِفَ في قراءَتِها[4]، ووَرَدَتَا منفرِدَتَيْنِ في مواضِعَ كثيرةٍ[5].

---

(١) ينظر مادة (ن ز ل): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٨٢٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٤١٧. ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٥. الراغب، **المفردات** ص: ٧٩٩، ٨٠٠. الزبيدي، **تاج العروس** ٣٠/ ٤٧٨.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢١٨، ٢١٩. والمقصود بالجميع القراءات العشر المتواترة، وأما في الشواذِّ فقد قرئ بتخفيفِ هذا الموضع أيضًا. ينظر: الكرماني، شمس القراء أبو عبد الله محمد بن نصر، **شواذ القراءات** ص: ٢٦٤، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ – بيروت. النوزاوازي، محمد بن أبي نصر، **المغني في القراءات** ١/ ٤٤١، تحقيق: محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م. المرندي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، **قرة عين القراء في القراءات** ص: ٩٣٨، تحقيق: نسيبة عبد العزيز، جامعة محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، ١٤٣٩هـ.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٦٢، ٣٣٤، ٣٤٣.

(٤) كقوله تعالى: ﴿**أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ**﴾ [البقرة: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً**﴾، وقوله: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ**﴾ [الأنعام: ٣٧، ١١٤]، وقوله: ﴿**وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا**﴾ [الفرقان: ٢٥].

(٥) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٩٤-٦٩٨.

وقدِ اختلفَ أهلُ العِلْمِ رحمهم اللهُ تعالى اختلافًا بَيِّنًا في الصِّيغَتَيْنِ، ودلالةِ كُلٍّ منهما في مواضِعها، وأطالوا الكلامَ عليها، واستعراضَ الأدلَّةِ ومناقشَتَها، وذَكَروا ما يُمْكِنُ أن يُعَدَّ ضوابِطَ لِصِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) والعلاقةِ بينهما حيثما وَرَدَتا. وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

١. ذهب فريقٌ من أهلِ العِلْمِ رحمهم الله تعالى إلى القولِ باتِّحادِ المعنى بين صِيغَتَيْ (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ)؛ فكلتاهما منقولتانِ مِنَ الفِعْلِ المجرَّدِ اللازِمِ (نَزَلَ)؛ ومعناهما جَعْلُ الشَّيْءِ نازلًا[(١)]. وعلى هذا فلا مَزِيَّةَ لإحْدَاهُما على الأُخْرَى في الدَّلالة.

٢. فَرَّقَ بعضُهُم بينهما؛ بتخصيصِ (أَنْزَلَ) بالنُّزولِ دفعةً واحدةً، و(نَزَّلَ) بالنُّزولِ التَّدريجيِّ مُطلقًا[(٢)].

٣. وذهب آخرون إلى التَّفْرِقَةِ بين الصِّيغَتَيْنِ؛ بحَمْلِ (أَنْزَلَ) على مُطلَقِ الإنزالِ؛ فهو عامٌّ، و(نَزَّلَ) على النُّزولِ على سبيلِ التَّدريجِ، وهو راجعٌ إلى أنَّ (أَفْعَلَ) للجَعْلِ أو النَّقلِ، فيُفيدُ مطلَقَ الإنزالِ، و(فَعَّلَ) للجَعْلِ مَعَ التَّكثيرِ المقتضي نزولَهُ مُتَفَرِّقًا؛ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ[(٣)]، على ما مَرَّ مرارًا. على أنَّهُ قد فَرَّقَ الشِّهابُ[(٤)] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بينَ معنى التَّكثيرِ المعروفِ وبينَ التَّدريجِ المذكورِ هنا[(٥)]؛ فذَكَرَ أنَّ التَّدريجَ ليس هو التَّكثيرَ المقتضيَ تكرُّرَ الفِعْلِ؛ بلْ هو بمعنى الإتْيَانِ بالشَّيْءِ قليلًا قليلًا؛ كما في (تَسَلَّلَ)، و(تَدَرَّجَ)، وغيرِهما. وهو إنْ لَمْ يَكُنْ مذكورًا في معاني (فَعَّلَ)، إلَّا أنَّهُ لمَّا كانت صِيغةُ (تَفَعَّلَ) كثيرًا ما تَجِيءُ مُطاوِعةً لـ(فَعَّلَ) عُلِمَ أنَّ معناها كمعناها، ودلالَتَها على التَّدريجِ كدلالتِها؛ وذلك نحو قولِهم: عَلَّمتُهُ فتَعَلَّمَ، ورَتَّبْتُهُ فَتَرَتَّبَ، وجَرَّعْتُهُ فتَجَرَّعَ، وغيرِها؛ فكذلك: نَزَّلْتُهُ فَتَنَزَّلَ. وأيضًا فإنَّ المعانيَ المذكورةَ في كُتُبِ النَّحوِ ليست إلَّا أمثلةً، وإلَّا فإنَّهُ قد يكونُ للصِّيغةِ دلالاتٌ ومعانٍ أُخَرُ تُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ.

---

(١) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ١٦٧. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٧٣. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ١٥٨-١٦٢. المهدوي، **شرح الهداية** ١/ ٣٧٨، ٣٧٩. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٢٩٠، ٤٦٧، ٤٩٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ١٦٧، ٤٩٠، ٤٩١. السمين، **الدر المصون** ١/ ١٩٨، ٥١١، ٥١٢. الفيومي، **المصباح المنير** (ن ز ل) ٢/ ٦٠٠. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣/ ١٤٧.

(٢) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ١٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢/ ٣٤٨، و٥/ ٢٥٤، و٧/ ١٣٠.

(٣) ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة** (ن ز ل) ٢/ ٨٢٧. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٦٤، ٢٥٤، ٢٨٢. مكي، **الكشف** ١/ ٢٥٤. الراغب، **المفردات** ص: ٧٩٩، ٨٠٠. البغوي، **معالم التنزيل** ٢/ ٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١/ ٢٥٢. ابن الزبير الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل** ١/ ٧٦، تحقيق: عبد الغني محمد الفاسي، دار الكتب العلمية – بيروت. البقاعي، **نظم الدرر** ٥/ ٤٣٤. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١/ ٢٥، و٢/ ٤١٥.

(٤) ينظر: **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٢/ ٤٦. وهو ظاهرُ كلامِ الزمخشري في تفسيره ١/ ٩٦، ٩٧، و٣/ ٢٨، ٢٩.

(٥) وهو المعنى المذكورُ أيضًا في (نَجَّى) في المبحث السَّابق، وقد سبقَ شرحُهُ بما فيه كفايةٌ.

وأكثرُهم على أنَّ التَّكثيرَ والتَّدريجَ شيءٌ واحدٌ[١].

وقد اختلَفَ أصحابُ هَذَيْنِ القولَيْنِ بعد ذلك فيما يترتَّبُ على التفرقةِ بين الصِّيغَتَيْنِ؛ فقال بعضُهُم: إنَّ لفظَ التَّنزيلِ مُخْتَصٌّ بالقُرآنِ الكريمِ؛ لأنَّ نُزُولَهُ كان مُفَرَّقًا مُتَدَرِّجًا، وأمَّا غَيْرُهُ من الكُتُبِ السَّابقةِ فيختصُّ بها لفظُ الإنزالِ؛ لِمَا أنَّها نَزَلَتْ جُملةً واحدةً. وقال آخرون: بلِ الصَّوابُ أنَّ لَفْظَيِ الإنزالِ والتَّنزِيلِ وَرَدَا معَ القرآنِ الكريمِ؛ لِبيانِ أنَّ لَهُ نزولَيْنِ؛ نزولًا دفعيًّا من اللَّوْحِ المحفوظِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، ونزولًا تدريجيًّا من السَّماءِ الدُّنيا على النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بحَسَبِ الوقائعِ والأحداثِ، وأمَّا الكُتُبُ السَّابقةُ فاختصَّ بها لفظُ الإنزالِ للعلَّةِ المتقدِّمةِ[٢]. وذَكَرَ ابنُ الزُّبَيْر أنَّ هذا إنَّما يكونُ عند التَّصريحِ بأسماءِ الكُتُبِ، أو عندَ المقابلةِ بينها؛ وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، وأمَّا عندَ ذِكْرِها مُفردةً عن غيرِها، أو بغيرِ تصريحٍ باسمِها فيؤتى بلفظِ (أَنْزَلَ) مَعَهَا كُلِّها[٣]. وكُلُّ ما قِيلَ ليس بمطَّرِدٍ في استعمال الصِّيغتَيْنِ؛ لأنَّ لَفْظَيِ الإنزالِ والتَّنزيلِ قدْ جاءا في القرآنِ الكريمِ في سياقاتٍ شَتَّى غيرِ الكتبِ السَّماويةِ؛ وذلك كإنزالِ الغيثِ، والرزقِ، والملائكةِ، والسَّكينةِ، وغيرِ ذلك.

٤. وتَوَسَّطَ بعضُهم بين هذه المذاهبِ؛ ففرَّقَ بينَ الصِّيغَتَيْنِ في المعنى أحيانًا، وقال باتِّحادِ معنَيَيْهما في أحيانٍ أُخْرى؛ بِحَسَبِ السِّياقِ والمقامِ[٤].

وقد ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أنَّ أبا عمرٍو البَصْرِيَّ كان يُفَرِّقُ بين (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ)، ولكنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ وَجْهَ الفَرْقِ عِنْدَهُ[٥].

هذا هو مجموعُ ما قِيلَ في الصِّيغَتَيْنِ مُجْمَلًا. فأمَّا القائلونَ بالاتِّحادِ، وأَشْهَرُهم أبو حيَّان رَحِمَهُ اللهُ –وذلك على عادتِهِ في المُساواةِ بينَ الصِّيغَتَيْنِ– فقدِ انتصرَ لِهَذا القولِ، واستدلَّ عليهِ بأمورٍ، تناقَلَها مَنْ بَعْدَهُ[٦]:

---

(١) ينظر: مكي، **الكشف** ١/ ٢٥٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ١٥. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٢٩٠. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٧/ ١٣٠. ابن الزبير الغرناطي، **ملاك التأويل** ١/ ٧٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ١٦٧. السمين، **الدر المصون** ١/ ١٩٨. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١/ ٤٩٦، و٢/ ٤١٥.

(٢) نسب أهلُ العلم هذا القول إلى العراقي. ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار** ٢/ ٤٨٧، ٤٨٨، جامعة أم القرى – مكة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٥م. الشهاب، **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٣/ ٤.

(٣) ينظر: **ملاك التأويل** ١/ ٧٦، ٧٧.

(٤) وذلك مثل: ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١٠٦، ٢٦٨، ٦٤١. والزمخشري، **الكشاف** ١/ ٩٦، ٩٧، و٣/ ٢٧٨.

(٥) **الكتاب** ٤/ ٦٣، ونقله عنه غيرُ واحدٍ من أهلِ اللغةِ أيضًا؛ ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٥. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٦٥٦.

(٦) **البحر المحيط** ١/ ١٦٧، ١٦٨. وينظر أيضًا: السمين، **الدر المصون** ١/ ١٩٨، ١٩٩. شيخ زاده، محمد محيي الدين ابن مصطفى، **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي** ٣/ ٦٦، تصحيح: محمد عبد القادر

أوَّلُها: أنَّ دلالةَ التَّكثيرِ في صيغةِ (فَعَّلَ) غالبًا ما تكونُ في الأفعالِ التي كانت قبلَ التَّضعيفِ مُتعدِّيةً[1]؛ كمثلِ: جَرَحَ وجَرَّحَ، وقَطَعَ وقَطَّعَ، وكَسَرَ وكَسَّرَ، فلا يُكْسِبُهُ التَّضعيفُ شيئًا غيرَ التَّكثيرِ، وإنْ جاءتْ في اللازمِ على قِلَّةٍ؛ كماتَ ومَوَّتَ، وطافَ وطَوَّفَ، فإنَّ اللازمَ يبقى معها لازمًا أيضًا؛ فلا يصيرُ متعدِّيًا بالتَّضعيفِ الذي يُفِيدُ الكثرةَ. وأمَّا إنْ جَعَلَ التَّضعيفُ الفِعْلَ اللازمَ متعدِّيًا فليس هو للتَّكثيرِ؛ بل للنَّقلِ لا غير؛ كالهمزةِ تمامًا.

ثانيها: أنَّهُ قد وردتِ القراءةُ بالصِّيغَتَيْنِ في كثيرٍ من المواضِعِ الكريمةِ، وذلك يدلُّ على أنَّهما بمعنىً واحدٍ.

ثالثُها: أنَّ الفِعْلَ (نَزَّلَ) جاءَ في مواضِعَ متعدِّدةٍ لا يُمْكنُ فيها معنى التكثيرِ أو التَّدريجِ إلا على تأويلٍ بعيدٍ جدًّا؛ وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿**وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ**﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً**﴾ [الفرقان: ٣٢]، وكذا قوله تعالى: ﴿**لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا**﴾ [الإسراء: ٩٥]؛ فدلَّ ذلك كُلُّهُ على أنَّهُ ليس للتَّكثيرِ؛ بل هو بمعنى (أَنْزَلَ).

فأمَّا النُّقطةُ الأولى: فهي صحيحةٌ من جهةِ الاستعمالِ اللُّغويِّ لا على الاطِّرادِ؛ بل على الأغلبيَّة[2]، ولكنَّها مُضْطَرِبةٌ مِنْ جِهَةِ التَّفسيرِ واستعمالِ السَّادةِ المفسِّرين؛ إذْ قَدْ أشارَ كثيرٌ منهم إلى أنَّ (فَعَّلَ) للتَّكثيرِ في صِيَغٍ كثيرةٍ كان جَذْرُها لازمًا قبل التَّضعيفِ، وصارَ بعدَهُ مُتعدِّيًا؛ كما تقدَّمَ في جُلِّ الصِّيَغِ، وكما سيأتي. ويَرِدُ عليها أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿**وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ**﴾ [يوسف: ٢٣]؛ إذْ لا خِلَافَ بينَ المُفَسِّرينَ واللُّغَوِيينَ في أنَّ الفِعْلَ فيهِ للتَّكثيرِ، ومنهُم أبو حيَّان رحمه اللهُ تعالى، مَعَ أنَّ الفِعْلَ (غَلِقَ) لَازِمٌ على أَصَحِّ الأقوالِ، ولَمْ يُسْمَعْ مُتَعَدِّيًا؛ بِأنْ يُقال: غَلَقْتُ البابَ، أو: بابٌ مَغْلوقٌ، إلَّا في لُغَةٍ رديئةٍ متروكةٍ كما قال بعضُهُم[3].

ولَعَلَّ هذا الكلامَ الذي ساقَهُ أبو حيَّان رحمه اللهُ تعالى في أنَّ دلالةَ التَّكثيرِ لا تجتمعُ معَ التَّعديةِ في صيغةِ

شاهين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. الآلوسي، **روح المعاني** ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(١) وقد سبقهم ابنُ عطيةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بالنَّصِّ على هذهِ القاعدة؛ ينظر: **المحرر الوجيز** ٤/ ١٨٣.

(٢) وإنَّما قلتُ: "على الأغلبية" لأنَّ اللُّغويينَ أنفُسَهم قد خالفوا هذه القاعدة في مواضِعَ؛ وذلك نحو ما ذُكِرَ هنا عن ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٨٢٧؛ من تفريقِهِ في المعنى بين صِيغَتَيْ (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ). وينظر أيضًا: الصُّحاري، سلمة بن مسلم، **الإبانة في اللغة العربية** (ك ر م) ٤/ ١٠٨، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م. نشوان الحميري، **شمس العلوم** (ك ر م) ٩/ ٥٨١٧.

(٣) ينظر مادة (غ ل ق): الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٥٣٨. ابن منظور، **لسان العرب** ١٠/ ٢٩١. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٩١٥. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٦/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(فَعَّلَ) يَرْجِعُ إلى أصلٍ مُهِمٍّ؛ وهو أنَّهُ **أَيَجُوزُ أن تَدُلَّ الصِّيغةُ الواحدةُ على أكثرَ مِنْ معنىً أَمْ لا؟**[1]

فظاهِرُ مَذْهَبِ اللُّغويين واستعمالِهم أنَّهُ لا يجوزُ للصِّيغَةِ أَنْ تَدُلَّ إلَّا على معنىً واحدٍ فقط، فَلَا يَجْتمِعُ في الصِّيغَةِ الواحدةِ مَعْنَيَانِ. وهو ظاهرُ استعمالِ كثيرٍ مِنَ المُفَسِّرينَ؛ كالسَّمينِ الحَلَبيّ، وابنِ عاشورٍ، وعُلَمَاءِ التَّوجيهِ أَيْضًا؛ كأبي عليٍّ الفارسيّ، والمهدويّ، وابنِ أبي مريمَ.

ولَكِنَّ حَمْلَ بعضِ المُفسِّرِينَ؛ مِنْ لَدُنِ شيخِ المفسِّرينَ، والزَّجَّاجِ، وغيرِهما، وكذلك أئمَّةِ التَّوجيهِ؛ كمَكِّيٍّ، وغيرِهِ، حَمْلُهم لِكثيرٍ مِنَ صِيَغِ التَّفْعِيلِ على معنى التَّكثيرِ –مَعَ كونِ أفعالِها المُجَرَّدةِ لازمةً، وهِيَ متعدِّيةً– يَدُلُّ على جوازِ اجتماعِ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنىً في الصِّيغَةِ الواحدةِ عندَهم، وأَنَّ الأمرَ جائزٌ غيرُ مُنْكَرٍ ولا مُسْتَبْعَدٍ في اللغةِ؛ وذلك بِأَنْ تكونَ الصِّيغةُ دالَّةً على التَّعديةِ والتَّكثيرِ، أو غيرِهما من المعاني؛ لأنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَدُلَّ على التَّكثيرِ وَحْدَهُ في مثلِ هذهِ الحالِ.

وقد صَرَّحَ بجوازِ ذلك الشِّهابُ[2]، بعد أن نقل اعتراضَ أبي حيَّان؛ فذَكَرَ ما مُفادُهُ: أنَّ صيغةَ (فَعَّلَ) بَعدَ كَوْنِها للنَّقلِ، تكونُ دالَّةً على المعنى الآخر؛ وهو التَّكثيرُ أو التَّدريجُ، إمَّا مجازًا، أوِ اشتراكًا، وعليه فلا يلزمُ اطِّرادُ القاعدةِ المذكورةِ. وذَكَرَ نَحْوَ هذا القونويُّ[3]، مُضِيفًا أنَّهُ لا مُنافاةَ بينَ المعنَيَيْنِ. وهو قولٌ وجيهٌ، ولم يَرْتضِهِ الآلوسيُّ[4]، رحمةُ اللهِ على الجميعِ.

ونصَّ ابنُ عاشورٍ في مقدِّمةِ تفسيرِهِ على أنَّ مسألةَ إفادةِ (فَعَّلَ) للتَّكثيرِ معَ كَوْنِهِ للتَّعدِيةِ مسألةٌ خلافيَّةٌ، وأنَّ التَّحقيقَ فيها هو جَوَازُ ذلك؛ فقال رحمه الله: "**فَأَمَّا إِذَا كَانَ (فَعَّلَ) المُضَاعَفُ لِلتَّعْدِيَةِ فَإِنَّ إِفَادَتَهُ التَّكْثِيرَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَدْ يَعْدِلُ عَنْ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ بِالهَمْزَةِ إِلَى تَعْدِيَتِهِ بِالتَّضْعِيفِ لِقَصْدِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّ المُضَاعَفَ قَدْ عُرِفَ بِتِلْكَ الدَّلَالَةِ فِي حَالَةِ كَوْنِهِ فِعْلًا لَازِمًا، فمُقَارَنَتُهُ**

---

(١) وهذا يتَّصلُ بمسألةٍ أصوليَّةٍ؛ وهي استعمالُ اللفظِ في حقيقتِهِ ومجازِهِ معًا، وهي مسألةٌ خلافيَّةٌ بينَ الأصوليين؛ فمنهم من أجازَ ذلك مُطلقًا، ومنهم من منعهُ مُطلقًا، ومنهم من قَيَّدَهُ بِكَوْنِ المَعنَيَيْنِ غيرَ متناقِضَيْنِ؛ بحيثُ يجوزُ اجتماعهُما في شيءٍ واحدٍ. وتفصيلُ المذاهب وأدلَّةِ القائلينَ بها مبسوطةٌ في كتب أصولِ الفقه.

وينظر للاستزادة: الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، **التلخيص في أصول الفقه** ١/ ٢٣٠ وما بعدها، تحقيق: عبد الله النبالي وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية – بيروت. السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد، **أصول السرخسي** ١/ ١٧٣ وما بعدها، دار المعرفة – بيروت. الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي، **الإحكام في أصول الأحكام** ٢/ ٢٤٢، ٢٤٣، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي – بيروت. الزركشي، محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه** ٢/ ٣٩٩ وما بعدها، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٢/ ٤٦.

(٣) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢/ ٤١٥.

(٤) ينظر: **روح المعاني** ١/ ١٩٣.

تِلْكَ الدَّلَالَةَ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ لِلتَّعْدِيَةِ مُقَارَنَةٌ تَبَعِيَّةٌ"[1].

والأظهرُ هو جوازُ أَنْ تَدُلَّ الصِّيغَةُ الواحدةُ على أكثرَ مِنْ معنىً، ودليلُ ذلك: مجيءُ صِيغَةِ (أَفْعَلَ) في اللُّغةِ في مواضِعَ كثيرةٍ للمُصَادَفَةِ، مَعَ كَوْنِ الهَمْزةِ في الوقتِ ذاتِهِ قَدْ أَكْسَبَتْ فِعْلَهَا مفعولًا، بعدَ أَنْ كانَ قاصرًا؛ وذلك كما تقدَّمَ في (أَكْذَبَ)، وكما في قولِهم: أَكْرَمْتُ زيدًا، أو أَبْخَلْتُهُ، أو أَجْبَنْتُهُ؛ إذا وجدتَهُ كريمًا، أو بخيلًا، أو جبانًا، وكُلُّ هذهِ الأفعالِ لازمةٌ قبلَ الزِّيادةِ، مُتعدِّيةٌ بَعْدَها. وكذلك الحالُ في (فَعَّلَ) في كثيرٍ من المواضِعِ التي ذَكَرَ فيها أهلُ العِلْمِ أنَّها للنِّسْبةِ؛ مثلما سَبَقَ في (كذَّبَ)، وكما في: فسَّقْتُ زيدًا، وكَفَّرْتُهُ، وخَطَّأْتُهُ، وغيرها؛ كُلُّها تَجِيءُ مَقْرُونةً بالتَّعدِيَةِ، مُصَاحِبةً لها. ولَعَلَّ هذا مِنْ خَصائصِ التَّعديةِ في الصِّيغَتَيْنِ دُونَ غيرِها من المعانِي؛ إذ لم يَجْتَمِعْ مَعْنَيانِ في صيغةٍ إلَّا كانتِ التَّعْدِيةُ أَحَدَهُما، وهذا يُقَوِّي ما سَبَقتِ الإشارةُ إليهِ في أوَّلِ الدِّراسةِ؛ مِنْ كَوْنِ التَّعْدِيةِ أو النَّقْلِ أقربَ إلى الوظيفةِ النَّحْوِيَّةِ منها إلى المعنى والدَّلالةِ[2]، واللهُ تعالى أعلمُ.

وأمَّا النقطةُ الثَّانيةُ: وهي أنَّ وُرُودَ القراءةِ بالصِّيغَتَيْنِ دليلٌ على اتِّحادِ مَعْنَيَيْهما، فليست بمُسَلَّمةٍ؛ إذ مجيءُ القراءةِ بالوجهينِ لا يعني دائمًا تساوِيَهما؛ بل قد يكونُ المقصودُ من ذلك الدَّلالةَ على المَعْنَيَيْنِ معًا، أوِ الجَمْعَ بينَ الأحوالِ المختلفةِ، أو غيرَ ذلك، وقد مرَّ في الدِّراسةِ كثيرٌ من المواضِعِ من هذا القبيلِ، وسيأتي قريبًا أيضًا، وفي ذلك كفايةٌ.

وأمَّا النقطةُ الثَّالثةُ: فأُجيبَ عنها بأنَّ الأصلَ هو ما ذُكِرَ من الفَرْقِ بينَ الصِّيغَتَيْنِ عند الإطلاقِ، أو التَّقابُلِ بينهما، وأمَّا في مثلِ المواضِعِ المذكورةِ فإنَّ القرائنَ هي التي دَلَّتْ على اتِّحادِ معنَيَيْهما، وأنَّ (نَزَّلَ) فيها للتعديةِ لا للتَّكثيرِ، وليستِ الصِّيغةَ[3]. وقيل: يجوز في (نُزِّلَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً**﴾ أن يُرَادَ بِهِ الدَّلالةُ على كَثْرةِ المُنَزَّلِ في نفسِهِ؛ على معنى: الكتابِ كُلِّهِ بِسُوَرِهِ وآياتِهِ[4]. وفي قولِهِ تعالى: ﴿**وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ**﴾ [الأنعام: ٣٧] يجوز أن يُرادَ بِـ(آية) الجنسُ لا حقيقةُ الإفرادِ، وعلى هذا فلا تمتنعُ الكثرةُ، ودليلُ ذلك ورودُ الجمعِ في نظيرتها: ﴿**وَقَالُواْ لَوْلَآ**

---

(١) **التحرير والتنوير** ١/ ١١. وقال في السياقِ نفسِهِ أيضًا: "**وَأَنَا أَرَى أَنَّ اسْتِفَادَةَ مَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي حَالِ اسْتِعْمَالِ التَّضْعِيفِ لِلتَّعْدِيَةِ أَمْرٌ مِنْ مُسْتَتْبَعَاتِ الكَلَامِ، حَاصِلٌ مِنْ قَرِينَةِ عُدُولِ المُتَكَلِّمِ البَلِيغِ عَنِ المَهْمُوزِ الَّذِي هُوَ خَفِيفٌ، إِلَى المُضَعَّفِ الَّذِي هُوَ ثَقِيلٌ، فَذَلِكَ العُدُولُ قَرِينَةٌ عَلَى المُرَادِ، وَكَذَلِكَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي مِثْلِ كَلَامِ «الكَشَّافِ» قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ التَّكْثِيرِ**".

(٢) أفادَ هذه الفِكرةَ فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال التميمي حفظه الله تعالى.

(٣) ينظر: الشهاب، **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٧/ ١٢٨.

(٤) ينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٦/ ١٩٩.

﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، فيكون منهم من اقترحَ نزولَ آيةٍ، ومنهم من اقترحَ أكثرَ من ذلك، فجاءَ بيانُ المقترَحَيْنِ في قولِهِ عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]؛ إذ قُرِئَ ﴿يُنَزِّلَ﴾ بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ(١). وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥] فقد جوَّزَ غيرُ واحدٍ من المفسرينَ حَمْلَهُ على التَّكثيرِ؛ وذلك على معنى تكرُّر إنزالِ المَلَكِ عليهم؛ كما كان نزولُ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ يتكرَّرُ غيرَ مرَّةٍ(٢)، وهو الظَّاهرُ الذي يقتضيهِ المقامُ؛ إذْ لو كانتِ الأرضُ مَسْكنًا دائمًا للملائكةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَاقْتضى ذلك تعاقُبَ الأجيالِ منهم وتتابُعَها، ولَلَزِمَ أنْ يُنَزِّلَ اللهُ تعالى مَلَكًا رسولًا على كُلِّ قومٍ منهم، وكُلِّ أمةٍ؛ وذلك لِقيَامِ الحُجَّةِ عليهم بالتبليغِ؛ كما البشرِ تمامًا، فيتكرَّر الإنزالُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ. على أنَّهُ قد يجوزُ أنْ تُحْمَلَ الآياتُ الكريمةُ على التكثيرِ المجازيِّ الاعتباريِّ؛ وذلك للاهتمامِ بشأنِ الموضوعِ المذكورِ فيها، وقد تقدَّم أنَّهُ يكثرُ استعمالُ صيغةِ التَّفعيلِ للاهتمامِ بشأنِ ما يُتَحَدَّثُ عنهُ؛ لِمَا من شأنِ التَّضعيفِ أنْ يُؤْذِنَ بقوَّةٍ في الفِعْلِ ليستْ في المزيدِ بالهمزةِ(٣)، فيصدُقُ ذلك على المواضِعِ الثلاثةِ المذكورةِ وغيرِها.

---

(١) أشار إلى هذا محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: البقاعي، **نظم الدرر** ١١/ ٥١٤. الشربيني، **السراج المنير** ٢/ ٣٣٨.

(٣) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣/ ١٤٧، ١٤٨.

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَأَ) وَ(نَشَّأَ)

قال ابنُ فارسٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "**النُّونُ وَالشِّينُ وَالهَمْزَةُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ فِي شَيْءٍ وَسُمُوٍّ**"(١)؛ فَمِنْ ذلك قولُهُم: نَشَأَ السَّحَابُ؛ أَي ارْتَفَعَ. وذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّ هذا الأَصْلَ يَدُلُّ على مَعْنَى الابْتِدَاءِ، وهُمَا مُتَقَارِبَانِ مُتَلَازِمَانِ، وقدْ جَمَعَ بينهما الرَّاغبُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى(٢). ويُقال في فِعْلِهِ: نَشَأَ -كَ(مَنَعَ)- يَنْشَأُ نَشْأً ونُشُوءًا ونَشْأَةً ونَشَاءَةً؛ فَهُوَ نَاشِئٌ، وأَنْشَأَهُ غيرُهُ ونَشَّأَهُ(٣).

وقَدْ وَرَدَ (أَنْشَأَ) واشتقاقاتُهُ في ثلاثةٍ وعشرينَ موضعًا في القُرآنِ الكريمِ(٤)؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ**﴾ [الرعد: ١٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿**إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً**﴾ [الواقعة: ٣٥]، ولم يَرِدْ (نَشَّأَ) إلا في موضعٍ واحدٍ؛ وهو قوله تعالى: ﴿**أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾ [الزخرف: ١٨]؛ على قراءةِ حفصٍ، وحمزةَ، والكسائيِّ، وخَلَفٍ العاشر(٥).

وجُلُّ أهلِ اللغةِ والتَّوجيهِ والتَّفسيرِ يَرَوْنَ أنَّ الفِعْلَيْنِ (أَنْشَأَ) و(نَشَّأَ) بمعنىً واحدٍ في القرآنِ الكريمِ وكلامِ العَرَبِ، والزِّيادة فيهما لِتَعْدِيَةِ الفِعْلِ اللَّازمِ (نَشَأَ)؛ إذِ النَّقلُ بالهمزةِ وبالتضعيفِ كثيرٌ مشهورٌ(٦). على أنَّ أَبَا عَلِيٍّ الفارسيَّ ذَكَرَ أنَّ تعديةَ (نَشَأَ) بالتَّضعيفِ عزيزٌ في الاستعمالِ، وأنَّ الأغلبَ والمسموعَ في كلامِ العَرَبِ هو تَعْدِيَتُهُ بالهمزةِ؛ كما في الآيتَيْنِ الأُولَيَيْنِ(٧). وتابعَهُ الواحديُّ، فنقلَ كلامَهُ وأَقَرَّهُ عَلَيْهِ(٨).

والحقُّ أنَّ التَّعبيرَ القُرآنيَّ يُشيرُ إلى فَرقٍ بين الصِّيغَتَيْنِ، وإنْ أَجْمَعَ السَّادةُ الكِرامُ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى على

---

(١) **مقاييس اللغة** (ن ش أ) ٥/ ٤٢٨، ٤٢٩.

(٢) ينظر: **المفردات** ص: ٨٠٧.

(٣) ينظر مادة (ن ش أ): الجوهري، **الصحاح** ١/ ٧٧. الهروي، **الغريبين** ٦/ ١٨٣٥. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٩٠. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ١٧٠. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٥٤. الزبيدي، **تاج العروس** ١/ ٤٦٣.

(٤) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٠٠، ٧٠١.

(٥) فقد قرؤوها بضَمِّ الياءِ وفتح النونِ وتشديدِ الشينِ؛ على البناءِ للمفعولِ من (نَشَّأَ)، وقرأها الباقون: ﴿**يَنشَؤُاْ**﴾ بفتحِ الياءِ والشينِ مع التخفيف، وسكونِ النون؛ على البناءِ للفاعلِ من (نَشَأَ). ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٦٨.

(٦) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ٢/ ٢٩٤. الأزهري، **معاني القراءات** ٢/ ٣٦٢. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٧٩٩، ٨٠٠. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٦٤٦. مكي، **الكشف** ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٤٩٧. ابن أبي مريم، **الموضح** ٣/ ٦٢٦. وفي التفسير: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٩/ ١٥٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٣/ ٢٧١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٥٣٨. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٦/ ٧١. البقاعي، **نظم الدرر** ١٧/ ٤٠٢.

(٧) ينظر: **الحجة** ٦/ ١٣٩، ١٤٠.

(٨) ينظر: **التفسير البسيط** ٢٠/ ٢١، ٢٢.

خِلافِ ذلك؛ فالظَّاهِرُ في نَظْمِ القُرآنِ الكريمِ أَنَّ الإنْشَاءَ يُعَبَّرُ بِهِ عنِ الإحداثِ والإيجادِ، دونَ أن يُلْحَظَ فيهِ معنىً آخرُ، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ**﴾ [الأنعام: ٦]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ**﴾ [الأنعام: ٩٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ**﴾ [الأنعام: ١٤١]، وكذا قولُهُ تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ**﴾ [المؤمنون: ٧٨]؛ فالمفسِّرونَ جميعًا مُتَّفقون على أنَّ الإنشاءَ في هذهِ الآياتِ وغيرِها بمعنى الإيجادِ والخَلْقِ[(١)]. وأمَّا التَّنْشِئَةُ فهي كاسْمِها تَرْبيةُ الشَّيْءِ حالًا فحالًا، ومَرَّةً بعدَ مرَّةٍ، حتَّى يَنْشَأَ ويَكْبَرَ، ويَرْبُوَ ويَرْتَفِعَ[(٢)]؛ يَشْهَدُ لذلك قولُهُ تعالى: ﴿**أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾ [الزخرف: ١٨]؛ إذ إنَّ الأنثى تَقْضي حياتَهَا مُتَقلِّبةً في الزِّينةِ والحُلِيِّ؛ مِنْ وقتِ مَوْلِدِها إلى نَشْأَتِها، ثُمَّ شبابِها، وإلى ما بَعْدَ ذلك غالبًا، ولا يكادُ يخلو زَمَنٌ من ذلك، فكأنَّ معنى التَّكريرِ والتَّكثيرِ مقصودٌ في صيغةِ (نَشَّأَ)، إلى جانبِ التَّعديةِ المستفادةِ من الصِّيغَتَيْنِ، وهو ما صرَّحَ بِهِ النَّحَّاسُ رحمه الله[(٣)]. وأمَّا الفِعْلُ المُجَرَّدُ (نَشَأَ) يجيءُ بمعنى الحياةِ، أو الابتداءِ، أو الارتفاعِ، أو غيرِ ذلك، بحَسَبِ السِّياقِ والمقامِ، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الطبري، **جامع البيان** ١١/ ٢٦٣، و١٨/ ٤١٧، و١٩/ ٢٠. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٤٣٥، و٢/ ٤٢١. الواحدي، **التفسير البسيط** ٨/ ٢١، ٢٢، و١٥/ ٢٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ٢١، و١٠/ ٣٧٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٣١٦، و٦/ ١٥٥. الآلوسي، **روح المعاني** ٧/ ٩٥. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٧/ ١٤٠، و١٢/ ١٠٨.

(٢) وهو ظاهرُ كلامِ المفسرين في الآيةِ الكريمةِ أيضًا، فيكادُ الإجماعُ يكونُ حاصلًا على أنَّ التنشئةَ فيها بمعنى التَّربية، ولعلَّ أظهرَ العبارات في ذلك: ما ذكره أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ٣٦٣؛ إذ قال: "﴿**أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ**﴾ **أَيْ يَنْتَقِلُ فِي عُمُرِهِ حَالًا فَحَالًا فِي الحِلْيَةِ**"، وكذا عبارةُ ابنِ عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٥/ ١٨١: "**فَمَعْنَى (مَنْ يُنَشَّأُ فِي الحِلْيَةِ): مَنْ تُجْعَلُ لَهُ الحِلْيَةُ مَنْ أَوَّلِ أَوْقَاتِ كَوْنِهِ وَلَا تُفَارِقُهُ؛ فَإِنَّ البِنْتَ تُتَّخَذُ لَهَا الحِلْيَةُ مِنْ أَوَّلِ عُمُرِهَا، وَتُسْتَصْحَبُ فِي سَائِرِ أَطْوَارِهَا**".

(٣) ينظر: **إعراب القرآن** ٤/ ٦٩.

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَرَ) وَ(نَشَّرَ)

تَدُلُّ مادَّةُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على مَعْنَى الفَتْحِ والبَسْطِ، وهُوَ خِلَافُ الطَّيِّ، وتُطْلَقُ على معنى الإحْيَاءِ أيضًا. يُقَالُ: نَشَرَ المَيِّتُ –من باب قَعَدَ– يَنْشُرُ نُشُورًا؛ أَيَّ حَيَّ، ونَشَرَهُ اللهُ وأَنْشَرَهُ: أَحْيَاهُ؛ لازمٌ ومُتَعَدٍّ. ونَشَرْتُ الكتابَ –من بابِ قَتَلَ– أَنْشُرُهُ نَشْرًا؛ أي بَسَطْتُهُ وفتحتُهُ؛ مُتَعَدٍّ لا غير. وانتشروا: تَفَرَّقوا[1].

وقد وَرَدَ الفعلُ (أَنْشَرَ) في خمسةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا**﴾ [الزخرف: ١١]، وقوله تعالى: ﴿**وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا**﴾ [البقرة: ٢٥٩] على قراءةِ مَنْ قَرَأَها بالرَّاءِ[2]. ووَرَدَ (نَشَّرَ) في موضِعَيْنِ؛ أولهما: قوله تعالى: ﴿**بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً**﴾ [المدثر: ٥٢]، وثانيهما: ﴿**وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ**﴾ [التكوير: ١٠] على قراءة ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرو، وحمزةَ، والكسائيِّ، وخَلَفٍ[3].

وجُلُّ أهلِ العِلْمِ رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى يُفَرِّقون بينَ هاتينِ الصِّيغَتَيْنِ، بخلافِ المواضِعِ السَّابقةِ؛ إذ نَصَّ غيرُ واحدٍ مِنْ أهلِ اللغةِ على أنَّ صيغةَ (أَنْشَرَ) بمعنى الثُّلاثيِّ المتعدِّي (نَشَرَ)، وأمَّا صيغةُ (نَشَّرَ) فهي للتَّكثيرِ على أصلِ معناها[4]. وهو مذهبُ بعضِ علماءِ التَّوجيهِ أيضًا[5].

وأَمَّا المفسِّرونَ فقدِ اختلفوا في معنى صيغةِ (أَنْشَرَ)؛ فوافقتْ جماعةٌ منهم أهلَ اللغةِ والتَّوجيهِ في كَوْنِها بمعنى الثُّلاثِيِّ[6]. وذَهَبَ آخرون إلى أنَّها ليست بمعنى الثُّلاثِيِّ (نَشَرَ)؛ بل هي منقولةٌ عنهُ[1]؛ وذلك على

---

(١) ينظر مادة (ن ش ر): الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٢٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٤٣٠. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٤١، ٤٢. الراغب، **المفردات** ص: ٨٠٥. ابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ٢٠٦–٢٠٨. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٦٠٥.

(٢) وهم: نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب. وقرأها الباقونَ ﴿**نُنشِزُهَا**﴾ بالزَّاي. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٣١.

(٣) وقرأها الباقون ﴿**نُشِرَتْ**﴾ بالتخفيف. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٩٨. وإحصاءُ مواضعِ الصِّيغَتَيْنِ عند: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٠١.

(٤) ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٧٣٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١١/ ٢٣١. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٢٨. الزمخشري، **أساس البلاغة** ٢/ ٢٧٠. ابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ٢٠٦–٢٠٨. الزبيدي، **تاج العروس** ١٤/ ٢١٥، ٢١٦.

(٥) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ٩٧، و٢/ ٤٤٦. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٣٨١، و٦/ ٣٨٠. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٩٥٦. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٧٥١. مكي، **الكشف** ٢/ ٣٦٣. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٥٣٨. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣٤٢، و٣/ ٨٢٣.

(٦) ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن** ١/ ١٩٨، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٣٤٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٣٩٥. البغوي، **معالم التنزيل** ١/ ٣٢٠. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٣/ ٣٦٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٤٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٦٣٧.

رأيٍ من يَرَى أنَّهُ في الأصلِ لازمٌ لا مُتَعَدٍّ. وأَكْثَرُهُم على أنَّ (نَشَّرَ) للتَّكثيرِ[٢]، إلا الزمخشريَّ، وأبا حيَّان، والسَّمين[٣]؛ فإنَّهم يَرَوْنَ أنَّ (أَنْشَرَ) و(نَشَّرَ) بمعنىً واحدٍ.

ولا شَكَّ أنَّ مَذهبَ جمهورِ أهلِ العلمِ أظهرُ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يَدْعُو إلى القولِ بترادفِ الصِّيغَتَيْنِ في هذه المواضع؛ وبخاصَّةٍ أنَّ الفِعْلَ المُجَرَّدَ مُتَعَدٍّ في أصلِهِ قبل دخولِ الزِّيادةِ عليه، فَعَلَى هذا فالأَوْلَى أن تُحْمَلَ كُلُّ صيغةٍ منهما على معنىً؛ وهو ما تقدَّم عند السَّادةِ العلماءِ رحمهم اللهُ تعالى. ولا يَخْفَى معنى التَّكثيرِ في (نَشَّرَ) في الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ، فأمَّا الآيةُ الأولى؛ وهي قولُهُ تعالى: ﴿**بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً**﴾ فالتَّكثيرُ فيها باعتبارِ كَثْرَةِ الصُّحُفِ، وكَثْرَةِ أصحابِها؛ فإنَّ كُلَّ واحدٍ من هؤلاءِ الكَفَرَةِ يُرِيدُ أَنْ يؤتِيَهُ اللهُ تعالى صحيفةً منشورةً مفتوحةً خاصَّةً بِهِ؛ لِكَيْ يؤمنَ بما جاءَهم بهِ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلمَّا تعدَّدَ الأفرادُ لَزِمَ أن تتعدَّدَ الصُّحُفُ، وهذا تناسبُهُ صيغةُ التَّكثيرِ. وأمَّا الآيةُ الثَّانيةُ؛ وهي قولُهُ تعالى: ﴿**وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِّرَتْ**﴾ فإنَّ التَّكثيرَ فيها إمَّا باعتبارِ كثرةِ الصُّحُفِ، كما في الآيةِ السابقةِ؛ فإنَّ صُحُفَ أعمالِ العِبادِ كُلِّهم تُنْشَرُ يومَ القيامةِ وتُعْرَضُ عليهم؛ لِيقرَأَ كُلُّ امرئٍ منهم صحيفتَهُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ۝١٣ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا**﴾ [الإسراء: ١٣، ١٤]. وإمَّا للدَّلالةِ على تكرُّرِ النَّشْرِ أوِ المبالغةِ فيهِ؛ فأمَّا تكرُّرُ النَّشْرِ فَبِأَنْ تُفْتَحَ الصَّحيفةُ الواحدةُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ؛ للمبالغةِ في تقريعِ العاصي وتحسيرِهِ، وتبشيرِ المُطيعِ، أو باعتبارِ أنَّ الصُّحُفَ كثيرةٌ، فكثرتُها تقتضي حصولَ النَّشْرِ مرَّةً بعد مرَّةٍ، وإن كانت الصَّحيفةُ الواحدةُ تُنشَرُ مرَّةً واحدةً فقط، وأمَّا المبالغةُ في النَّشْرِ فكأنَّها على معنى فتحِ الصَّحيفةِ على مصراعَيْها بحيثُ لا يخفى شيءٌ مما فيها. وإمَّا لِشِدَّةِ التَّطايُرِ إنْ كانَ نشرُ الصُّحُفِ بمعنى تفريقِها بينَ أصحابِها[٤].

وشيءٌ آخرُ؛ وهو أنَّ الإنشارَ قد وردَ في القُرآنِ الكريمِ بمعنى الإحياءِ أوِ البَعْثِ، وأمَّا التَّنشيرُ فقد جاءَ بمعنى البَسْطِ والفَتْحِ، أوِ التفريقِ؛ وهو ضِدُّ الطَّيِّ، فهذا فرقٌ آخرُ في دَلالةِ كُلٍّ مِنَ الصِّيغَتَينِ، واللهُ أعلم.

---

(١) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٣٣٩. الفراء، **معاني القرآن** ١/ ١٧٣. الطبري، **جامع البيان** ٥/ ٤٧٧.

(٢) الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٤١. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٢٤٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥٥١. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٢/ ٤٦٥. أبو حفص، **التيسير** ١٥/ ٢٣٢. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٥٤٨. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٩/ ٢٣٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٢٨٩. البقاعي، **نظم الدرر** ٢١/ ٧٨، ٢٨١. الشوكاني، **فتح القدير** ٥/ ٤٧١. الآلوسي، **روح المعاني** ٣٠/ ٥٥. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٩/ ٣٣١، و٣٠/ ١٤٩.

(٣) ينظر: **الكشاف** ٤/ ٦٥٦. **البحر المحيط** ١٠/ ٣٤٠. **الدر المصون** ١٠/ ٥٥٩.

(٤) ينظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٩/ ٢٣٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٢٨٩. البقاعي، **نظم الدرر** ٢١/ ٧٨، ٢٨١. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢٠/ ١١٤.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْرَثَ) وَ(وَرَّثَ)

يَدُلُّ جَذْرُ هاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ على معنى انْتِقَالِ الشَّيْءِ مِنْ قومٍ إلى آخَرِينَ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ، مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ ولَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وهُوَ المِيرَاثُ، يُقال: وَرِثَ فُلانٌ أَباهُ –من بابِ وَثِقَ– يَرِثُهُ وِرْثًا وإِرْثًا ووِرَاثةً ورِثَةً؛ فهو وَارِثٌ، وأَوْرَثَهُ غيرُهُ ووَرَّثَهُ؛ أي جَعَلَهُ وَارِثًا لَهُ[1].

وقد وَرَدَتِ القراءةُ بصِيغَتَيْ (أَوْرَثَ) و(وَرَّثَ) في قولِ الله تعالى: ﴿**تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا**﴾ [مريم: ٦٣]؛ إذْ قرأ رُوَيْسٌ: ﴿**نُوَرِّثُ**﴾ بالتَّشْديدِ؛ من (وَرَّثَ)، وقرأ الباقون: ﴿**نُورِثُ**﴾ بالتَّخفيف؛ من (أَوْرَثَ)[2]. ولم يَرِدْ (وَرَّثَ) في غيرِ هذا الموضع، وأمَّا (أَوْرَثَ) فَوَرَدَ في اثْنَيْ عَشَرَ موضعًا آخرَ[3].

وأهلُ العِلْمِ رحمهم اللهُ تعالى مُتَّفِقُونَ على أنَّ معنى (أَوْرَثَ) و(وَرَّثَ) واحدٌ؛ وهو جَعْلُ المَرْءِ وارثًا؛ وذلك بإكسابِ الفِعْلِ (وَرِثَ) مفعولًا ثانيًا، بعد أن كانَ في الأصلِ متعدِّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ[4]. ولم يُخَالِفْ في ذلك أَحَدٌ مِمَّنْ تكلَّمَ مِنَ السَّادةِ العُلَمَاءِ في الصِّيغَتَيْنِ ومَعْنَيَيْهما.

والحَقُّ أنَّ معنى التَّكثيرِ في (وَرَّثَ) لا يمتنعُ في هذا الموضِعِ، وإن لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ من السَّادةِ المفسِّرين، فما تقدَّمَ في (نَشَّرَ) وغيرِها من الصِّيَغِ يُمكنُ أنْ يُقالَ هنا؛ أي أنَّ التَّكثيرَ فيه يُحْتَمَلُ أن يكونَ باعتبارِ كَثْرَةِ الجنَّاتِ؛ إذِ الجنَّةُ ليستْ جنَّةً واحدةً فحسبُ؛ بل هي جنَّاتٌ كثيرةٌ؛ بدليلِ قولِهِ تعالى في السِّياقِ نفسِهِ: ﴿**فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ**﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]؛ فأُبْدِلَتِ «جنَّات» المجموعة من «الجنَّة» المفردة، فَدَلَّ ذلك على أنَّها جِنَانٌ عديدةٌ لا جنَّةٌ واحدةٌ، ويؤيِّدُ ذلك أيضًا قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمِّ حارثةَ حينما سألتْ عن مصيرِ وَلَدِها بعدَ أنِ استُشْهِدَ في بدرٍ: «**وَيْحَكِ، أَوَهَبِلْتِ، أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ**»[5]. ويُحْتَمَلُ أَنْ

---

(١) ينظر مادة (و ر ث): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ٨٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٦/ ١٠٥. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٢١٠. الراغب، **المفردات** ص: ٨٦٣. ابن منظور، **لسان العرب** ٢/ ١٩٩، ٢٠٠. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٧٧. الزبيدي، **تاج العروس** ٥/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣١٨.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٤٨، ٧٤٩.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ٢/ ١٣٦. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٢٨. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٨٢١. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ١٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ٧/ ٢٨٠. السمين، **الدر المصون** ٧/ ٦١٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٦/ ١٣٦. وهو ظاهر كلامِ أصحابِ المعاجم كما تقدَّمَ.

(٥) أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**: كتاب المغازي، باب: فضل من شهد بدرًا، الحديث رقم (٣٩٨٢). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

يكونَ باعتبارِ كَثْرَةِ المُتَّقينَ؛ وذلك بحَمْلِ «مَنْ» على معناها لا على لفظِها، وهذا والأوَّل متلازمانِ. ويُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بصيغةِ التَّكثيرِ لا حقيقةُ التَّكثيرِ؛ بلِ الاهتمامُ بشأنِ هذا الخَبَرِ العظيمِ؛ فإنَّ توريثَ الجَنَّةِ للمُتَّقِينَ وتخصيصَها بِهِمْ لَهُوَ شأنٌ عظيمٌ، حَرِيٌّ بالاهتمامِ كُلِّ الاهتمامِ، وفيهِ من البُشْرَيَاتِ لَهُمْ ما فيهِ، فناسبَ مِثْلُ هذا المقامِ أَنْ يُؤْتَى بصيغةِ التَّكثيرِ الدَّالَّةِ على القُوَّةِ في الفِعْلِ، واللهُ أعلمُ.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْصَى) وَ(وَصَّى)

تَدُلُّ مَادَّةُ (و ص ي) على وَصْلِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ؛ يُقال: وَصَيْتُ الشَّيْءَ أَصِيهِ وَصْيًا -من بابِ وَعَدَ-؛ أي وَصَلْتُهُ، ومِنْهُ الوَصِيَّة؛ لأنَّها تَصِلُ مِنَ المُوصِي إلى المُوصَى إِلَيْهِ، ويقال في فِعْلِها: أَوْصَاهُ إيصاءً، ووَصَّاهُ تَوْصِيةً[1].

وقدِ اختلفَ القُرَّاءُ في قوله تعالى: ﴿**وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ**﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ فقرأه نافعٌ، وابنُ عامرٍ، وأبو جعفرٍ: ﴿**وَأَوْصَىٰ**﴾ بالهمزِ والتَّخفيفِ؛ على وزنِ (أَفْعَلَ)، وقرأه الباقون: ﴿**وَوَصَّىٰ**﴾ بالتَّشديدِ من غير همزة؛ على وزنِ (فَعَّلَ)[2]. وكذا اختلفوا في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا**﴾ [البقرة: ١٨٢]؛ فقرأه شعبةُ عن عاصمٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ، وخَلَف، بالتشديدِ؛ على أنَّهُ اسمُ فاعلٍ من (وَصَّى)، وقرأه الباقون مخفَّفًا؛ على أنه اسمُ فاعلٍ من (أَوْصَى)[3]. ووَرَدَ الفِعلانِ (أَوْصَى) و(وَصَّى) منفردَيْنِ أيضًا في غيرِ موضعٍ في القرآنِ الكريمِ[4].

وقدِ اختلفَ أهلُ العِلْمِ رحمهم الله تعالى في كَوْنِ الصِّيغَتَيْنِ (أَوْصَى) و(وَصَّى) بمعنىً واحدٍ أو بمعنَيَيْنِ مُختلِفَيْنِ؛ وذلك على النَّحوِ الآتي:

١. ذهبَتْ جماعةٌ من أهلِ اللغةِ والتَّوجيهِ والتَّفسيرِ إلى أنَّ الصِّيغَتَينِ لُغَتَانِ بمعنىً واحدٍ؛ أيْ عَهِدَ إلى الآخَرِ بِشَيْءٍ، ولكنَّهم لم يَذْكُرُوا معنى الزِّيادةِ في كُلٍّ منهما، والظَّاهرُ أنَّهما بمعنى المُجرَّدِ (وَصَى)[5]، أو مُغْنِيانِ عنهُ في الدَّلالةِ على معنى العهدِ؛ إذِ التَّعْدِيةُ ممتنعةٌ هنا؛ لأنَّ الفِعْلَ قبلَ الزِّيادةِ مُتَعَدٍّ، ولَمْ يتغيَّرْ في عَمَلِهِ شَيْءٌ بَعْدَ الزِّيادةِ.

وهو اختيارُ أكثرِ أصحابِ المُعْجَمَاتِ[6]. والأزهريّ، وأبي عَلِيٍّ، والمهدويّ، وابنِ أبي مريمَ[1]، من

---

(١) ينظر مادة (و ص ي): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٢/ ١٨٧. الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٥٢٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٦/ ١١٦. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٣٩٤، ٣٩٥. الراغب، **المفردات** ص: ٨٧٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٦٦٢. الزبيدي، **تاج العروس** ٤٠/ ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٦.

(٤) ورد (أَوْصَى) ستَّ مراتٍ، و(وَصَّى) إحدى عشرة مرة أخرى. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٥٢.

(٥) أشار إلى ذلك القونوي في **حاشيته على تفسير البيضاوي** ٤/ ٢٥٢. وقد سبقهُ بعضُ أصحابِ المعاجم؛ فذكروا أنَّ الأفصحَ في فعلِ الوصيةِ عند العَرَبِ هو الفعلُ المزيدُ (أوصى)، معَ جوازِ المجرَّدِ (وَصَى). ينظر: الخليل، **العين** (و ص ي) ٧/ ١٧٧.

(٦) وهم المذكورون في الهامشِ الأوَّلِ من هذهِ الصفحةِ.

علماءِ التَّوجيه. والفرَّاءِ، والثَّعلبيّ، وأبي حفص النَّسَفيّ، وأبي حيَّان، والصَّاوي، والشَّوكانيّ، وابنِ عاشور[٢]، من المفسرين، رحمةُ اللهِ على الجميعِ.

٢. وذهب آخرون إلى التَّفريقِ بينَ الصِّيغَتَيْنِ في المعنى؛ وذلك بِحَمْلِ (أَوْصَى) على مُطْلَقِ العهدِ أوِ الوَصِيَّةِ، و(وَصَّى) على تكريرِ العهدِ مَرَّةً بعدَ مرَّةٍ، أوِ المبالغةِ في التَّوصيةِ، كما تقدَّمَ في الصِّيَغِ السَّابقةِ.

واختارَ ذلك: الخليلُ، وابنُ عبَّاد[٣]، من أهلِ اللغةِ. وابنُ إدريس، وابنُ زنجلة، ومَكِّيٌّ[٤]، من علماءِ التَّوجيهِ. وكثيرٌ من السَّادةِ المُفسِّرينَ[٥]، رحمهم الله تعالى.

وهذان المذهبانِ بين أهلِ العلمِ هما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ**﴾، وأمَّا الموضِعُ الآخرُ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا**﴾ فقد اتفقوا جميعًا على أنَّ الصِّيغَتَيْنِ فيهِ بمعنىً واحدٍ، حتَّى الذين فرَّقوا بينهما فيما سَبَقَ. ولعلَّ ذلك بسببِ امتناعِ حَمْلِ (وَصَّى) على التَّكثيرِ في الظَّاهرِ.

على أنَّهُ يجوزُ أن يُلْحَظَ معنى التَّكثيرِ فيها دونَ مانعٍ إذا ما رُوعِيَتِ القراءتانِ مَعًا، وعُلِمَ أنَّ مجموعَهما هو مُرَادُ اللهِ تباركَ وتعالى، وبيانُ ذلك: أنَّ الله تعالى بَعْدَ أنْ ذَكَرَ أنَّ تغييرَ الوَصِيَّةِ مُحَرَّمٌ؛ بقولِهِ: ﴿**فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ**﴾ [البقرة: ١٨١]، فكان تغييرُ الوصيَّةِ ممَّا تَهَابُهُ النُّفُوسُ وتمتنِعُ عنهُ؛ لِمَا فيه من الإثمِ، ذَكَرَ أنَّ إصْلَاحَ الوَصِيَّةِ المُخَالِفَةِ للشَّرْعِ لا إثْمَ فيهِ. ولا يخفى أنَّ المُوصِينَ في هذا المقامِ مُتفاوتونَ؛ فمنهُم من تكونُ لَهُ وصيَّةٌ واحدةٌ، ومنهم من يُوصِي بأكثَرَ من وَصِيَّةٍ، وقد تكونُ الوصيَّةُ الواحدةُ ذاتَ أفرادٍ مُتعدِّدةٍ، فجاءَ لفظُ ﴿**مُّوصٍ**﴾ بالتخفيفِ لبيانِ الصِّنْفِ الأوَّلِ، وجاءت صيغة

---

(١) ينظر: **معاني القراءات** ١/ ١٨٠. **الحجة** ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨. **شرح الهداية** ١/ ٣٨٦. **الموضح** ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) ينظر: **معاني القرآن** ١/ ١١١. **الكشف والبيان** ٤/ ١٣٧. **التيسير** ٢/ ٤٦٢. **البحر المحيط** ١/ ٦٣٥، و٢/ ١٦٨. **حاشية الصاوي على الجلالين** ١/ ٨٢، ١١٠. **فتح القدير** ١/ ١٦٨. **التحرير والتنوير** ٢٠/ ٢١٤.

(٣) ينظر: **العين** ٧/ ١٧٧. **المحيط في اللغة** ٨/ ٢١٧.

(٤) ينظر: **الكتاب المختار** ص: ٧٨. **حجة القراءات** ص: ١١٥. **الكشف** ١/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٣/ ٩٦. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٢١١. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٩٥. مكي، **الهداية** ١/ ٤٥٦. الماوردي، **النكت والعيون** ١/ ١٩٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٣٤٠، ٣٤١. السمعاني، **تفسير السمعاني** ١/ ١٤٢. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ١/ ٣٥٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٤/ ٦٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢/ ١٣٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ١٠٧. الطيبي، **فتوح الغيب** ٣/ ٩٩. السمين، **الدر المصون** ٢/ ١٢٤. البقاعي، **نظم الدرر** ٢/ ١٦٦. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده على البيضاوي** ٢/ ٣١٥. الآلوسي، **روح المعاني** ١/ ٣٨٩.

التَّكْثِيرِ في ﴿مُّوَصٍّ﴾ لبيانِ الصِّنفِ الثاني؛ وهو المُوَصِّي الذي تتعددُّ وصاياهُ الجائرةُ. وخلاصةُ القراءتَيْنِ الكريمتَيْنِ أنَّهُ يجوزُ تبديلُ ما جارَ فيهِ المُوصِي؛ بهدفِ الإصلاحِ، فلا ينبغي أن تهابَ النَّفْسُ إصْلَاحَ ذلك مهما كَثُرَ.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ فمعنى التَّكثيرِ فيهِ ظاهرٌ؛ وذلك على أنَّ توصيةَ إبراهيمَ ويعقوبَ عَلَيْهِما السَّلَامُ بَنِيهِما بالثَّباتِ على الدِّينِ، والاعتصامِ بِهِ، لَمْ تَكُنْ مَرَّةً واحدةً فحسبُ؛ بل كانت متكرِّرَةً مرَّاتٍ كثيرةً؛ إذْ لا يكفِي في مثلِ هذا الأمرِ العظيمِ أَنْ يُذْكَرَ مرَّةً واحدةً؛ بل يلزمُ فيهِ التَّكريرُ والتَّكثيرُ؛ لِئَلَّا يغفلَ القَلْبُ عنه، وهذا هو دأبُ الأنبياءِ الأكارمِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وأيضًا فإنَّ البَنِينَ جماعةٌ كما لا يخفى، فنَاسَبَهُ التَّكثيرُ.

وكذلك قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وما بعدها؛ فإنَّها وَصَايا مُتَعدِّدةٌ كثيرةٌ، ذاتُ شأنٍ عظيمٍ؛ إذْ هي مِنْ أُصُولِ الدِّين وأُسُسِهِ التي ينبني عليها، فناسبتها التَّوصِيةُ. وكذا الحالُ في جُلِّ موارِدِ الصِّيغةِ؛ فإمَّا أن تكونَ للتَّكثيرِ الحقيقيِّ، وإمَّا أنْ تكونَ للمبالغةِ المجازيَّةِ؛ لبيانِ عِظَمِ شأنِ الوَصِيَّةِ المذكورةِ، أو نحوِ ذلك، واللهُ أعلمُ.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَوْهَنَ) وَ(وَهَّنَ)

الوَهْنُ والوَهَنُ: ضَعْفُ الشَّيْءِ، يُقال: وَهَنَ الشَّيْءُ –من بابِ وَعَدَ، وهو الأشهرُ فيه– يَهِنُ؛ أي: ضَعُفَ؛ فهو وَاهِنٌ، وَوَهَنَهُ غيرُهُ، وأَوْهَنَهُ، ووَهَّنَهُ: أَضْعَفَهُ[1]. وجوَّزَ بعضُهُم: وَهِنَ –من باب وَرِثَ–، وَوَهُنَ –من بابِ كَرُمَ–[2].

وقدْ وَرَدَت الصِّيغتانِ (أَوْهَنَ) و(وَهَّنَ) في موضعٍ وحيدٍ في القرآنِ الكريمِ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ**﴾ [الأنفال: ١٨]؛ إذْ قَرَأَ حفصٌ: ﴿**مُوهِنُ كَيْدِ**﴾ بالتخفيف؛ على أنه اسمُ فاعلٍ من (أَوْهَنَ)، وبغيرِ تنوينٍ وجَرِّ ﴿**كَيْدِ**﴾ على الإضافة. وقرأ ابنُ عامرٍ، وشعبةُ عن عاصمٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ: ﴿**مُوهِنٌ كَيْدَ**﴾ بالتخفيف كحفصٍ، ولكن بالتنوينِ ونصبِ ﴿**كَيْدَ**﴾ على الإعمال، وأمَّا الباقون فقرؤوا: ﴿**مُوَهِّنٌ كَيْدَ**﴾ بالتشديدِ؛ من (وَهَّنَ)، والتنوينِ والنَّصبِ؛ على إعمالِ اسمِ الفاعلِ[3].

وأهلُ العِلْمِ رحمهم الله تعالى أنظارُهم متفاوِتَةٌ في الصِّيغَتَيْنِ؛ فبعضُهُم يَرَى أنَّهما مُتَّحِدَتانِ في المَعْنَى[4]، كما هو ظاهرُ الآيةِ الكريمةِ، والاستعمالِ اللُّغَويِّ. ومعنى الزِّيادةِ فيهما هو الجَعْلُ؛ فيُقال: وَهَنَ الرَّجُلُ؛ إذا ضَعُفَ، وأَوْهَنْتُهُ إيهانًا ووَهَّنتُهُ تَوْهينًا؛ إذا جَعَلْتُهُ واهنًا ضعيفًا، ولا يخفى أنَّ هذا يكونُ بنقلِ الفعلِ (وَهَنَ) مِنَ اللُّزومِ إلى التَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ، على ما ذهب إليهِ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ[5]، وعلى رأيِ مَنْ جَوَّزَ أنْ يكونَ هذا الفِعْلُ مُتَعَدِّيًا يكونُ مما يتعدَّى بِنَفْسِهِ، وبالهَمْزةِ، وبتَضْعِيفِ عَيْنِهِ.

وفَرَّقَ بعضُهُم بينَ الصِّيغَتَيْنِ؛ فـ(أَوْهَنَ) معناها مُطْلَقُ الإضعافِ، وأمَّا (وَهَّنَ) ففيها معنى التكثيرِ والتَّكريرِ والمُبالغةِ[6]؛ وذلك على ما مَرَّ تفصيلُهُ؛ مِنْ كَوْنِ المُبالغةِ لبيانِ الكَيْفِ والنَّوْعِ، والتكريرِ لبيانِ الكَمِّ والعَدَدِ،

---

(١) ينظر مادة (و هـ ن): الخليل، **العين** ٤/ ٩٢. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٦/ ٢٣٤. الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٢١٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٦/ ١٤٩. ابن سيده، **المحكم** ٤/ ٤٢٩. ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٤٥٣.

(٢) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٢٣٩.

(٣) ينظر: الواسطي، **الكنز** ٢/ ٤٩٢. ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٧٦.

(٤) ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٤٣٨. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ١٣. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٣١٨. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٣/ ٥٤. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٢/ ٢٥٥. ابن جزي، **التسهيل** ١/ ٣٢٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٩/ ٢٩٨.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٤/ ١٢٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ١٦٨. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٥٧٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٥/ ٢٩٧. السمين، **الدر المصون** ٥/ ٥٨٨.

(٦) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ٢٢٢، ٢٢٣. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٣٤١. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٣٠٩. مكي، **الكشف** ١/ ٤٩٠.

وكلاهما جائزانِ مقبولانِ في هذا الموضِعِ، فأمَّا المبالغةُ فَلِأَنَّ اللهَ تعالى مُوهنٌ كَيْدَ الكافرينَ إيهانًا شديدًا ومُبْطِلٌ مَكْرَهم إبطالًا عظيمًا؛ بحيثُ لا يبقى لَهُ أَيُّ أَثَرٍ على المؤمنينَ، ومعلومٌ أنَّ الفِعْلَ مِنَ اللهِ تعالى ليسَ كَمِثْلِهِ فِعْلٌ، ولا يُحاطُ بِوَصْفِهِ ولا بِشِدَّةِ أَثَرِهِ. وأمَّا التَّكثيرُ والتَّكريرُ فَلِأَنَّهُ جَلَّ شأنُهُ قد أَوْهَنَ كيدَهُمْ غَيْرَ مرَّةٍ؛ فكان ذلك بإمدادِ المؤمنينَ بالملائكةِ الكرامِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِيقاتلُوا معهم، وبتغشيَتِهُمُ النُّعاسَ؛ أمانًا لهم وراحةً، وبتثبيتِ أقدامِهم والرَّبطِ على قلوبِهم بالغَيْثِ الذي أَنْزَلَهُ عليهم، وبإلقاءِ الرُّعْبِ في قلوبِ الكافرين وتقليلِهم في أَعْيُنِ المؤمنين عندَ القتالِ، فَهذا كُلُّهُ من تَوْهينِ اللهِ عزَّ وجلَّ كَيْدَ الكافرينَ.

هذا، وقد أَخْبَرَ سبحانَهُ في الآيةِ الكريمةِ بمجموعِ قراءاتِها أَنَّهُ أَوْهَنَ كَيْدَ الكافرين وأبْطَلَهُ فيما مَضَى –على قراءةِ التَّخفيفِ والإضافةِ–، وأنَّهُ مُوهِنُهُ أيضًا في الحالِ –على قراءةِ التخفيفِ والإعمالِ–، وأَنَّهُ سيُوهِنُهُ كذلك في كُلِّ مَرَّةٍ فيما سيأتي ويستقبل من الزَّمانِ –على قراءةِ التَّشديدِ والإعمالِ–، وهذا الفِعْلُ المُتَجَدِّدُ المستَمِرُّ في الأزمانِ كُلِّها لا شَكَّ أَنَّهُ مُتكَرِّرٌ؛ يحصلُ المَرَّةَ تِلْوَ المَرَّةِ، فناسَبَهُ التَّعبيرُ بصيغةِ التَّكثيرِ، والله أعلمُ بالصَّوابِ.

وفي التفسير: الطبري، **جامع البيان** ١٣/ ٤٤٩، ٤٥٠. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٣٨٦. البقاعي، **نظم الدرر** ٨/ ٢٤٥. محمد رشيد رضا، **المنار** ٩/ ٥١٨.

الفَصْـلُ الثَّـانِي: المَوَاضِـعُ الَّتِـي ظَاهِرُهَـا اخْـتِلَافُ مَعَـانِي صِـيغَتَيْ (أَفْعَـلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

وفيه ثلاثون مبحثًا:

المَبْحَـــــــــــثُ الأَوَّلُ: (آذَنَ) وَ(أَذَّنَ)

المَبْحَـــثُ الثَّـــانِي: (أَبْـــرَأَ) وَ(بَـــرَّأَ)

المَبْحَـــثُ الثَّالِـــثُ: (أَبْشَـــرَ) وَ(بَشَّـــرَ)

المَبْحَـــثُ الرَّابِـــعُ: (أَبْصَـــرَ) وَ(بَصَّـــرَ)

المَبْحَـــثُ الخَـــامِسُ: (أَجْمَـــعَ) وَ(جَمَّـــعَ)

المَبْحَـــثُ السَّـــادِسُ: (أَحَـــبَّ) وَ(حَبَّـــبَ)

المَبْحَـــثُ السَّـــابِعُ: (أَكْـــرَهَ) وَ(كَـــرَّهَ)

المَبْحَـــثُ الثَّـــامِنُ: (أَحْـــدَثَ) وَ(حَـــدَّثَ)

المَبْحَـــثُ التَّاسِـــعُ: (أَحْكَـــمَ) وَ(حَكَّـــمَ)

المَبْحَـــثُ العَاشِـــرُ: (أَحْيَـــا) وَ(حَيَّـــا)

المَبْحَـثُ الحَـادِي عَشَـرَ: (أَخْسَـرَ) وَ(خَسَّـرَ)

المَبْحَـثُ الثَّـانِي عَشَـرَ: (أَخْلَـدَ) وَ(خَلَّـدَ)

المَبْحَـثُ الثَّالِـثَ عَشَـرَ: (أَخْلَـفَ) وَ(خَلَّـفَ)

المَبْحَـثُ الرَّابِـعَ عَشَـرَ: (أَدْبَـرَ) وَ(دَبَّـرَ)

المَبْحَـثُ الخَـامِسَ عَشَـرَ: (أَدْلَـى) وَ(دَلَّـى)

المَبْحَـثُ السَّـادِسَ عَشَـرَ: (أَسْـلَمَ) وَ(سَـلَّمَ)

المَبْحَـثُ السَّـابِعَ عَشَـرَ: (أَكْفَـرَ) وَ(كَفَّـرَ)

المَبْحَـثُ الثَّـامِنَ عَشَـرَ: (أَضْـعَفَ) وَ(ضَـعَّفَ)

المَبْحَـثُ التَّاسِـعَ عَشَـرَ: (أَعْجَـزَ) وَ(عَجَّـزَ)

المَبْحَـــثُ العِشْـــرُونَ: (أَعَـــدَّ) وَ(عَـــدَّدَ)

المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْذَرَ) وَ(عَذَّرَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْرَضَ) وَ(عَرَّضَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَعْقَبَ) وَ(عَقَّبَ)

المَبْحَـثُ الرَّابِـعُ وَالعِشْـرُونَ: (أَفْـرَطَ) وَ(فَـرَّطَ)

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْرَنَ) وَ(قَرَّنَ)

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْسَمَ) وَ(قَسَّمَ)

المَبْحَـثُ السَّـابِعُ وَالعِشْـرُونَ: (أَكْبَـرَ) وَ(كَبَّـرَ)

المَبْحَـثُ الثَّـامِنُ وَالعِشْـرُونَ: (أَلْقَـى) وَ(لَقَّـى)

المَبْحَـثُ التَّاسِـعُ وَالعِشْـرُونَ: (أَمْنَـى) وَ(مَنَّـى)

المَبْحَـــثُ الثَّلَاثُـــونَ: (أَنْكَـــرَ) وَ(نَكَّـــرَ)

يختصُّ هذا الفصلُ بدراسةِ المواضِعِ التي ظاهرُها اختلافُ معاني صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) في القرآن الكريم؛ وذلك بجمعِ أقوالِ أهلِ العلمِ رحمهم الله تعالى –من المفسِّرين وغيرِهم–، ودراستِها، والموازنةِ بينها، وترجيحِ الأنسبِ منها بالسِّياقِ الكريمِ، وقواعدِ العربية؛ وذلك عبر المباحث الآتية:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (آذَنَ) وَ(أَذَّنَ)

الأَذْنُ والإيذَانُ: هُمَا العِلْمُ والإِعْلَامُ؛ يُقال: أَذِنَ بِالشَّيْءِ –كَسَمِعَ– يَأْذَنُ إِذْنًا وأَذْنًا وأَذَنًا وأَذَانًا وأَذَانةً؛ عَلِمَ، وآذَنَهُ غيرُهُ الشَّيْءَ وآذَنَهُ بِهِ؛ أي أَعْلَمَهُ إيَّاهُ. ورُبَّما أُطْلِقَ الإِذْنُ عَلَى الأَمْرِ والإِرَادَةِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا وبَيْنَهُ مِنَ المُلَازَمَةِ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (آذَنَ) المزيدُ بالهمزةِ في ثلاثةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ أوَّلُها: قوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَـَٔاذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ**﴾ [البقرة: ٢٧٩]؛ على قراءةِ شُعبةَ عن عاصمٍ، وحمزةَ[2]، وثانيها: قوله تعالى: ﴿**فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ**﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وثالثُها: قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ**﴾ [فصلت: ٤٧]. وأمَّا (أَذَّنَ) المُضَعَّفُ فَوَرَدَ خمسَ مرَّاتٍ في ثلاثةِ مواضعَ؛ في قوله تعالى: ﴿**فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ**﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ**﴾ [يوسف: ٧٠]، وقوله: ﴿**وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا**﴾ [الحج: ٢٧][3].

وأكثرُ أهلِ العلمِ رحمهم الله تعالى يُفَرِّقونَ بينَ الصِّيغَتَيْنِ، كما هو ظاهرُ الآياتِ الكريماتِ، وقِلَّةٌ منهم جَعَلُوهما بمعنىً واحدٍ. وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

١. يكادُ الإجماعُ يكونُ حاصلًا بينَ أهلِ اللغةِ[4]، وكذا أهلِ التَّوجيهِ، والتَّفسيرِ على أنَّ الإيذانَ هو الإعلامُ، وأنَّ (آذَنَ) منقولٌ[5] مِنَ الثُّلاثيِّ اللازمِ (أَذِنَ)[1]. وهو الأظهرُ.

---

(١) ينظر (أ ذ ن): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ١٥، ١٦. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ٢٠٦٨، ٢٠٦٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٧٥–٧٧. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٩٦، ٩٨. ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٩–١٢. السمين، **عمدة الحفاظ** ١/ ٧٨–٨٠. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١١٧٥.

(٢) وأما الباقون فقرؤوها ﴿**فَأْذَنُواْ**﴾؛ من الثلاثي (أَذِنَ). ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٥، ٢٦.

(٤) وهم أصحابُ المعاجمِ المذكورون في الهامش الأوَّل، وقد صرَّحَ بكونِ الهمزةِ في (آذَنَ) للنَّقل: الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٩.

(٥) أي أنَّ الهمزةَ فيهِ للجعلِ؛ بمعنى جعلِ المرءِ عالمًا بالشَّيءِ.

٢. لَمْ يُخالِفِ القولَ المتقدِّمَ مِنَ السَّادةِ العلماءِ إلَّا قُطْرُبٌ والعُكْبَرِيُّ رحمهما اللهُ تعالى؛ فأمَّا قُطْرُبٌ فذَكَرَ ما يُوهِمُ أنَّ (آذَنَ) المزيدَ بالهمزةِ ليسَ منقولًا من الفِعْلِ المجرَّدِ؛ بل هو بمعناهُ؛ إذْ فَسَّرَ الإيذانَ بالعِلْمِ والتيقُّنِ من الشَّيءِ، لا بإعلامِ الغَيْرِ بِهِ[٢]. وأمَّا العُكْبَرِيُّ فذَكَرَ احتمالَ كَوْنِ الهمزةِ في (آذَنَ) للصَّيْرورةِ لا الجَعْلِ؛ على معنى: صِيرُوا عالِمينَ بالحربِ[٣]، فلا يكونُ منقولًا من (أَذِنَ)؛ بل هو مُسَاوٍ لهُ في اللُّزومِ. وتَعَقَّبَهُ السَّمينُ رحمه الله تعالى بأنَّ فيهِ بُعْدًا كبيرًا[٤].

هذا ما يتعلَّقُ بصيغةِ (آذَنَ)، وأمَّا (أَذَّنَ) فتفصيلُ الكلامِ فيها فيما يأتي:

١. ذهبَ أكثرُ أهلِ العِلْمِ إلى أنَّ التَّأْذِينَ هو النِّداءُ والتَّصويتُ بهَدَفِ الإعلامِ[٥]. وعلى هذا يكونُ بينَ الإيذانِ والتَّأْذينِ عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ؛ فالإيذانُ الذي هو مطلقُ الإعلامِ عامٌّ، والتأذينُ خاصٌّ، وكُلُّ تأذينٍ إيذانٌ، وليسَ كُلُّ إيذانٍ تأذينًا. وبيانُ ذلك: أنَّ إعلامَ الغيرِ بِشَيْءٍ قَدْ يكونُ لَهُ طُرُقٌ شَتَّى؛ منها النِّداءُ، ومنها الكتابةُ، والإشارةُ، وإرسالُ رسولٍ إليهِ، وغيرُ ذلك، فالنِّداءُ إذًا هو جزءٌ منَ الإعلامِ.

٢. ذَكَرَ بعضُهم أنَّ (أَذَّنَ) معناهُ الإعلامُ بعدَ الإعلامِ؛ لِمَا أنَّ التَّضعيفَ في (فَعَّلَ) يدلُّ على التَّكثيرِ والتَّكريرِ[٦].

---

(١) ينظر مثلًا: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٤٠٤، ٤١٣. مكي، **الكشف** ١/ ٣١٨. المهدوي، **شرح الهداية** ١/ ٤١٢. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣٤٩، ٣٥٠. وفي التفسير: الفراء، **معاني القرآن** ١/ ١٨٩. أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٨٣. الطبري، **جامع البيان** ٦/ ٢٤. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٣٥٩. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٧/ ٤٣٠. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٢٢، و٣/ ١٣٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ١٠٤. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٧١٤. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٦٤٠، و٨/ ٢١٦.

(٢) ينظر: **معاني القرآن** ٢/ ٣٥٣، ٣٥٤. على أنَّهُ قد جعل الثُّلاثيَّ بمعنى الإصغاءِ والاستماعِ، لا بمعنى العلمِ كما هو المعهود عند السادةِ المفسرين.

(٣) ينظر: **التبيان** ١/ ٢٢٤. وقد نقلَهُ بصيغةِ التَّمريضِ، فالظاهرُ أنَّهُ لم يرتَضِهِ.

(٤) ينظر: **الدر المصون** ٢/ ٦٤٠.

(٥) وأوَّلُ من ذكر هذا المعنى هو سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٦٢، ثم تناقلَهُ جمعٌ غفيرٌ من أهلِ اللغةِ والتفسير. ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٥١٧. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٢/ ٤٠٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٩/ ١٤٦، و٩/ ٤٢٣، و١٢/ ١٨٠. الراغب، **المفردات** ص: ٧٠. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ٣٥١، و٨/ ٤٤٧. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٥٦٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٤/ ٢٤٦، ٢٤٧. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٢٠٩. السمين، **الدر المصون** ٥/ ٥٠٠، و٨/ ٢٦٤. محمد رشيد رضا، **المنار** ٨/ ٣٧٩. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٨/ ١٣٧.

(٦) نسبهُ الواحديُّ وغيرُهُ إلى ابن الأنباري، ولكن لم أجده في كُتُبِه. ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ١٨٠. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٨/ ٤٨٦. وذكر هذا القولَ أيضًا: ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٩٦. نشوان الحميري، **شمس العلوم** ١/

ولا يخفى أنَّ بينَ القولَيْنِ تناسُبًا واتِّصالًا، وقد يرجعانِ إلى شيءٍ واحدٍ[١]؛ لأنَّ التَّكثيرَ في الإعلامِ يقتضِي رَفْعَ الصَّوْتِ بِهِ، بحيثُ يُسْمِعُ المُعْلِمُ المُخَاطَبَ أو المَقْصُودَ بِالإعلامِ ولَوْ كانَ بعيدًا، ورُبَّما احتيجَ إلى التَّكرارِ أيضًا إلى جانبِ رفعِ الصوت[٢]، وهذا هو عينُ النِّداءِ والتَّصويتِ. وإنَّما يكونُ النِّداءُ والتَّصويتُ في الأمورِ الجليلةِ ذاتِ البالِ، أو فيما يَغْلِبُ على الظَّنِّ أنَّهُ قد يفوتُ بعضَ المخاطَبينَ سماعُهُ أوِ العِلْمُ بِهِ. وعلى هذا يكونُ أصلُ تخصيصِ (أَذَّنَ) في الإعلامِ نداءً هو ما يُلْحَظُ في صيغتِهِ من معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ على ما تقدَّم، ويُؤَيِّدُ ذلك أيضًا تخصيصُ التَّأذينِ والأَذَانِ شَرْعًا بالنِّداءِ إلى الصَّلاةِ؛ للعِلَّتَيْنِ المتقدِّمتَيْنِ؛ أعني كَوْنَهُ من الأمورِ العظيمةِ المُهِمَّةِ، وكَوْنَهُ نداءً متكرِّرًا، وبصوْتٍ مرتفعٍ.

وأمَّا القائلونَ باتِّحادِ مَعْنَيَيْ الصِّيغَتَيْنِ فحَمَلُوهما على مُطْلقِ الإعلامِ دُونَمَا فرقٍ؛ ودليلُهم أنَّ العَرَبَ كثيرًا ما تُجْري (فَعَّلَ) مُجْرَى (أَفْعَلَ)[٣].

وقد رَدَّهُ السَّمينُ[٤] رحمه الله تعالى؛ وذلك بَعْدَما ذَكَرَ أنَّ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا**﴾ [الحج: ٢٧] قراءةً شاذَّةً: «وَآذِنْ»؛ بالمَدِّ والتَّخفيفِ[٥]، فَرَدَّ القراءةَ بكَوْنِ الفِعْلِ (أَذِّنْ) في الآيةِ الكريمةِ لازمًا، وأمَّا (آذِنْ) المخفَّف فهو مُتَعدٍّ كما تقدَّمَ، فوجَبَ أنْ يَتَعدَّى بنفسِهِ لا بِحَرْفِ الجرِّ. والأمرُ كما قال، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

---

٢٢٤. ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٣٠٣. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١١٧٥.

(١) أشار إلى نحو ذلك أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٣٠٣.

(٢) وقد أشار ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٣/ ٢٨ إلى أنَّ التأذينَ في الأصلِ هو النِّداءُ المُكَرَّرُ. وهذا يُقَوِّي ما ذُكِرَ آنفًا؛ من جوازِ جَمْعِ المعنَيَيْنِ في معنىً واحدٍ.

(٣) وهو منقولٌ عن سيبويه أيضًا؛ إذ ذكر في "**الكتاب**" ٤/ ٦٢ أنَّ بعضَ العرب يُفرقون بين (آذَنَ) و(أَذَّنَ)، وبعضهم يجعلونهما بمعنى واحدٍ. وهو ظاهرُ كلامِ قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٨١٩، ٨٢٠. وابن جزي، **التسهيل** ١/ ٢٨٩.

(٤) ينظر: **الدر المصون** ٨/ ٢٦٤.

(٥) وهي قراءة النقاش عن الحسن. ينظر: النوزاوازي، **المغني** ٣/ ١٢٨٨.

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْرَأَ) وَ(بَرَّأَ)

تَدُلُّ هذهِ المادَّةُ على مَعْنَيَيْنِ أساسَيْنِ تتفرَّعُ عنهما المعاني الأُخْرَى؛ أَوَّلُهما: الخَلْقُ، ويُقالُ فيه: بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ يَبْرَؤُهُمْ بَرْءًا؛ من بابِ جَعَلَ، وهو البَارِئُ. والثَّاني: التَّباعُدُ مِنَ الشَّيْءِ ومفارَقَتُهُ، ويتفرَّعُ عنه مَعْنيان: أوَّلهما السَّلامةُ من السُّقْمِ؛ يُقال: بَرَأَ فُلَانٌ من مَرَضِهِ وبَرِئَ[1] -كَصَنَعَ وشَرِبَ- بُرْءًا؛ إذا نَقِهَ، فهو بارِئٌ. وثانيهما: السَّلامةُ من العَيْبِ أوِ القَبَائحِ؛ يُقال: بَرِئَ فُلانٌ مِنَ العَيْبِ بَرَاءَةً وبَرَاءً؛ فهو بَرِيءٌ[2].

وقد وَرَدَ (أَبْرَأَ) في القرآنِ الكريمِ في موضِعَيْنِ اثْنَيْنِ فقط؛ الأوَّل: قوله تعالى: ﴿**وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ**﴾ [آل عمران: ٤٩]، والثاني: قوله تعالى: ﴿**وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ**﴾ [المائدة: ١١٠]. وأمَّا (بَرَّأَ) فوَرَدَ في ثلاثةِ مواضعَ؛ هي: قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ**﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ**﴾ [النور: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿**فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ**﴾ [الأحزاب: ٦٩][3]. وظاهرُ الآياتِ الكريماتِ أنَّ الصِّيغَتَيْنِ مُخْتلفتانِ من حيثُ الاستعمالُ والدَّلالةُ؛ فالإبراءُ مُخْتَصٌّ بالشِّفاءِ مِنَ الأسقامِ الجَسَديَّةِ، والتَّبْرِئَةُ بمعنى السَّلامةِ منَ القبائحِ والآثامِ.

وأمَّا فائدةُ الزِّيادةِ في كُلٍّ منهما فيُقالُ فيها: اتَّفقَ أهلُ العِلْمِ جميعًا على أنَّ صيغةَ (أَبْرَأَ) للنَّقْلِ أو التَّعْدِيةِ، والجَعْلِ[4]، وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ. ولكنَّهم اختلفوا في دلالةِ (بَرَّأَ) على أقوالٍ متعدِّدةٍ:

أَوَّلُها: أنَّ (بَرَّأَ) للنَّقلِ والجَعْلِ أيضًا، وعلى هذا فالصِّيغتَانِ في هذهِ الحيثيَّةِ سواءٌ. وهذا هو ظاهرُ كلامِ أصحابِ المعاجمِ، وعباراتِ بعضِ المفسرينَ[5]؛ وبخاصَّةٍ عند قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ**﴾؛ إذ فسَّروها بالتَّزكيةِ التي تعني جَعْلَ الشَّيْءِ زَكِيًّا، فكذلك التَّبْرِئةُ تعني جَعْلَ النَّفْسِ بريئةً.

ثانيها: ذَكَرَ الحوفيُّ رحمه الله أنَّ التَّضعيفَ في (بَرَّأَ) للتَّكثيرِ[6]، وبنحوِ قَوْلِهِ قال البقاعيُّ رحمه الله[1]،

---

(١) وجعل بعضُهُم هذا الفِعْلَ مُثَلَّثًا. ينظر: ابن عباد، **المحيط في اللغة** ١٠/ ٢٧٤. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **إكمال الإعلام بتثليث الكلام** ١/ ٢١، تحقيق: سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٢) ينظر مادة (ب ر أ): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ١٩٣ وما بعدها. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٢٣٦. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٢٨٦، ٢٨٧. ابن منظور، **لسان العرب** ١/ ٣١، ٣٢. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٣٤.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١١٦.

(٤) ينظر مثلًا: الخليل، **العين** (ب ر أ) ٨/ ٢٨٩. الطبري، **جامع البيان** ٦/ ٤٢٨. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٨/ ٣٣٣. الواحدي، **التفسير الوسيط** ١/ ٤٣٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٢٢٨. السمين، **الدر المصون** ٣/ ١٩٧، ١٩٨.

(٥) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ١٤٢. البغوي، **معالم التنزيل** ٦/ ٣٧٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ٤١٧.

(٦) ينظر: عناني، إبراهيم عناني عطية، رسالة دكتوراة بعنوان: "**البرهان في علوم القرآن للإمام الحوفي – سورة يوسف دراسةً وتحقيقًا**" ص: ٢٣٨، جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

غير أنَّهُ جَعَلَهُ للتَّدريجِ في موضِعِ الأحزابِ[٢].

ثالثها: أَوْمَأَ الزَّمخشريُّ[٣]، ومِنْ بَعْدِهِ ابنُ عاشورٍ[٤] رحمهما الله تعالى إلى أنَّ الزيادةَ في (بَرَّأَ) للنِّسْبةِ أوِ التَّسْمِيَةِ، وصرَّحَ بِهِ تصريحًا شيخ زاده رحمه الله تعالى[٥].

رابعُها: ذَكَرَ البيضاويُّ[٦] رحمه الله، وغيرُهُ من المفسِّرين[٧] أَنَّ معنى التَّبْرِئةِ في قولِهِ تعالى: ﴿**فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ**﴾ هو إظهارُ البراءةِ وتصحيحُها، وفَسَّرَ ذلك القونويُّ[٨] رحمه الله بأنَّ المقصودَ أنَّ صِيغةَ (فَعَّلَ) لإظهارِ أصلِ الفعلِ؛ وهو البراءة[٩]. ويبدو لي أنَّ هذا الرَّأيَ أَشْبَهُ ما يكونُ بالقَوْلِ المنسوبِ إلى قطربٍ رحمه الله في معنى صيغةِ (أَكْذَبَ)[١٠]؛ وهو تَبْيِينُ الكَذِبِ والتَّدليلُ عليهِ، فكذلك هنا.

ولَعَلَّهُ أنْ يكونَ كِلا القَوْلَيْنِ راجعًا إلى معنى الجَعْلِ، ولكنَّ السَّادةَ المفسِّرينَ لَمْ يُعَبِّروا بلفظِ الجَعْلِ لأنَّهُ قد يُوهِمُ أنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ بريئًا مِنْ قَبْلِ أن يُؤذوهُ بأقوالِهم؛ بل هو بريءٌ كُلَّ البراءةِ، ولكنَّ الله تعالى أَظْهَرَ براءَتَهُ لهم عيانًا وأَطْلَعَهُم عليها[١١].

فتحصَّلَ ممَّا سَبَقَ أنَّهُ بِحَسَبِ الأقوالِ كُلِّها في معنى صيغةِ (بَرَّأَ) فإنَّهُ مُختلفٌ عن معنى صيغةِ (أَبْرَأَ)؛ إمَّا مِنْ حَيْثُ الزِّيادةُ وفائدتُها في كُلٍّ، وإمَّا مِنْ حَيْثُ أَصْلُ الاستعمالِ في اللُّغةِ، والتَّعبير بهما في النَّظمِ الكريمِ، وإمَّا مِنْ حَيْثُ هما معًا.

---

(١) ينظر: **نظم الدرر** ١٠/ ١٢٩.

(٢) ينظر: **نظم الدرر** ١٥/ ٤٢١.

(٣) فقد فسَّر رحمه الله تبرئةَ النَّفْسِ بالشَّهادةِ لها بالبراءةِ، وهذا أشبهُ ما يكونُ بمعنى النِّسْبةِ. ينظر: **الكشاف** ٢/ ٤٨٠.

(٤) ذَكَرَ أنَّ معنى التَّبْرئة هو ادِّعاءُ براءةِ النَّفس من ارتكاب الذنْبِ. ينظر: **التحرير والتنوير** ١٣/ ٥.

(٥) ينظر: **حاشية شيخ زاده على البيضاوي** ٦/ ٦٦٧.

(٦) ينظر: **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٣٩.

(٧) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٥٦٣. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٨/ ٢٨٦. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٦/ ٥٠٧.

(٨) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٥/ ٤٢٧.

(٩) أمَّا شيخ زاده فجَعَلها للنِّسْبَةِ كما تقدَّم.

(١٠) ينظر: ص٥٠ من الدراسة.

(١١) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٢/ ١٢١.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْشَرَ) وَ(بَشَّرَ)

البِشْرُ: هُوَ طَلَاقَةُ الوَجْهِ وسُرُورُهُ، يُقَال: بَشِرَ فُلانٌ بِكَذَا يَبْشَرُ بِشْرًا؛ إذا سُرَّ وفَرِحَ. والبِشَارَةُ والبُشَارَةُ: هي الخَبَرُ السَّارُّ الَّذِي تَنْبَسِطُ لَهُ بَشَرةُ الإنْسانِ، ويُقال فيها: بَشَرْتُ فُلانًا –من باب نَصَرَ– أَبْشُرُهُ بَشْرًا وبُشُورًا، وكَذَا بَشَّرْتُهُ تَبْشِيرًا، وأَبْشَرْتُهُ إبْشَارًا(١).

ولم يَرِد الفعلُ (أَبْشَرَ) إلَّا مرَّةً واحدةً في القرآن الكريم؛ في قوله تعالى: ﴿**وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ**﴾ [فصلت: ٣٠]. وأمَّا (بَشَّرَ) فعلى العكسِ منه؛ إذ تكرَّرَ وُرُودُهُ –باختلافِ تصريفاتِهِ واشتقاقاتِهِ– سبعًا وأربعين مرَّةً؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ**﴾ [البقرة: ١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿**فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ**﴾ [الصافات: ١٠١]، وغيرها(٢).

وقد اختلَفَ السَّادةُ العُلَمَاءُ رَحمهم الله تعالى في صيغَتَيْ (أَبْشَرَ) و(بَشَّرَ) ومعنى كُلٍّ منهما؛ **فأمَّا (بَشَّرَ) المضَعَّفُ فحَاصِلُ الأقوالِ فيهِ ثلاثةٌ:**

الأوَّلُ: أنَّهُ والمُجَرَّدَ (بَشَرَ) سَوَاءٌ في المَعْنَى، وكِلاهما من البِشَارةِ على ما تقدَّمَ، غيرَ أنَّ تثقيلَ الفِعْلِ لُغَةٌ، وتخفيفَهُ لُغَةٌ أخرى من لُغَاتِ العَرَبِ. وإلى هذا ذهبَ جَمْعٌ من أهلِ اللغةِ والتَّوجيهِ والتَّفْسيرِ(٣).

فعلى هذا الاحتمالِ يكونُ الفِعْلانِ (بَشَرَ) و(بَشَّرَ) منقولَيْنِ مِنَ الفعلِ اللازمِ (بَشِرَ)؛ أحدهما بالحَرَكةِ والآخرُ بالتَّضعيفِ؛ بِحَسَبِ قولِ الفَيُّومي(٤). ولو كانَ الأمرُ كما قالَ لَلَزِمَ أَنْ يكونَا منَ السُّرُورِ كجَذْرِهما، لا مِنَ البِشَارةِ، وفيه بَحْثٌ. واختارَ أبو حيَّان أنَّ التَّضعيفَ في (بَشَّرَ) للإغناءِ عنِ المُجَرَّدِ (بَشَرَ)؛ إذْ كَوْنُهما لُغَتَيْنِ يقتضي أنَّ الذين يَنْطِقُون بِهِ مُشَدَّدًا غيرُ الذين يَنْطِقُونَ بِهِ مُخَفَّفًا(٥).

الثَّاني: أنَّهُ لَيْسَ بمعنى المُجَرَّدِ؛ إذِ المُجَرَّدُ من السُّرُورِ والفَرَحِ، والمُشَدَّدُ (بَشَّرَ) مِنَ البِشَارةِ؛ وهي الإخبارُ بالخبرِ السَّارِّ. وعَلَيْهِ جماعةٌ من أهلِ العِلْمِ أيضًا(٦).

---

(١) ينظر مادة (ب ش ر): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١١/ ٢٤٥، ٢٤٦. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٥٩٠. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٢٥١. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٥٨، ٥٩. ابن منظور، **لسان العرب** ٤/ ٦١.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١١٩، ١٢٠.

(٣) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٩١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٤٠٥. ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٣١٠. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ٤٢. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٥٩٠. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٨/ ٢٨٩–٢٩٢. مكي، **الكشف** ١/ ٣٤٤. المهدوي، **التحصيل** ٢/ ٥٢. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٢٠٩. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣٧١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٨/ ٢١١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٤/ ٧٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ١٧٧.

(٤) ينظر: **المصباح المنير** ١/ ٤٩.

(٥) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ١٨٠.

(٦) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ١/ ٢١٢. الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٢٥٤، ٢٥٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٢١٣.

الثَّالث: أنَّ فيهِ معنى التَّكثيرِ أوِ المبالغة[١]. وقدِ اختُلِفَ في جهةِ التكثيرِ فيه؛ فذَكَرَ أبو حيَّان[٢] أنَّهُ بالنِّسْبةِ إلى المفاعيلِ؛ أي المُبَشَّرينَ. وهذا غيرُ مُطَّرِدٍ في المواضِعِ كُلِّها، ولأجلِ ذلك لَمْ يَتَبَنَّهُ. واختارَ السَّمينُ[٣] أنَّهُ بالنِّسْبةِ إلى المُبَشَّرِ بِهِ، لا إلى المُبَشِّرِ. وهو أَوْجَهُ من الأوَّلِ وأكثرُ اطِّرادًا.

وهذا القولُ هو الأظهرُ والأشبَهُ بصيغةِ (فَعَّلَ) ودلالتِها، والتَّكثيرُ فيها ظاهرٌ، وهو على ما شُرِحَ غيرَ مرَّةٍ.

وأمَّا (أَبْشَرَ) فلا خِلافَ بينَ السَّادةِ المفسرينَ في أنَّهُ في الآيةِ الكريمةِ مِنَ السُّرُورِ لا غَيْرَ، وأنَّهُ فِعْلٌ لازمٌ لا مُتَعدٍّ، وإنْ كان يجيءُ في اللُّغةِ مُتَعدِّيًا وبمعنى التَّبشيرِ. وفي معنى الهمزةِ فيه أقوالٌ:

الأوَّل: أنَّهُ بمعنى الفِعْلِ المُجَرَّدِ (بَشِرَ)؛ أَيْ سُرَّ وفَرِحَ، وهو ظاهرُ أقوالِ بعضِ أهلِ اللغةِ والمفسِّرين[٤].

الثَّاني: أنَّهُ بمعنى الصَّيْرورة ذَا شَيْءٍ؛ فأَبْشَرَ: أَيْ صَارَ ذَا بِشْرٍ، وهو السُّرورُ كما مَرَّ. قالهُ الزَّمخشريُّ[٥].

الثَّالث: أنَّهُ لِمُطَاوَعَةِ (بَشَرَ) و(بَشَّرَ)؛ إذْ يُقال: بَشَرْتُهُ بالشَّيْءِ وبَشَّرْتُهُ بِهِ فَأَبْشَرَ. وقد أشار إلى هذا جماعةٌ من أهلِ العِلْمِ رحمهم اللهُ[٦]، ولَعَلَّ أَصْرَحَ عبارةٍ في هذا المعنى هي عبارةُ أبي حفصٍ النَّسَفيِّ: "**فَأَبْشَرَ: أَيْ قَبِلَ البِشَارَةَ**"[٧].

وهي معانٍ متقاربةٌ متلازمةٌ؛ فإنَّ الإنسانَ إذا بُشِّرَ بِخَيْرٍ ظَهَرَ أَثَرُ السُّرُورِ والفَرَحِ على وَجْهِهِ، فهذا قَبُولٌ منه للبِشَارةِ. وإذْ ظَهَرَ أَثَرُ البِشَارةِ على وَجْهِهِ فإنَّهُ لا غَرْوَ ذُو بِشْرٍ وسُرُورٍ.

وأَيًّا ما كانَ فالظَّاهرُ هو اختلافُ صِيغَتَيْ (أَبْشَرَ) و(بَشَّرَ) من حيثُ المعنى في القُرآنِ الكريمِ، وإنْ كانتا تتناوَبَانِ في الدَّلالةِ على معنىً واحدٍ في غيرِهِ، واللهُ أعلمُ.

ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١٦٣.

(١) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ١/ ١١٣. الراغب، **المفردات** ص: ١٢٥. ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم، **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي** ٣/ ٥٧، تحقيق: عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(٢) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ١٨٠.

(٣) ينظر: **الدر المصون** ١/ ٢١٠.

(٤) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢١/ ٤٦٧. ابن الأنباري، محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس** ٢/ ١٢٨، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م. ابن سيده، **المحكم** ٤/ ٣٤٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ٢٢٤. البقاعي، **نظم الدرر** ١٧/ ١٨٤. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٧/ ٢٧٠.

(٥) ينظر: **المفصل** ص: ٣٧٣.

(٦) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١١/ ٢٤٦. ابن عباد، **المحيط في اللغة** ٧/ ٣٣٠. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٥٩٠. الراغب، **المفردات** ص: ١٢٥. النيسابوري، **غرائب القرآن** ٦/ ٥٨.

(٧) **التيسير** ١/ ٤٣٠.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَبْصَرَ) وَ(بَصَّرَ)

أَصْلُ هذهِ المادَّةِ هُوَ العِلْمُ بالشَّيْءِ؛ إمَّا عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ بالعَيْنِ، وإمَّا عَنْ طَرِيقِ إدْرَاكِهِ ببصيرةِ القَلْبِ. فَيُقَالُ مِنَ الأَوَّلِ: بَصُرَ الشَّيْءَ وبَصُرَ بِهِ[1] -يتعدَّى بنفسِهِ وبالباءِ، وتعديتُهُ بالباءِ أفصحُ- بَصْرًا وبَصَارَةً، وكَذَا أَبْصَرَهُ إبْصارًا؛ إذا رآهُ ونَظَرَ إليهِ؛ فهو مُبْصِرٌ. ومِنَ الثَّاني: بَصُرَ بِالشَّيْءِ يَبْصُرُ بِهِ؛ إذَا عَلِمَهُ، فهو بَصِيرٌ؛ أَيْ عالِمٌ، وبَصَّرَهُ غيرُهُ الشَّيْءَ وبِهِ؛ إذَا جَعَلَهُ يَرَاهُ أَوْ عَرَّفَهُ إيَّاهُ[2].

وقَدْ ذُكِرَ الفعلُ (أَبْصَرَ) ومُشْتَقَّاتُهُ أربعًا وثلاثين مرَّةً في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا**﴾ [الأنعام: ١٠٤]، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا**﴾ [يونس: ٦٧]، وغيرهما. وأمَّا (بَصَّر) المشدَّد فلم يَرِدْ إلا مرَّتين؛ في قوله تعالى: ﴿**تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ**﴾ [ق: ٨]، وفي قوله تعالى: ﴿**يُبَصَّرُونَهُمْ**﴾ [المعارج: ١١][3].

وبالتَّقْدِيمِ الآنِفِ يَظْهَرُ أنَّ الإبْصارَ شَيْءٌ والتَّبصيرَ شَيْءٌ آخرُ؛ إذِ الإبْصَارُ هو الرُّؤيةُ في الأَصْلِ، وفِعْلُهُ مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وهذا هو مذهبُ أهلِ العِلْمِ بعامَّةٍ. وجُلُّهُم على أنَّ (أَبْصَرَ) و(بَصُرَ) المجرَّد لُغَتَانِ بالمعنى نفسِهِ[4]، إلَّا أنَّ الفَرْقَ بينهما مِنْ وُجُوهٍ:

- أنَّ المُجَرَّدَ يتعدَّى غالبًا بالباءِ، وأمَّا (أَبْصَرَ) المزيدُ فيتعدَّى بنفسِهِ.
- أنَّ المُجَرَّدَ (بَصُرَ) يُسْتَعْمَلُ في النَّظَرِ والعِلْمِ، أمَّا المزيدُ (أَبْصَرَ) فللنَّظَرِ فَحَسْبُ.
- أنَّ (بَصُرَ) المُجَرَّد أَبْلَغُ في معناهُ مِنَ المزيدِ (أَبْصَرَ)؛ لأنَّهُ على زِنَةِ (فَعُلَ) الخاصِّ بالطَّبائِعِ والسَّجايا، ففيهِ دلالةٌ على أنَّ الفاعِلَ صَارَ بَصيرًا بالشَّيْءِ، وصارَ الفِعْلُ سَجِيَّةً لَهُ[5]. وهذا يُفَسِّرُ سَبَبَ تعدِيَتِهِ بالباءِ في اللغةِ الفُصْحَى؛ إذْ أفعالُ السَّجايا لازِمَةٌ؛ فلذلك لَمْ يَتَعَدَّ بنفسِهِ. ويُفَسِّرُ أيضًا سببَ تخصيصِهِ بمعنى العِلْمِ؛ لأنَّ مَنْ صَارَ شَدِيدَ الإبصارِ بالشَّيْءِ صَارَ عليمًا خبيرًا بِهِ؛ فهو أقوى مِنْ مُطْلَقِ الرُّؤيةِ.

وليست الهمزةُ في (أَبْصَرَ) على هذا للنَّقْلِ؛ بل هي للدَّلالةِ على معنى الفِعْلِ المجرَّدِ، وقَدْ تكونُ للإغناءِ

---

(١) وجوَّزَ بعضُهُم فيهِ كَسْرَ الصادِ أيضًا؛ فيقال: بَصِرَ بِهِ يَبْصَرُ. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** (ب ص ر) ١٢/ ١٢٦.

(٢) ينظر مادة (ب ص ر): الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٥٩١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٢٥٣، ٢٥٤. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٣١٥، ٣١٦. ابن منظور، **لسان العرب** ٤/ ٦٤-٦٦. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٥٠.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٢١، ١٢٢.

(٤) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ٢٦، ٩٨. الطبري، **جامع البيان** ١٩/ ٥٣١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ١٣٤. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٧/ ٣٠٦. مكي، **الهداية** ٨/ ٥٤٩٦. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٤/ ٥٨٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٨/ ٢٩٠. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٦/ ٤٣٢. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٠/ ٥٠.

(٥) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٧/ ٣٤٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٦/ ٢٩٥، و٢٠/ ٨٣.

عَنْهُ عندَ مَنْ يَرَى أنَّ كَوْنَهُما لُغَتَيْنِ يقتضي أنَّ النَّاطقينَ بالأُولى لا يَنْطِقُون بالثَّانيةِ، والعكسُ بالعكسِ. وقَدْ يجوزُ أن تكونَ لِنَفْيِ الغَريزَةِ بحَسَبِ الشَّرحِ المتقدِّمِ، فتكون مثل: (أَسْرَعَ)، و(أَبْطَأَ).

وقِيلَ إنَّ همزتَهُ للتَّعْدِيةِ[1]، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ حقيقةَ التَّعْدِيَةِ هي أن يُصَيَّرَ فاعلُ الفِعْلِ مفعولًا بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، والفاعِلُ في (أَبْصَرَ) هُوَ هُوَ في (بَصُرَ) لَمْ يَتَغَيَّرْ.

وأمَّا صِيغَةُ (بَصَّرَ) في الآيَتَيْنِ الكريمَتَيْنِ فظاهِرٌ مِن كلامِ اللغويينَ السَّابقِ أنَّ تَضْعِيفَها لنَقْلِ الفِعْلِ (بَصُرَ) وتَعْدِيَتِهِ؛ إمَّا مِنَ الذي بمعنى النَّظَرِ والرُّؤيةِ؛ فيكون تقديرُ (بَصَّرَهُ الشَّيْءَ): أَرَاهُ إيَّاهُ، وإمَّا مِنَ الذي بمعنى العِلْمِ؛ فيكونُ التقديرُ: عرَّفَهُ إيَّاهُ ووضَّحَهُ. وحَوْلَ هَذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ والتَّقْدِيرَينِ تحومُ أقوالُ السَّادةِ المُفَسِّرِينَ في الآيَتَيْنِ الكَرِيمَتَيْنِ. فقولُهُ تعالى: ﴿**يُبَصَّرُونَهُمْ**﴾ مَعْنَاهُ أنَّ هؤلاءِ الأَحِمَّاءَ والأَخِلَّاءَ والأَقْرِبَاءَ يُبَصِّرُهُم مُبَصِّرٌ أَحِمَّاءَهم وأَقْرِباءَهُم، فيُبْصِرُونهم ويَعْرِفُونَهم، ولكنَّهُمْ لا يسْألُ بعضُهُم بعضًا؛ لانشغالِ كُلِّ واحدٍ منهم بنفسِهِ[2]. وكذا قولُهُ تعالى: ﴿**تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ**﴾ معناهُ أنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ فَعَلَ ما فَعَلَ؛ مِنْ خَلْقِ السَّماواتِ والأَرْضِ وما فيهما على أكملِ وجهٍ وأحسَنِهِ؛ ليكونَ ذلك كُلُّهُ تَبْصِرةً يُبَصِّرُ تعالى بها عبادَهُ المُتَّقِينَ قُدْرَتَهُ وعَظَمَتَهُ؛ أَيْ يُعَرِّفُهُمُوها[3].

والذي عَلَيْهِ الأكثرونَ أنَّ (بَصَّرَ) منقولٌ مِنْ (بَصُرَ) المتعدِّي بالحرفِ لا بنفسِهِ، فهو في الأصل مُتَعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ بنفسِهِ، وإلى الثَّاني بحرفِ الجرِّ، فأصلُ (يُبَصَّرُونَهُم) على هذا: يُبَصَّرُون بِهِم، ولَكِنْ حُذِفَ الجارُّ اتِّساعًا، فانتصبَ الضَّميرُ[4]. ولا يمتنعُ أنْ يكونَ منقولًا مِنْ (بَصُرَ) المُتَعدِّي بنفسِهِ، أو مِنْ (أَبْصَرَ)، فيكونَ على ظاهرِهِ مُتَعدِّيًا إلى مَفْعُولَيْنِ[5]. وكَمَا لا يَخْفَى فإنَّ في (بَصَّرَ) مع التَّعْدِيَةِ معنى الجَعْلِ، وقد مَرَّ مِثْلُ ذلك مِرارًا، على أنَّ البقاعيَّ أضافَ إلى ذلك معنى المبالغةِ والتكثيرِ في الصِّيغَةِ؛ للدَّلالةِ على عَظَمَةِ التَّبْصِرةِ المذكورةِ[6]. واللهُ تعالى أعلمُ بأسرارِ كتابِهِ.

---

(١) ينظر: السوالقة، سكينة محمد عبد الكريم، **معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم – دراسة وصفية إحصائية** ص: ٦، ٧، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م.

(٢) ينظر: المهدوي، **التحصيل** ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨. ابن الجوزي، **زاد المسير** ٤/ ٣٣٧. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٤١٠.

(٣) الطبري، **جامع البيان** ٢٢/ ٣٣٣. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٤٣. النحاس، **إعراب القرآن** ٤/ ١٤٧.

(٤) الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٢/ ٢١٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٤٠٤. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٠/ ٦٤١. الطيبي، **فتوح الغيب** ١٦/ ١٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٩/ ١٦٠.

(٥) وهو ظاهر كلامِ السمين، **الدر المصون** ١٠/ ٤٥٤.

(٦) **نظم الدرر** ٢٠/ ٣٩٥.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَجْمَعَ) وَ(جَمَّعَ)

الجَمْعُ: خِلافُ التَّفْريقِ، وهو ضَمُّ الشَّيْءِ إلى الشَّيْءِ. يُقال: جَمَعْتُ الشَّيْءَ أَجْمَعُهُ جَمْعًا فاجتمعَ؛ فأنا جَامِعٌ وهو مَجْموعٌ[١]. وأَجْمَعْتُ -بالهَمْزِ- أَكْثَرُ ما يُقالُ فيما يكونُ جَمْعًا يُتَوَصَّلُ إليهِ بالفِكْرةِ[٢].

وقد وَرَدَ الفعلُ (أَجْمَعَ) في أربعةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ وهي: قوله عزَّ وجل: ﴿**فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ**﴾ [يونس: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ**﴾ [يوسف: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ**﴾ [يوسف: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا**﴾ [طه: ٦٤][٣]. ولم يرد (جَمَّعَ) المُشَدَّدُ إلا في قوله تعالى: ﴿**ٱلَّذِى جَمَّعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ**﴾ [الهمزة: ٢] على قراءةِ التشديد[٤].

وقد اتَّفقَ السَّادةُ العُلَمَاءُ على أنَّ الإجماعَ شَيْءٌ، والتَّجميعَ شيْءٌ آخَرُ، ولكنَّهمُ اختلَفوا في معنى كُلٍّ منهما.

فأمَّا صيغةُ (أَجْمَعَ) ففي معناها أقوالٌ:

أَوَّلُها: أنَّها بمعنى (جَمَعَ) المُجَرَّد[٥]، سوى أنَّ (أَجْمَعَ) أكثرُ ما يكونُ في المعاني والأفكارِ، والجَمْعُ عامٌّ في المعاني والأعيانِ وغيرِ ذلك[٦]. وهذا شبيهٌ بما تقدَّمَ آنفًا عنِ الرَّاغبِ رحمهُ اللهُ.

ثانيها: أنَّها بمعنى إعدادِ الشَّيْءِ وإحكامِهِ، أو العَزيمةِ عَلَيْهِ[٧]. ثُمَّ اختُلِفَ في تَعَدِّي الفِعْلِ إلى المفعولِ أَيَكُونُ بنفسِهِ؛ بأنْ يُقال: أَجْمَعْتُ الرَّأيَ، أَمْ بِحَرْفِ الجَرِّ؛ أَيْ: أَجْمَعْتُ على الرَّأيِ، ثُمَّ حُذِفَ تَوَسُّعًا؟ فذَهَبَ إلى الأوَّلِ جماعةٌ[٨]، وإلى الثَّاني جماعةٌ[١]، واختارَ آخرونَ أنَّهُ يتعدَّى بِهِمَا؛ تارةً بنفسِهِ، وتارةً بالحرفِ[٢].

---

(١) ينظر مادة (ج م ع): ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٤٧٩. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٣٤٧. ابن منظور، **لسان العرب** ٨/ ٥٣ وما بعدها. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٠/ ٤٥١.

(٢) الراغب، **المفردات** (ج م ع) ص: ٢٠١.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٧٦.

(٤) وهي قراءة: ابنِ عامرٍ، وحمزة، والكسائيّ، وأبي جعفرٍ، ورَوْحٍ، وخَلَف العاشر. والباقون يقرؤونها بالتَّخفيف. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٤٠٣.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٥/ ٢٣٢. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٤/ ٢٥٢، و١٨/ ٢٣. مكي، **الهداية** ٥/ ٣٢٩٨. ابن سيده، **المخصص** ١/ ٣١٣، ٣١٤، ٣٤٢.

(٦) ينظر: السمين، **عمدة الحفاظ** ١/ ٣٣٧.

(٧) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ١/ ٤٧٣، و٢/ ١٨٥. الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ١٤٧، ١٤٨. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٤٥٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ١٠٢. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٣٥٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٥٠٣، ٥٠٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١١٩. السيواسي، **عيون التفاسير** ٣/ ٩٢.

(٨) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٤/ ٢٥٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ١١/ ٢٦١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٧/ ٢٨٤. الشهاب، **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٥/ ٨٢.

وأَيًّا ما كانَ، فمحَلُّ البَحْثِ هنا هو مَعْنَى الزِّيادةِ، فَكَأَنَّ القائلينَ بهذا القولِ يذهبونَ إلى أنَّ (أَجْمَعَ) مُغْنٍ عنِ المُجَرَّدِ في الدَّلالةِ على هذا المعنى، وإنْ لَمْ يَنَصُّوا على ذلك؛ فإنَّهم فرَّقوا بينَ الجَمْعِ الذي هو بمعنى ضَمِّ الشَّيْءِ بَعْضَهُ إلى بَعْضٍ، والإجماعِ الذي هو بمعنى الإعدادِ والعَزْمِ[٣].

ثالثُها: أنَّها بمعنى جَعْلِ الرَّأيِ أو تصييرِهِ جميعًا بَعْدما كان متفرِّقًا، وتفرُّقُ الرَّأيِ أوِ الأَمْرِ هو تَقْليبُهُ في العَقْلِ وتدبيرُهُ؛ بأنْ يُقالَ مرَّةً: أفعلُ كذا، ومرَّةً أفعلُ كَذَا[٤].

وعلى هذا فالهمزةُ فيهِ للجَعْلِ[٥] دُونَ التَّعْدِية؛ لأنَّ (جَمَعَ) مُتَعدٍّ قبلَ الزِّيادةِ.

والظَّاهرُ أنَّ هَذَيْنِ القولَيْنِ –أعني الثاني والثالث– قد يكونانِ في الحقيقةِ قولًا واحدًا؛ وذلك أنَّ أصلَ الإجماعِ هو جَعْلُ الأمرِ مجموعًا بَعْدَ تَفَرُّقِهِ، والتفرُّقُ كما تقدَّمَ قد يكونُ في حَيْرَةِ صاحبِ الأمرِ فيهِ، وقد يكونُ في تعدُّدِ الآراءِ واختلافِها فيهِ، فإذا حَصَلَ العَزْمُ عليهِ أو اتَّحَدَ الرَّأيُ بعدَ افتراقِهِ واستقرَّ قِيلَ: أَجْمَعَ[٦]... وعلى هذا فَحَمْلُ معنى الزِّيادةِ على الجَعْلِ أَوْلَى مِنْ كَوْنِهِ للإغناءِ عنِ المجرَّدِ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا التَّجْمِيعُ فكُلُّهم مُتَّفقونَ على أنَّهُ يُفِيدُ معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ، والتَّفاني والمبالغةِ في الجَمْعِ[٧]. وهو ظاهرٌ، ويزيدُهُ وضوحًا تنكيرُ «مالًا»، وتضعيفُ الفِعْلِ «وعَدَّدَهُ» المفيدانِ للتكثيرِ.

---

(١) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن** ١/ ٣٧٦. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٤١٣. **والتحصيل** ٤/ ٣٣٥. الآلوسي، **روح المعاني** ١١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ١٨٥. الطبري، **جامع البيان** ١٨/ ٣٣٢، ٣٣٣. الأزهري، **معاني القراءات** ٢/ ١٥٢. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٠٩.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٨/ ٣٣٣. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٥٤٩، ٥٥٠. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٣/ ٣٣٩. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، **كتاب الأفعال** ١/ ١٥٢، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٨٤١.

(٤) نقلَهُ غيرُ واحدٍ من أهلِ اللغةِ والتَّفسيرِ عن أبي الهيثم الرَّازي (ت: ٢٢٦هـ). ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ٢٥٤. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٠/ ٤٦٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ١١/ ٢٦١. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٨٧. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٢٦٤.

(٥) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١١/ ٢٣٨.

(٦) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١١/ ٢٣٨.

(٧) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ١٠/ ٦١٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٦١٦. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٦/ ٤٤١. مكي، **الكشف** ٢/ ٣٨٩. القشيري، **لطائف الإشارات** ٣/ ٧٦٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٤٧٥. ابن أبي مريم، **الموضح** ٣/ ٨٧٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٢/ ٢٨٤. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢٠/ ١٨٣. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٣٣٧. السمين، **الدر المصون** ١١/ ١٠٦. البقاعي، **نظم الدرر** ٢٢/ ٢٤٣. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٤/ ٤٢٤.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَحَبَّ) وَ(حَبَّبَ)

الحُبُّ: هو نقيضُ البُغْضِ، يُقال: حَبَّ فُلانٌ فُلانًا –من باب ضَرَبَ– يَحِبُّ، وأَحَبَّهُ يُحِبُّهُ حُبًّا ومَحَبَّةً؛ فهو مُحِبٌّ، وذَاكَ مَحْبُوبٌ ومُحَبٌّ، والحِبُّ: الحَبيبُ[١]. واختُلِفَ في اشتقاقِهِ؛ فقيلَ هو مِنَ اللُّزُومِ والثَّبَاتِ؛ لأنَّ المُحِبَّ يُلازِمُ مَحْبُوبَهُ[٢]، وقيلَ بل مِنْ حَبَّةِ القَلْبِ؛ وهِيَ سُوَيْدَاؤُهُ؛ كأنَّهُ أَصَابَ سُوَيْدَاءَ قَلْبِهِ بِحُبِّهِ[٣].

وقد وَرَدَ الفِعْلُ (أَحَبَّ) في أربعةٍ وسِتِّينَ موضعًا في القرآنِ الكريم، أكثرُها بصيغةِ الفعل المضارع؛ مثل: قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٥]، وغيره. وأمَّا (حَبَّبَ) فوَرَدَ في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ**﴾ [الحجرات: ٧][٤].

وجُلُّ أهلِ العِلْمِ على أنَّ (أَحَبَّ) المزيدَ بالهمزةِ هو لُغَةٌ في (حَبَّ) المُجَرَّد[٥]. وكِلْتا اللُّغَتَيْنِ –حَبَّ وأَحَبَّ– مسموعةٌ فصيحةٌ، ويشْهدُ للأُولى قولُهم في المَثَلِ: "مَنْ حَبَّ طَبَّ"؛ أيْ: مَنْ أَحَبَّ فَطِنَ وحَذِقَ واحتالَ لِمَنْ يُحِبُّ[٦]. وقِيلَ: إنَّهُ مُغْنٍ عنِ المُجَرَّدِ؛ لِنُدْرَتِهِ وقِلَّةِ وُرُودِهِ، حتَّى صارَ كالمُماتِ[٧].

وأمَّا (حَبَّبَ) فجُلُّهم على أنَّ التَّضْعيفَ فيهِ للجَعْلِ، ثُمَّ اختلفوا في تقديرِ الكلامِ على ذلك؛ فذَكَرَ ابنُ سِيدَه أنَّ معنى حَبَّبَ إليه الأمرَ: جَعَلَهُ يُحِبُّهُ[٨]. وقال جمعٌ من المفسرينَ إنَّ معنى ﴿**حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ**﴾: جَعَلَهُ محبوبًا لَدَيْكُمْ[٩]، أو جَعَلَهُ أَحَبَّ الأديانِ إليكم[١٠]. وإنْ كانَ مُؤَدَّى الجُمَلِ الثَّلاثِ واحدًا، إلَّا أنَّ عبارةَ المفسرينَ أَدَقُّ وأَشْبَهُ بالمعنى؛ لأنَّ فِعْلَ التَّحبيبِ واقعٌ على الإيمانِ، لا عليهم، فكذلك الجَعْلُ، والله أعلم.

---

(١) ينظر مادة (ح ب ب): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٤/ ٨. الجوهري، **الصحاح** ١/ ١٠٥. ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٥٤٢.

(٢) ينظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** (ح ب ب) ٢/ ٢٦.

(٣) ينظر: الراغب، **المفردات** (ح ب ب) ص: ٢١٤.

(٤) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٩١، ١٩٢.

(٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب** ٤/ ٦٧. قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٢٩٣. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٤/ ٢٧٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٤٦٧. ابن القطاع، **كتاب الأفعال** ١/ ٢٤٣. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٥٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ١٩٦. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢/ ٢٠٤. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٢٤٧.

(٦) المفضل بن سلمة، **الفاخر** ص: ١١٤، تحقيق: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ. ابن الأنباري، **الزاهر** ١/ ٣٣٠–٣٣٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٨٦.

(٧) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٣٩٧ فيما نقله عن الكسائي. وذَكَرَ نحوَ ذلك ابنُ الأنباري، **الزاهر** ١/ ٣٣٠، ٣٣١، ونسبه إلى البصريين. وينظر أيضًا: ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٥٤٢.

(٨) **المحكم** ٢/ ٥٤٣. **والمخصص** ٣/ ٤٢٧.

(٩) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٧/ ٤٣٢. وينظر أيضًا: الشوكاني، **فتح القدير** ٥/ ٧١.

(١٠) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٣٢٥. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٠/ ٣٥٠. البغوي، **معالم التنزيل** ٧/ ٣٣٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٨/ ١٠٢. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٦/ ٣١٤.

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَكْرَهَ) وَ(كَرَّهَ)

الكَرْهُ: هو خِلَافُ الرِّضَا والمَحَبَّةِ، وقَدْ كَرِهَ الشَّيْءَ يَكْرَهُهُ كَرْهًا وكُرْهًا وكَرَاهَةً وكَرَاهِيَةً؛ فهُوَ كَارِهٌ، والشَّيْءُ مَكْرُوهٌ. وكَرُهَ الشَّيْءُ كَرَاهةً -كَقَبُحَ-؛ فهُوَ كَرِيهٌ[1].

وقَدْ ذُكِرَتْ صِيغَةُ (أَكْرَهَ) سبعَ مرَّاتٍ في القرآن الكريم؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ**﴾ [طه: ٧٣]. ولم تَرِدْ صِيغَةُ (كَرَّهَ) إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿**وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ**﴾ [الحجرات: ٧][2].

وجُلُّ أهلِ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى على أنَّ صِيغَةَ (أَكْرَهَ) في أكثرِ مواضِعِها بمعنى أَجْبَرَ وقَسَرَ، نَقِيضُ الاختيارِ والطَّواعيةِ[3]، وهو راجعٌ إلى الأصلِ المذكورِ آنفًا. وعلى هذا فالهمزةُ فيها للجَعْلِ؛ لأنَّ حقيقةَ الإكراهِ هي حَمْلُ الإنسانِ على فِعْلِ ما يَكْرَهُ؛ أَيْ جَعْلُهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وهو لَهُ كارِهٌ[4]، وليس فيها نَقْلٌ ولا تَعْدِيةٌ؛ لأنَّ الفِعْلَ المُجرَّدَ (كَرِهَ) مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وكذلك المزيدُ بالهمزةِ (أَكْرَهَ).

واختلَفُوا في موضعٍ وحيدٍ مِنْ مواضِعِ هذهِ الصِّيغةِ؛ وهو قولُهُ تباركَ وتعالى: ﴿**لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ**﴾ [البقرة: ٢٥٦]؛ فجوَّزَ الزَّجَّاجُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وغيرُ واحدٍ أنْ تكونَ همزتُها للنِّسْبَةِ؛ على معنى: لا تَنْسُبُوا مَنْ دَخَلَ الإسلامَ بعدَ حرْبٍ أو قِتالٍ إلى الإكراهِ؛ أي لا تقولوا عنه إنَّهُ أَسْلَمَ مُكْرَهًا؛ لأنَّهُ إذا رَضِيَ بَعْدَ ذلك وصَحَّ إسلامُهُ فليس بمُكْرَهٍ[5]. وقال الآخرون بما قالوهُ في المواضِعِ الأُخْرَى[6].

وأمَّا صِيغَةُ (كَرَّهَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ**﴾ [الحجرات: ٧] فأشارَ الزَّمخشريُّ وغيرُ واحدٍ من السَّادةِ المفسِّرينَ إلى أنَّ التَّضْعِيفَ فيها لتَعْدِيَةِ المُجَرَّدِ إلى مفعولٍ ثانٍ، والأصلُ فيه: كَرِهَكُمُ الكُفرَ والفُسُوقَ والعِصْيانَ، ولَكِنْ لَمَّا ضُمِّنَ التَّكْرِيهُ معنى التَّبغيضِ عُدِّيَ إلى المفعولِ الثَّاني

---

(١) ينظر مادة (ك ر ه): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٢٤٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٧٢، ١٧٣. ابن سيده، **المحكم** ٤/ ١٣٦، ١٣٧. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٣٢.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٠٣، ٦٠٤.

(٣) ينظر: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٢/ ٢٠٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٤٠٦. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٣٧٢. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ١١٢.

(٤) ينظر: الخليل، **العين** ٣/ ٣٧٦. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٦/ ١١. الراغب، **المفردات** ص: ٧٠٨. السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ٣٩٢، ٣٩٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣/ ٢٥.

(٥) **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٣٣٨. وينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٧/ ١٢٦، ١٢٧. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٥٤٦.

(٦) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ٣/ ٣٣٥. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٣٠٣. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ١٥٤. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ١/ ٦٨٢.

بـ«إلى» مِثْلَهُ[1]، وقد فَسَّرَ التَّكْرِيهَ بالتَّبغيضِ جماعةٌ منَ المفسرينَ[2]، وكأنَّها إشارةٌ منهم إلى ما قالَ الزَّمخشريُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وأَشَارَ جمعٌ مِنْ أهلِ اللغةِ وغيرُ واحدٍ من المفسرينَ إلى أنَّ تَضْعِيفَ (كَرَّهَ) أفادَ معنى الجَعْلِ والتَّصْييرِ؛ أَيْ جَعَلَ اللهُ تعالى الكُفْرَ والفُسُوقَ والعِصْيانَ أو صَيَّرَها مَكْرُوهاتٍ عِنْدَكُمْ، كَمَا جَعَلَ الإيمانَ محبوبًا لَدَيْكُمْ[3]. والظَّاهِرُ أنَّها للمَعْنَيَيْنِ معًا؛ أعني الجَعْلَ والتَّعْدِيةَ؛ وذلك أنَّ الفِعْلَ المُجَرَّدَ (كَرِهَ) لَمْ يَتَعَدَّ بزيادةِ الهمزةِ، فتَعَيَّنَ أنْ يَتَعدَّى بالتَّضْعِيفِ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ التَّعْدِيَةَ لا تَخْلُو مِنْ مَعْنىً آخَرَ تَصْحَبُهُ؛ وهو هُنا الجَعْلُ أو التَّصْييرُ.

وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّ مَعْنَى أَكْرَهْتُ فُلانًا على الشَّيْءِ: أَجْبَرْتُهُ وحَمَلْتُهُ عَلَيْهِ؛ وهو خِلافُ الرِّضَا، ومَعْنَى كَرَّهْتُ فُلانًا الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ يَكْرَهُهُ، وكَرَّهْتُ إلَيْهِ الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ مكرُوهًا عِنْدَهُ. فالصِّيغَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: **الكشاف** ٤/ ٣٧٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١٣٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ٥٢١. السمين، **الدر المصون** ١٠/ ١١. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ١٨/ ١٢٤. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٦/ ١٤٩.

(٢) السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٣٢٥. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٧/ ٣٧٢. السيواسي، **عيون التفاسير** ٤/ ١٣٤.

(٣) ينظر: الخليل، **العين** ٣/ ٣٧٦. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٦/ ١١. ابن سيده، **المحكم** ٤/ ١٣٧. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٢٥٢. وفي التفسير: النحاس، **إعراب القرآن** ٤/ ١٤١. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٠/ ٣٥٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ١٢. الشوكاني، **فتح القدير** ٥/ ٧١.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَحْدَثَ) وَ(حَدَّثَ)

تدلُّ مادَّةُ هذيْنِ الفِعْلَيْنِ على معنى حُصُولِ الشَّيْءِ أو كَوْنِهِ بَعْدَ أَنْ لمْ يَكُنْ، ومنهُ الحديثُ الذي هو نَقيضُ القَديمِ، والحَدِيثُ الذي هو الكَلامُ. ويُقال فيهِ: حَدَثَ الشَّيْءُ –من بابِ قَعَدَ– يَحْدُثُ حُدُوثًا وحَدَاثَةً؛ أَيْ كانَ، فهُوَ حَادِثٌ، وأَحْدَثَهُ فُلانٌ؛ أَيْ أَوْجَدَهُ، فهو مُحْدِثٌ، والشَّيْءُ مُحْدَثٌ(١).

وقد وَرَدَ الفِعْلُ (أَحْدَثَ) في خمسةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ منها: قوله: ﴿**فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا**﴾ [الكهف: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿**لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا**﴾ [الطلاق: ١](٢). وأمَّا الفِعْلُ (حَدَّثَ) فوَرَدَ في ثلاثةِ مواضع؛ وهي: قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ**﴾ [البقرة: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾ [الضحى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا**﴾ [الزلزلة: ٤](٣).

وأهلُ العِلْمِ عليهم واسعُ الرَّحَماتِ مُتَّفِقُون على أنَّ صِيغةَ (أَحْدَثَ) في الآياتِ الكريماتِ منقولةٌ عنِ الفِعْلِ المُجَرَّدِ اللازمِ (حَدَثَ)، على أنَّها للجَعْلِ مَعَ التَّعْدِية؛ أَيْ جَعْلَ الشَّيْءِ حادِثًا واقعًا(٤). ثُمَّ اختلفَتْ عباراتُهم في ذلكِ بِحَسَبِ المواضِعِ الكريمةِ؛ ففي موضعِ «الكهف» فَسَّرَ أَكْثَرُهُم إحداثَ الذِّكْرِ بابتدائِهِ وإنشائِهِ، على أنَّ الذِّكْرَ بمعنى الخَبَر؛ أي ابتداءِ بيانِ وَجْهِ ما صَدَرَ عنِ الخَضِر عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أفعالٍ(٥).

وفي قولِهِ تعالى: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا**﴾ [طه: ١١٣] جَعَلُوا إحداثَ الذِّكْرِ بمعنى إيجادِهِ وتَجْدِيدِهِ، على أنَّ الذِّكْرَ هنا ليسَ الخَبَرَ كما في الآيةِ السَّابقةِ؛ بل هو العِبْرةُ والعِظَةُ(٦)، أو تَذَكُّرُ نِعَمِ اللهِ

---

(١) ينظر مادة (ح د ث): الجوهري، **الصحاح** ١/ ٢٧٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٣٦. ابن سيده، **المحكم** ٣/ ٢٥٢. الراغب، **المفردات** ص: ٢٢٢. ابن منظور، **لسان العرب** ٢/ ١٣١.

(٢) وبقية المواضع هي: قوله: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا**﴾ [طه: ١١٣]، وقوله: ﴿**مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾ [الأنبياء: ٢]، ونظيره في [الشعراء: ٥].

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٩٤، ١٩٥.

(٤) ينظر: الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٢٤. توفيق أسعد، **صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم** ص: ٧٨، ٧٩، منشأة المعارف –الإسكندرية، ١٩٩٠م. وجُلُّ المفسِّرين على تركِ التصريحِ بذلك.

(٥) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٧/ ٢٠٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٤/ ٨٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٦٣٦. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢١/ ٤٨٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٢٨٨. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٥/ ٣١٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٥/ ٣٧٤.

(٦) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٤/ ٥٣٨. البغوي، **معالم التنزيل** ٥/ ٢٩٧. البقاعي، **نظم الدرر** ١٢/ ٣٥١. البروسوي، **روح البيان** ٥/ ٤٣٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٦/ ٣١٥.

تعالى المؤدِّي إلى شُكْرِها[١]. وكذا القولُ في المواضِعِ الأخرى؛ يُحْمَلُ كُلٌّ منها على المعنى الذي يليقُ بِهِ، مَعَ كَوْنِ المعاني كُلِّها راجعةً إلى الإيجادِ والإبداءِ؛ سواءٌ كانَ المُحْدَثُ قولًا أو فِعْلًا، جَوْهرًا أو عَرَضًا.

وأمَّا صيغةُ (حَدَّثَ) فلَمْ يتطرَّقِ المفسِّرون وغيرُهم من أهلِ العِلْمِ إلى معنى الزِّيادةِ فيها؛ لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بعيدٍ، وإنَّما اكتفَوْا ببيانِ أنَّهُ بمعنى الإخبارِ والتَّبليغِ[٢]. إلَّا ما أشارَ إليه ابنُ فارسٍ والبقاعيُّ عليهما واسعُ الرَّحمة؛ فأمَّا ابنُ فارسٍ فقال: "**وَالحَدِيثُ مِنْ هَذَا**[٣]؛ **لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَحْدُثُ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ**"[٤]، وأمَّا البقاعيُّ فقال: "﴿**أَتُحَدِّثُونَهُم**﴾ **مِنَ التَّحْدِيثِ؛ وَهُوَ تَكْرَارُ حَدَثِ القَوْلِ**"[٥]. وفي القَوْلَيْنِ إشارةٌ إلى أنَّ التَّضعيفَ في (حَدَّثَ) للتَّكثيرِ والتَّكريرِ على الأصلِ في معنى (فَعَّلَ)، وإنْ كانت عبارةُ البقاعيِّ أَصْرَحَ.

ونُسِبَ إلى أبي حيَّان رحمه الله تعالى القَوْلُ بأنَّ التَّضعيفَ في (حَدَّثَ) لِنَقْلِهِ منَ التَّعْدِيَةِ إلى مفعولَيْنِ، إلى التَّعْدِيَةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ[٦]. وليس الأمرُ كَمَا تُوُهِّمَ؛ إذ لم يَقُلْ أبو حيَّان ذلك، ولا ما يُشْبِهُهُ أو يُوهِمُهُ، ولا يُمْكنُ أن يقولَ ذلك أيضًا؛ أمَّا أوَّلًا فَلِأَنَّ الفِعْلَ المُجَرَّدَ (حَدَثَ) لازمٌ قاصرٌ، فمهما زِيدَ فيهِ لا يُمْكنُ أن ينتقِلَ من اللزومِ إلى التَّعَدِّي إلى ثلاثةِ مفاعيل. وأمَّا ثانيًا فلأنَّ الفِعْلَ المزيدَ بالهمزةِ (أَحْدَثَ) مُتَعدٍّ إلى واحدٍ، ولو سُلِّمَ أنَّ التضعيفَ لِنَقْلِهِ لا لِنَقْلِ المجرَّدِ لَصَارَ مُتعدِّيًا إلى مفعولَيْنِ لا إلى ثلاثةٍ. فالقولُ مُضْطَرِبٌ في الحالَيْنِ، ولا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إلى إمَامٍ هُمَامٍ مِثْلِ أبي حيَّانَ. وغايةُ ما قالَهُ رحمه الله أنَّ أصلَ هذا الفِعْلِ أنَّ يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسِهِ وإلى آخَرَيْنِ بحروفِ الجَرِّ، وقد يتعدَّى إلى الثَّلاثةِ بنفسِهِ إذا ضُمِّنَ معنى (أَعْلَمَ)[٧].

ومِنْ عجيبِ ما ذُكِرَ في معنى (حَدَّثَ) ما ذَكَرَهُ الكرمانيُّ رحمه اللهُ تعالى عندَ قولِهِ تعالى: ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾؛ إذْ جَعَلَ التَّحديثَ فيهِ بمعنى التَّجديدِ، لا التكلُّمِ والإخبار؛ أيْ جَدِّدْ شُكْرَ اللهِ على النِّعَمِ كُلَّ

---

(١) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٠/ ٣٤٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ١٣٦.

(٢) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٨٣. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ١٥٨، و٥/ ٣٤٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٨٢. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٦٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣١/ ٢٠١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢٠/ ١٠٢.

(٣) قوله: "**من هذا**" أي من الأصلِ الذي ذَكَرَهُ قبلُ؛ وهو كَوْنُ الشَّيْءِ بعدَ أنْ لم يَكُنْ.

(٤) **مقاييس اللغة** (ح د ث) ٢/ ٣٦.

(٥) **نظم الدرر** ١/ ٤٨٨.

(٦) السوالقة، **معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم** ص: ٥٠.

(٧) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ٤٣٤، ٤٣٥. ومع ذلك لم يرتضِ القولَ بتعدِّي الفعلِ إلى ثلاثةٍ بنفسِهِ، ولم يُسَلِّمْ بِهِ؛ بل نَفَى أن يكونَ كذلك إلا أنْ يثبُتَ في كلامِ العَرَبِ.

يومٍ[1]، والشُّكْرُ قد يكونُ بالقلبِ، أو باللسانِ، أو بالجوارحِ، أو بثلاثتها. والمفسرون على خلافِهِ.

وجُمْلَةُ ما يُقالُ أنَّ في معنى هذهِ الصِّيغَةِ ثلاثةَ احتمالات:

الأوَّل: أنَّها في الأصلِ تدلُّ على التَّكثيرِ والتَّكريرِ؛ أي إحداثَ الشَّيْءِ وإيقاعَهُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ، ولذلك تُطْلَقُ على الكلامِ الذي يُتَكَلَّمُ بِهِ؛ إذْ هُوَ مُتَكرِّرُ الحُدُوثِ مُتَدرِّجٌ. وعلى هذا فالفرقُ بينها وبينَ (أَحْدَثَ) ظاهرٌ بَيِّنٌ؛ إذِ الأخيرةُ لِمُطْلَقِ الإيجادِ، وهذِهِ لِمَا يتكرَّرُ حدوثُهُ من الأشياءِ؛ كالكلامِ.

الثَّاني: أنَّها مُسْتَعْمَلَةٌ ابتداءً في معنى الإخبارِ والتَّكلُّمِ؛ سواءٌ في ذلك ما كان حديثًا للنَّفْسِ أو للغَيْرِ، وعلى هذا تكونُ مُغْنِيةً عن فِعْلِها المُجَرَّدِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِهِ لهذِهِ الدَّلالةِ. وعليهِ فالفرقُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ ظاهرٌ أيضًا.

الثَّالث: أنَّها بمعنى الإحداثِ أوِ الإيجادِ، ولكنَّها مختصَّةٌ بالقَوْلِ دونَ غيرِهِ من الأشياء. وعلى هذا فالفرقُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ يكونُ في العُمُومِ والخُصوصِ؛ إذْ كُلُّ تحديثٍ إحداثٌ، وليس كُلُّ إحداثٍ تحديثًا؛ لأنَّهُ قد تقدَّمَ أنَّ الإحداثَ عامٌّ في إيجادِ الأشياءِ؛ أقوالًا كانت أو أفعالًا، جواهرَ أو أعراضًا. وهذا الأخيرُ يأباهُ وُرُودُ التَّحديثِ في غيرِ القولِ بحسبِ رأيِ الكرمانيِّ.

والأوَّلُ أظهرُها، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: **غرائب التفسير** ٢/ ١٣٥٥.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَحْكَمَ) وَ(حَكَّمَ)

مادَّةُ الحاءِ والكافِ والميمِ تدلُّ على معنىً واحدٍ؛ وهو المَنْعُ. مِنْ ذَلِكَ: الحُكْمُ والحِكْمَةُ؛ فالحُكْمُ يَمْنَعُ مِنَ الظُّلْمِ، والحِكْمَةُ تمنعُ مِنَ الجَهْلِ. فيُقال: حَكَمَ يَحْكُمُ حُكْمًا وحُكُومةً؛ فهو حاكِمٌ وحَكَمٌ، وأَحْكَمَ الشَّيْءَ يُحْكِمُهُ إحْكَامًا؛ فهو مُحْكِمٌ وحكيمٌ[1].

وقد وَرَدَ (أَحْكَمَ) وما تصرَّفَ منه أربعَ مرَّاتٍ في القرآنِ الكريم[2]؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿**مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ**﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله تعالى: ﴿**كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ**﴾ [هود: ١]، وقوله تعالى: ﴿**فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ**﴾ [الحج: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿**فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ**﴾ [محمد: ٢٠]. وأمَّا (حَكَّمَ) فلم يَرِدْ إلا مرتَيْنِ اثنتَيْنِ؛ في قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ**﴾ [المائدة: ٤٣][3].

وقدِ اختلفَ المفسِّرونَ رحمهم الله تعالى في معنى صيغةِ (أَحْكَمَ) في الآياتِ الكريمةِ على ثلاثةِ أقوالٍ، ذَكَرَها الزَّمخشريُّ[4] رحمه الله فأَحْسَنَ وأَفَادَ، ونَقَلَها غيرُ واحدٍ مِنْ بَعْدِهِ[5]؛ وهي على النَّحْوِ الآتي:

الأوَّل: أنَّها منقولةٌ عنِ الفِعْلِ اللازِمِ (حَكُمَ)؛ إذا صارَ حكيمًا، فتكونُ الهمزةُ فيها للجَعْلِ؛ أَيْ جَعَلَ الآياتِ أوِ السُّوَرَ حكيمةً.

الثَّاني: أنَّ الإحكامَ بمعنى الإتقانِ والإجادةِ؛ كالبناءِ المُحْكَمِ الذي لا يقعُ فيهِ خَلَلٌ. وعلى هذا فليستِ الهمزةُ للنَّقلِ ولا الجَعْلِ؛ بل هي للإغناءِ عنِ المُجَرَّدِ؛ على أنَّ الإحكامَ موضوعٌ ابتداءً لهذا المعنى[6].

الثالث: أنَّها بمعنى المَنْعِ؛ إمَّا من الفَسَادِ، أو مِنَ النَّسْخِ، أو من غيرِ ذلك؛ مِنْ قولِ العرب: حكمتُ الدَّابَّةَ وأَحكمْتُها: إذا وضعتَ لها الحَكَمَة[7]؛ لِمَنْعِها من الجَرْيِ أوِ الجِمَاحِ. وعلى هذا فـ(أَحْكَمَ) بمعنى (حَكَمَ) المُجَرَّدِ؛ إذِ الفِعْلانِ مسموعانِ شائعانِ في هذا المعنى.

---

(١) ينظر مادة (ح ك م): الخليل، **العين** ٣/ ٦٦، ٦٧. ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٥٦٤. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٩١. الراغب، **المفردات** ص: ٢٤٨.

(٢) هذا باستثناءِ مواضِعِ لفظ (حَكِيم)؛ إذ اختُلِفَ في كَوْنِهِ مِنْ (حَكَمَ) أم مِنْ (أَحْكَمَ).

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢١٣، ٢١٥.

(٤) ينظر: **الكشاف** ٢/ ٣٧٧.

(٥) البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٢٧. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ١١٨، ١١٩. السمين، **الدر المصون** ٦/ ٢٧٨.

(٦) ينظر: الطيبي، **فتوح الغيب** ٨/ ٥. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي** ١٠/ ٤.

(٧) وحَكَمَةُ اللِّجامِ: هي حديدةٌ تُحيطُ بحَنَكَي الدَّابَّة. ينظر: الخليل، **العين** (ح ك م) ٣/ ٦٧.

وحولَ هذه المعاني تَحُومُ أقوالُ المفسّرينَ كُلُّها على اختلافِ ألفاظِها[١].

وأمَّا صيغةُ (حَكَّمَ) فحاصلُ ما قِيلَ في معناها قولان:

أوَّلُهما: أنَّها بمعنى يَجْعَلونَكَ حَكَمًا أو حاكمًا بينهم[٢]. فعلى هذا يكونُ التَّضعيفُ فيها للجَعْلِ. وهو الأظهرُ والأقربُ إلى الصَّوابِ.

ثانيهما: أنَّها بمعنى يَرْضَوْنَ بِحُكْمِكَ فيهِمْ[٣]. وعليهِ يكونُ التَّضعيفُ لِقَبُولِ الشَّيْءِ؛ كقولِهم: شفَّعْتُ زيدًا؛ أي قَبِلْتُ شَفَاعتَهُ، وقد تقدَّمَ[٤].

وجَمَعَ بعضُ المفسّرينَ بينَ المعنَيَيْنِ في الصِّيغةِ، فقالوا إنَّ المعنى: يجعلونكَ حَكَمًا بينهم ويَرْضَوْنَ بحُكْمِكَ. وممَّنْ ذَهَبَ هذا المذهب: الثعلبي، والسيواسي[٥]، وغيرُهما. ولكنَّ هذا يأباهُ نظمُ الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ؛ فتتمَّةُ الآيةِ الأولى: ﴿**ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا**﴾ [النساء: ٦٥]، ولا يخفى أنَّ خُلُوَّ النَّفْسِ منَ الضِّيقِ والشَّكِّ بشأنِ الحُكْمِ، والتَّسْليمَ لَهُ تمامَ التَّسليمِ هو عَيْنُ الرِّضا والقَبُول، ولو كانَ المقصودُ بالتَّحكيمِ هو الرِّضا بالحُكْمِ لَوَقَعَ التَّكرارُ في الكلامِ. وأمَّا الآيةُ الثانيةُ ففيها: ﴿**ثُمَّ يَتَوَلَّوۡنَ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ**﴾ [المائدة: ٤٣]، والتولِّي عنِ الحُكْمِ والقضاءِ هو بُرْهانٌ على عَدَمِ قَبُولِهِ أوِ الرِّضا بِهِ، فلَوْ كانَ التَّحكيمُ بمعنى قَبُولِ الحُكْمِ لاجتمَعَ النَّقيضانِ: القَبُولُ والرَّفضُ، وكيفَ يُمكنُ أنْ يَقْبَلوا حُكْمَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُعْرِضوا عنه؟! بلِ الواقعُ أنَّ اليهودَ لَمْ يقبلوا حُكْمَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلًا؛ وإنَّما لَجَؤُوا إلى التَّحاكُمِ إليهِ طَمَعًا منهم في أن يُوافِقَ حُكْمُهُ أهواءَهم، فلمَّا لَمْ يَجِدوا فيه مَطْمَعَهُم تَوَلَّوْا وأَعْرَضُوا.

وعلى كُلِّ حالٍ فالصِّيغَتَانِ مُختلِفتانِ في المعنى على جميعِ الاحتمالاتِ كما هو ظاهرٌ، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر مثلًا: الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ٢٢٧. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٣/ ٢١٧، ٢١٨. مكي، **الهداية** ٥/ ٣٣٤٣، ٣٣٤٤. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٧٩، ٨٠، و١٠/ ٥٢٤. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٥٣٧. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ٢. النسفي، **مدارك التنزيل** ٢/ ٤٤٨. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٧/ ١٤٠. الآلوسي، **روح المعاني** ١١/ ٢٠٣، و١٧/ ١٧٣. محمد رشيد رضا، **المنار** ١٢/ ٤.

(٢) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٨/ ٥١٨، و١٠/ ٣٣٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٦٩٥. البقاعي، **نظم الدرر** ٥/ ٣١٧. الشربيني، **السراج المنير** ١/ ٣١٤. الشوكاني، **فتح القدير** ١/ ٥٥٨. الآلوسي، **روح المعاني** ٥/ ٧١.

(٣) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٣/ ٢٤٢. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣١٥، ٣٩٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ٩٠، ٣٩٧.

(٤) تُراجَع ص: ٧ من الدراسة.

(٥) ينظر: **الكشف والبيان** ١١/ ٣٤٩. **عيون التفاسير** ١/ ٢٢١.

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَحْيَا) وَ(حَيَّا)

الحَيَاةُ والحَيَوَانُ: نَقِيضُ المَوْتِ، يُقال: حَيِيَ –من بابِ رَضِيَ– وحَيَّ يَحْيَا حَيَاةً؛ فَهُوَ حَيٌّ[(١)].

وقد تكرَّرَ ذِكْرُ الفعلِ (أَحْيَا) بتصاريفِهِ المختلفةِ اثنتينِ وخمسينَ مرَّةً في القرآن الكريم؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [البقرة: ٢٨].

وأمَّا (حَيَّا) فوَرَدَ ذِكْرُهُ عشرَ مرَّاتٍ في سبعةِ مواضِعَ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ**﴾ [النساء: ٨٦][(٢)].

ولا خِلافَ بينَ السَّادةِ العُلَمَاءِ عليهم سحائبُ الرَّحمةِ في أنَّ (أَحْيَا) منقولٌ مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ اللازمِ (حَيِيَ)، فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، والهَمْزَةُ فيه للجَعْلِ؛ فأَحْيَا اللهُ تعالى الخَلْقَ إحياءً؛ أيْ جَعَلَهُم أحياءً، أو ذَوِي حياةٍ[(٣)]. وهذا ظاهرٌ جَلِيٌّ.

وكَذَا لا خِلافَ بينَهُم في أنَّ (حَيَّا) في المواضِعِ الكريمةِ مِنَ التَّحِيَّةِ، وهي في الأصلِ الدُّعَاءُ للمخاطَبِ بِطُولِ الحياةِ والبقاءِ؛ مِنْ قَوْلِهِم: حَيَّا فُلانٌ فُلانًا؛ إذا قال لَهُ حَيَّاكَ اللهُ. ثُمَّ أُطْلِقَتْ على كُلِّ دُعاءٍ بالخَيْرِ، ثُمَّ صارتْ اسمًا لتحيَّةِ الإسلامِ المعروفةِ[(٤)]. وبناءً على هذا يكونُ التَّضعيفُ في الفِعْلِ للدَّلالةِ على معنى الدُّعاءِ؛ كقولِهِم: سَقَّيْتُ فُلانًا؛ أي قُلْتُ لهُ سَقاكَ اللهُ، وقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذا المعنى[(٥)].

هذا مجموعُ ما قِيلَ في الصِّيغَتَيْنِ، وظاهرٌ أنَّهما متباينتانِ مِنْ حيثُ المعنى والدَّلالةُ، واللهُ أعلم.

---

(١) ينظر مادة (ح ي ي): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٣٢٣. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ١٢٢. ابن سيده، **المحكم** ٣/ ٣٩٥، ٣٩٦. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ١٢٧٧، ١٢٧٨.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٢٣–٢٢٥.

(٣) ينظر مثلًا: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ١٠٦. ابن سيده، **المحكم** ٣/ ٣٩٦. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢/ ٢٩٤. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٢/ ٣٠. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ١٢٢. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٦٠. الفيروزآبادي، القاموس **المحيط** ص: ١٢٧٨.

(٤) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٣/ ٣٩٨. الراغب، **المفردات** ص: ٢٧٠. **وتفسيره** ٣/ ١٣٦٦. السمين، **عمدة الحفاظ** ١/ ٤٨٠. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٦٠. وفي التفسير: الطبري، **جامع البيان** ٨/ ٥٨٦. السمعاني، **تفسير السمعاني** ١/ ٤٥٦. البغوي، **معالم التنزيل** ٢/ ٢٥٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ١٣٦. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٠/ ١٦١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٥/ ٢٩٧. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ٨٨. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٢/ ٣٨٠. محمد رشيد رضا، **المنار** ٥/ ٢٥٣.

(٥) ينظر: ص ٧ من الدراسة.

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَخْسَرَ) وَ(خَسَّرَ)

الخُسْرُ والخُسْرَانُ: الضَّلَالُ والهَلَاكُ، يُقَالُ: خَسِرَ -مِنْ بابِ شَرِبَ- يَخْسَرُ خُسْرًا وخُسْرَانًا وخَسَارًا وخَسَارَةً؛ فَهُوَ خَاسِرٌ وخَسِرٌ. والخَسْرُ: النَّقْصُ، يُقال: خَسَرْتُ الشَّيْءَ -مِنْ بابِ ضَرَبَ- وأَخْسَرْتُهُ أيضًا: نَقَصْتُهُ(١).

وقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ (أَخْسَرَ) ثلاثَ مرَّاتٍ في القُرْآنِ الكريمِ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿**أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ**﴾ [الشعراء: ١٨١]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ**﴾ [الرحمن: ٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**﴾ [المطففين: ٣]. وأَمَّا (خَسَّرَ) فَوَرَدَتْ مصدرًا في موضعٍ وحيدٍ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ**﴾ [هود: ٦٣](٢).

ولا خِلَافَ بينَ السَّادَةِ العُلَمَاءِ رحمهم اللهُ تعالى في أنَّ الإخْسَارَ في الآياتِ الكريماتِ هُوَ حقيقةُ النَّقْصِ في الشَّيْءِ(٣) كما تقدَّمَ عندَ أهلِ اللُّغَةِ، وذلك على أنَّ (أَخْسَرَ) و(خَسَرَ) المُجَرَّدَ سَوَاءٌ في المعنى(٤)، فتكونُ الهمزةُ في (أَخْسَرَ) على هذا لإفادةِ معنى المُجَرَّدِ(٥).

غير أنَّ ابنَ عاشورٍ رحمه اللهُ جعلَ الإخْسَارَ في موضِعِ «المُطَفِّفِينَ» بمعنى إيقاعِ النَّاسِ في الخَسَارةِ(٦)؛ على أنَّ الهمزةَ في (أَخْسَرَ) للجَعْلِ؛ أَعْنِي جَعْلَهُمْ خاسرينَ بِسَببِ التَّطْفِيفِ.

وأمَّا التَّخْسِيرُ في قولِهِ تعالى: ﴿**فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ**﴾ [هود: ٦٣] فاختَلَفُوا في معناهُ على أقوالٍ ثلاثةٍ:

القولُ الأوَّل: أنَّهُ النُّقْصَانُ كالإخْسَارِ(٧)، وهو إنْ حُمِلَ على حقيقةِ النَّقْصِ كانَ المعنى باهتًا غيرَ قَوِيٍّ، وإنْ حُمِلَ على المَجَازِ؛ وهو الإضْلَالُ والإهلاكُ فيكونُ كالمعنى الآتي.

القولُ الثَّاني: أنَّ المقصودَ بِهِ الإبعادُ مِنَ الخَيْرِ والتَّضْلِيلُ والإهلاكُ؛ أي الخَسَارة، فيُقال: خَسِرَ فلانٌ إذا

---

(١) ينظر مادة (خ س ر): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ٧٦. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٦٤٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ١٨٢. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ٧٢. ابن منظور، **لسان العرب** ٤/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٣٢.

(٣) ينظر مثلًا: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٣/ ٢١١. الطبري، **جامع البيان** ١٩/ ٣٩١. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٥٦٦، و٣/ ٥٥٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١١/ ٣٠٢، و١٥/ ٢٥١. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٩٥.

(٤) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٩٦، ٢٩٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٧/ ١١٩. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٢٠. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٦/ ٦٢.

(٥) ينظر: السمين، **الدر المصون** ١٠/ ١٥٧.

(٦) ينظر: **التحرير والتنوير** ٣٠/ ١٩٢.

(٧) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٦/ ١٥٠.

هَلَكَ، وخَسَّرَهُ غيرُهُ إذا أَهْلَكَهُ وأَبْعَدَهُ[١]. فالهمزةُ على هذا للجَعْلِ كما هُوَ ظاهرٌ[٢].

القولُ الثَّالثُ: أنَّ معناهُ النِّسْبَةُ إلى الخَسَارَةِ؛ كَنَحْوِ فَسَّقَهُ وكَفَّرَهُ وغيرِهما[٣].

وعلى الأقوالِ الثَّلَاثَةِ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ التَّخْسيرُ مُضَافًا إلى صالحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو إلى قَوْمِهِ. فأمَّا الأوَّلُ فعلى ظاهِرِ النَّظْمِ الكريمِ؛ مِنْ كَوْنِ الزِّيَادَةِ واقعةً على صالحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنَّهُ لا ناصِرَ لَهُ مِنَ اللهِ تعالى لَوْ عَصَاهُ واتَّبَعَ قَوْمَهُ وأَجَابَهُمْ إلى ما أرادوا؛ إذ لَوْ فَعَلَ ذلك لَآلَ أَمْرُهُ إلى النَّقْصِ والضَّلَالِ والهَلَاكِ، وثَبَاتُهُ على موقفِهِ يَتَسَبَّبُ في أنْ يَنْسُبُوهُ إلى الخَسَارةِ؛ لِمَا أنَّهُ خَالَفَهُمْ ولَمْ يَتَّبِعْهُمْ. وأمَّا الثَّاني فَلِأَنَّ صالحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ في خَسَارٍ ولا تَخْسِيرٍ؛ بلِ القَوْمُ هُمُ الخَاسِرُونَ؛ بِسَببِ كُفْرِهِم وتَكْذِيبِهِمْ نَبِيَّهُمْ، فَهُمْ يُخَسِّرُون أَنْفُسَهُم حُظُوظَها وأعْمالَها، ويُهْلِكُونها بسببِ ذلك، كَمَا أنَّ فِعْلَهُم هذا لا يَزيدُ صالحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا بَصِيرةً بخَسَارَتِهِم، واقتناعًا بذلك؛ بِحَيْثُ يَنْسُبُهم إلى الخُسْرَانِ[٤]. والأكثرونَ على أنَّ التَّخْسِيرَ للقومِ[٥].

وأَيًّا ما كَانَ فإنَّ الأظهرَ أنْ يكونَ التَّخْسِيرُ مِنَ الخَسَارةِ بمعنى الهلاكِ وما أَشْبَهَهُ، مَعَ مبالغةٍ وكَثْرَةٍ في المعنى؛ لِمَا أنَّهُ على صِيغَةِ التَّفْعِيلِ، وأمَّا الإخْسَارُ فهُوَ النَّقْصُ في المِيزَانِ عَلَى ما تَقَدَّمَ، فالصِّيغَتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ، واللهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٢٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٦٠١. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ٥٩. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٤/ ٣٣٢.

(٢) ينظر: الشهاب، **حاشية الشهاب على البيضاوي** ٥/ ١٨٩. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٢/ ١١٢.

(٣) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٤/ ٣٩٣. الكرماني، **غرائب التفسير** ١/ ٥١٠. السمين، **الدر المصون** ٦/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ٢٢٧، ٢٢٨. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٤٠٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٨/ ٣٦٨، ٢٦٩. النسفي، **مدارك التنزيل** ٢/ ٧٠.

(٥) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٢٠. الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ٣٧١. النحاس، **معاني القرآن** ٣/ ٣٦٠، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٤١٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ١١/ ٤٥٧. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٦٠١.

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَخْلَدَ) وَ(خَلَّدَ)

يَدُلُّ جَذْرُ هاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ على مَعْنَى الثَّبَاتِ والمُلازَمَةِ والدَّوَامِ؛ فيُقال: خَلَدَ -مِنْ بابِ قَعَدَ- يَخْلُدُ خُلُودًا وخُلْدًا؛ فهو خَالِدٌ؛ أيْ بَاقٍ دَائِمٌ، وأَخْلَدَهُ غَيْرُهُ وخَلَّدَهُ: أَبْقَاهُ. ومِنْهُ جَنَّةُ الخُلْدِ، والخَلَدُ؛ وهو البَالُ والرُّوعُ؛ لاستقرارِهِ في القلْبِ، وكَذَا الخِلَدَةُ -بفتح الخاء وكسرِها-؛ وهي الأقراطُ؛ لمُلازَمَتِها لِلأُذُنِ(١).

وقد ذُكِرَتْ كُلٌّ من الصِّيغَتَيْنِ (أَخْلَدَ) و(خَلَّدَ) مَرَّتَيْنِ في القرآنِ الكريمِ؛ فوَرَدت الأولى في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ**﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقوله تعالى: ﴿**يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ**﴾ [الهمزة: ٣]، ووردت الثانية في قوله تعالى: ﴿**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ**﴾ [الواقعة: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿**وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا**﴾ [الإنسان: ١٩](٢).

واختلفَ أهلُ العِلْمِ رحمهم اللهُ تعالى في معنى كُلٍّ مِنَ الصِّيغَتَيْنِ، وفيما يأتي تفصيلُ ذلك:

- في معنى صِيغَةِ (أَخْلَدَ) تبايُنٌ بينَ موضِعَيْها؛ ففي قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ**﴾ جُلُّ السَّادةِ العُلَمَاءِ على أنَّ (أَخْلَدَ) فيها بمعنى رَكَنَ إلى الدُّنيا ومَالَ إليها ورَضِيَ بها(٣)، وعلى هذا ففي معنى الزِّيادةِ فيها احتمالان:

أَوَّلُهما: أنَّها لُغَةٌ من المُجَرَّدِ (خَلَدَ)؛ إذ يُقال: خَلَدَ إلى الأرضِ وأَخْلَدَ إلَيْها؛ إذا رَكَنَ إليها، وخَلَدَ بِها وأَخْلَد؛ أيْ أقامَ بها. وبهذا قال جماعةٌ من أهلِ اللغةِ والتَّفسيرِ(٤). وهو الظاهرُ.

وثانيهما: أنَّها مُغْنِيَةٌ عنِ المُجَرَّدِ في هذا المعنى؛ لِعَدَمِ وُرُودِهِ. وهذا اختيارُ الأَخْفَش(٥).

وأمَّا في قولِهِ تعالى: ﴿**يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ**﴾ فيكادُ الإجماعُ يكونُ حاصلًا على أنَّ المعنى: أبقاهُ حيًّا، أو تَرَكَهُ وجَعَلَهُ خالدًا في الدُّنيا. وعلى هذا أكثرُ المفسِّرينَ(٦)، وهو أيضًا ظاهرُ مذهبِ أهلِ

---

(١) ينظر مادة (خ ل د): الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٤٦٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ١٣٨. الراغب، **المفردات** ص: ٢٩١. ابن منظور، **لسان العرب** ٣/ ١٦٤.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٣٦، ٢٣٨.

(٣) ينظر مثلًا: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٨٤٠. أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٢٣٣. الطبري، **جامع البيان** ١٣/ ٢٧٠. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ١٧٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٩٠.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ١/ ٣٩٩. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٣٩١. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ١٢٤. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٢/ ٦٠٠. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ١٣٨. الواحدي، **التفسير البسيط** ٩/ ٤٦٦. ابن القطاع، **كتاب الأفعال** ١/ ٢٨٢. الزمخشري، **أساس البلاغة** ١/ ٢٦١. ابن الجوزي، **زاد المسير** ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(٥) ينظر: **معاني القرآن** ١/ ٣٤٢.

(٦) الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٥٩٨. القشيري، **لطائف الإشارات** ٣/ ٧٦٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٤٧٦.

اللغةِ[١]. فالزِّيادةُ في (أَخْلَدَ) بحَسَبِ هذا المعنى للجَعْلِ والتَّعدِيَةِ على الصَّحيحِ[٢]؛ لأنَّ الفِعْلَ (خَلَدَ) لازمٌ في الأصلِ قبلَ الزِّيادة.

وانفرد ابنُ جُزَيٍّ رحمه الله بِذِكْرِ احتمالٍ صَدَّرَهُ بصيغةِ التَّمريضِ؛ وهو أنَّ معنى «أَخْلَدَهُ» أي يُوصِلُهُ إلى دارِ الخُلْدِ[٣]. فكأنَّ الهمزةَ على هذا لإفادةِ معنى الوُصولِ، وهو بعيدٌ.

- وفي معنى صيغةِ (خَلَّدَ) في الآيتَيْنِ الكريمتَيْنِ قولان للسَّادةِ العلماءِ رحمهم اللهُ تعالى:

أوَّلُهما: أنَّها مِنَ الخُلُودِ؛ وهو البقاءُ والدَّوامُ، وعلى هذا ففي معناها ثلاثةُ احتمالات:

١. المعنى أنَّهم مُبَقَّوْنَ على حالِهم لا يَكْبَرُون؛ أي أنَّهم دائمونَ على سِنٍّ واحدةٍ؛ وهي سِنُّ الوَصافَةِ والخِدْمَةِ، وعلى شَكْلٍ واحدٍ؛ وهو شَكْلُ الوِلدانِ. وإليه ذهبت جماعةٌ من المفسرين[٤].

٢. المعنى أنَّهم مُخَلَّدُون لا يموتونَ ولا يَفْنَوْنَ، ذَكَرَهُ الطبريُّ، والرَّازيُّ، رحمهما الله، وغيرُ واحدٍ[٥].

٣. المعنى أنَّهم مُبَقَّوْنَ دائمونَ على خِدْمَةِ أهلِ الجَنَّةِ؛ لا ينقطعون عن ذلك ولا يتحوَّلونَ، ذَكَرَهُ ابنُ عاشورٍ رحمه الله[٦].

ثانيهما: أنَّها ليست من الخُلُودِ؛ بل من الخِلَدَةِ؛ وهي الأقراطُ والحِلِيُّ. فمعنى «مُخَلَّدون»: أي مُحَلَّوْنِ مُقَرَّطُونَ بالخِلَدَةِ والأساورِ وغيرِها[٧].

الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٩٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٢/ ٢٨٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٣٣٧. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٥٤١. السمين، **الدر المصون** ١١/ ١٠٧. الآلوسي، **روح المعاني** ٣٠/ ٢٣٠.

(١) وقد تقدَّم ذكرُهم والتوثيقُ مِن كُتُبِهم في الصفحةِ السابقةِ.

(٢) ينظر: الجلالان المحلي والسيوطي، محمد بن أحمد وعبد الرحمن بن أبي بكر، **تفسير الجلالين** ص: ٨٢١، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢٠/ ٤٣٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٥٣٩.

(٣) ينظر: **التسهيل** ٢/ ٥١٢.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ١٢٢، ٢١٨. أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ٢٤٩. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٢٦١. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥٢٨. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٤٥٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ١٩٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١٧٨. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٨٠. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٨/ ٥٧.

(٥) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢٣/ ١٠١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٩/ ٣٩٣. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٣٣٤. وقد جمع الطبري بين المعنيين الأوَّل والثَّاني.

(٦) ينظر: **التحرير والتنوير** ٢٧/ ٢٩٣.

(٧) نُسِبَ هذا القولُ إلى أبي عبيدة، ولكنَّ الذي في تفسيرِهِ هو المعنى الأوَّل؛ وهو البقاءُ وعدمُ التغيُّر. ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٥٧٩. ابن سيده، **المحكم** ٥/ ١٣٨. وقد ذَكَرَ هذا القولَ أكثرُ المفسرين، والظاهرُ أنَّه مرجوحٌ عندهم.

وجمع البقاعيُّ رحمه اللهُ بين المعنَيَيْنِ، فقال إنَّ المعنى أنَّهم باقون على حالتِهم، وهُمْ كذلك مُزَيَّنونَ بأنواعِ الزِّينةِ كُلِّها[1].

والظَّاهرُ أنَّ التَّضعيفَ في (خَلَّدَ) على المعاني والاحتمالات كُلِّها للجَعْلِ؛ إمَّا على معنى أنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ أولئكَ الوِلْدانَ خالدينَ دائمينَ باقينَ، فيكونُ لجَعْلِ الشَّيْءِ على صفةٍ؛ بحسَبِ القولِ الأوَّلِ وما يندرجُ تحتهُ من احتمالاتٍ. أو على معنى أنَّهُ عزَّ وجلَّ جَعَلَ لهم خِلَدةً، وحَلَّاهُم بها، فيكونُ لجَعْلِ الشَّيْءِ صاحبَ شَيْءٍ؛ بحَسَبِ القولِ الثَّاني.

فتحصَّل ممَّا سَبَقَ أنَّ الفِعْلَ (أَخْلَدَ) جاءَ مرَّةً لازمًا، وأُرِيدَ بِهِ الرُّكونُ إلى الدُّنيا والمَيْلُ إلَيْها، فكانَ بمعنى المجرَّدِ (خَلَدَ) على الصَّحيحِ. ومرَّةً مُتعدِّيًا منقولًا عن (خَلَدَ)، فكانتِ الهمزةُ فيهِ للجَعْلِ. وأنَّ الفِعْلَ (خَلَّدَ) لم يَرِدْ إلَّا مُتعدِّيًا، وهو عند المفسِّرينَ بمعنى الجَعْلِ أيضًا. وإنْ كان الأمرُ كذلك فبينَ الصِّيغَتَيْنِ الْتقاءٌ؛ وذلك في مجيئهما بمعنى الجَعْلِ كِلْتَيْهما.

وقد يجوزُ أن يكونَ في صيغةِ (خَلَّدَ) معنى التَّكْثيرِ أو المبالغةِ؛ وبخاصَّة أنَّ الكلامَ في الآيَتَيْنِ الكريمَتَيْنِ عنِ الجنَّةِ التي هي دارُ الخُلْدِ والبقاءِ السَّرْمديِّ، فليس بعدَها حياةٌ ولا موتٌ، وليس الأمرُ كذلك في الدُّنيا؛ فإنَّ الإنسانَ مهما طَالَ عُمُرُهُ فيها فإنَّهُ وإيَّاها إلى زوالٍ وفناءٍ وانتهاءٍ. ويُقَوِّي معنى التَّكثيرِ أيضًا كثرةُ الوِلْدانِ أو الغِلْمانِ، المستفادةُ من جمعِ التَّكسيرِ، فجاءَ وَصْفُهم بالتَّخليدِ مناسبًا لذلك. واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: **نظم الدرر** ٢١/ ١٤٧.

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَخْلَفَ) وَ(خَلَّفَ)

قال ابنُ فارسٍ رحمه الله: "**الخَاءُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي: خِلَافُ (قُدَّام)، وَالثَّالِثُ: التَّغَيُّرُ**"(١). فَمِنَ الأصلِ الأوَّلِ قولُهم: خَلَفَ الرَّجُلُ والِدَهُ؛ إذا صارَ خَلَفًا لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وقولُهم: أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو خليفةُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومِنَ الثَّاني: الظَّرْفُ «خَلْفَ» في نحوِ قولِ اللهِ جَلَّ شأنُهُ: ﴿**يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ومِنَ الثَّالثِ: الخُلْفُ في الوَعْدِ؛ وهو نَقْضُهُ وعَدَمُ الوفاءِ بِهِ، وخُلُوفُ الفَمِ؛ وهو تَغَيُّرُ رائحتِهِ(٢).

وقد وَرَدَ (أَخْلَفَ) في خمسةَ عشرَ موضعًا في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ**﴾ [آل عمران: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ**﴾ [سبأ: ٣٩]. وأمَّا (خَلَّفَ) فَوَرَدَ في خمسةِ مواضِعَ جُلُّها بصيغةِ اسْمِ المَفْعُولِ؛ وذلك نحو: ﴿**فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾ [التوبة: ٨١](٣).

والكلامُ على هاتينِ الصِّيغَتَيْنِ يُشْبِهُ الكلامَ على (أَخْلَدَ) و(خَلَّدَ) إلى حدٍّ ما؛ إذْ إنَّ معنى (أَخْلَفَ) يختلفُ باختلافِ مواضِعِها؛ وهي في مجموعِها لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَعْنَيَيْن رئيسَيْنِ:

أَوَّلُهما: إخْلافُ الوَعْدِ والعَهْدِ؛ وهو نقيضُ إنْجازِهِ والوفاءِ بِهِ، وبهذا المعنى جاءتْ جُلُّ مواضِعِ هذِهِ الصِّيغةِ. فتكونُ مِنَ الأصلِ الثَّالثِ في كلامِ ابنِ فارسٍ رحمه الله تعالى، وبنحوِ ذلك قال السَّادةُ المُفَسِّرون(٤). والظَّاهرُ أنَّ الزِّيادةَ في (أَخْلَفَ) بِحَسَبِ هذا المعنى للإغناءِ عن فِعْلِهِ المُجَرَّدِ (خَلَفَ)؛ إذْ لَمْ يَرِدِ الثُّلاثيُّ بهذِهِ الدَّلالةِ.

ثانيهما: إخلافُ الشَّيْءِ؛ بمعنى تعويضِهِ وإعطاءِ فاقِدِهِ بَدَلًا عَنْهُ وخَلَفًا لَهُ، وبهذا المعنى جاءَ قولُ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿**وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ**﴾ [سبأ: ٣٩]؛ فإنَّ اللهَ تعالى يُبْدِلُ المُنْفِقَ خيرًا ممَّا أنفقَ(٥). ومن هذا المعنى قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ**

---

(١) **مقاييس اللغة** (خ ل ف) ٢/ ٢١٠.

(٢) ينظر مادة (خ ل ف): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٦١٥. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ١٦٩ وما بعدها. الراغب، **المفردات** ص: ٢٩٣. ابن منظور، **لسان العرب** ٩/ ٨٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٣٨-٢٤٠.

(٤) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢/ ٢٧٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٢٤٠. النسفي، **مدارك التنزيل** ٢/ ١٧٠. السيواسي، **عيون التفاسير** ٢/ ٢٧٨. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٣/ ٢١٩.

(٥) الواحدي، **التفسير البسيط** ١٨/ ٣٧٦، ٣٧٧. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٤/ ٣٣٧. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٥٨٦. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٤/ ٣٠٧. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٤٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٨/ ٥٥٦.

إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ؛ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا»[1].

ويحتملُ أن تكونَ الزِّيادةُ بحَسَبِ هذا المعنى للجَعْلِ؛ أيْ يجعلُ اللهُ لَهُ خَلَفًا؛ أَيْ عِوَضًا وبَدَلًا. أو أنَّ (أَخْلَفَ) بمعنى الثُّلاثيِّ خَلَفَ؛ إذ يُقال: خَلَفَ اللهُ لكَ وعَلَيْكَ، وأَخْلَفَ اللهُ لكَ وعَلَيْكَ أيضًا؛ سِيَّان[2].

وذَكَرَ ابنُ جنِّي أنَّ الهمزةَ في (أَخْلَفَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ**﴾ [طه: ٩٧] للمُصادفةِ أو الوُجودِ؛ على معنى: لَنْ تُصَادِفَهُ أو تَجِدَهُ مُخْلَفًا[3]. وهذا الذي ذَكَرَهُ يتفقُ مع قراءةِ الكَسْرِ ﴿**تُخْلِفَهُۥ**﴾[4]، وأمَّا على قراءةِ ﴿**تُخْلَفَهُۥ**﴾ بالفتحِ فغيرُ ظاهرٍ؛ إذِ الأصلُ في فِعْلِ الوُجُودِ أنْ يُسْنَدَ إلى الواجِدِ، لا أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ. وقَدْ أشارَ إلى هذا المعنى في قراءةِ الكسرِ غيرُ واحدٍ منَ السَّادةِ العُلَماءِ رحمهم اللهُ[5]. فإنْ كانَ ذلك كذلكَ فهذا معنىً ثالثٌ يُضافُ إلى المَعْنَيَيْنِ السَّابقَيْنِ.

وأمَّا (خَلَّفَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ**﴾ ونظائرِهِ فالجميعُ مُتَّفِقونَ على أنَّ التَّضعيفَ فيهِ للجَعْلِ؛ إذْ قَوْلهم: خَلَّفْتُ فُلانًا معناهُ جعلْتُهُ خَلْفِي؛ أَيْ ورائي. وكذلك هنا: المُخَلَّفون هُمُ المتروكونَ المَجْعُولونَ خَلْفَ المُجاهدين[6].

وهُنا إشكالٌ أَوْرَدَهُ السَّادةُ المفسرون وأجابوا عنهُ؛ وهو أنَّهُ كيفَ جازَ أَنْ يُوصَفوا بالمُخَلَّفين مَعَ أنَّ الفِعْلَ وَقَعَ منهم لا عليهم؟ فهُمْ في الحقيقةِ مُتَخَلِّفُونَ لا مُخَلَّفُونَ.

والجوابُ: أنَّ وَصْفَهُم بالمُخَلَّفِينَ؛ بجَعْلِهِم مفعولًا بِهم لا فاعلين، فيهِ مزيدُ ذَمٍّ وتحقيرٍ لهم، وذلك مِنْ وجوهٍ:

أَوَّلُها: يحتمل أن يكونَ المعنى أنَّ اللهَ تعالى خَلَّفَهم عنِ الغَزْوِ؛ لِعِلْمِهِ عزَّ وجلَّ بأنَّ خُرُوجَهم لا يزيدُ المؤمنين إلا خَبَالًا وفَسَادًا وفِتْنَةً. وفي هذا إشارةٌ إلى بُغْضِ اللهِ لَهُمْ، وإبعادِهِ إيَّاهم عن رَحْمَتِهِ ورضوانِهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في **صحيحه:** كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ**﴾...، الحديث رقم (١٤٤٢). ومسلم في **صحيحه:** كتاب الزكاة، باب: في المنفق والممسك، الحديث رقم (١٠١٠).

(٢) ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٦١٥. وبعضُهُم يُفرِّقُ بينَ العبارَتَيْنِ؛ فيجعلُ الأولى بمعنى كانَ اللهُ خليفةَ مَنْ رَحَلَ عنك، والثانية بمعنى أَبْدَلَ اللهُ لكَ ما ذَهَبَ منك. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ٧/ ١٧٣.

(٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ٢/ ١٠١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٤) وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرٍو، ويعقوبَ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٢٢.

(٥) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن** ٣/ ٤٠. المهدوي، **التحصيل** ٤/ ٣٥٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٠/ ٣٣٥. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٨٥٢. العكبري، **التبيان** ٢/ ٩٠٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١١/ ٢٤٢. السمين، **الدر المصون** ٨/ ٩٧.

(٦) الماوردي، **النكت والعيون** ٢/ ٣٨٦. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٠/ ٥٧٥. محمد رشيد رضا، **المنار** ١٠/ ٤٩١.

ثانيها: يحتمل أنَّ الذي خَلَّفَهُم هُوَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنون؛ إذْ لَوْ أَرَادُوا إِكْرَاهَهُم على الخُرُوجِ لَفَعَلُوا؛ فهُمْ كالمُخَلَّفينَ مِنْ هذا الوَجْهِ[١]. وفي هذا إِيمَاءٌ إلى استغناءِ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابِهِ عنهم؛ لأنَّهُ كما تقدَّمَ لا خيرَ فيهم؛ فليسوا ممَّن يُتكثَّرُ بِهِم ولا يُعْتَضَدُ. أو يكون إسنادُ التَّخليفِ إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا أنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ حِينَما اسْتَأْذَنُوهُ بِالقُعُودِ[٢].

ثالثُها: يحتمل أن يكون الذي خَلَّفَهُم هو الشَّيطان[٣]، ولا يخفى ما في هذا الوجهِ منَ المَذَمَّةِ.

رابعها: أنَّ الذي خلَّفهم هو كَسَلُهم ونِفَاقُهم، وهذا أَشَدُّ وأدخَلُ في الذَّمِّ والتَّحقيرِ.

هذا، ولا يخفى أنَّ كُلًّا مِنَ الصِّيغَتَيْنِ (أَخْلَفَ) و(خَلَّفَ) تَحْمِلُ معنىً مُغايرًا للأخرى، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ذكر الوجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٥/ ٤٣٨. وأبو حفصٍ النسفي، **التيسير** ٧/ ٤٢٩. واكتفى بالأول الطبري، **جامع البيان** ١٤/ ٣٩٧ وغيرُهُ.

(٢) الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٢٩٦. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ١٤٥.

(٣) ذَكَر الوجهَيْنِ الأخيرَيْنِ الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٢٩٦.

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَدْبَرَ) وَ(دَبَّرَ)

تَدُلُّ مادَّةُ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على معنى آخِرِ الشَّيْءِ وخَلْفَهُ؛ إمَّا باعتبارِ المكانِ، أو باعتبارِ الزَّمانِ، أو باعتبارِ المَرْتِبَة. فيُقال: دَبَرَ الشَّيْءُ –من بابِ قَعَدَ– يَدْبُرُ دُبُورًا؛ إذا ذَهَبَ وولَّى، ودَبَرَهُ دَبْرًا؛ إذا تَبِعَهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَدْبَرَ) ومشتقاتُهُ في ثلاثةَ عشر موضعًا في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ**﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿**تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ**﴾ [المعارج: ١٧]، وغيرهما. وأمَّا (دَبَّرَ) فوردَ ذِكْرُهُ في خمسةِ مواضعَ فقط، جُلُّها متشابهة؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿**يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ**﴾ [يونس: ٣] ونظائره[2]، وقوله تعالى: ﴿**فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا**﴾ [النازعات: ٥][3].

وأهلُ العِلْمِ رحمهم الله تعالى مُتَّفِقُون على أنَّ الإدبارَ والتَّدْبيرَ لفظانِ مُختَلِفانِ مُتَبايِنانِ، وإنْ كانا مِنْ أصلٍ واحدٍ؛ ولكنَّهم مُخْتَلِفون في دلالةِ كُلٍّ منهما، وفائدةِ الزِّيادةِ فيهما.

فأمَّا صيغةُ (أَدْبَرَ) وما يتصرَّفُ منها فيُمْكِنُ أن يُقَال: إنَّ جُمْلَةَ ما قِيلَ في معناها ثلاثةُ آراءٍ:

أوَّلُها: أنَّها والمُجَرَّد (دَبَرَ) لُغَتَانِ بمعنىً واحدٍ؛ وهو الانقضاءُ والذَّهابُ؛ فيُقال: دَبَرَ النَّهارُ وأَدْبَرَ، ودَبَرَ الرَّجُلُ وأَدْبَرَ؛ كُلُّهُ سواءٌ. وحُجَّةُ هذا القولِ قولُهُ جلَّ وعلا: ﴿**وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ**﴾ [المدثر: ٣٣]؛ إذ قُرِئَ ﴿**إِذَا دَبَرَ**﴾؛ منَ الثُّلاثِيِّ «دَبَرَ»[4]، وكذا قولُ العَرَبِ: أمسِ الدَّابرُ والمُدْبِرُ. قالَهُ الفرَّاءُ[5]، وتَبِعَهُ جماعةٌ منَ المفسِّرين واللُّغَوِيين[6].

ثانيها: أنَّ (أَدْبَرَ) في معنى (دَبَرَ)، ولكنَّ هذا التَّعاقُبَ بينَ الفِعْلَيْنِ في الاستعمالِ خاصٌّ في الأزمنةِ لا غيرَ؛ كقولِهم: دَبَرَ النَّهارُ واللَّيْلُ والصَّيْفُ والشِّتاءُ ونحو ذلك، ومنهُ الآيةُ الكريمةُ. وأمَّا إنْ كانَ الكلامُ على

---

(١) ينظر مادة (د ب ر): الخليل، **العين** ٨/ ٣١، ٣٢. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٣٢٤. ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٣١٠، ٣١١. الراغب، **المفردات** ص: ٣٠٧.

(٢) وهي: الموضع الثاني في السورة نفسِها، وموضِعَا الرعد والسجدة.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) وهي قراءةُ: ابنِ كثيرٍ، وأبي عمرو، وابنِ عامرٍ، وشُعبةَ عن عاصمٍ، والكسائيِّ، وأبي جعفرٍ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٩٣.

(٥) ينظر: **معاني القرآن** ٣/ ٢٠٤.

(٦) ينظر: الأخفش، **معاني القرآن** ٢/ ٥٥٥. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٣٣. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٢٤٨. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥١٨. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٢/ ٤٤٣. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٦٥٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٩/ ٨٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٢٦٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٣٣٥.

غيرِ الأزمنةِ؛ كقولِهم: أَدْبَرَ الرَّجُلُ والأَمْرُ ونحوهما، فلا يُقالُ ذلك إلا بزيادةِ الأَلِفِ في الفِعْلِ[١]. ولَعَلَّهُ الأظهرُ.

وكأنَّ الزِّيادةَ في (أَدْبَرَ) بِحَسَبِ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ هي بمعنى المُجَرَّدِ؛ فلا دلالة فيها غير ذلك. أو هي للإغناءِ عنِ المُجَرَّدِ عندَ من فرَّقَ في الاستعمالِ بينَ الأزمنةِ وغيرِها.

ثالثُها: قال أبو عبيدة: إنَّ معنى (دَبَرَ) جاءَ وأَقْبَلَ، و(أَدْبَرَ) وَلَّى وذَهَبَ[٢]. وعلى هذا فهُما ضِدَّان؛ فالأوَّلُ من قولِهم: دَبَرَني؛ إذا جاءَ خَلْفِي، والثَّاني مِنَ الإدْبَارِ الذي هو الذَّهابُ. والأوَّلُ مُتَعَدٍّ، والثَّاني لازِمٌ.

وأَشْبَهُ ما يكونُ معنى الزِّيادةِ في (أَدْبَرَ) بِحَسَبِ هذا الرَّأيِ هو الصَّيْرورة؛ أي صارَ الشَّيْءُ ذَا دُبُرٍ[٣]، أو صارَ إلى جهةِ الدُّبُرِ.

وأمَّا لفظُ التَّدْبيرِ فقدِ اتَّفقَ أهلُ العِلْمِ رحمهم اللهُ تعالى على أنَّ أَصْلَهُ هو النَّظَرُ في أَدْبارِ الأمورِ وعواقِبِها وما تصيرُ إليهِ. هذا في الأصلِ، ثُمَّ يُطْلَقُ في حَقِّ اللهِ تعالى بِمَا يَليقُ بجلالِهِ؛ فيكونُ بمعنى قضاءِ الأمورِ وتقديرِها على الوجهِ الأتمِّ الأكملِ، أو ترتيبِها وَفقَ ما اقتضتْهُ الحكمةُ البالغةُ، ونحو ذلك[٤].

والظَّاهرُ أنَّ صيغَةَ (دَبَّرَ) موضوعةٌ ابتداءً لهذا المعنى؛ كما يُوحِي بذلك الاستعمالُ اللُّغَوِيُّ. وقد يُلْحَظُ فيهِ معنى المبالغةِ والتَّكثيرِ مجازًا؛ كأنَّ المُدَبِّرَ لِأَمْرٍ؛ كائنًا ما كان، يُكْثِرُ مِنْ تَتَبُّعِ دُبُرِهِ وآخرِهِ والنَّظَرِ فيهِ؛ المرَّةَ تِلْوَ المَرَّةِ، ويُقَلِّبُهُ في فِكْرِهِ تقليبًا بعدَ تقليبٍ؛ حتَّى يَصِلَ من ذلك إلى هَدَفِهِ ومُبْتَغَاهُ؛ وهو إتقانُهُ وإحكامُهُ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ١٠/ ٣٢٣. الأزهري، **معاني القراءات** ٣/ ١٠٣. وذكرهُ غيرُ واحدٍ من أصحاب القولِ الأوَّلِ أيضًا.

(٢) **مجاز القرآن** ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦. وينظر أيضًا: المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٥٣٢. وقد نَسَبَهُ غيرُ واحدٍ إلى قطربٍ؛ ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٨/ ٦٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٠/ ٧١٣.

(٣) أشارَ إلى معنى الصيرورة الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ١٨٨.

(٤) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١١/ ١٢١، و١٢/ ٢٨٥. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٣٢٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ١٧٢. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٧/ ١٩٢. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٥/ ٢٩٠. البقاعي، **نظم الدرر** ١٠/ ٢٧٢، ٢٧٣. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٥/ ١٢. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ١٩٣.

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَدْلَى) وَ(دَلَّى)

الدَّلاةُ: هِيَ الدَّلْوُ الصَّغيرةُ، وجَمْعُها دِلَاءٌ ودَلَا –بالمَدِّ والقَصْرِ–، ويُقال: دَلَا يَدْلُو دَلْوًا؛ إذَا اسْتَقَى؛ فهُوَ دَالٍ، وأَدْلَى يُدْلِي إِدْلَاءً؛ إذا أَرْسَلَ الدَّلْوَ وأَلْقاها في البِئْرِ لِيَمْلَأَها؛ فهو مُدْلٍ. ثُمَّ يُسْتَعَارُ الإدلاءُ لإلقاءِ الشَّيْءِ والتَّوَصُّلِ بِهِ إلى المطلوبِ(١).

وهذِهِ المادَّةُ قليلةُ الوُرُودِ في القرآنِ الكريمِ؛ إذْ وَرَدَ منها الفِعْلُ (أَدْلَى) في موضعَيْنِ اثنَيْنِ فقط؛ قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ**﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقوله: ﴿**فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ**﴾ [يوسف: ١٩]. ولَمْ يَرِدْ (دَلَّى) إلَّا في موضعٍ واحدٍ؛ وهو قوله تعالى: ﴿**فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ**﴾ [الأعراف: ٢٢](٢).

ولا خِلَافَ بينَ السَّادةِ العُلَماءِ في أنَّ الإدْلَاءَ في الآيَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ بمعنى الإرْسَالِ(٣)؛ كما تقدَّمَ آنفًا؛ فأمَّا آيةُ «يوسف» فإنَّها على الحقيقةِ في الإرسالِ والإلقاءِ كما هو ظاهرٌ. وأمَّا آيةُ «البقرة» فمِنْ مجازِ الإدلاءِ؛ إذ تقدَّمَ أنَّهُ يُطْلَقُ مجازًا على كُلِّ إلقاءٍ؛ سواءٌ كان المُلْقَى قَوْلًا، أو فِعْلًا، أو عَيْنًا، وهُنَا المُلْقَى عَيْنٌ؛ وهو المالُ المدفوعُ إلى الحُكَّامِ؛ إمَّا رِشوةً أو غيرَ ذلك(٤).

وأمَّا معنى الزِّيادةِ في الصِّيغةِ ففيه مَسْلَكَانِ:

المَسْلَكُ الأَوَّلُ: أنَّ (دَلَا) و(أَدْلَى) لُغَتانِ في معنى الإرسالِ(٥). وعليهِ فإنَّ الزِّيادةَ في (أَدْلَى) بمعنى المجرَّد، وليس فيها دلالةٌ أخرى.

المَسْلَكُ الثَّانِي: أنَّ (أَدْلَى) بمعنى أرسلَ دَلْوَهُ وأَلْقاهُ في البِئرِ، و(دَلَا) بمعنى أخرجَهُ منَ البِئْرِ بعدَ مَلْئِهِ(٦). وعليهِ فإنَّ الزِّيادةَ في (أَدْلَى) للإغناءِ عن المُجَرَّدِ؛ لانفرادِها في هذه الحالِ بالدَّلالةِ على المعنى المذكور.

---

(١) ينظر مادة (د ل و): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٤/ ١٢١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٢٩٣. ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٢٦. الراغب، **المفردات** ص: ٣١٧. ابن منظور، **لسان العرب** ١٤/ ٢٦٥ وما بعدها.

(٢) وورد منها الفعل (تدلَّى) مرةً واحدةً أيضًا. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٦١.

(٣) إلا ما ذَكَرَهُ الراغبُ وأبو حفص من أنَّ (الدَّلْوَ) هو الإرسالُ والإلقاءُ، و(الإدْلاءَ) هو إخراجُ الدَّلْوِ ونزْعُها. ينظر: **المفردات** ص: ٣١٧. **التيسير** ٦/ ٣٠٩.

(٤) ينظر مثلًا: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٥/ ٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ١/ ٤٥٧، ٤٥٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٥/ ٢٨٠. الآلوسي، **روح المعاني** ٢/ ٧٠. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢/ ١٩٠، ١٩١.

(٥) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٩/ ٤٢٦.

(٦) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٢٥٨. ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٣/ ١٢٦٦. ابن الأنباري، **الزاهر** ١/ ٣٣٧. مكي، **الهداية** ٥/ ٣٥٢٤. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٤٧١.

وقد تحتملُ وجهًا آخرَ؛ وهو أن تكون للفَرْقِ بينَ مَعْنَيَيِ الفِعْلَيْنِ؛ كنحوِ (أَشْرَقَتْ) و(شَرَقَتْ).

وأمَّا صيغَةُ (دَلَّى) في قولِهِ تعالى: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ فَلِأهلِ العِلْمِ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّ الفِعْلَ «دَلَّاهما» مِنَ التَّدْلِيَةِ بمعنى الإدْلاءِ، وهما في الأصلِ إرسالُ الشَّيْءِ وإلقاؤُهُ على ما تقدَّمَ، فيكونُ في الآيةِ الكريمةِ مُستعارًا للخِداعِ والتَّزيينِ والوسوسةِ، أو لإهباطِ الدَّرَجةِ. وهذا قولُ جُلِّ المفسِّرين[1].

الثَّاني: أنَّهُ مِنَ التَّدْلِيَةِ كالقولِ الأوَّلِ، ولكنَّ الفرقَ بينَها وبين والإدْلاءِ أنَّها تدلُّ على معنى التَّدْريجِ والتَّكثيرِ؛ أَيْ إرسال الشَّيْءِ إلى الأسفلِ رُوَيْدًا رُوَيْدًا، وليس كذلك الإدلاءُ. قالَهُ رشيد رضا رحمه الله[2].

الثَّالث: أنَّ الفِعْلَ «دَلَّاهما» ليس مُشْتقًّا مِنَ التَّدْلِيَةِ؛ بل مِنَ الدَّالِّ والدَّالَّةِ؛ وهما الجُرْأَةُ، فأصلُ الفِعْلِ (دَلَّلَهما) بمعنى جَرَّأهما على مَعْصِيَةِ اللهِ تعالى، ولَكِنْ أُبْدِلَتِ اللَّامُ الثَّالثةُ حرفَ لِينٍ؛ لِكراهةِ توالي ثلاثةِ أمثالٍ في كلامِ العَرَبِ. قالَهُ الأزهريُّ رحمهُ اللهُ تعالى[3]. وهذا القولُ يُخْرِجُ المَوْضِعَ كُلَّهُ عن حُدُودِ الدِّراسةِ؛ لاختلافِ مادَّتَي الكَلِمَتَيْنِ.

ولَعَلَّ القَوْلَ الأوْسَطَ هو أَشْبَهُهَا بالصَّوَابِ؛ لِمُناسَبَتِهِ لِسِيَاقِ الآيةِ الكريمةِ، ولأَصْلِ معنى صِيغَةِ (فَعَّلَ). والمعاني التي ذَكَرَها صاحبُ «المنار» رحمه الله تعالى ظاهرةٌ بَيِّنَةٌ؛ لأنَّ وسوسةَ الشَّيطانِ تكونُ متكرِّرةً متدرِّجةً غالبًا، فلا يَزَالُ يخدعُ العَبْدَ بها ويُزَيِّنُ لَهُ المعصِيَةَ حتَّى يُرَغِّبَهُ فيها. والآيةُ الكريمةُ تدلُّ على هذا المعنى؛ فكأنَّ إبليسَ عليه لعائنُ اللهِ المتتابعةُ لم يَبْرَحْ يُوَسْوِسُ لآدَمَ وزوجِهِ عَلَيْهِما السَّلَامُ، ويُرَغِّبُهما في الأكْلِ من الشَّجَرَةِ، باذلًا جُهْدَهُ وطاقتَهَ، مُستخدِمًا في إغرائِهما الحِيَلَ والسُّبُلَ كُلَّها، وهما يُقاوِمَانِهِ ويَمْتَنِعَانِ عن ذلك. يُشِيرُ إلى ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]؛ إذْ جاءَ القَسَمُ بصيغةِ المفاعلةِ، مع أنَّ الظاهرَ أنَّ الذي أقسمَ هو إبليسُ وَحْدَهُ، وكذا كثرةُ المؤكِّداتِ في الجُمْلةِ، ومجيءُ النُّصْحِ بصيغةِ الاسمِ الدَّالِّ على رُسوخِ الوَصْفِ، وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ أيضًا، وفي هذا ما لا يَخْفى من الدَّلالاتِ والمعاني[4]. وقد يكونُ في التَّدْلِيَةِ معنى المُبالغة؛ مِنْ حيثُ إنَّها كانتْ إهباطًا من رُتْبَةٍ عُلْيَا إلى أخرى أَدْنَى منها، فأشارَت صِيغةُ التَّفعيلِ إلى ما بينَ الرُّتْبَتَيْنِ مِنَ البَوْنِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٢/ ٣٥١. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٤/ ٣٨١. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٢/ ٣٢١، ٣٢٢. أبو حفصٍ النسفي، **التيسير** ٦/ ٣٠٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٥٣٥. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ١٨٠. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٥/ ٢٦. البقاعي، **نظم الدرر** ٧/ ٣٧٣. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٣/ ٣٦٩.

(٢) ينظر: **المنار** ٨/ ٣١٠.

(٣) ينظر: **تهذيب اللغة** ١٤/ ١٢٢. وقد نَقَلَهُ عنه غيرُ واحدٍ من أهلِ اللغةِ والتفسيرِ.

(٤) للاستزادة في شرحِ الآية الكريمة ينظر: البقاعي، **نظم الدرر** ٧/ ٣٧٣.

المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَسْلَمَ) وَ(سَلَّمَ)

السَّلامةُ: هي العَافِيَةُ والبَرَاءَةُ والخَلَاصُ مِنَ الشَّيْءِ؛ عَيْبًا كانَ أو مَرَضًا أو غيرَ ذلك. يُقَال: سَلِمَ يَسْلَمُ سَلَامَةً وسَلَامًا؛ فهو سالِمٌ وسَلِيمٌ، وسَلَّمَهُ اللهُ؛ أيْ جَعَلَهُ سَالِمًا[1].

وقَدْ ذُكِرَ الفِعْلُ (أَسْلَمَ) واشتقاقاتُهُ اثْنَتَيْنِ وسَبْعِينَ مرَّةً في القُرْآنِ الكريمِ؛ منها قولُهُ تعالى: ﴿**أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا**﴾ [آل عمران: ٨٣]. وأمَّا (سَلَّمَ) فذُكِرَ اثنتي عَشْرَةَ مرَّةً؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ**﴾ [الأنفال: ٤٣][2]. ولَمَّا كانت هاتانِ الصِّيغَتَانِ قَدْ وَرَدَتَا في مواضِعَ وسياقاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وبمعانٍ ودلالاتٍ شَتَّى؛ اختلَفَ فيهما أهلُ العِلْمِ رَحِمهُمُ اللهُ تعالى اختلافًا بَيِّنًا. وقَدْ كانَ الظَّاهرُ أَنْ يُقَالَ إنَّهما مِنَ الصِّيَغِ مُتَّحِدَةِ المَعْنَى، ولكنَّ هذا التَّعدُّدَ في المواضِعِ والسِّياقاتِ أَوْرَثَ تَعَدُّدًا واختلافًا في الأنظارِ والآراءِ، ولا يَخْفَى أنَّهُما قَدْ تَلْتَقِيَانِ في مكانٍ ما؛ كَحَالِ كثيرٍ مِنَ الصِّيَغِ المُتَقَدِّمةِ.

فَأمَّا صِيغَةُ (أَسْلَمَ) فيُمْكِنُ إجْمَالُ دَلَالَاتِها بِحَسَبِ مواضِعِها وأقوالِ السَّادةِ المفسِّرينِ فيها فيما يأتي:

الدَّلالةُ الأُولى: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنى الخُضُوعِ والاستسلامِ والانقيادِ[3]؛ وذلك في نَحْوِ قولِهِ تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ**﴾ [البقرة: ١٢٨]، وقَوْلِهِ: ﴿**أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا**﴾ [آل عمران: ٨٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ**﴾ [الصافات: ١٠٣]. وفي هذه الحَالِ يَكُونُ الفِعْلُ لازمًا قاصِرًا، والزِّيادَةُ فيهِ بمعنى صيغةِ (اسْتَفْعَلَ)[4]؛ وهو طَلَبُ السَّلْمِ أوِ السَّلامِ. وجُوِّزَ أن تكونَ بمعنى الدُّخولِ في السَّلْمِ[5]؛ وهو الاستسلامُ نفسُهُ، فعلى هذا الاحتمال يكونُ مُشابِهًا للدَّلالةِ الثالثةِ. وقال أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ إنَّها للصَّيْرُورةِ[6]، وهي والدُّخولُ مُتلازمان مُتقاربانِ؛ فإنَّهُ مَنْ دَخَلَ في السَّلْمِ فقد صَارَ ذَا سَلْمٍ لا محالةَ.

---

(١) ينظر مادة (س ل م): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٢/ ٣٠٩ وما بعدها. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٩٥٢. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ٩٠. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٥١٢-٥١٤. الراغب، **المفردات** ص: ٤٢١-٤٢٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٣٥٥-٣٥٧.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٣٩٠. الزَّجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ٣١١. الثَّعلبي، **الكشف والبيان** ٢٢/ ٣٩٣. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ١٩٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ١١٧.

(٤) ينظر: القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٦/ ٣٠٠.

(٥) الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٩٥٢. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٥٣٩. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٣٢. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢٨٧. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٨/ ٢٤٩. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٦/ ٤٨٥.

(٦) ينظر: **الحجة** ١/ ٢٢٠، و٦/ ١٩٨.

الدَّلالةُ الثَّانيةُ: أَنْ تكونَ بِمَعْنَى الإخلاصِ في الدِّينِ؛ مِنْ قَوْلِهم: أَسْلَمْتُ نَفْسِي ودِينِي للهِ؛ إذا أَخْلَصْتُهما لَهُ[1]، وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿**فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ**﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ**﴾ [النساء: ١٢٥]، ونحوِهما. والفِعْلُ في مِثْلِ هذهِ المواضِعِ مُتَعَدٍّ في الأَصْلِ، منقولٌ عنِ الثُّلاثِيِّ (سَلِمَ)، والهمزةُ فيهِ للجَعْلِ؛ أَيْ جَعْلَ الشَّيْءِ سالِمًا لَهُ لا يُشارِكُهُ فيهِ غيرُهُ[2].

الدَّلالةُ الثَّالثةُ: أَنْ تكونَ بِمَعْنَى الدُّخولِ في دِينِ الإسْلامِ[3]؛ وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿**قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ**﴾ [الفتح: ١٦]؛ فإنَّهُ ظاهرٌ أنَّ المقصودَ هُنَا هو قتالُهم حَتَّى يدخُلُوا في الإسْلَامِ، وكذا قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا**﴾ [الجن: ١٤]. وعَلَيْهِ فإنَّ الهَمْزَةَ في (أَسْلَمَ) للدُّخُولِ في الشَّيْءِ؛ كَمِثْلِ أَصْبَحَ، وأَشْأَمَ، وغيرِهما، والفِعْلُ لازمٌ كَمَا في المَعْنَى الأوَّلِ.

على أنَّهُ قَدْ سَوَّى غيرُ واحدٍ من المفسِّرينَ بينَ الدَّلالَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، وجَعَلُوا الأَصْلَ في الفِعْلِ هو التَّعَدِّي، وأَيُّما موضعٍ ليسَ فيهِ مفعولٌ لِـ(أَسْلَمَ) يُقَدَّرُ لَهُ مفعولٌ يَلِيقُ بالسِّياقِ[4].

وأمَّا صِيغَةُ (سَلَّمَ) فَلَها أَرْبَعُ دَلَالاتٍ رئيسةٌ:

الدَّلالةُ الأُولَى: أَنْ تَكُونَ منقُولَةً عَنْ (سَلِمَ) الثُّلاثِيِّ بمعنى خَلَصَ وبَرِئَ مِنَ الآفَةِ أوِ البَلَاءِ؛ فَسَلِمَ الشَّيْءُ إذا خَلَصَ، وسَلَّمَهُ غيرُهُ؛ أَيْ خَلَّصَهُ؛ وذلك نحو قولِهِ تعالى: ﴿**مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا**﴾ [البقرة: ٧١]؛ معناهُ أنَّ مِنْ صِفَاتِ البَقَرَةِ أنَّها سليمةٌ مِنَ العُيُوبِ والعِلَلِ، قَدْ سَلَّمَها اللهُ عزَّ وجَلَّ[5]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ**﴾ [الأنفال: ٤٣]؛ ففيهِ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى سَلَّمَ المؤمنينَ مِنَ الفَشَلِ والتَّنازُعِ، أو سَلَّمَهُم مِنَ الهزيمةِ، أو نحوِ ذلك[6]. وعلى هذا فيحتملُ أَنْ يكونَ التَّضْعيفُ لإفادةِ معنى الجَعْلِ وَحْدَهُ؛ أَيْ جَعْلَ الشَّيْءِ سالِمًا، وبِهِ قالَ جماعةٌ[7]. ويحتملُ أَنْ يكونَ للتَّكثيرِ أوِ المبالغةِ مَعَ الجَعْلِ، وبِهِ قال ابنُ عطيَّةَ[1]، ورَدَّهُ أبو

---

(١) أبو حفص النسفي، **التيسير** ٢/ ٤٠٣. وقد ذكر الدلالتين الأولَيَيْنِ مُجتمعتَيْنِ ابنُ الأنباري، **الزاهر** ١/ ١٠٦، ١٠٧.

(٢) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٢٤٦. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي** ١٦/ ٣٠٠.

(٣) الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢٨٧. ويجوز ما قالَهُ أبو عليٍّ أيضًا؛ مِنْ كونِهِ للصَّيْرورة؛ أي أنَّهُ صار ذا سلمٍ في مالِهِ ونفسِهِ بنُطْقِ الشَّهادَتَيْنِ.

(٤) الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٥٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٦/ ٣٥٠. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٨/ ٥٠١.

(٥) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ١/ ١٥٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ٨٧.

(٦) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٣/ ٥٧٢. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ١٨٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٥/ ٤٨٨.

(٧) ينظر مثلًا: الراغب، **المفردات** ص: ٤٢١. السمين، **عمدة الحفاظ** ٢/ ٢١٥. الآلوسي، **روح المعاني** ١/ ٢٩١.

حيَّان[٢] بِمَا مَرَّ قبلُ؛ مِنْ أنَّ التَّضعيفَ لا يُفيدُ التَّكثِيرَ إذا كانَ للتَّعْدِيةِ. وقد تقدَّمَ القولُ فيهِ، وبيانُ أنَّ الأظهرَ جَوازُ ذلك.

الدَّلالةُ الثَّانيةُ: أَنْ تكونَ بمعنى الدَّفْعِ والإيصالِ[٣]؛ كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿**فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ**﴾ [النساء: ٩٢]. ومعنى الزِّيادةِ في هذِهِ الدَّلالةِ يتداخَلُ مَعَهُ فِي الدَّلالةِ السَّابقَةِ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الفِعْلَ فيهما منقولٌ عن المُجَرَّدِ، والزِّيادةُ فيهِ لإفادةِ معنى الجَعْلِ، وتفترقُ هذهِ عَنْ تِلْكَ في أنَّ فيها معَ الجَعْلِ معنى الإيصالِ؛ لِتَعَدِّي الفِعْلِ (سَلَّمَ) غالبًا إلى مفعولٍ ثانٍ بِـ«إلى» الذي يُفيدُ انتهاءَ الغَايَةِ.

الدَّلَالَةُ الثَّالثةُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الرِّضَا والتَّفويضِ والانقيادِ التَّامِّ[٤]؛ وذلك كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا**﴾ [النساء: ٦٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا**﴾ [الأحزاب: ٢٢]. وعلى هذا فهي قريبةٌ مِنَ الدَّلالةِ الأُولَى لصِيغَةِ (أَسْلَمَ)، والفِعْلُ لازمٌ مِثْلُهُ. والظَّاهرُ أنَّ فيهِ معنى المبالغةِ أو التَّكثيرِ كما أَوْمَأَ إِلَيْهِ البقاعِيُّ[٥]، خِلافًا لِمَا قِيلَ مِنْ أنَّ الأفعالَ الثَّلاثَةَ (أَسْلَمَ)، و(سَلَّمَ)، و(اسْتَسْلَمَ) بمعنىً واحدٍ[٦].

الدَّلالةُ الرَّابعةُ: أَنْ تَكُونَ مِنَ السَّلامِ الَّذِي هُوَ التَّحِيَّةُ والدُّعَاءُ[٧]؛ وذلك نحو قولِهِ تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا**﴾ [النور: ٢٧]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً**﴾ [النور: ٦١]، وكذا قولِهِ تعالى: ﴿**إِنَّ**

---

(١) ينظر: **المحرر الوجيز** ١/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: **البحر المحيط** ١/ ٤١٥.

(٣) ينظر: المهدوي، **التحصيل** ٢/ ٣١٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٢٥٦، ٢٥٧. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٥٤٩. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢٨٦.

(٤) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣١٥. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٠/ ٤٦٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ٩١. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٥٢٩. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٢/ ٨٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٦٩٥. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٢/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٥) ينظر: **نظم الدرر** ٥/ ٣١٧.

(٦) ينظر: الهروي، **الغريبين** ٣/ ٩٢٣. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٥٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٦/ ٣٥٠. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٣/ ١٥٢. وذلك استدلالًا بما قُرئ شاذًّا في قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ**﴾؛ إذ قُرئَ «سَلَّمَا»، و«اسْتَسْلَمَا». ينظر: النوزاوازي، **المغني** ٤/ ١٥٦٧.

(٧) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٢٦١، ٢٦٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٢/ ١٩٩. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٢٥٨.

﴿ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ولا يخفى أنَّ الزِّيادةَ في (سَلَّمَ) هُنَا هي للدُّعَاءِ؛ إذْ قولُهم: سَلَّمْتُ على فُلان معناهُ أنَّكَ دَعَوْتَ لَهُ بالسَّلامِ والسَّلامةِ، والقولُ فيها كالقولِ في (حَيَّا) تمامًا.

هذا ما يُقالُ في الصِّيغَتَيْنِ ومَعَانِيهِمَا، واللهُ المُوَفِّقُ.

المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْفَرَ) وَ(كَفَّرَ)

هذا الأَصْلُ يَدُلُّ على مَعْنَى السَّتْرِ والتَّغْطِيَةِ، وقَدْ كَفَرَ الشَّيْءَ يَكْفِرُهُ كَفْرًا -مِنْ بابِ ضَرَبَ-؛ أَيْ سَتَرَهُ وغَطَّاهُ. ومِنْهُ الكُفْرُ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الإيمانِ؛ لأَنَّهُ تَغْطِيَةٌ للحَقِّ، ويُقالُ مِنْهُ: كَفَرَ باللهِ -كَشَكَرَ- يَكْفُرُ كُفْرًا وكُفُورًا وكُفرَانًا، وكذا كَفَرَ النِّعْمَةَ وكَفَرَ بِهَا؛ إذا جَحَدَهَا، فهو كافِرٌ وكَفُورٌ وكَفَّارٌ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَكْفَرَ) في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ**﴾ [عبس: ١٧].

وتكرَّرَ وُرُودُ (كَفَّرَ) أربعَ عشرةَ مرَّةً؛ منها: قوله تعالى: ﴿**لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾ [الزمر: ٣٥][2].

فأمَّا قولُهُ جَلَّ جَلالُهُ: ﴿**قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ**﴾ فَذَكَرَ السَّادةُ المفسِّرُون عليهِمْ سحائبُ الرَّحمةِ في تفسيرِهِ احتمالَيْنِ اثْنَيْنِ[3]:

الاحتمالُ الأوَّلُ: أَنَّ «ما» للتعجُّبِ، وتقديرُ الكلامِ: قُتِلَ الإنسانُ مَا أَشَدَّ كُفْرَهُ باللهِ تعالى الذي خَلَقَهُ! وليسَ الفِعْلُ داخلًا في موضوعِ البحثِ على هذا الاحتمالِ؛ لأَنَّهُ على صيغَةِ التَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ)، وهي لا تُصاغُ إلا مِنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ.

الاحتمالُ الثَّاني: أَنَّ «ما» للاستفهامِ لا التَّعَجُّبِ، وهو استفهامٌ مجازيٌّ بلا شَكٍّ، ويكونُ تقديرُ الكلامِ حينئذٍ: قُتِلَ الإنسانُ، ما الذي حَمَلَهُ على الكُفْرِ باللهِ ربِّهِ، أَوْ أَيُّ شَيْءٍ دَعَاهُ إلى الكُفْرِ؟ والفعلُ (أَكْفَرَ) على هذا الاحتمالِ هو مَحَلُّ البَحْثِ والدِّراسةِ، والظَّاهِرُ أَنَّ هَمْزَتَهُ للجَعْلِ والتَّعْدِيَةِ؛ إذْ فِعْلُ الكُفْرِ لازمٌ قبلَ الزِّيادةِ، وهو بِهَا مُتَعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، والمعنى: أَيُّ شيءٍ جَعَلَهُ يَكْفُرُ، وهو مُقْتَضَى كلامِ الأئمَّةِ[4].

ولا خِلافَ بين المُفسِّرينَ في أَنَّ تكفيرَ السَّيِّئاتِ والذُّنُوبِ في نَحْوِ قولِهِ تعالى: ﴿**لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ**﴾ هو سَتْرُها ومغفِرَتُها وتركُ المؤاخَذَةِ عَلَيْها[5]. وإنَّمَا الخِلَافُ في دلالةِ التَّضعِيفِ في صِيغَةِ

---

(١) ينظر مادة (ك ف ر): الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٠٧، ٨٠٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٩١. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٣٥. الزبيدي، **تاج العروس** ١٤/ ٥٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦١٠.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٣٧. الأخفش، **معاني القرآن** ٢/ ٥٦٧. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٢٢٢. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٢٨٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥٤٧. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٨/ ٤٢٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٢١٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٩/ ٢١٨.

(٤) وقد صرَّحَ بالجعلِ: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٥٣٩. وأبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٤٠٩. وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٨/ ٣٢٢.

(٥) وإنَّما الذي اختلفوا فيهِ هو أَنَّ تكفيرَ الذنوبِ هل يقتضي مَحْوَها مِنْ صحائفِ الأعمالِ، أو أَنَّها تَبْقَى مكتوبةً مُثْبَتَةً ولكن

(كَفَّرَ)؛ فظاهرُ أقوالِ جُلِّ المفسِّرينَ يُومِئُ إلى أنَّ (كَفَّرَ) بمعنى (كَفَرَ) المُجَرَّد؛ أَيْ هو مُطْلَقُ السَّتْرِ أوِ التَّغطيةِ[١]. ولَكِنْ ذُكِرَ قولانِ آخِرَانِ لَعَلَّهُما أن يَكُونَا أَوْلَى بالقَبُولِ:

أَوَّلُهما: جَوَّزَ الرَّاغبُ رحمه اللهُ أنْ يكونَ التَّضْعِيفُ في (كَفَّرَ) للسَّلْبِ والإزالةِ؛ على أنَّ التَّكفيرَ هو إزالةُ الكُفْرِ أوِ الكُفْرانِ[٢]؛ كأنَّهُ يعني إزالةَ أَثَرِهما بالمغفرةِ وتركِ المؤاخَذَةِ، أو إزالتَهما وإذْهابَهُما بالكُلِّيَّةِ[٣]؛ وذلك كما في قولِهم: (قَذَّى)، و(مَرَّضَ).

ثانِيهِما: أَشَارَ البقاعيُّ رحمه اللهُ إلى أنَّ التَّضعيفَ في (كَفَّرَ) للمبالغةِ في الكَفْرِ؛ أَيْ أنَّهُ تعالى يُغَطِّي سيِّئاتِ المؤمنِ تَغْطِيَةً عظيمةً[٤]؛ بحيثُ تصيرُ كالعَدَمِ؛ كأنَّهُ لَمْ يَعْمَلْها قَطُّ. وصَرَّحَ بهذا تصريحًا شيخ زاده رحمه اللهُ؛ فنصَّ على أنَّ صِيغَةَ التَّفعيلِ للتَّكثيرِ والمبالغةِ[٥]، وكَذَا ابنُ عاشورٍ رحمه اللهُ[٦].

ولعلَّ هذا الأخيرَ هو أَشْبَهُهَا بالصَّوابِ. والصِّيغَتَان (أَكْفَرَ) و(كَفَّرَ) مُخْتَلِفَتانِ في المعنى على الأحوالِ كُلِّها، واللهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

لا يُسأَلُ عنها ولا يُحَاسَبُ عليها؟ وهي مسألةٌ عَقَدِيَّةٌ تفسيريَّةٌ، تُرَاجَعُ في مظانِّها.

(١) ينظر مثلًا: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٥٨٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ١٧. مكي، **الهداية** ١١/ ٦٨٧٨. القشيري، **لطائف الإشارات** ١/ ٤١٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٤٤١، ٤٤٢. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٣١٥.

(٢) **المفردات** ص: ٧١٧. وينظر أيضًا: الفيروزآبادي، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** ٤/ ٣٦٤، ٣٦٥، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٤١٦هـ، ١٩٧٣م-١٩٩٦م.

(٣) وكأنَّ هذا يؤيِّدُ مذهبَ مَنْ قال إنَّ السَّيِّئاتِ تُمْحَى مَحْوًا مِنْ صحائفِ الأعمالِ.

(٤) ينظر: **نظم الدرر** ١٦/ ٥٠٧، و١٨/ ١٩٨.

(٥) **حاشية شيخ زاده على البيضاوي** ٧/ ٥٨١.

(٦) ينظر: **التحرير والتنوير** ٢٨/ ٢٧٧، ٣٦٩.

المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَضْعَفَ) وَ(ضَعَّفَ)

الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خِلافُ القُوَّةِ، وضَعُفَ الشَّيْءُ يَضْعُفُ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وهُمْ ضُعَفَاءُ وضِعَافٌ وضَعْفَى وضَعَفَةٌ. والضِّعْفُ -بكَسْرِ الضَّادِ-: هُوَ المِثْلُ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فيهِ وفيما زَادَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ. فيُقالُ: أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ وضَعَّفْتُهُ وضَاعَفْتُهُ؛ إذا جَعَلْتَهُ مِثْلَيْنِ أوْ أكثرَ[1]. وهَذَا المَعْنَى الثَّاني هُوَ المقصودُ هُنَا.

وقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ (أَضْعَفَ) في موضعٍ وحيدٍ في القرآن الكريم، بصيغةِ اسمِ الفاعل؛ وهو قوله تعالى: ﴿**وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ**﴾ [الروم: ٣٩]. وأمَّا (ضَعَّفَ) فوَرَدَ ذِكْرُهُ في عَشَرةِ مواضعَ[2].

وقَدِ اختَلَفَ أهلُ العِلْمِ عليهِمْ سحائبُ الرَّحمةِ فِي كُلٍّ مِنَ الصِّيغَتَيْنِ (أَضْعَفَ) و(ضَعَّفَ)، والمَعَانِي التي تَدُلَّانِ عَلَيْها، وأَكْثَرُهُم يُفَرِّقُون بينَهما. وفيما يأتي تفصيلُ ذلك:

أَمَّا صِيغَةُ (أَضْعَفَ) فِي قولِهِ جَلَّ وعَلَا: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] فللسَّادةِ المُفَسِّرِينَ واللُّغَوِيِّينَ فيها أَقوالٌ ومذاهبُ:

أَوَّلُها: أنَّ مَعْنَى «المُضْعِفُونَ» الدَّاخِلُونَ فِي التَّضْعِيفِ؛ أَيْ أنَّهُم يُثَابُونَ الضِّعْفَ الذي وُعِدُوا بِهِ في قولِهِ سبحانه: ﴿**إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟**﴾ [سبأ: ٣٧]، قالَهُ الأزهريُّ[3]. والزِّيادةُ بِحَسَبِ هذا القَوْلِ للدُّخولِ في الشَّيْءِ، والفِعْلُ لازِمٌ كَمَا هو ظاهرٌ.

ثَانِيهَا: أنَّ مَعْنَاهُ ذَوُو الضِّعْفِ أَوِ الأَضْعَافِ فِي الثَّوَابِ؛ أَيْ أنَّ الثَّوَابَ يُضاعَفُ لَهُمْ، قالَ بِهِ جماعةٌ مِنْ أَهْلِ التَّفسيرِ واللُّغَةِ[4]. والظَّاهرُ أنَّ الزِّيادَةَ بناءً عَلَيْهِ للصَّيْرُورةِ ذَا شَيْءٍ[1]؛ إذْ صَارُوا أَصْحَابَ ثوابٍ

---

(١) ينظر مادة (ض ع ف): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ٣٠٤-٣٠٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ٣٦٢. الراغب، **المفردات** ص: ٥٠٦-٥٠٨. ابن منظور، **لسان العرب** ٩/ ٢٠٣-٢٠٥.

(٢) وهي: قوله: ﴿**مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً**﴾ [البقرة: ٢٤٥] وبابه، وكلها على قراءة من قرأها مشدَّدةً في جميع القرآن؛ وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٢٨.

(٣) **تهذيب اللغة** ١/ ٣٠٥.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٣٢٥. الطبري، **جامع البيان** ٢٠/ ١٠٤. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ١٨٨. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢١/ ١٦٤. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٤١٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٨/ ٦٨، ٦٩. الزمخشري، **أساس البلاغة** ١/ ٥٨٢، ٥٨٣. **والكشاف** ٣/ ٤٨١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٢٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٥/ ١٠٤. أبو حيان، **البحر المحيط** ٨/ ٣٩٤. السمين، **الدر المصون** ٩/ ٤٧. ابن كمال، **تفسير ابن كمال باشا** ٨/ ١٤٣.

مُضَاعَفٍ مِنَ اللهِ تعالى، والفِعْلُ لازِمٌ أيضًا؛ كما في القولِ الأوَّلِ.

ثالِثُها: أنَّ مَعْنَاهُ المُسْتَوْجِبُون للضِّعْفِ المُسْتَحِقُّون لَهُ؛ أَيْ أَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا أَنْ يُضَاعَفَ ثَوَابُهم بِسَبَبِ طاعتِهِم وإنْفاقِهِم ابتغاءَ وَجْهِ اللهِ تعالى، قالَهُ الحِمْيَرِيُّ[٢]. فالزِّيادةُ على هذا للاسْتِحْقَاقِ؛ كما في (أَحْصَدَ الزَّرْعُ)، و(أَلَامَ الرَّجُلُ)، والفِعْلُ لازِمٌ أيضًا.

رابِعُها: المَعْنَى أنَّهُم هُمُ المُضْعِفُونَ ثَوَابَهُمْ؛ أَيْ جَاعِلُوهُ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً؛ بِتَصَدُّقِهِم ابتغاءَ وَجْهِ اللهِ تعالى، قالَهُ الماتُرِيديُّ وغيرُ واحدٍ[٣]. فتكونُ الزِّيادةُ بِحَسَبِ هذا القَوْلِ للجَعْلِ، وعَلَيْهِ فالفِعْلُ مُتَعَدٍّ، ومفْعُولُهُ محذُوفٌ؛ تقديرُهُ: ثَوَابَهُمْ، أو جَزَاءَهُمْ، أو نَحْوَ ذلك[٤]. ولا يَخْفَى أنَّ إسْنَادَ الإضْعافِ إلى العِبَادِ أنْفُسِهِمْ عَلَى هَذَا الاحتمالِ هو مَجَازٌ عَقْلِيٌّ؛ لأَنَّ الذي يُضَاعِفُ الأجْرَ في الحقيقةِ هو اللهُ عزَّ وجَلَّ، ولكن لَمَّا كانُوا سَبَبًا فِيهِ جَازَ إسْنَادُهُ إليهِمْ[٥]. وأَيَّدُوا هذا المعنى بالقراءةِ الشَّاذَّةِ: «المُضْعَفُونَ» بِفَتْحِ العَيْنِ[٦].

خَامِسُها: المَعْنَى أَنَّهُمْ الوَاجِدُونَ أَضْعَافًا مِنَ الحَسَنَاتِ، قالَ بِهِ جماعةٌ من المفسِّرينَ[٧]. فالهمزةُ فِيهِ للدَّلالةِ على مَعْنَى الوجودِ أوِ المُصادَفَةِ؛ كما في (أَكْذَبْتُهُ)، و(أَبْخَلْتُهُ)، والفِعْلُ مُتَعَدٍّ كالمَعْنَى السَّابقِ.

وكُلُّها أقوالٌ وَجِيهةٌ مُحْتَمَلَةٌ، ولكنْ كأنَّ أَشْبَهَهَا بالصَّوابِ هُمَا القَوْلَانِ الثَّاني والثَّالِثُ؛ على أنْ يَكُونَ المعنى أَنَّهُمْ أَصْحابُ الحَسَنَاتِ المُضَاعَفَةِ، أَوْ أَنَّهُمُ اسْتَحَقُّوا بإنفاقِهِم الثَّوَابَ المُضَاعَفَ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا صيغَةُ (ضَعَّفَ) في قولِهِ تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] وما أَشْبَهَهُ ففِيها أقوالٌ ثلاثةٌ[٨]:

أَوَّلُها: أنَّهَا و(أَضْعَفَ) و(ضَاعَفَ) ثلاثُ لُغاتٍ بِمَعْنىً؛ وهُوَ الجَعْلُ على ما تَقَدَّمَ، وقِيلَ: هي بِمَعْنَى

---

(١) ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ١٥/ ١٤٨. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٦/ ٥٥٠.

(٢) ينظر: **شمس العلوم** ٦/ ٣٩٧٢.

(٣) **تأويلات أهل السنة** ٨/ ٢٨١. وينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ١٤. مكي، **الهداية** ٩/ ٥٦٩٤. الكرماني، **غرائب التفسير** ٢/ ٨٩٦. الجلالان، **تفسير الجلالين** ص: ٥٣٦.

(٤) شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٦/ ٥٥٠. الشهاب، **حاشية الشهاب** ٧/ ٣٩٤.

(٥) ينظر: القونوي، **حاشية القونوي** ١٥/ ١٤٨.

(٦) الشهاب، **حاشية الشهاب** ٧/ ٣٩٤. وهي قراءة محمد بن كعب، ينظر: النوزاوازي، **المغني** ٣/ ١٤٥٨.

(٧) السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ١٤. المهدوي، **التحصيل** ٥/ ٢٢١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٢/ ٣٨. وجمع النحاسُ بين هذا المعنى ومعنى الصيرورة؛ ينظر: النحاس، **معاني القرآن** ٥/ ٢٦٥.

(٨) كان الأصلُ أن تُحْصَرَ المُوازنةُ بينَ (أَضْعَفَ) و(ضَعَّفَ) لأنَّهما مَحَلُّ البَحْثِ، ولَكِنْ أُدْرِجَتْ (ضَاعَفَ) هُنا لِشِدَّةِ المُلازَمَةِ بينَها وبينَ أُخْتَيْها في مِثْلِ هذهِ المواضِعِ.

الثُّلاثِيِّ (ضَعَفَ)[١]، وعَلَيْهِ فالصِّيَغُ الثَّلاثُ مُتَسَاوِيةٌ. وهذا مذهبُ أصحابِ المعاجمِ بعامَّةٍ -وقد تقدَّمَ-، وجماعةٍ من المفسِّرين وعلماءِ التَّوجيهِ[٢].

ثَانِيها: أنَّ فيها مَعْنَى التَّكْثيرِ والتَّكْريرِ؛ لِمَا أنَّ التَّشدِيدَ غالبًا يُفِيدُ ذلك، وفي (ضاعَفَ) معنى المُبالغَةِ[٣]، خِلافًا لصِيغَةِ (أَضْعَفَ). وبعضُهُم لا يَجْعَلُ المُضاعفةَ للمبالغةِ؛ بل مُساويةً للإِضْعَافِ[٤].

ثالِثُها: أنَّ التَّضْعِيفَ مُخْتَصٌّ بِمَا يُجْعَلُ مِثْلَيْنِ فقط، والمُضَاعَفَةُ لِمَا فَوْقَ ذلك[٥]. وعليهِ فإنَّ الإِضْعَافَ هُوَ أَعَمُّ الصِّيَغِ الثَّلاثِ على الإِطْلَاقِ؛ لأَنَّهُ يَصْدُقُ على كُلِّ زِيادةٍ، والتَّضعيفَ أَخَصُّها، وبينهما المُضَاعَفَةُ. ويأباهُ أنَّ صيغَةَ (التَّفعيل) غالبًا للتَّكثيرِ، وهذا مُنَاقِضٌ للتَّكثيرِ.

ولَعَلَّ القولَ الأَوْسَطَ أَوْسَطُها، واللهُ أعلمُ.

هذا ما يُقَالُ في الصِّيغَتَيْنِ (أَضْعَفَ) و(ضَعَّفَ)، وهُمَا مُخْتلِفَتانِ في المَعْنَى على ما ترجَّحَ، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوَابِ.

---

(١) ينظر: السمين، **الدر المصون** ٢/ ٥١١.

(٢) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٣١٤. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٦/ ٥٠٠. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٢/ ٥٩٨. والأكثرون لم يتحدَّثوا عن (أَضْعَفَ)، ينظر: الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٢١٠. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ١٦٠. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ١٦١. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٣٣٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٥٥٩. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢/ ٤٨٣.

(٣) ينظر: مكي، **الكشف** ١/ ٣٠٠. **والهداية** ٧/ ٤٨٩٥. المظهري، **التفسير المظهري** ١/ ٣٤٥. البقاعي، **نظم الدرر** ١٩/ ٢٧٠، ٢٧١. القونوي، **حاشية القونوي** ٥/ ٣٣٨، ٣٣٩. محمد رشيد رضا، **المنار** ٢/ ٣٧١.

(٤) ينظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ١٣٩.

(٥) نقلَهُ غيرُ واحدٍ من أهلِ العلم، ينظر: مكي، **الكشف** ١/ ٣٠٠. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٥٥٩. السمين، **الدر المصون** ٢/ ٥١١.

المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَعْجَزَ) وَ(عَجَّزَ)

تدلُّ مادَّةُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على مَعْنَيَيْنِ رئيسَيْنِ؛ أَوَّلُهما: الضَّعْفُ؛ سواءٌ كانَ في البَدَنِ أَوْ في الرَّأْيِ، وثانيهما: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. والفِعْلانِ كِلاهُما منَ المعنى الأَوَّلِ، فيُقال: عَجَزَ عنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا؛ فهو عاجِزٌ وعَجِزٌ[(١)].

وقَدْ وَرَدَ (أَعْجَزَ) واشتقاقاتُهُ سِتَّ عشرةَ مرةً في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ**﴾ [الأنفال: ٥٩][(٢)]. وأمَّا (عَجَّزَ) فوردَ في ثلاثةِ مواضعَ فقط؛ في قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ**﴾ [الحج: ٥١] على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[(٣)]، ونظيريه في سورة «سبأ»[(٤)].

واختلَفَ أهلُ العِلْمِ في معنى كُلٍّ مِنَ الصِّيغَتَيْنِ في المواضِعِ الكريمةِ، وأَكْثرُهم على التَّفرِقَةِ بينهما.

فأمَّا الصِّيغَةُ الأُولَى؛ وهي (أَعْجَزَ) فمجموعُ ما قِيلَ فيها قَوْلانِ اثْنَانِ:

القولُ الأَوَّلُ: وهو قولُ جُلِّ المُفَسِّرين[(٥)]؛ أنَّ الإعجازَ هو السَّبْقُ والفَوْتُ؛ أَيْ أنَّهُم لَنْ يَسْبِقُوا اللهَ تعالى، ولَنْ يُفلِتُوا مِنْ عَذَابِهِ، وأَنَّى لَهُم؟ ومُؤَدَّى هذا القَوْلِ أنَّ الهمزةَ في (أَعْجَزَ) للجَعْلِ؛ لأنَّ قولَكَ: أعجزتُ فُلانًا أي سَبَقْتُهُ أو فُتُّهُ معناهُ أنَّكَ جَعَلْتَهُ عاجِزًا عَنِ اللَّحاقِ بِكَ. وقد صرَّحَ بذلك الثَّعْلَبِيُّ، والشِّهابانِ، وابنُ عاشور[(٦)].

القولُ الثَّاني: المَعْنَى أنَّهم لَنْ يَجِدُوا اللهَ عزَّ وجلَّ عاجزًا عَنْ إدْراكِهم ومحاسَبَتِهم[(٧)]؛ إذْ هُمْ جميعًا في مُلْكِهِ

---

(١) ينظر مادة (ع ج ز): ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٢٣٢. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٢٩٨. ابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ٣٦٩. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٣٩٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٤٦.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٢٧.

(٤) وهما: قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ**﴾ [سبأ: ٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ**﴾ [سبأ: ٣٨].

(٥) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٢٠٦. الأخفش، **معاني القرآن** ٢/ ٤٧٣. الطبري، **جامع البيان** ١٢/ ١٢٨. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٤/ ٢٦٤. مكي، **الهداية** ٣/ ٢١٩١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٩/ ٢٧٤. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٣٥٢. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٥/ ٤٢. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٣/ ٣١٧.

(٦) **الكشف والبيان** ١٢/ ٢٢٠. **حاشية الشهاب** ٥/ ١٥٨. **روح المعاني** ٢٥/ ٤٢. **التحرير والتنوير** ٨/ ٨٩. وذَكَرَ أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٧٢، والسمين، **الدر المصون** ٦/ ٢٢٠ أنَّها للتَّعْدِيةِ على مذهبِهما المعتاد.

(٧) ينظر: السيواسي، **عيون التفاسير** ٢/ ١١٩. الشهاب، **حاشية الشهاب** ٥/ ٦٦. الآلوسي، **روح المعاني** ١١/ ١٣٦.

وتحت تصرُّفِهِ، وهو جَلَّ شأنُهُ القاهِرُ فوقَ عِبَادِهِ. وعلى هذا فالهمزةُ في (أَعْجَزَ) للوُجودِ أوِ المُصادفةِ. والقَوْلَانِ كِلاهما مُحْتَمَلانِ، ولِكُلٍّ وَجْهُهُ.

وأمَّا صِيغَةُ (عَجَّزَ) ففيها أربعةُ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّ معنى التَّعْجِيزِ هو التَّثْبِيطُ؛ أَيْ أنَّهُمْ يَسْعَوْنَ في تَثْبِيطِ النَّاسِ وتَبْطِيئِهِمْ عنِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعنِ الإِسْلَامِ. وبِهِ قالَ الأكثرونَ[(١)]. واختُلِفَ في مَعْنَى الزِّيادةِ على هذا القولِ؛ فقيلَ إنَّها للجَعْلِ؛ أَيْ أنَّهم يَجْعَلُونَ النَّاسَ عَجَزَةً بتثبيطِهم[(٢)]. وقِيلَ بَلْ للتَّكْثِيرِ[(٣)]؛ أَيْ يحصُلُ إعْجازُهم إيَّاهُمْ مرَّةً تِلْوَ المَرَّةِ.

الثَّاني: أنَّ التَّعجيزَ هُو السَّبْقُ والفَوْتُ؛ كالإعجازِ تمامًا[(٤)]. وعَلَيْهِ فهُوَ كَهُوَ للجَعْلِ.

الثَّالث: أنَّ مَعْنَاهُ هو نِسْبَةُ النَّاسِ إلى العَجْزِ؛ أَيْ أنَّهُمْ يَنْسُبُونَ مَنْ تَبِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى العَجْزِ وضَعْفِ الرَّأْيِ. فالتَّضْعيفُ فيهِ للنِّسْبَةِ أوِ التَّسْمِيَةِ؛ كَمَا في (جَهَّلْتُهُ)، و(كَذَّبْتُهُ). قالَهُ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ، وغيرُ واحدٍ[(٥)].

الرَّابِع: أنَّهُ للنِّسْبَةِ أيضًا، ولَكِنَّ المقصودَ بِهِ أنَّهُمْ نَسَبُوا اللهَ إلى العَجْزِ[(٦)]، سُبْحَانهُ وتَعَالَى عمَّا يَصِفُون.

فإنْ كَانَ (عَجَّزَ) بِمَعْنَى فَاتَ وسَبَقَ فإنَّهُ يَلْتَقِي مع (أَعْجَزَ) في هذا المَعْنَى، والظَّاهرُ أنَّهُ ليسَ كذلك. وإنْ كانَ بمعْنَى التَّثْبيطِ فالظَّاهرُ أنَّ فيهِ معنى التَّكثيرِ، ورُبَّمَا التَّدْريج أيضًا؛ لأنَّ مِثْلَ هذِهِ الأَفْعَالِ تقتضي التَّدَرُّجَ، وتَحْصُلُ شَيْئًا فشَيْئًا عادةً، وعَلَيْهِ فَلَيسَ معنى (عَجَّزَ) كمعنى (أَعْجَزَ). وكذلك الحالُ إنْ كانَ بِمَعْنَى النِّسْبَةِ على أيٍّ من القَوْلَيْن الأخيرَيْنِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٢٢٩. الطبري، **جامع البيان** ١٨/ ٦٦٢. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٤٣٣. الأزهري، **معاني القراءات** ٢/ ١٨٥. مكي، **الكشف** ٢/ ١٢٣. المهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٤٢٥. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٨/ ٢٩٩. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٦/ ٤٠. الآلوسي، **روح المعاني** ١٧/ ١٧٢.

(٢) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٥/ ٤٥١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ٢٦١.

(٣) ينظر: السمين، **الدر المصون** ٨/ ٢٩١.

(٤) ينظر: ابن التركماني، علي بن عثمان، **بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب** ص: ٢٧٧، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ١٣/ ٩٠.

(٥) **الحجة** ٥/ ٢٨٤. وينظر أيضًا: ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٤٨٠. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٠/ ٥٢٠. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٨٨٦.

(٦) ينظر: السمعاني، **تفسير السمعاني** ٤/ ٣١٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ١٥٨.

المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَعَدَّ) و(عَدَّدَ)

العَدُّ: هُو الإحْصَاءُ والحِسَابُ، وقَدْ عَدَّ الشَّيْءَ يَعُدُّهُ عَدًّا وتَعْدَادًا؛ فهُوَ عادٌّ والشَّيْءُ مَعْدُودٌ. والعَدَدُ والعِدَّةُ: اسْمَانِ للشَّيْءِ المَعْدُودِ. والإعْدَادُ: هو تَهْيِئَةُ الشَّيْءِ، وقَدْ أَعَدَّهُ يُعِدُّهُ إعْدَادًا، والاسْمُ منهُ عُدَّة[1].

وَوَرَدَ الفعلُ (أَعَدَّ) في عشرين موضعًا في القرآنِ الكريم؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ**﴾ [البقرة: ٢٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا**﴾ [النساء: ١٠٢]، وأمَّا (عَدَّدَ) المُضَعَّف فلم يَرِدْ إلَّا مرَّةً واحدةً؛ وذلك في قولِهِ تعالى: ﴿**ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ**﴾ [الهمزة: ٢][2].

والإجماعُ حاصِلٌ بينَ السَّادةِ المفسِّرينَ وغيرِهم مِنْ أهلِ العِلْمِ على أنَّ صِيغَةَ (أَعَدَّ) في نحوِ قولِهِ تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا**﴾ [النساء: ١٠٢] مَعْناها التَّهْيِئَةُ والإحضَارُ؛ فإعْدَادُ العَذابِ هُو تَهْيِئَتُهُ وجَعْلُهُ عُدَّةً للكافِرينَ، وكَذَا إعْدَادُ النَّارِ، والجَنَّةِ، وغيرِ ذلك[3].

والظَّاهرُ أنَّ الزِّيادةَ في الصِّيغةِ للإغناءِ عنِ المُجَرَّدِ (عَدَّ)؛ وذلك لاختلافِ دلالةِ كُلٍّ مِنَ الفِعْلَيْنِ؛ فالمُجَرَّدُ يدلُّ على معنى الإحصاءِ، والمزيدُ يدلُّ على التَّهْيِئَةِ والإحضارِ. هذا هُوَ المتبادرُ، ولكنَّ الراغبَ ومِنْ بَعْدِهِ السَّمينُ[4] رحمهما الله أَشَارا إلى أنَّ الإعدادَ مِنَ العَدِّ، فإنْ كان ذلك كذلك فأشْبَهُ ما يكونُ معنى الزِّيادةِ فيهِ هو الجَعْلُ؛ أَيْ أنَّ المُعِدَّ جَعَلَ الشَّيْءَ مُعَدًّا لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ؛ بحيثُ يتناولُ مِنْهُ مَا يُرِيدُ بِحَسَبِ حاجَتِهِ إِلَيْهِ، فكأنَّهُ يأخُذُ مِنْهُ عَدَدًا بَعْدَ عَدَدٍ ويُحْصِيهِ. ولَعَلَّ عِبارةَ السَّمينِ رحمهُ اللهُ صريحةٌ في هذا؛ إذ قال: "**والإعْدَادُ مِنَ العَدَدِ كالإسْقَاءِ مِنَ السَّقْيِ**"[5]؛ فإذْ كانَ السَّقْيُ هُوَ الإرْوَاءَ، والإسْقَاءُ هُوَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُ سُقْيَا؛ فكذلك العَدُّ والإعْدَادُ. ولا يخفى أنَّ الصِّيغَةَ على هذا القولِ للجَعْلِ فحَسْبُ؛ أَيْ ليست منقولةً مِنَ المُجَرَّدِ؛ لأنَّهُ مُتَعدٍّ قبلَ الزِّيادةِ، وبَقِيَ كذلك بَعْدَها.

هذا ما يتعلَّقُ بصِيغَةِ (أَعَدَّ). وأمَّا صِيغَةُ (عَدَّدَ) في قولِهِ جَلَّ وعلا: ﴿**ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ**﴾ [الهمزة: ٢]

---

(١) ينظر مادة (ع د د): الخليل، **العين** ١/ ٧٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٢٩. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٧٩-٨١. الراغب، **المفردات** ص٥٥٠. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٣٩٥، ٣٩٦.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٤٧، ٤٤٨.

(٣) ينظر مثلًا: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣٥. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٢٥١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١/ ٤٢٨. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ١٠٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٣٢٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ١٦٦. الشربيني، **السراج المنير** ١/ ٥٧٨. محمد رشيد رضا، **المنار** ١٠/ ٥٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٠/ ٥٥.

(٤) **تفسير الراغب** ١/ ١٢٠، و٣/ ٨٥٣. **عمدة الحفاظ** ٣/ ٣٥، ٣٦.

(٥) **عمدة الحفاظ** ٣/ ٣٦.

ففيها للسَّادةِ العُلَماءِ أربعةُ أَقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّها مِنَ العِدَّةِ والعَدَدِ، فالمعنى: جَمَعَ المالَ وأَحْصى عَدَدَهُ وحَسَبَهُ وحافَظَ عليهِ أَلَّا يَنْقُصَ؛ حُبًّا لَهُ وشَغَفًا بِهِ، وذلك كنايةً عن شِدَّةِ الحِرْصِ والشُّحِّ. وبهذا قالَ جماعةٌ مِنْ المفسِّرين[١].

وليس يَخْفَى أنَّ التَّضْعيفَ في (عَدَّدَ) بِحَسَبِ هذا الرَّأيِ للتَّكثيرِ قولًا واحدًا[٢]؛ إمَّا بالنِّسْبةِ إلى كَثْرةِ المَعْدُودِ؛ وهو المَالُ[٣]، وإمَّا بالنِّسْبَةِ إلى تَكَرُّرِ فِعْلِ العَدِّ نَفْسِهِ[٤] اللازِمِ مِنْ تكَرُّرِ الجَمْعِ، وإمَّا بالاعتبَارَيْنِ مَعًا؛ إذ يلزمُ مِنْ كثرةِ الأوَّلِ كثرةُ الثَّاني، وبالعكسِ.

القولُ الثَّاني: أَنَّها مِنَ العُدَّةِ لا مِنَ العَدَدِ، والمعنى: أَعَدَّهُ؛ أَيْ جَعَلَهُ عُدَّةً لِنَوائِبِ الدَّهْرِ وادَّخَرَهُ، وهو أيضًا كنايةٌ عنِ البُخْلِ؛ لأنَّ ادِّخَارَ المالِ والحِرْصَ عَلَيْهِ يَقْتَضِي غالبًا مَنْعَ حَقِّ اللهِ مِنْهُ. ومِثْلُهُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿**وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ**﴾ [المعارج: ١٨]؛ أَيْ جَعَلَ المَالَ في وِعاءٍ واكتنزَهُ. وبِهِ قالَ جماعةٌ أيضًا[٥].

ثُمَّ اختُلِفَ في دلالةِ تَضْعِيفِ الفِعْلِ بِحَسَبِ هذا الاحتمالِ؛ فقِيلَ إنَّها مُسَاوِيَةٌ للهمزةِ في (أَعَدَّ)؛ فَكِلْتَا الصِّيَغَتَيْنِ بمعنىً[٦]، وعلى هذا فالاحتمالانِ المذكورانِ في (أَعَدَّ) واردَانِ هُنا. وقِيلَ بلِ التَّضْعِيفُ للتَّكْثيرِ أوِ المُبالغَةِ في الإعْدَادِ[٧]، وهو الأظهرُ.

القولُ الثَّالث: أنَّ المقصودَ بالتَّعْدِيدِ هو التَّصْنِيفُ؛ أَيْ جَعَلَ مَالَهُ أصنافًا وأنواعًا؛ ذَهَبًا، ووَرِقًا، ودُورًا، وعَقَارًا، وأَنْعَامًا، وغيرَ ذلك. نَقَلَهُ الماتريديُّ وغيرُهُ[٨]. وضَعَّفَهُ القونويُّ بقولِهِ: "**وهَذَا المَعْنَى لِذَلِكَ المَبْنَى**

---

(١) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٩٠. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٥٩٨. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ١٠/ ٦١٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٦١٦. مكي، **الهداية** ١٢/ ٨٤٢٩. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٦٨٨. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٥١٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٥٤١. البروسوي، **روح البيان** ١٠/ ٥٠٨. الآلوسي، **روح المعاني** ٣٠/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: السمين، **الدر المصون** ١١/ ١٠٦. الشوكاني، **فتح القدير** ٥/ ٦٠٣.

(٣) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٤٧٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣٢/ ٢٨٤. البقاعي، **نظم الدرر** ٢٢/ ٢٤٥.

(٤) ينظر: البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٣٣٧. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ٢٠/ ٤٣١. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٨/ ٦٨٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٥٣٨.

(٥) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ٣٦١. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٦/ ٢٨٠. الكرماني، **غرائب التفسير** ٢/ ١٣٨٧. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢٠/ ١٨٣. النسفي، **مدارك التنزيل** ٣/ ٦٧٨.

(٦) ينظر: المهدوي، **التحصيل** ٧/ ١٦٤. الواحدي، **التفسير الوسيط** ٤/ ٥٥٣. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٤٧٦.

(٧) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٥٣٨.

(٨) نَسَبَهُ إلى الحَسَنِ البصريّ، ينظر: **تأويلات أهل السنة** ١٠/ ٦١٦. وكذا فَعَلَ الكرماني، **غرائب التفسير** ٢/ ١٣٨٧.

بَعِيدٌ"[1]، والأمرُ كما قالَ، إلَّا أنْ يُقالَ إنَّ المقصودَ بالتَّصنيفِ هو إعدادُ الأنواعِ؛ لأجلِ ادِّخارِها والمبالغةِ في كَنْزِها، فحينئذٍ يكونُ هذا راجعًا إلى القولِ السَّابقِ؛ على أنَّهُ جزءٌ منهُ، ويكونُ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ**﴾ [آل عمران: ١٤][2].

القولُ الرَّابعُ: المعنى أنَّهُ كَثَّرَهُ وفَاخَرَ بِهِ؛ مِنْ قَوْلِهِم: هؤلاءِ قومٌ ذَوُو عَدَدٍ؛ أيْ فيهم كَثْرَةٌ. ذَكَرَهُ الواحديُّ[3].

والظَّاهرُ أنَّ (عَدَّدَ) بِحَسَبِ هذا القولِ مِنَ العَدَدِ أيضًا، وهو مِنْ لوازمِ تَجْمِيعِ المالِ وتَعْدِيدِهِ؛ بلْ هُوَ الغَايَةُ منْهما؛ ولذلك فالأظهرُ أنْ لا يكونَ هذا المعنى مُسْتَقِلًّا عمَّا قبله.

ولَعَلَّ الأوَّلَ أقربُها إلى الصَّوابِ؛ إذ هُوَ أَدْخَلُ فِي الذَّمِّ، وأَظْهَرُ في التَّقبيحِ والتَّشنيعِ على فاعِلِهِ؛ لأنَّ المُبَالَغةَ في التَّعدِيدِ، وتَكْثِيرَهُ وتَكْرِيرَهُ مرَّاتٍ ومرَّاتٍ؛ يُفْهَمُ مِنْهُ الكثرةُ والمبالغةُ في جَمْعِ المالِ، ويَقْتَضِي شِدَّةَ حِرْصِ صاحِبِ المَالِ على مالِهِ، وفَرْطَ حُبِّهِ لَهُ، وانشغَالَهُ بِهِ عَمَّا هُوَ أَنْفَعُ لَهُ، ويَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَكْنِزُهُ ولا يُؤَدِّي حَقَّ اللهِ تعالى مِنْهُ. فهو مُسْتَلْزِمٌ لِسَائِرِ المعاني المذكورةِ بِلَا كُلْفَةٍ.

وعلى أَيِّ حالٍ، فالصِّيغَتانِ (أَعَدَّ) و(عَدَّدَ) مُخْتَلِفَتانِ في المَعْنَى على الأظهرِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢٠/ ٤٣٢.

(٢) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٥٣٨.

(٣) **التفسير البسيط** ٢٤/ ٣١٠. وينظر أيضًا: أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٤٧٦.

المَبْحَثُ الحَادِي والعِشْرُونَ: (أَعْذَرَ) وَ(عَذَّرَ)

العُذْرُ والعُذُرُ: هُوَ الحُجَّةُ التي يُعْتَذَرُ بِهَا؛ إِسْقاطًا للمَلَامَةِ عَنِ النَّفْسِ. وقَدِ اعْتَذَرَ الرَّجُلُ مِنْ ذَنْبِهِ اعْتِذَارًا ومَعْذِرَةً؛ أَيْ أَبْلَى عُذْرًا وحُجَّةً، فَعَذَرْتُهُ أَعْذِرُهُ عَذْرًا –مِنْ بابِ ضَرَبَ–؛ إِذَا قَبِلْتَ عُذْرَهُ[١].

وقَدْ وَرَدَتْ صِيغَتَا (أَعْذَرَ) و(عَذَّرَ) في قولِ اللهِ جَلَّ ثناؤُهُ: ﴿**وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ**﴾ [التوبة: ٩٠]؛ إِذْ قَرَأَ يعقوبُ: ﴿**ٱلْمُعْذِرُونَ**﴾ بإسكانِ العَيْنِ، وتَخْفِيفِ الذَّالِ؛ على أَنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَعْذَرَ)، وقَرَأَ الباقون: ﴿**ٱلْمُعَذِّرُونَ**﴾ مفتوحَ العَيْنِ مُشَدَّدَ الذَّالِ؛ على أَنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ (عَذَّرَ)[٢]، على أَحَدِ وَجْهَيْهِ[٣]. ولم يَرِدْ أيٌّ من الفِعْلَيْنِ في موضعٍ غيرِ هذا.

وهذا الموضِعُ مِنَ المواضِعِ المُشْكِلَةِ التي أَطَالَ السَّادةُ العُلَمَاءُ عندها الوِقْفَةَ، وأطنَبُوا في الكلامِ عليها، ومَعَ ذلك فلا خِلافَ بينهم في أَنَّ الصِّيغَتَيْنِ مُخْتَلِفَتانِ في المعنى[٤]. ويُقال في تفصيلِ ذلك:

اتَّفَقَ المُفَسِّرون وغيرُهم مِنْ أهلِ العِلْمِ على أَنَّ المُعْذِرِينَ –بالتَّخفيف– هُمُ الذين لَهُمْ عُذْرٌ صَحِيحٌ يُدْلُونَ بِهِ؛ مِنْ قَوْلِهم: أَعْذَرَ فُلَانٌ؛ إذا بَلَغَ أَقْصَى العُذْرِ، ومنه أيضًا المَثَلُ: "أَعْذَرَ مَنْ أَنْذَرَ"[٥]. وصَرَّحَ غيرُ واحدٍ منهم بأَنَّ الزِّيادةَ فيهِ للصَّيْرُورةِ ذا شَيْءٍ؛ فأَعْذَرَ: أَيْ صَارَ ذَا عُذْرٍ[٦].

واخْتَلَفُوا في المُعَذِّرِينَ –بالتَّشديدِ– مِنْ حيثُ الوزنُ والمَعْنَى؛ وذلك على وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ أَصْلَها المُعْتَذِرُونَ؛ من (اعتَذَرَ)، على زِنَةِ (افْتَعَلَ)، ولَكِنْ أُبْدِلَتِ التَّاءُ ذالًا، ونُقِلَتْ

---

(١) ينظر مادة (ع ذ ر): ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٢٥٣، ٢٥٤. ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٥٣. ابن منظور، **لسان العرب** ٤/ ٥٤٥. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٨٠.

(٣) فقد اختلفوا في توجيهِ هذه القراءةِ؛ صَرْفًا، ودلالةً، وسيأتي ذلك قريبًا إنْ شاءَ اللهُ.

(٤) والكلامُ في ذلك عندهم مُتَشابِهٌ كثيرًا، وقد ذَكَرَ أكثرُهم جُلَّ الاحتمالاتِ؛ ولذلك سأكتفي بالتَّوثيقِ في هذا الهامش؛ رَوْمًا للتَّخفيفِ، وما يُذْكَرَ بَعْدُ فهو في المصادرِ المذكورةِ هُنا، إلَّا ما انفردَ بِهِ أَحَدُهم فإنَّهُ يُوَثَّقُ توثيقًا مُسْتقِلًّا في موضِعِه. **ينظر مثلًا:** قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٨٨٨، ٨٨٩. الفراء، **معاني القرآن** ١/ ٤٤٧، ٤٤٨. الطبري، **جامع البيان** ١٤/ ٤١٦–٤١٨. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٤٦٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ٢/ ١٨٣–١٨٥. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٣٦٠، ٣٦١. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٣٢١. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٠/ ٥٨٨–٥٩٢. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٣٠٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٣٨٢. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٦/ ١٢٠.

(٥) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **جمهرة الأمثال** ١/ ١٦٢، دار الفكر – بيروت.

(٦) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، **معجم ديوان الأدب** ٢/ ٢٩٨، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٧٤٠.

حَرَكَتُها إلى العَيْنِ، ثُمَّ أُدغِمَتْ في الذَّالِ الثَّانيةِ. ومعنى المُعْتَذِرِينَ: الَّذِين يُقَدِّمون اعتذارًا، كانَ لهم عُذْرٌ أو لم يَكُنْ. فعَلَى هذا يُحتمَلُ أَنْ يكونَ عِنْدَهُم عُذْرٌ حقًّا، ويُحْتَمَلُ ألَّا يكونَ؛ لأنَّ اللَّفْظَ عامٌّ. وقِيلَ: همُ الذين يعتذرونَ بعُذْرٍ صحيحٍ، فتكون كالمُعْذِرِينَ في المعنى.

وإنْ كان توجِيهُ الكلمةِ كذلك فليستْ داخِلةً في موضوعِ الدِّرَاسةِ، ولا يترتَّبُ عَلَيْها إشكالٌ في معنى الآيةِ.

الوَجْهُ الثَّاني: أَنَّها مِنْ (عَذَّرَ) المُضَعَّف، على وزنِ (فَعَّلَ). فليس فيها إبدالٌ ولا إدغامٌ. وأَمَّا معناها فجميعُهم مُتَّفِقُون على أنَّ المُعَذِّرَ هُوَ المُقَصِّرُ الَّذِي لا عُذْرَ لَهُ، وهو يُظْهِرُ أنَّ لَهُ عُذْرًا، فيتكلَّفُ الأعذارَ تكلُّفًا؛ لِيتهرَّبَ مِن عواقِبِ تقصيرِهِ. فكأنَّ التَّضْعِيفَ في (عَذَّرَ) بِحَسَبِ هَذَا الوجهِ بمعنى (تَعَذَّرَ)، على وزنِ (تَفَعَّلَ)؛ وهو تَكَلُّفُ الشَّيْءِ[1].

هذا مُجْمَلُ ما قِيلَ في الصِّيغَتَيْنِ في هذا المَوْضِعِ. **وبقي أن يُقال: في الآيةِ الكريمةِ إشكالٌ؛** وهو أنَّهُ على كَوْنِ (المُعَذِّرون) من التَّعذيرِ لا مِنَ الاعتذارِ فإنَّ ظاهِرَ الآيةِ بقراءَتَيْها أنَّها تَجْمَعُ بين المتناقِضَيْنِ؛ إذْ كيفَ تَصِفُ الآيةُ الواحِدةُ فريقًا واحدًا في وقتٍ واحدٍ وحالٍ واحدةٍ بوَصْفَيْنِ مُتَضادَّيْنِ؛ فمرَّةً تصِفُهم بأنَّهُم أصحابُ عُذْرٍ صحيحٍ، ومرَّةً بأنَّهُم مُقَصِّرُون كاذِبُون في اعتذارِهم؟

وقد أجابَ السَّادةُ المُفَسِّرُونَ عن ذلك بإجابتَيْنِ:

أُولاهما: ما قَالَهُ الماتُرِيديُّ[2] رحمه اللهُ تعالى؛ مِنْ أنَّ الآيةَ الكريمةَ تصيرُ باختلافِ القراءةِ فيها كآيتَيْنِ في حَالَيْنِ ووقتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، كأنَّهُم كانَ لهم عُذْرٌ في حالٍ، ولا عُذْرَ لهم في حالٍ أُخرى. ومِثْلُ هذا قولُهُ تعالى: ﴿**فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا**﴾ [سبأ: ١٩] بقراءَتَيْها؛ الأولى ﴿**رَبَّنَا بَٰعِدۡ**﴾ بالدُّعاءِ، والأُخرى ﴿**رَبُّنَا بَٰعَدَ**﴾ بالخَبَرِ[3]، فتكونُ القراءتان بمنزلةِ آيَتَيْنِ.

ثانيتُهما: أنَّ الجَائِينَ إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانوا فَرِيقَيْنِ؛ فريقٌ مؤمنونَ مجتهِدُون ذَوو أعذارٍ صحيحةٍ، وفريقٌ مُقَصِّرُونَ ليسوا بِذَوِي أعذارٍ، تكلَّفوا الأعذَارَ الباطلةَ لِيُؤذَنَ لهم في القعودِ، وهذا ما دلَّت عليه الآيةُ الكريمةُ بمجموعِ القراءَتَيْنِ. وفريقٌ ثالثٌ مِنْ منافقي الأعرابِ ما جاؤوا، ولا اعتَذَرُوا، ولا استأذَنُوا؛ بَلْ قَعَدُوا مِنْ تلقاءِ أَنفُسِهم؛ جُرْأةً على اللهِ تعالى ونَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم المذكورون في قولِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿**وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ**﴾ [التوبة: ٩٠]. قالَهُ أبو حفصٍ، وابنُ العربيِّ، وغيرُهما[4].

---

(١) ينظر: السمين، **الدر المصون** ٦/ ٩٦.

(٢) ينظر: **تأويلات أهلِ السنة** ٥/ ٤٤٦.

(٣) قراءةُ الإخبارِ قرأ بها يعقوبُ، وقرأ الباقون بالدُّعاءِ، غيرَ أنَّ ابنَ كثيرٍ وأبا عمرو وهشامًا قرؤوا: ﴿**بَعِّدۡ**﴾ بتشديد العين مِنْ غيرِ ألفٍ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٥٠.

(٤) ينظر: **التيسير** ٧/ ٤٣٨. **أحكام القرآن** ٢/ ٥٦١، ٥٦٢. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٤/ ٤٢٣-٤٢٥.

ولا يَخفى أنَّهُم رحمهم اللهُ أَجَادُوا في توجيهِ الآيةِ الكريمةِ وتفسيرِها أَيَّمَا إجادةٍ، ولَعَلَّ أَجْوَدَ ما ذُكِرَ في الجَمْعِ بينَ القراءَتَيْنِ على مختَلَفِ الاحتمالاتِ التي ذُكِرَتْ فيهما هو قَوْلُ صاحبِ المنارِ[1] رحمه الله: "**والحِكمةُ فِي القِرَاءَتَيْنِ على اخْتِلَافِ معاني الصِّيغَتَيْنِ: بَيَانُ اخْتِلَافِ أحوالِ أُولَئِكَ الأعرابِ فِي أَعْذَارِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ عُذْرٌ صَحِيحٌ هُوَ مُوقِنٌ بِهِ. ومَنْ لَهُ عُذْرٌ صُورِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ، وهُوَ يُوهِمُ أَنَّهُ حَقِيقِيٌّ، عَالِمًا بِأَنَّهُ مُخَادِعٌ. ومِنهم مَنْ لَهُ عُذْرٌ ضَعِيفٌ هُوَ فِي شَكٍّ منه؛ إِنْ نُوقِشَ فِيهِ عَجَزَ عن إثباتِهِ. ومِنْهُمْ مَنْ لَا عُذْرَ له فِي الواقعِ؛ فَهُوَ كَاذِبٌ فِي انْتِحَالِهِ. وهذا مِنْ إِيجَازِ القُرْآنِ العَجِيبِ؛ بِالإِتْيَانِ بِلَفْظٍ مُفْرَدٍ يَتَنَاوَلُ هَذِهِ الأقسامَ كُلَّهَا مُبْهَمَةً إِلَّا عِنْدَ أَهْلِهَا؛ لِلحِكْمَةِ الآتِيَةِ المُقْتَضِيَةِ لِإِبْهَامِهَا. والمعنى: وَجَاءَ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْخُرُوجِ إِلَى تَبُوكَ؛ امْتِثَالًا لِلتَّفِيرِ الْعَامِّ؛ مِنْ أُولِي التَّعْذِيرِ وَالإِعْذَارِ**".

وبالجُمْلَةِ فإنَّ الآياتِ الكريماتِ قدْ جَمَعَتْ أَوْصَافًا لِأَصْنافٍ مِنَ النَّاسِ؛ كمُنافِقي المدينةِ، ومؤمنيها الخُلَّصِ، والأعرابِ بأصنافِهم المذكورةِ آنفًا، وغيرِهِم مِنْ ضُعَفاءِ المُسلمينَ الذين لَمْ يكُنْ لهم عُدَّةٌ للجِهاد، فجاؤوا واستعانوا. ولَوْلَا خَشْيَةُ الإطالةِ والإمْلالِ لَفُصِّلَ الكلامُ في هذا كُلِّهِ بأَكْثَرَ مِنْ ذلك[2]، واللهُ المُعِينُ.

---

(١) محمد رشيد رضا، **المنار** ١٠/ ٥٠٤. وقال ابنُ عاشور، **التحرير والتنوير** ١٠/ ٢٩٢: "**ويجوزُ أن يكونَ اختيارُ صِيغَةِ (المُعَذِّرِينَ) مِنْ لطائفِ القرآنِ؛ لِتَشْمَلَ الَّذِينَ صَدَقُوا في العُذْرِ، وَالَّذِينَ كَذَبُوا فيه**".

(٢) للاستزادة يُراجع: أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ٤٣٧-٤٣٩.

المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْرَضَ) وَ(عَرَّضَ)

العَرْضُ: خِلَافُ الطُّولِ، وقَدْ عَرُضَ -كَصَغُرَ- يَعْرُضُ عِرَضًا وعَرَاضَةً؛ أَيِ اتَّسَعَ عَرْضُهُ؛ فهُوَ عَرِيضٌ. والعُرْضُ: النَّاحِيَةُ أوِ الجَانِبُ، ويُقال: اضْرِبْ بهذا عُرْضَ الحَائِطِ؛ أيْ نَاحِيَتَهُ. والعِرْضُ: حَسَبُ الإنْسانِ أو نَفْسُهُ. والعَرَضُ -بفتحتَيْنِ-: ما لا ثَبَاتَ لَهُ؛ كأَحْدَاثِ الدَّهْرِ ومَتاعِ الدُّنيا(١).

وقَدْ ذُكِرَتْ صِيغَةُ (أَعْرَضَ) في ثلاثةٍ وخمسين موضعًا في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ**﴾ [النساء: ٨١]، وقولُهُ: ﴿**ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ**﴾ [الأنبياء: ١]. وأمَّا (عَرَّضَ) فلم يَرِدْ إلا مرَّةً واحدةً في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِيٓ أَنفُسِكُمْ**﴾ [البقرة: ٢٣٥](٢).

وليسَ ثَمَّ خِلافٌ بينَ السَّادةِ العُلَماءِ في أنَّ الصِّيغَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ مُتبايِنَتَانِ، وهذا ظاهرٌ. وفيما يأتي تفصيلُ أَقْوالِهم في دلالةِ كُلٍّ منهما:

أمَّا صِيغَةُ (أَعْرَضَ) فمعناها عندَ الجميعِ التولِّي عنِ الشَّيْءِ، وعدمُ الالتفاتِ إليهِ(٣)، وأصلُها مِنَ العُرْضِ الذي هو النَّاحِيَةُ؛ فأَعْرَضَ فُلانٌ عن فُلانٍ؛ أَيْ وَلَّى مُبْدِيًا لَهُ عُرْضَهُ. والهمزةُ فيهِ للصَّيرورةِ عندَ أبي حيَّان والفيُّومي(٤)؛ كأنَّ المُعْرِضَ صارَ بِتَولِّيهِ في ناحيةٍ أو جانبٍ مِنَ المُعْرَضِ عَنْهُ. وجَوَّزَ ابنُ عاشورٍ(٥) أنْ تكونَ للدُّخُولِ في الشَّيْءِ؛ كأنَّ المُعْرِضَ دَخَلَ في عُرْضِ المَكَانِ أو ناحِيَتِهِ، وإلى هذا المعنى أشارتْ عباراتُ بعضِ المُفَسِّرِينَ(٦).

وأمَّا صِيغَةُ (عَرَّضَ) فَهِيَ مِنَ التَّعْرِيضِ في الكَلَامِ؛ وهو الإشارةُ إلى الشَّيْءِ مِنْ غيرِ تصريحٍ، فهو خِلافُ التَّصْرِيحِ، وعلى هذا جميعُ المفسرين(٧). وأَصْلُهُ منَ العُرْضِ أيضًا؛ كأنَّ المُتَكَلِّمَ يَحُومُ بِهِ حَوْلَ الشَّيْءِ الذي

---

(١) ينظر مادة (ع ر ض): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ٢٨٨ وما بعدها. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٢٦٩ وما بعدها. الراغب، **المفردات** ص: ٥٥٩، ٥٦٠. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٤٠٢.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٨/ ١٧. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٦٩٠. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٢/ ١٧. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ١/ ٢٧٩. الآلوسي، **روح المعاني** ١٥/ ٦٣.

(٤) **البحر المحيط** ١/ ٤٥٤. **المصباح المنير** ٢/ ٤٠٢.

(٥) **التحرير والتنوير** ٥/ ١٠٨.

(٦) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ١١٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ٩١. البقاعي، **نظم الدرر** ٩/ ٣٣٤.

(٧) ينظر مثلًا: الماوردي، **النكت والعيون** ١/ ٣٠٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ٤/ ٢٦٨. البغوي، **معالم التنزيل** ١/ ٢٨٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٣/ ٢٥٨. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٢٨٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ١/ ٥٨٠. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ١٤٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٥١٣.

يُرِيدُهُ ولا يُظْهِرُهُ[١]. وقدْ أشارَ ابنُ كمال باشا، ومِنْ بَعْدِهِ أبو السُّعود، والآلوسيُّ[٢]، إلى أنَّ التَّضْعِيفَ في (عَرَّضَ) للجَعْلِ؛ إذْ عبَّرُوا عن معنى التَّعريضِ بقولِهم: هو إمالةُ الكلامِ عن نهجِهِ إلى عُرْضٍ مِنهُ أو جانبٍ. وإمالةُ الشَّيْءِ إلى الجانبِ تقتضي جَعْلَهُ في ذلك الجانبِ. ونصَّ على ذلك نصًّا ابنُ عاشورٍ؛ فقالَ إنَّ التَّضْعِيفَ لإفادةِ معنى الجَعْلِ[٣].

فتلخَّصَ ممَّا سَبَقَ أنَّ الإعراضَ هو التَّولِّي والانصرافُ، وهو فِعْلٌ قلبيٌّ أو جَسَدِيٌّ، وهمزتُهُ للصَّيْرورةِ أو للدُّخولِ. وأنَّ التَّعريضَ هو إمَالَةُ الكلامِ وحَرْفُهُ عنْ المعنى الصَّرِيحِ إلى غيرِهِ؛ بحيثُ يفهمُهُ السَّامِعُ بمَعُونَةِ القرينةِ، وهو قَوْلٌ كما هو ظاهرٌ، وتَضْعِيفُ عَيْنِهِ للجَعْلِ. فهذا ما يُقالُ، واللهُ أعلمُ بالصَّوَابِ.

---

(١) الثعلبي، **الكشف والبيان** ٦/ ٢٨٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٦/ ٤٦٩. البقاعي، **نظم الدرر** ٣/ ٣٤٤.

(٢) وقبلهم الحرالّي فيما نقل عنه البقاعي. ينظر: **نظم الدرر** ٣/ ٣٤٥. **تفسير ابن كمال باشا** ٢/ ١٣٢. **إرشاد العقل السليم** ١/ ٤٩٩. **روح المعاني** ٢/ ١٥٠. وكذلك محمد رشيد رضا، **المنار** ٢/ ٣٣٧.

(٣) **التحرير والتنوير** ٢/ ٤٥٠.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَعْقَبَ) وَ(عَقَّبَ)

عاقِبَةُ الشَّيْءِ وعُقْباهُ: آخِرُهُ، وكُلُّ ما خَلَفَ شَيْئًا وأَتَى بَعْدَهُ فَهُوَ عَقِيبُهُ. وقَدْ عَقَبَ الرَّجُلُ والدَهُ -مِنْ بابِ نَصَرَ- أَيْ خَلَفَهُ[1].

ولَمْ يَرِدِ الفعلُ (أَعْقَبَ) إلا مرَّةً واحدةً في القرآنِ الكريمِ؛ في قوله تعالى: ﴿**فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ**﴾ [التوبة: ٧٧]. وأمَّا (عَقَّبَ) فَوَرَدَ في أربعةِ مواضعَ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ**﴾ [الرعد: ١١]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ**﴾ [الرعد: ٤١][2].

وقدِ اتَّفقَ أكثرُ المفسِّرين رحمهم اللهُ تعالى على أنَّ معنى (أَعْقَبَ) في الآيةِ الكريمةِ: جَعَلَ عاقبةَ أمرِهم أو فِعْلِهم؛ على أنَّ همزتَهُ للجَعْلِ كما هو ظاهرٌ، وإنِ اختلفتْ عباراتُهم في ذلك؛ بينَ مُصَرِّحٍ بلَفْظِ الجَعْلِ[3]، ومُعَبِّرٍ عنهُ بالتَّصْييرِ[4]، ومُشِيرٍ إلى المَعْنَى إشارةً مِنْ غَيْرِ تصريحٍ؛ كالتَّعبيرِ بالإثابةِ[5]، أوِ الإتْباعِ[6]، أوِ الإيراثِ[7]. على أنَّهم اختلفوا أيضًا في فاعلِ الإعقابِ؛ أَهُوَ اللهُ تعالى وَفْقَ ظاهِرِ الآيةِ الكريمة؟ أمْ هُوَ فِعْلُهم نفسُهُ؛ وهو البُخْلُ والكَذِبُ وإخلافُ الوعدِ؟ وأَيًّا ما كان فلا يَتَرَتَّبُ على ذلك فرْقٌ كبيرٌ في المعنى.

وجوَّزَ غيرُ واحدٍ مِنَ المُفَسِّرينَ أنْ يكونَ (أَعْقَبَ) بِمَعْنَى (عَاقَبَ)؛ فكأنَّ المعنى: فعاقَبَهُم نِفَاقًا في قلوبِهِمْ[8]. والمعهودُ المعروفُ في اللُّغَةِ هو العكسُ؛ أعني أنْ تَجِيءَ صيغةُ (فَاعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)[9]. فَلَعَلَّ مُرَادَهُم أنَّ العِقَابَ والمُعَاقَبَةَ في اللُّغةِ مُخْتصَّانِ بالمُجازاةِ بالسُّوءِ على الفِعْلِ، وعُبِّرَ بالإعقابِ في الآيةِ

---

(١) ينظر مادة (ع ق ب): الخليل، **العين** ١/ ١٧٨ وما بعدها. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٧٧، ٧٨. الراغب، **المفردات** ص: ٥٧٥، ٥٧٦.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٦٧، ٤٦٨.

(٣) السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٧٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ٤٢٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٩٠. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٤/ ٤٠٧. الآلوسي، **روح المعاني** ١٠/ ١٤٤. محمد رشيد رضا، **المنار** ١٠/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٠/ ٥٦٣، ٥٦٤. البغوي، **معالم التنزيل** ٤/ ٧٨. ابن الجوزي، **زاد المسير** ٢/ ٢٨٣. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٦/ ١٠٨.

(٥) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٥/ ٤٣٣.

(٦) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٣/ ٤٩٥.

(٧) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٢٩٣. السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ١٠١.

(٨) السمعاني، **تفسير السمعاني** ٢/ ٣٣١. البغوي، **معالم التنزيل** ٤/ ٧٨. وذكر نحو ذلك الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ١٨٣.

(٩) ينظر ص: ٣ من الدراسة.

الكريمةِ مَعْنِيًّا بِهِ هذا المعنى؛ فكأنَّ صِيغَةَ (أَعْقَبَ) في الأصلِ عامَّةٌ في كُلِّ جزاءٍ أو ثوابٍ، و(عاقَبَ) خاصَّةٌ بالسُّوءِ والشَّرِّ فقط. أو كما ذَكَرَ ابنُ القطَّاع[١]؛ أنَّ (أَعْقَبَ) مُختصَّةٌ بالمُجازاةِ بالخَيْرِ، و(عَاقَبَ) مُخْتصَّةٌ بالمُجازاةِ بالشَّرِّ. والاستعمالُ يردُّ هذا، إلَّا أن يُقال إنَّ التَّعبيرَ بِـ(أَعْقَبَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا**﴾ تَهَكُّمٌ بهِمْ.

وأمَّا صِيغَةُ (عَقَّبَ) فقد ذَكَرَ لها أهلُ اللُّغةِ معانيَ مُتعدِّدةً، تؤولُ كُلُّها إلى معنى الرُّجوعِ[٢]، وهو قِياسُ الكلمة؛ لأنَّها منَ العَقِبِ مأخوذةٌ؛ وهي مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. وأمَّا عندَ المفسِّرينَ ففيها أقوالٌ بِحَسَبِ مواضِعِها:

أولها: في قولِهِ تعالى: ﴿**لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ**﴾ [الرعد: ١١] اختلَفَ المفسِّرُون في أصلِ الصِّيغَةِ ومعناها؛ وذلك على النَّحوِ الآتي:

١. أكثرُهم على أنَّ (المُعَقِّبَات) جَمْعُ (مُعَقِّبَة) على وزنِ (مُفَعِّلَة)، وهي مِنْ وَصْفِ الملائكةِ الكرامِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[٣]. ومعنى المُعَقِّبَات: الجماعاتُ المتناوِبَةُ على حِفْظِ العَبْدِ وكَلَاءَتِهِ؛ مِنْ عَقَّبَ الرَّجُلُ إذا جاءَ على عَقِبِ الآخَرِ وتَبِعَهُ؛ كأنَّهُم يَعْقُبُ بعضُهُمْ بَعْضًا، ويتناوبُونَ؛ إذا مَضَى فريقٌ منهم خَلَفَهُ فريقٌ آخَرُ. أو أنَّ المقصودَ بالتَّعقيبِ هو تتبُّعُ أقوالِ العَبْدِ وأفعالِهِ؛ بالحِفْظِ والإحصاءِ والكتابةِ[٤].

وعلى كِلا الاحتمالَيْنِ فالظَّاهِرُ أنَّ التَّضْعِيفَ في (عَقَّبَ) للتَّكْثيرِ والمبالغةِ؛ وذلك لِكَثْرَةِ التَّعَاقُبِ مِنَ الملائكةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فإنَّ بَعْضَهُم يعقُب بعضًا على الدَّوَامِ؛ كما قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**»[٥]. أو لِكَثْرَةِ ما يُعَقِّبُونَ أقوالَ العِبادِ وأفعالَهم ويكتبونَها[٦]، أو لِكَثْرَتِهِم

---

(١) ينظر: **كتاب الأفعال** ٢/ ٣٣٧.

(٢) ينظر (ع ق ب): الخليل، **العين** ١/ ١٧٨، ١٧٩. ابن دريد، **جمهرة اللغة** ١/ ٣٦٤. الجوهري، **الصحاح** ١/ ١٨٦.

(٣) أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٣٢٤. الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ٣٦٩. الزجاج، **معاني القرآن** ٣/ ١٤٢. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٦/ ٣٢١. القشيري، **لطائف الإشارات** ٢/ ٢١٨. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٣/ ١٠٠.

(٤) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ٣٠٧. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٥١٧. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٨٣. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٣٦٠. السمين، **الدر المصون** ٧/ ٢٧. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٥٠٠.

(٥) أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، الحديث رقم (٥٥٥). ومسلم في **صحيحه**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر، الحديث رقم (٦٣٢).

(٦) ينظر: الكرماني، **غرائب التفسير** ١/ ٥٦٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٨٣. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٥/ ١٠٣. البروسوي، **روح البيان** ٤/ ٣٤٩. القونوي، **حاشية القونوي** ١٠/ ٤٦٨.

أنفُسِهِم[١]. ويُصَدِّقُ ذلك أيضًا قولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً**»[٢]؛ فجَعَلَ الأذكارَ مُعَقِّباتٍ لأنَّ بعضَهَا يأتي بِعَقِبِ بعضٍ، ولأنَّها تُقالُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ، بعدَ كُلِّ صلاةٍ؛ فكأنَّها ترجِعُ مرَّةً بعدَ أُخرى.

٢. جَوَّزَ الزَّمخشريُّ رحمهُ الله وغيرُهُ أنْ يكونَ أصلُ المُعَقِّبَات: المُعْتَقِبَات، ولَكِنْ أُبدِلَتِ التَّاءُ قافًا وأُدْغِمَتْ في القافِ الأُخرى فصارت مُعَقِّبات، كما حَدَث في لفظِ (المُعَذِّرون) على أَحَدِ الأَوْجُهِ. والاعتقابُ هو التَّعاقُبُ والتَّناوُبُ أيضًا[٣]. وردَّ هذا القولَ أبو حيَّان وابنُ كمال باشا[٤] رحمهما الله؛ وذلك لأنَّ التَّاءَ لا تُدْغَمُ في القافِ إدغامَهَا في الذَّال؛ إذِ القافُ لا يُدْغَمُ فيها غيرُ الكافِ، ولا تُدْغَمُ هي في غيرِ الكافِ كذلك، وأيضًا لأنَّهُ لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ أصلُ (المُعَذِّرُون): المُعْتَذِرُون؛ كما مَرَّ مِنْ قبلُ. وكلامهما وجيهٌ مُعْتَبَرٌ.

٣. نَقَلَ الأزهريُّ قولَ الفرَّاءِ في الآيةِ الكريمةِ، ثُمَّ عقَّبَ عليه بقولِهِ: إنَّهُ يعني أنَّ (عَقَّبَ) بمعنى (عَاقَبَ)[٥]؛ فلعلَّهُ قَصَدَ معنى المُشاركةِ أوِ المُوَالاةِ؛ لأنَّهُ سبقَ أنَّ الملائكةَ يتعاقبُونَ على الدَّوامِ؛ فتذهبُ جماعةٌ وتخلُفُها جماعةٌ؛ فكأنَّهم يتشاركونَ في المُعاقَبَةِ، وهذا قريبٌ مِنْ الاعتقابِ والتَّعاقُب. أو يُوَالُونها يومًا بَعْدَ يومٍ دونَمَا انقطاعٍ، وهذا قريبٌ من معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ في (فَعَّلَ). وقد أشارَ إلى نَحْوِ هذا أيضًا الجوهريُّ، وبيانُ الحقِّ النيسابوريُّ[٦]؛ فجَعَلا كُلًّا من (عَقَّبَ)، و(عَاقَبَ)، و(تَعَاقَبَ) بمعنىً.

ثانيها: في قولِهِ تعالى: ﴿**وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ**﴾ [الرعد: ٤١]؛ أَيْ لا رادَّ لِحُكْمِهِ، ولا مُغَيِّرَ لَهُ؛ بمعنى أنَّهُ لا يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ أحدٌ بالرَّدِّ أوِ الإبطالِ؛ مِنَ التَّعْقِيبِ الذي هُوَ الكَرُّ والرُّجوعُ، والمُعَقِّبُ عندَ الأَكثَرِينَ هو الذي يَكُرُّ على الشَّيْءِ لِغَرَضٍ مَا؛ أي يرجِعُ مرَّةً بعدَ مرَّةٍ ويتتبَّعُهُ، ومِنْهُ تسمِيَةُ صاحبِ الحَقِّ

---

(١) ينظر: الشهاب، **حاشية الشهاب** ٥/ ٣٩٠. الآلوسي، **روح المعاني** ١٣/ ١١٢.

(٢) أخرجه مسلم في **صحيحه:** كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، الحديث رقم (٥٩٦).

(٣) **الكشاف** ٢/ ٥١٧. وينظر أيضًا: الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٩/ ١٧. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٥٠٠.

(٤) ينظر: **البحر المحيط** ٦/ ٣٦٠. **تفسير ابن كمال باشا** ٥/ ٣٧٧.

(٥) **تهذيب اللغة** ١/ ١٨٠. على أنَّهُ ليس في كلامِ الفرَّاءِ ما يدلُّ على ذلك، واللهُ أعلمُ.

(٦) ينظر: **الصحاح** ١/ ١٨٦. بيان الحق النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن** ٧٤٥، تحقيق: سعاد صالح بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

مُعَقِّبًا؛ كما في قولِ الشَّاعر[١]: [من الكامل]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

لأنَّهُ يَرْجِعُ على غَرِيمِهِ بالطَلَبِ؛ لِيأخُذَ حَقَّهُ مِنْهُ[٢]. فيحتملُ بناءً على ذلك أنْ يكونَ التَّضْعِيفُ للتَّكثيرِ كما سبقَ في (مُعَقِّبات)، غيرَ أنَّ التَّكثِيرَ هُنا ينحصِرُ في فِعْلِ التَّعْقيبِ نفسِهِ؛ لأنَّ القاصِدَ تغييرَ حُكْمٍ أو إبطالَهُ يُكْثِرُ مِنْ تَقَفِّيهِ، ويُبالغُ في البحثِ عمَّا يُعَقِّبُ بِهِ عليهِ.

وأشارَ ابنُ عطيَّةَ رحمه اللهُ إلى أنَّ التَّعقيبَ والتَّعقُّبَ هُما النَّظَرُ في أَعْقَابِ الأحكامِ؛ أمُصيبةٌ هِيَ أمْ لا؟[٣] فعَلَيْهِ يكونانِ قريبَيْنِ جِدًّا منَ التَّدْبيرِ والتَّدبُّرِ، ويَرِدُ في (عَقَّبَ) ما وَرَدَ في (دَبَّرَ)؛ مِنْ كَوْنِهِ موضوعًا ابتداءً لهذا المعنى؛ فالتَّضعيفُ مُغْنٍ عنِ المُجَرَّدِ، أو للتَّكْثِيرِ كما في الاحتمالِ المُتَقَدِّمِ.

ثالثُها: في قولِهِ تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ**﴾ [النمل: ١٠]، [القصص: ٣١]، وقدِ اختلَفَتْ عباراتُ السَّادةِ المفسِّرينَ في التَّعْقيبِ المذكورِ هُنا؛ فالأكثرُ على أنَّه الرُّجوعُ؛ مِنْ قولِهم: عَقَّبَ فُلانٌ؛ إذا رَجَعَ على عَقِبَيْهِ مِنْ حيثُ بَدَأَ[٤]. وقيلَ بل هو الالتفاتُ[٥]. وقيلَ بل هو الانتظارُ؛ وذلك مِنْ قولِهم: عَقَّبَ فُلانٌ في مُصَلَّاهُ؛ إذا جَلَسَ بعد فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلاةِ مُنتظِرًا الصَّلاةَ الأُخرى[٦]، وقيل غيرُ ذلك[٧]. وهذه المعاني وإنِ اختلَفَتْ في الظاهِرِ إلا أنَّها راجعةٌ إلى الأصلِ نفسِهِ، ومُؤَدَّاها واحدٌ.

وأمَّا معنى الزِّيادةِ في (عَقَّبَ) في هذا الموضِعِ فلَعَلَّهُ أشْبَهُ ما يكونُ أنَّهُ للإغناءِ عَنْ مُجَرَّدِهِ؛ لأنَّ دلالةَ مُجَرَّدِهِ تنحصِرُ في التأخُّرِ والمتابعةِ، وهو لازمٌ ومُتَعَدٍّ، وأمَّا عَقَّبَ هُنا فهُوَ لازمٌ لا غَيْرَ، وقد يَجِيءُ متعدِّيًا في غيرِ هذا، كما في المَوْضِعَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

وعلى أَيِّ حالٍ فالصِّيغَتَانِ (أَعْقَبَ) و(عَقَّبَ) مُتَبَايِنَتَانِ بِحَسَبِ الاحتمالاتِ كُلِّها، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) وهو لبيد بن ربيعة العامري، والبيت في **ديوانِهِ** ص: ١٠٢، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

(٢) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١٠٨٨. الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٦٦. الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٩٨. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ٣٨٤. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٥٣٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٩/ ٥٣. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٩٠. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٤٠١. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٥٣٥.

(٣) **المحرر الوجيز** ٥/ ٢١٥.

(٤) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ٩٢، ١٠٣. الطبري، **جامع البيان** ١٩/ ٤٣١. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ١٠٩. مكي، **الهداية** ٨/ ٥٣٧٤. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٣٥٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ٥٩٠.

(٥) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ١٠٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٥٧٤.

(٦) ينظر شرح المعنى عند: السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ١٠٢.

(٧) ينظر: الماوردي، **النكت والعيون** ٤/ ١٩٧.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَفْرَطَ) وَ(فَرَّطَ)

تدلُّ مادَّةُ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ على مَعْنَى السَّبْقِ والتَّقَدُّمِ؛ فيُقال: فَرَطَ الرَّجُلُ غَيْرَهُ يَفْرُطُ فَرَطًا وفُرُوطًا –من بابِ قَعَدَ– ؛ فهُوَ فارِطٌ وفَرَطٌ، وهُمْ فُرَّاطٌ وفَرَطٌ أيضًا[١]. ومنهُ قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ»**[٢]؛ أَيْ مُتَقَدِّمُكُمْ إِلَيْهِ.

وقدِ اختلفَ القُرَّاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿**لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ**﴾ [النحل: ٦٢]؛ فَقَرَأَ أبو جعفرٍ: ﴿**مُّفَرَّطُونَ**﴾ بتشديدِ الرَّاءِ وكسرِها؛ على أنَّهُ اسْمُ فاعلٍ من (فَرَّطَ)، وقَرَأَ نافِعٌ: ﴿**مُّفْرِطُونَ**﴾ بتخفيفِ الرَّاءِ وكسرِها؛ على أنَّهُ اسْمُ فاعِلٍ مِنْ (أَفْرَطَ)، وقَرَأَ الباقونَ: ﴿**مُّفْرَطُونَ**﴾ بتخفيفِ الرَّاءِ وفتحِها؛ على أنَّهُ اسمُ مفعولٍ من (أَفْرَطَ)[٣]. وَوَرَدَ (فَرَّطَ) في خمسةِ مواضعَ غيرِ هذا في القرآن الكريم، وأمَّا (أَفْرَطَ) فلَمْ يَرِدْ في غيرِ هذا الموضعِ[٤].

فأمَّا قِراءةُ الجماعةِ ﴿مُّفْرَطُونَ﴾ –بتخفيفِ الرَّاءِ وفتحِها– فقدِ اختلَفَ السَّادةُ العُلَماءُ[٥] رحمهم اللهُ تعالى في معناها؛ وذلك على قولَيْنِ رئيسَيْنِ:

الأوَّل: أنَّ معناها مُقَدَّمُون مُعَجَّلُون إلى النَّارِ؛ مِنْ قَولِهم: فَرَطَ فُلانٌ إلى كذا إذا سَبَقَ وتقدَّم؛ فهو فارِطٌ، وأفْرَطتُهُ أنا إذا قَدَّمْتُهُ؛ فهو مُفْرَطٌ. فالهمزةُ للجَعْلِ والنَّقْلِ كما هو ظاهرٌ؛ أَيْ مَجْعُولونَ فَرَطًا إلى النَّار[٦].

---

(١) ينظر مادة (ف ر ط): ابن دريد، **جمهرة اللغة** ٢/ ٧٥٤. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٣/ ٢٢٥ وما بعدها. الجوهري، **الصحاح** ٣/ ١١٤٨. ابن منظور، **لسان العرب** ٧/ ٣٦٦ وما بعدها. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٤٦٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق، باب: في الحوض، الحديث رقم (٦٥٧٥). ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب: إثبات حوض نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصفاته، الحديث رقم (٢٢٨٩).

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٠٤.

(٤) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥١٥.

(٥) والكلامُ في ذلك عندهم مُتَشابِهٌ كثيرًا، وقد ذَكَرَ أكثرُهم جُلَّ الاحتمالاتِ؛ ولذلك سأكتفي بالتَّوثيقِ في هذا الهامش؛ رَوْمًا للتَّخفيفِ، وما يُذْكَرُ بَعْدُ فهو في المصادرِ المذكورةِ هُنا، إلَّا ما انفردَ بِهِ بعضُهُم فإنَّهُ يُوَثَّقُ توثيقًا مُسْتقِلًّا في موضِعِه. ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع** ١/ ٣٥٦. الفارسي، **الحجة** ٥/ ٧٣، ٧٤. مكي، **الكشف** ٢/ ٣٨. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٧٣٩. وفي التفسير: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١١٥٩–١١٦١. الطبري، **جامع البيان** ١٧/ ٢٣٢ وما بعدها. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٢٠٧، ٢٠٨. المهدوي، **التحصيل** ٤/ ٣٧، ٣٨. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٣/ ١٠٢ وما بعدها. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٩/ ٢٨٧. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٦١٤. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٣٧٥.

(٦) ينظر: ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٧٣٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٥٥٢. السمين، **الدر المصون** ٧/ ٢٤٨. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٥/ ٢٩٠، ٢٩١. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٤/ ١٩٣.

ورَدَّ الطبريُّ رحمه الله هذا القولَ بأنَّ الإفراطَ بهذا المعنى إنَّما يُطْلَقُ على التقدُّمِ بهدفِ الإصلاحِ والتَّهيئةِ لِمَنْ يَرِدُ بعدَهُ؛ إذْ أصلُهُ منَ الفُرُوطِ في طَلَبِ الماءِ؛ وذلك بأنْ يتقدَّمَ فارِطُهم ويسبِقُهم لإصلاحِ الدِّلاءِ وتهيئةِ ما يحتاجون إليهِ. والمُقَدَّمُ إلى النَّار إنَّما يُقَدَّمُ لِيُعَجَّلَ العذابُ لَهُ، فليسَ ثَمَّ إصْلاحٌ ولا تَهْيِئةٌ[١]. وظاهرُ الاستعمالِ على خِلافِ ما قالَ؛ إذْ وَرَدَ في أمثلةٍ كثيرةٍ ليس فيها معنى التقدُّمِ للإصلاحِ، وأيضًا لا يبْعُدُ –إنْ كانَ الأصلُ ما ذَكَرَهُ– أنْ يكونَ وَصْفُهُمْ بالمُفْرَطين استعارةً تهكُّميَّةً[٢]، وفيها مِنَ التَّبكيتِ والتَّقريعِ ما لا يخفى.

الثَّاني: أنَّ معناها مَتْرُوكونَ مَنْسِيُّون في النَّارِ؛ مِنْ قولِهم: ما أَفْرَطتُ منهم أَحَدًا؛ أَيْ ما تَرَكْتُ ولا خَلَّفْتُ، فَكَأَنَّ الكلمةَ مِنَ الأضدادِ[٣].

وضَعَّفَ هذا القولَ الماتُرِيدِيُّ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ في النَّارِ فهو مَنْسِيٌّ مَتْرُوكٌ[٤]. ولا يلزمُ ما قالَهُ؛ إذْ إنَّ مِنْهُم يُعَذَّبُ بمِقْدَارٍ ثُمَّ تتداركُهُ رحمةُ اللهِ تعالى فيُخْرَجُ منَ النَّارِ إلى الجنَّةِ؛ بِكَرَمِ الله عزَّ وجَلَّ وفضْلِهِ، فمِثْلُ هذا لَيْسَ بِمَنْسِيٍّ ولا مَتْرُوكٍ.

على أنَّهُ لا تنافِيَ بينَ المَعْنَيَيْنِ[٥]؛ فقد يجوزُ أنْ يُرادا معًا، وبيانُ ذلك: أنَّ سادةَ الكَفَرَةِ وزُعَمَاءَهم ومَنْ هُمْ على شاكِلَتِهم في الغَيِّ والطُّغيانِ والافتراءِ على اللهِ تعالى يُقَدَّمُون إلى النَّارِ ويُعَجَّلونَ إليها قَبْلَ غيرِهم؛ لأنَّهُم أَشَدُّ أَهْلِها استحقاقًا لَهَا؛ إذ كانوا في الدُّنيا يدَّعونَ الرِّياسَةَ والعُلُوَّ والسَّبْقَ على غيرِهم. ثُمَّ يُتْرَكُونَ فيها؛ مَنْسِيِّينَ مُغْفَلِينَ، يذوقونَ ألوانَ العذابِ وأَفانينَ الألَمِ؛ جزاءً وِفاقًا على نِسْيانِهم لِقاءَ ربِّهم، وهو كقولِهِ تعالى: ﴿**فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا**﴾ [الأعراف: ٥١]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَقِيلَ ٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰكُمۡ كَمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا وَمَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ**﴾ [الجاثية: ٣٤].

وكَذَا الحالُ في قراءةِ نافعٍ ﴿مُّفْرِطُونَ﴾ –بتخفيفِ الرَّاءِ وكسرِها–؛ فيها أقوالٌ للسَّادةِ العُلَمَاءِ:

الأوَّل: وهو قولُ الأكثرين؛ أنَّهُ مِنَ الإفْرَاطِ في الشَّيْءِ؛ أيِ التَّجاوزُ والمبالغةُ والإسْرَافُ، فالمعنى على ذلك: أنَّهُمْ مُجَاوِزونَ الحَدَّ مُسْرِفُونَ في المَعْصِيَةِ، على أنَّ هذا كانَ حالَهُم في الدُّنيا.

---

(١) ينظر: **جامع البيان** ١٧/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٤/ ١٩٣.

(٣) نصَّ على ذلك قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١١٥٩. وابنُ الأنباري، **الأضداد** ص: ٧١، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٤) ينظر: **تأويلات أهل السنة** ٦/ ٥٢٣.

(٥) وقد أشار إلى ذلك غيرُ واحدٍ من السَّادةِ المفسِّرين؛ كالزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٢٠٨. والمهدوي، **شرح الهداية** ٢/ ٣٧٦. وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٤/ ٥٨٠.

وجَعَلَها ابنُ عاشورٍ بمعنى: بَلَغُوا الغَايَةَ في الأَخْذِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وعَلَيْهِ فإنَّ هذا في الآخرة.

وعلى الاحتمالَيْنِ فالأَشْبَهُ أنَّ الهمزةَ في (أَفْرَطَ) للإغناءِ عن مُجَرَّدِهِ في الدَّلالةِ على هذا المعنى، أو هو بمعناه.

الثَّاني: ذَكَرَ أبو عليٍّ الفارسيُّ وغيرُهُ[١] أنَّ معنى (مُفْرِطُون): ذَوُو فَرَطٍ إلى النَّار؛ أيْ تَقَدُّمٍ وسَبْقٍ. فيكونُ معنى القراءةِ بِحَسَبِ هذا القولِ قريبًا مِنَ القراءةِ الأُولَى؛ بل مُترتبًا عليها، مُتفرّعًا عنها؛ لأنَّهُمْ يُقَدَّمُونَ إلى النَّارِ، فيصيرونَ ذَوِي فَرَطٍ وتَقَدُّمٍ إلَيْهَا. والهمزةُ في (أَفْرَطَ) للصَّيْرُورةِ كما هو ظاهرٌ.

الثَّالث: المعنى أنَّهُم سابقُون إلى النَّارِ مُتقدِّمونَ إليها؛ مِنْ أَفْرَطَ إلى الماءِ إذَا تقدَّمَ لَهُ وأَعْجَلَ إلَيْهِ، ذَكَرَهُ مكِّيٌّ[٢]، وابنُ عاشورٍ[٣] . وهو قريبٌ مِنَ السَّابقِ، غيرَ أنَّ (أَفْرَطَ) فيهِ يكونُ بمعنى (فَرَطَ) الثُّلاثِيِّ.

وأمَّا قراءةُ أبي جَعْفَر ﴿مُّفَرِّطُونَ﴾ -بتشديدِ الرَّاءِ وكسرِها- فلا خِلَافَ بينَ السَّادةِ المُفَسِّرِينَ في أنَّ (فَرَّطَ) فيها مِنَ التفْرِيطِ الذي هُوَ التَّقْصِيرُ في الشَّيْءِ. وكُلُّهم على أنَّهُ مِنَ الأصلِ نفسِهِ؛ كأنَّ المُفَرِّطَ في الشَّيْءِ قَدَّمَ العَجْزَ والتَّقْصِيرَ فيهِ على الجِدِّ والاجتهادِ، أوْ ضَيَّعَ ما أُمِرَ بِهِ فصارَ مُتَجاوِزًا لِمَا يَجِبُ عليهِ، أَوْ أنَّهُ قَصَّرَ في التَّقَدُّمِ وتوانَى؛ فصارَ مُفَرِّطًا[٤]. ولمْ يذكُرْ أَحَدٌ منهم معنى التَّضْعيفِ في (فَرَّطَ) إلَّا النَّحَّاس رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى؛ إذ ذَكَرَ أنَّ فيه معنى المبالغةِ والتَّكثيرِ[٥].

هذا، ولا يخفى أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَفْرَطَ) و(فَرَّطَ) وإن كانتا مِنْ حيثُ الأصلُ سواءً فهُما مِنْ حيثُ الاستعمالُ والمعنى مُتضادَّتانِ، وكِلْتاهُما طَرَفانِ مَذْمومانِ.

---

(١) ينظر: **الحجة** ٥/ ٧٤. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٧٣٩.

(٢) ينظر: **الكشف** ٢/ ٣٨.

(٣) لمُرَاجعةِ قَوْلَيْ ابن عاشور: **التحرير والتنوير** ١٤/ ١٩٣.

(٤) ينظر: الراغب، **المفردات** ص: ٦٣١.

(٥) ينظر: **إعراب القرآن** ٢/ ٢٥٣.

المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْرَنَ) وَ(قَرَّنَ)

القَرْنُ: هُوَ الجَمْعُ بينَ شَيْءٍ وشَيْءٍ وشَدُّهُمَا مَعًا، وقَدْ قَرَنتُهُ بِهِ أَقْرِنُهُ قَرْنًا، وقارَنْتُ بينهما مُقارنَةً. والقَرَنُ والقِرَانُ: الحَبْلُ تُشَدُّ بِهِ الأَشْيَاءُ المَقْرُونَةُ. وقَرْنُ المَرْءِ: هُوَ مَنْ ماثَلَهُ في السِّنِّ، وقِرْنُه وقَرِينُهُ: المُمَاثِلُ لَهُ في القُوَّةِ أوِ الشَّجاعةِ أوْ نحوِ ذلك[1].

وقَدْ وَرَدَ اسْمُ الفاعلِ مِنَ الفِعْلِ (أَقْرَنَ) في موضعٍ وحيدٍ؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿**سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ**﴾ [الزخرف: ١٣]. وَوَرَدَ اسْمُ المفعولِ مِنْ (قَرَّنَ) في ثلاثةِ مواضعَ؛ وهي: قولُهُ تعالى: ﴿**وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ**﴾ [إبراهيم: ٤٩]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا**﴾ [الفرقان: ١٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ**﴾ [ص: ٣٨][2].

ولا خِلَافَ بينَ السَّادةِ أهلِ العِلْمِ –مِنَ المفسِّرين وأهلِ اللغةِ وغيرِهم– في أنَّ مَعْنَى (مُقْرِنِينَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ**﴾ [الزخرف: ١٣]: مُطِيقينَ ضابِطِينَ؛ مِنْ قولِهم: أَقْرَنَ فُلَانٌ لِكَذَا؛ أَيْ أَطَاقَهُ[3]، وحقيقةُ الإطاقةِ والاقتدارِ هي التَّساوي بينَ الشَّيْئَيْنِ في الأَيْدِ والقُوَّةِ، فالدَّوابُّ والأنعامُ في أَصْلِ خِلْقَتِها أَشَدُّ قُوَّةً، وأَعْظَمُ قُدْرَةً مِنَ البَشَرِ، ولَوْ كانَ الأَمْرُ يُقاسُ بذلكَ وَحْدَهُ لَمَا تَمَكَّنَ البَشَرُ مِنْ ضَبْطِها، ولا رُكُوبِها، ولا الانتفاعِ بها، ولكنَّ اللهَ جَلَّ شَأْنُهُ ذَلَّلَ تلكَ المخلوقاتِ القويَّةَ الشَّديدةَ، وسَخَّرَها للإنسانِ الضَّعيفِ؛ بِتَعْلِيمِهِ الحِيَلَ المُناسِبَةَ لذلك، فلَوْلَا اللهُ تعالى لَمَا كانَ الإنسانُ يومًا مُساوِيًا للأنعامِ في القُوَّةِ ولا مُطيقًا لها، وكذا الحالُ بالنِّسْبَةِ للفُلْكِ[4]. ويدلُّ على ذلك قولُهُ تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ۝٧١ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ**﴾ [يس: ٧١، ٧٢]. هذا ما يُقال في دلالةِ الكَلِمَةِ الكريمةِ، ثُمَّ اختلَفَ أهلُ العِلْمِ رحمهم الله في معنى الزِّيادةِ في (أَقْرَنَ)؛ فَذَهَبَ جُلُّ مُتَقَدِّميهم[5] إلى أنَّها للصَّيْرورةِ؛ فأَقْرَنَ فُلانٌ لِكَذا؛ أَيْ صارَ قِرنًا لَهُ أو قرينًا، على ما

---

(١) ينظر مادة (ق ر ن): الخليل، **العين** ٥/ ١٤١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٧٦. الزمخشري، **أساس البلاغة** ٢/ ٧٣. ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٤٣.

(٣) ينظر مثلًا: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ٢٠٢. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٢٥٣. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٣/ ٤١٢. الماوردي، **النكت والعيون** ٥/ ٢١٨. أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ٣٦٢.

(٤) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٩/ ١٥٣.

(٥) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٧٤٣. الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ٢٨. الطبري، **جامع البيان** ٢١/ ٥٧٦. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٤/ ٤٠٦. النحاس، **معاني القرآن** ٦/ ٣٤١. المهدوي، **التحصيل** ٦/ ٥٩. وهو قولُ أصحاب المعاجم أيضًا.

تقدَّمَ مِنَ التَّفْصيلِ. وذَهَبَ جُلُّ متأخِّريهم –مِنَ الزَّمخشريّ ومَنْ بَعْدَهُ[1]– إلى أنَّها للوجودِ؛ أَيْ أنَّ أَقْرنَ معناها وَجَدَهُ قَرِينَهُ في القُوَّةِ. والأوَّلُ أَقْيَسُ؛ مِنْ حيثُ كَوْنُ الفِعْلِ (أَقْرَنَ) لازِمًا بِحَسَبِ الآيةِ الكريمةِ واستعمالِ العَرَبِ، وهمزةُ الوجودِ تجعلُ الفِعْلَ مُتَعَدِّيًا بنفسِهِ؛ كما في (أَبْخَلْتُهُ) ونحوِ ذلك، فكان القِياسُ أَنْ يُقال: أَقْرَنتُهُ، فَلَمَّا جاءَ الاستعمالُ على: أَقْرَنْتُ لَهُ دَلَّ ذلك على أنَّ كَوْنَ الهمزةِ للصَّيْرورةِ أَظْهَرُ وأَشْبَهُ. وقَدْ يجوزُ أَنْ تكونَ للوُجودِ بنوعٍ منَ التَّأويلِ، ولكنَّ الصَّيْرُورةَ أَبْيَنُ.

وأمَّا لَفْظُ (مُقَرَّنِينَ) في المواضِعِ الكريمةِ فإنَّهُ مِنَ القَرْنِ الذي هُوَ جَمْعُ الشَّيْءِ إلى الشَّيْءِ، فالمُقَرَّنُ هو المَجْمُوعُ في قَرَنٍ؛ أَيْ حَبْلٍ. واختُلِفَ في هذا التَّقْرِينِ: أَيَكُونُ بجَمْعِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الكَفَرَةِ مَعَ نَظيرِهِ مِنَ الشَّياطينِ[2]؟ أمْ مَعَ أَقْرَانِهِ مِنَ المُجْرِمينَ؛ بِجَمْعِ عَدَدٍ منهُم في وِثاقٍ واحد[3]؟ أمْ بتصْفِيدِ أيديهِم وشَدِّها إلى أَعْنَاقِهِم، أو أَرْجُلِهِم[4]؟ ولِكُلِّ قَوْلٍ أَصْحابُهُ. وأَيًّا ما كانَ، فكُلُّ ما ذُكِرَ وغيرُهُ هُوَ صُوَرٌ مِنْ صُوَرِ التَّقْرِينِ. وجُلُّهم مُجْمِعُون على أنَّ التَّضْعيفَ في (قَرَّنَ) للتَّكثيرِ والمُبالغةِ؛ إمَّا بالنِّسْبَةِ إلى المُقَرَّنِينَ أَنْفُسِهم، وإمَّا بالنِّسْبَةِ إلى شِدَّةِ القَرْنِ والإيثاقِ[5]، ولا يَبْعُدُ أَنْ يكُونَ بالنِّسْبَةِ إلى كِلَا الأَمْرَيْنِ مَعًا.

فالصِّيغَتَانِ (أَقْرَنَ) و(قَرَّنَ) بناءً على ما تقدَّمَ ليسَ بينَهُما الْتِقاءٌ إلَّا مِنْ حيثُ أَصْلُهُما، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) **الكشاف** ٤/ ٢٣٩، ٢٤٠. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٨٧. النسفي، **مدارك التنزيل** ٣/ ٢٦٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ٣٦٢. السمين، **الدر المصون** ٩/ ٥٧٧. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٧/ ٢٩١. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٥/ ٦٩.

(٢) ينظر: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٢/ ٣٣٣. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٢٤٩.

(٣) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٥/ ٤١٩. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٣/ ١٢٦. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٨/ ٣٣٤.

(٤) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٥/ ٤١٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٣/ ٨. الجلالان، **تفسير الجلالين** ص: ٤٧١. البقاعي، **نظم الدرر** ١٠/ ٤٣٩.

(٥) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٣٦٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ٥١٨. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٢/ ٥٠٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٩/ ١١٢. السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ٣٠١. البقاعي، **نظم الدرر** ١٦/ ٣٨٥. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٥/ ١٨٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٨/ ٣٣٤، و٢٣/ ٢٦٦.

المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْسَمَ) وَ(قَسَّمَ)

القَسْمُ والقِسْمَةُ: تَجْزِئَةُ الشَّيْءِ وتَفْرِقَتُهُ، وقَدْ قَسَمْتُ المَالَ أَقْسِمُهُ قَسْمًا. والقِسْمُ: الحَظُّ والنَّصِيبُ مِنَ الشَّيْءِ. والقَسَمُ هُوَ اليَمِينُ، وقَدْ أَقْسَمَ فُلانٌ إِقْسَامًا وقَسَمًا؛ أَيْ حَلَفَ. وذَكَرَ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّ أَصْلَ القَسَمِ مِنَ القَسَامَةِ؛ وهي الأَيْمانُ التي تُقْسَمُ على أَوْلِياءِ المَقْتُول إِذَا اتَّهَمُوا أُنَاسًا بِهِ، ثُمَ صَارَ اسمًا لِكُلِّ حَلِفٍ[1].

وقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ (أَقْسَمَ) في عِشْرِينَ موضعًا في القرآن الكريم؛ منها: قوله تعالى: ﴿**لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ**﴾ [القيامة: ١]. وأمَّا (قَسَّمَ) فلَمْ يَرِدْ منها إلَّا اسْمُ الفاعلِ في موضعٍ وحيدٍ؛ وهو قوله تعالى: ﴿**فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرٗا**﴾ [الذاريات: ٤][2].

ولا خِلَافَ في أنَّ الإِقْسَامَ حيثُ وَرَدَ هو الحَلِفُ[3]، على ما تقدَّمَ تفصِيلُهُ آنفًا. ولَيْسَ للسَّادَةِ المُفَسِّرِينَ ولا اللُّغَوِيينَ مزيدُ تفصيلٍ بخصوصِ هذهِ الصِّيغَةِ، ومَعْنَى الزِّيادةِ فيها. فالظَّاهرُ أنَّ الفِعْلَ (أَقْسَمَ) موضوعٌ ابتداءً للدَّلالةِ على مَعْنَى الحَلِفِ، ولَيْسَ لفِعْلِهِ المُجَرَّدِ دلالةٌ على ذلك، فكأنَّهُ مُغْنٍ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ وُرُودِهِ. وقد تقدَّمَ مِثْلُ هذا قريبًا.

وكذا لا خِلَافَ في أنَّ التَّقْسيمَ هُوَ التَّفْرِيقُ والتَّجْزِئَةُ؛ فالمُقَسِّمَاتُ هي التي تُفَرِّقُ الأرزاقَ والحُظُوظَ وتُوَزِّعُها بين النَّاسِ. وقدِ اختلَفَ المُفَسِّرُون في الموصوفِ بالمُقَسِّمَاتِ على أقوالٍ ثلاثةٍ[4]:

أَوَّلُها: أنَّهُم الملائِكةُ الكِرَامُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فإنَّهُمْ يُقَسِّمُونَ أَمْرَ اللهِ تعالى ورِزْقَهُ في خَلْقِهِ، وهُمْ أنفسُهُم الذينَ يُدَبِّرُونَ أَمْرَ الكَوْنِ، وقد ذَكَرَهُم اللهُ جَلَّ جلالُهُ في قولِهِ: ﴿**فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا**﴾ [النازعات: ٥].

ثانيها: أنَّهُ السَّحَابُ الذي يَقْسِمُ بِهِ اللهُ الحُظُوظَ بينَ الخَلْقِ؛ لِمَا أنَّهُ سَبَبُ الغَيْثِ والنَّبَاتِ والحياةِ بعامَّةٍ.

ثالثُها: أنَّهَا الرِّياحُ؛ إذْ هِيَ التي تُصَرِّفُ السَّحَاب وتُزْجِيهِ بأمْرِ اللهِ تعالى، فتُقَسِّمُ الأمطارَ بِقَدَرٍ، ويُؤَيِّدُهُ أنَّ ما قَبْلَهُ مِنْ وَصْفِ الرِّياحِ أيضًا؛ لأنَّها هِيَ الذَّارِياتُ والحَامِلاتُ والجَارِياتُ.

وأيًّا ما كانَ فالذي يَظْهَرُ أنَّ التَّقْسيمَ تكثيرٌ ومُبالغةٌ مِنَ القَسْمِ؛ فالتَّضعيفُ في (قَسَّمَ) للتَّكثيرِ؛ بالنِّسْبةِ إلى المفعولِ؛ وهو الأمورُ المُقَسَّمةُ، وهو الأظهرُ. أو بالنِّسْبَةِ إلى الفَاعِلِ المُقَسِّمِ، أو إلى التَّقْسِيمِ نَفْسِهِ.

وبينَ الصِّيغَتَيْنِ بَوْنٌ لا يكادُ يَخْفَى، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر (ق س م): الجوهري، **الصحاح** ٥/ ٢٠١٠. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٨٦. الراغب، **المفردات** ص: ٦٧٠.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٤٥.

(٣) ينظر مثلًا: الواحدي، **التفسير البسيط** ٩/ ١٥٧. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٥٧٣. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٤. أبو حيان، **البحر المحيط** ٥/ ٦٠. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٤/ ٥١٦. الآلوسي، **روح المعاني** ٨/ ١٢٦.

(٤) الماوردي، **النكت والعيون** ٥/ ٣٦١. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١٤٦. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٦/ ٣٣٨.

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَكْبَرَ) وَ(كَبَّرَ)

الكِبَرُ: خِلَافُ الصِّغَرِ، وقَدْ كَبِرَ يَكْبَرُ كِبَرًا؛ أَيْ أَسَنَّ. والكِبْرُ: العَظَمَة، وكَبُرَ يَكْبُرُ كِبَرًا وكَبَارَةً؛ أَيْ عَظُمَ؛ فَهُوَ كَبِيرٌ وكُبَارٌ وكُبَّارٌ. وكِبْرُ الشَّيْءِ وكُبْرُهُ: مُعْظَمُهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَكْبَرَ) في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ**﴾ [يوسف: ٣١]، ولا ثانِيَ لَهُ. وأمَّا (كَبَّرَ) فذُكِرَ خمسَ مرَّاتٍ في أربعةِ مواضعَ؛ وهي: قولُهُ تعالى: ﴿**وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقولُهُ: ﴿**وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا**﴾ [الإسراء: ١١١]، وقولُهُ تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ**﴾ [الحج: ٣٧]، وقولُهُ: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ [المدثر: ٣][2].

ومُجْمَلُ ما قِيلَ في مَعْنَى صِيغَةِ (أَكْبَرَ) في قولِهِ عزَّ وعلا: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّها بمعنى أَعْظَمْنَهُ وأَجْلَلْنَهُ؛ لِمَا رأيْنَ مِنْ حُسْنِهِ وجمالِهِ، وهو قولُ جماهيرِ أهلِ العِلْمِ[3]. ويُحتَمَلُ أنْ تكونَ الهمزةُ في (أَكْبَرَ) بِحَسَبِ هذا القولِ للجَعْلِ المَجَازِيِّ؛ أَيِ اعتَقَدْنَهُ كبيرًا، أَوْ جَعَلْنَهُ كَبيرًا في اعتقادِهِنَّ[4]، وهو ما عبَّرَ عنه ابنُ عاشورٍ بالعَدِّ؛ أَيْ عَدَدْنَهُ كبيرًا[5]. وقيل إنَّها بمعنى (فَعَّلَ)؛ أَيْ كَبَّرْنَهُ[6]، وكأنَّهُ للجَعْلِ أيضًا. ومُمْكِنٌ أَنْ تكونَ بمعنى (استَفْعَلَ)؛ أَيِ اسْتَعْظَمْنَهُ ورَأَيْنَهُ كبيرًا[7].

القولُ الثَّاني: أنَّها بمعنى وَجَدْنَ شأنَهُ في الحُسْنِ والجمالِ كبيرًا، أَعْظَمَ مِمَّا تَخَيَّلْنَ[8]. فالهمزةُ على هذا للوُجودِ أوِ المُصادَفةِ[9].

---

(١) ينظر مادة (ك ب ر): الخليل، **العين** ٥/ ٣٦١، ٣٦٢. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٢١، ١٢٢. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٠١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٥٣، ١٥٤. ابن سيده، **المحكم** ٧/ ١١، ١٢.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٨٩.

(٣) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١٠٥٢. الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ٧٥. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ١٠٦. النحاس، **معاني القرآن** ٣/ ٤٢٢. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٤٩٥. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٤٦٤. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٧٨. ابن جزي، **التسهيل** ١/ ٣٨٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٢٦٨. السمين، **الدر المصون** ٦/ ٤٧٩.

(٤) السمين، **عمدة الحفاظ** ٣/ ٣٦٩.

(٥) **التحرير والتنوير** ١٢/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: الشهاب، **حاشية الشهاب** ٥/ ٢٩٨. القونوي، **حاشية القونوي** ١٠/ ٣١٠.

(٧) ينظر: الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٠٢. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ١٥٤. الزبيدي، **تاج العروس** ١٤/ ٦.

(٨) ينظر: الماوردي، **النكت والعيون** ٣/ ٣٢. المهايمي، أبو الحسن علي بن أحمد، **تبصير الرحمن وتيسير المنان** ١/ ٣٦٣، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٩) ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ١٠/ ٣١٠.

القولُ الثَّالثُ: أنَّ المقصودَ بالإكبارِ في الآيةِ الكريمةِ هُوَ الحَيْضُ، على أنَّ الهمزةَ فيهِ لإفادةِ معنى الدُّخُولِ في الشَّيْءِ؛ وذلك أنَّ المرأة إذا حاضَتْ أوَّلَ ما تَحِيضُ فإنَّها قَدْ خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الصِّغَرِ، ودَخَلَتْ في حَدِّ الكِبَرِ والتَّكْلِيفِ(١). وقِيلَ للصَّيْرُورة؛ أَيْ صِرْنَ حائضاتٍ(٢).

ثُمَّ لَمَّا كانَ هذا القولُ مُشْكِلًا مِنْ جِهَةِ شُذُوذِ اللَّفظِ وعَدَمِ سماعِهِ في كلامِ العَرَبِ لهذا المعنى، ومِنْ جِهَةِ تعدِّي الفِعْلِ واتِّصالِهِ بضميرِ يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إذ فِعْلُ الحَيْضِ لازمٌ لا يتعدَّى؛ لَمَّا كانَ كذلك احتاجَ إلى التأويلِ مِنَ الجِهَتَيْنِ. فاسْتُدِلَّ لاستعمالِ لفظِ الإكبارِ في معنى الحَيْضِ بقولِ الشَّاعرِ: [من البسيط]

نَأْتِي النِّسَاءَ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلَا نَأْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارَا

ولَمْ يَعْرِفِ البيتَ ولا صاحِبَهُ حُذَّاقُ العَرَبيَّةِ والتَّفسيرِ، ولَمْ يَسْمَعُوهُ(٣)؛ بَلْ قالَ بعضُهُم إنَّهُ مَصْنُوعٌ(٤)، وفي هذا مِنَ الدَّلالةِ ما لا يخفى. وأمَّا الضَّميرُ المُتَّصِلُ بفِعْلِ الإكبارِ فَذُكِرَ فيهِ:

- أنَّ الهاءَ ليستْ بهاءِ كنايةٍ أو ضميرٍ؛ بل هي هاءُ السَّكْتِ(٥). ورُدَّ هذا بأنَّ هاءَ السَّكْتِ لا يجوزُ أَنْ تُحَرَّكَ أَوْ تُوصَلَ بِوَاوٍ؛ لا وَصْلًا ولا وقفًا؛ بَلْ تسقُطُ في الدَّرْجِ(٦).
- أو أنَّها هاءُ كِنايةٍ، ولكنَّها لا تعودُ على يوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بل على المصدرِ المُنْفَهِمِ مِنْ (أَكْبَرْنَ)؛ أَيْ أَكْبَرْنَ الإكْبَارَ؛ أَيْ حِضْنَ الحَيْضَ البَيِّنَ(٧)، فكأنَّهُ جيءَ بالمصدرِ مَعَ فِعْلِهِ للتأكيدِ. واعتُرِضَ عَلَيْهِ بأنَّ المقامَ ليسَ مقامَ تأكيدٍ حتَّى يُؤتَى بالمصدرِ(٨). وأُجِيبَ بأنَّ التأكيدَ بالمصدرِ حَسَنٌ في هذا الموضعِ؛ لأنَّ الحيضَ في مثلِ تلك الحالِ مُسْتَبْعدٌ(٩).
- أو أنَّها هاءُ الكنايةِ، وتعودُ على يوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولَكِن على تقديرِ حرفِ جرٍّ محذوفٍ؛ على أنَّ الهاءَ بعدَهُ في محلِّ نصبٍ بنزعِ الخافضِ، لا أنَّها في محلِّ نصبٍ بالفِعْلِ نفسِهِ. والتقديرُ: أَكْبَرْنَ لَهُ؛ أَيْ لِأَجْلِهِ؛ مِنْ شِدَّةِ جمالِهِ(١٠). وتُعُقِّبَ بأنَّ نَزْعَ الخافضِ ضعيفٌ؛ لأَنَّهُ إنَّما يكونُ في الظُّرُوفِ

---

(١) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٢٠. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٤٦٥.

(٢) ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ١٠/ ٣١١.

(٣) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١٠٥٢. الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ٧٧.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٧٩.

(٥) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٢١.

(٦) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ١٠٠. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ١٨٠.

(٧) ينظر: مكي، **الهداية** ٥/ ٣٥٥٢، ٣٥٥٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ٩٩، ١٠٠.

(٨) الآلوسي، **روح المعاني** ١٢/ ٢٣٠ نقلًا عن القزويني (ت: ٧٤٥هـ) صاحب حاشية "الكشف على الكشاف".

(٩) القونوي، **حاشية القونوي** ١٠/ ٣١١.

(١٠) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٤/ ٥٩٦.

والصِّفاتِ ونحوِ ذلك، وأمَّا في الضَّمائرِ فَلَا[١].

وقَدْ ذُكِرَ في معنى الإكبارِ قولانِ آخرانِ على نَحْوِ هذا القولِ[٢]، ولا دَاعِيَ لَهُمَا.

وأمَّا صِيغَةُ (كَبَّرَ) في الآياتِ الكريمةِ فذَكَرَ فيها السَّادةُ المفسِّرُونَ رحمهم اللهُ تعالى أَقْوَالًا متقارِبَةً[٣]، يُمْكِنُ إجمالُها فيما يأتي:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ المقصودَ بالتَّكبيرِ هُوَ مُطْلَقُ التَّعْظِيمِ والإجْلالِ للهِ تباركَ وتعالى، وهذا يقتضي اعتقادَ عظمتِهِ بالقَلْبِ، واستحضارَها بالذِّكْرِ باللِّسَانِ، وتصديقَ ذلكَ كُلِّهِ بِعَمَلِ الجوارحِ والأركانِ[٤]. فأمَّا ما كانَ في القَلْبِ وفي عملِ الجوارحِ فقد يَصْدُقُ فيهِ أنْ يكونَ للجَعْلِ المجازيِّ مصحوبًا بالمبالغةِ والتَّكثيرِ[٥]؛ لأنَّ (كَبَّرَ) أقوى وأبلغُ مِنْ (أَكْبَرَ). وأَمَّا ما كانَ مِنْ ذِكْرٍ باللِّسَانِ فالظَّاهِرُ أن يكونَ التَّضْعِيفُ فيهِ للنِّسْبةِ[٦]؛ لأنَّ مَنْ كَبَّرَ اللهَ تعالى أو أثنى عَلَيْهِ بالعَظَمَةِ والجلالِ ونحوِ ذلك فَقَدْ نَسَبَهُ إلى ذلك ووَصَفَهُ بِهِ، وهذا المعنى قَدْ يُلْحَظُ في الجانِبَيْنِ السَّابِقَيْنِ أيضًا.

القولُ الثَّاني: أنَّ المقصودَ بالتَّكبيرِ هو معناهُ المتبادرُ الظَّاهرُ؛ وهو التَّلَفُّظُ بعبارةِ «اللهُ أَكْبَرُ»، وذلك أنَّ جُلَّ المواضِعِ التي وَرَدَ فيها كانت في الحديثِ عن رمضانَ، والعيدِ، والحجِّ، والصَّلاةِ، وكُلُّها مواطنُ لهذا الذِّكْرِ. وبِهِ قال كثيرٌ من أهلِ العِلْمِ، ولا يَخْفَى أنَّ لفظَ التَّكبير مقرونٌ بالاعتقادِ لا مَحَالةَ. وقد قال ابنُ عطيَّةَ رحمه الله: إنَّ أَبْلَغَ لَفْظَةٍ للعَرَبِ في مَعْنَى التَّعْظِيمِ والإجْلَالِ هي التَّكبيرُ[٧]. وظاهرٌ على هذا القولِ أنَّ التَّضْعِيفَ في (كَبَّرَ) لاختصارِ الحكايةِ؛ أيْ قالَ: اللهُ أكبرُ، وذلك كما في (هَلَّلَ)؛ أيْ قال: لَا إلهَ إلَّا اللهُ، و(سَبَّحَ)؛ أيْ قال: سُبْحَانَ اللهِ.

القولُ الثَّالثُ: أنَّ المقصودَ بالتَّكبيرِ مُطْلَقُ الذِّكْرِ والثَّناءِ على اللهِ تعالى بِمَا هو أَهْلُهُ. وعليهِ فالتَّضعيفُ للنِّسْبَةِ أيضًا. وهو قريبٌ مِنَ الأوَّلِ، ولكنَّهُ أَخَصُّ.

وبما تقدَّمَ يتبيَّنُ أنَّ كُلًّا مِنَ الصِّيغَتَيْنِ (أَكْبَرَ) و(كَبَّرَ) تَدُلُّ على معنىً مُخْتَلِفٍ عنِ الأُخْرَى، واللهُ أعلمُ.

---

(١) الآلوسي، **روح المعاني** ١٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) قيل إنَّ معناه أَمْذَيْنَ أو أَمْنَيْنَ. ينظر: الكرماني، **غرائب التفسير** ١/ ٥٣٥. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ١٨٠.

(٣) الطبري، **جامع البيان** ٣/ ٤٧٨، و١٧/ ٥٩٠. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٤/ ٥٠٧، و١٦/ ٥١٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ٣/ ٥٩٠. الراغب، **تفسير الراغب** ١/ ٣٩٤، ٣٩٥. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٩/ ٤٩٤، ٤٩٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ١/ ٤٤٥، ٤٤٦. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٢٠٣. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ١/ ٥٠٥.

(٤) ينظر: الرازي، **مفاتيح الغيب** ٥/ ٢٥٩. ابن جزي، **التسهيل** ١/ ٤٥٧.

(٥) وقد أشار إلى معنى المبالغة السيواسي، **عيون التفاسير** ٣/ ٣٧.

(٦) الزجاج، **معاني القرآن** ٥/ ٢٤٥. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٦٤٥. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢/ ١٧٦، ٢٩/ ٢٩٦.

(٧) **المحرر الوجيز** ٥/ ٥٥٩.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ: (أَلْقَى) وَ(لَقَّى)

اللِّقاءُ: هُوَ مُقَابَلَةُ الشَّيْءِ للشَّيْءِ ومُصَادَفَتُهُ، وقَدْ لَقِيَهُ يَلْقَاهُ لِقَاءً ولُقىً ولُقِيًّا ولُقْيَانًا؛ فَهُوَ لَاقٍ والآخرُ مَلْقِيٌّ، وهُمَا لَقِيَّانِ. والإِلْقَاءُ: هُوَ طَرْحُ الشَّيْءِ حَيْثُ تَلْقَاهُ أَوْ تَرَاهُ، ثُمَّ صارَ اسْمًا لِكُلِّ طَرْحٍ، ومنهُ يُقَالُ: أَلْقَيْتُ الشَّيْءَ أُلْقِيهِ إِلْقَاءً؛ فأَنَا مُلْقٍ والشَّيْءُ مُلْقىً. واللَّقَى: هو الشَّيْءُ المُلْقَى؛ لِهَوَانِهِ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَلْقَى) واشتقاقاتُهُ في خمسةٍ وسبعين موضعًا في القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله تعالى: ﴿**أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا**﴾ [الفرقان: ٨]. ووَرَدَ (لَقَّى) في سبعةِ مواضعَ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا**﴾ [الإنسان: ١١][2].

فأمَّا الإِلْقَاءُ فَلَا خِلَافَ بينَ السَّادةِ المُفَسِّرينَ في أَنَّهُ بالمعنى المُتَقَدِّمِ آنفًا عندَ أهلِ اللُّغةِ، وهو في الأصلِ إنَّما يكونُ في الأجرامِ والأعيانِ؛ كما في قولِهِ: ﴿**وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ**﴾ [آل عمران: ٤٤]، وقولِهِ: ﴿**وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ**﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقولِهِ: ﴿**فَأَلْقَوْاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ**﴾ [الشعراء: ٤٤]، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ في غيرِ الأَعْيانِ؛ كالمعاني ونحوِها؛ تجَوُّزًا وتوسُّعًا، ويكونُ معناهُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ الوارِدِ فيهِ؛ وذلك كما في قولِهِ: ﴿**سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ**﴾ [آل عمران: ١٥١]، وقولِهِ: ﴿**وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي**﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ: ﴿**إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا**﴾ [المزمل: ٥]، ونحوِ ذلك[3]. فيُطْلَقُ الإلقاءُ مجازًا على معنى القَذفِ[4]؛ كآيةِ «آل عمران»، وعنِ الجَعْلِ والخَلْقِ[5]؛ كما في آيةِ «طه»، وعنِ الإنزالِ[6]؛ كآيةِ «المزمل»، وعن غيرِ ذلك مِنَ المعاني؛ كالإيصالِ والإفضاءِ والتَّبليغِ[7]، والإصْغاءِ[8]، والتَّكَلُّمِ[1].

---

(١) ينظر مادة (ل ق ي): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٤٨٤. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٢٦٠، ٢٦١. الراغب، **المفردات** ص: ٧٤٥، ٧٤٦. الزبيدي، **تاج العروس** ٣٩/ ٤٧١-٤٧٥.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٥١-٦٥٣.

(٣) الواحدي، **التفسير البسيط** ٦/ ٦١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٣٨٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٤/ ٢٣٢، ٢٣٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٧/ ٢٩٨، و٢٤/ ١٠٧.

(٤) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٩/ ٣٢٧. ابن الجوزي، **زاد المسير** ١/ ٣٣٣.

(٥) أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ١٧١، ٣٤٨. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٠/ ١٩١. أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٣٧٦.

(٦) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٢/ ٣٥٢.

(٧) ينظر: السمعاني، **تفسير السمعاني** ٦/ ١٢٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٤٦، ٤٧. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٥١٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٩/ ٤٢٢.

(٨) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٤/ ١٢٣.

وأمَّا معنى الزِّيادةِ في صيغةِ (أَلْقَى) فالظَّاهِرُ الذي عَلَيهِ الأَكْثَرُون أنَّها للإغناءِ عنِ المُجَرَّدِ؛ لأنَّ لَفْظَ الإلقاءِ موضوعٌ ابتداءً لمعنى الطَّرْحِ، وليس في تصاريفِ المُجَرَّدِ ما يدلُّ على مثلِ ذلك.

ولَكِنْ ذَكَرَ أبو حيَّان والسَّمينُ[٢] أنَّ الهمزةَ في (أَلْقَى) في قولِهِ تعالى: ﴿**وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ**﴾ للجَعْلِ على صِفَةِ؛ أَيْ لا تَجْعَلُوا أَنْفُسَكُم لَقىً إلى التَّهْلُكة. ولَعَلَّ هذا الذي قالاهُ خاصٌّ بهذا الموضِعِ، أو ما شابَهَهُ؛ لأنَّهُ لا يَطَّرِدُ؛ إذْ لا يليقُ في كثيرٍ مِنَ المواضِعِ الكريمةِ أَنْ يُقال إنَّ (أَلْقَى) معناها جَعَلَهُ لَقىً؛ وبخاصَّةٍ فيما كانَ الكلامُ فيهِ على القُرآنِ الكريمِ، أوِ الوَحْيِ، أوِ المحبَّةِ مِنَ اللهِ تعالى، أو نحوِ ذلك؛ لأنَّ اللَّقَى في اللُّغَةِ هو الشَّيْءُ الذي يُلْقَى لِهَوَانِهِ وقِلَّةِ المُبالاةِ بِهِ، على ما تقدَّمَ، ففي تعميمِهِ مفاسِدُ لا تَخْفَى. إلَّا أن يُقال في معنى الجَعْلِ كما قال القونويُّ: جَعْلُهُ بحيثُ يُلْقَى أو يُرَى[٣]، وهو ما نَصَّ عليهِ قبلُ الرَّاغبُ –وقد تقدَّمَ في أوَّلِ المبحثِ–، فحينئذٍ يَصِحُّ تعميمُهُ، وتكونُ الصِّيغَةُ دالَّةً على الجَعْلِ وَحْدَهُ دون التَّعْدِيَةِ؛ لأنَّ (لَقِيَ) مُتَعَدٍّ في الأصلِ.

والقولُ في صِيغَةِ (لَقَّى) شَبِيهٌ بِهِ في (أَلْقَى)؛ مِنْ حَيْثُ إنَّ السَّادَةَ العُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ على دلالتِها الأَصْلِيَّةِ، وهي عندَ الجميعِ تقريبًا التَّعديةُ أوِ النَّقْلُ؛ وذلك أنَّ الفِعْلَ المُجَرَّدَ (لَقِيَ) مُتَعَدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، فإذا ضُعِّفَتَ عَيْنُهُ اكتسَبَ مفعولًا ثانيًا؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا**﴾؛ فالمفعولُ الأوَّلُ الضميرُ «هُمْ» العائدُ على المؤمنين، والمفعولُ الثَّاني «نضرةً»، وكذا الحالُ في المواضِعِ كُلِّها[٤]، ومعنى (لَقَّاهُ) في ذلك كُلِّه: جَعَلَهُ لاقيًا[٥]. وجَوَّزَ غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمَّةِ أَنْ يكونَ في (لَقَّى) معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ والمبالغةِ مَعَ النَّقْلِ؛ على أنَّ اللهَ تعالى يُلَقِّيهم ذلك بشكلٍ مُستمرٍّ متكرِّرٍ[٦]، وقد سبقَ أنَّ صيغةَ (فَعَّلَ) لا تكادُ تَخْلُو مِنْ هذهِ المعاني؛ فَهِيَ تُلْحَظُ فيها غالبًا؛ لِمَا أنَّها الأصلُ فيها، ولا يَمْتَنِعُ ذلك ولا يَبْعُدُ. ثُمَّ قَدْ يُتَجَوَّزُ في التَّلْقِيَةِ، فَتَدُلُّ على معانٍ أُخْرَى بِحَسَبِ السِّياقِ، كما سبقَ في الإلْقاءِ.

والصِّيغَتَانِ (أَلْقَى) و(لَقَّى) مُخْتَلِفَتَانِ في المَعْنَى كَمَا هُوَ ظاهِرٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٨/ ١٣٧. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٩/ ٣٤٨.

(٢) ينظر: **البحر المحيط** ٢/ ٢٥٣. **الدر المصون** ٢/ ٣١٢.

(٣) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ٥/ ٨٣.

(٤) أبو علي، **الحجة** ٥/ ٩٠، ٩١، ٣٥٤، و٦/ ١٣٩، ١٤٠. ابن زنجلة، **حجة القراءات** ص: ٣٩٨، ٥١٥. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٧٥١، ٩٣٦. وفي التفسير: الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٠/ ٢٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١١/ ٢٤٦. الطيبي، **فتوح الغيب** ٩/ ٢٥٦.

(٥) البقاعي، **نظم الدرر** ١٣/ ٤٣٦. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٥/ ٤٨، و١٩/ ٨٤، و٢٠/ ١٨٥.

(٦) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ٢/ ١٢٨. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٤٧٠.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَمْنَى) وَ(مَنَّى)

المَنَى: هو القَدَرُ، وقَدْ مَنَى اللهُ الشَّيْءَ يَمْنِيهِ مَنْيًا؛ أَيْ قَدَّرَهُ. ومِنْهُ المَنِيَّةُ؛ وهِيَ المَوْتُ، سُمِّيَ بِهَا لأَنَّهُ مُقَدَّرٌ على كُلِّ حَيٍّ. والمُنْيَةُ والأُمْنِيَّةُ؛ وهِيَ أَمَلٌ يُقَدِّرُهُ الإِنْسانُ ويَرْجُوهُ، والجَمْعُ مُنىً وأَمَانيُّ. وكَذَا المَنِيُّ؛ وهُوَ ماءُ الإِنْسَانِ؛ لأَنَّهُ تُقَدَّرُ مِنْهُ خِلْقَتُهُ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَمْنَى) في ثلاثةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ وهي: قوله تعالى: ﴿**مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ**﴾ [النجم: ٤٦]، وقوله: ﴿**أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ**﴾ [الواقعة: ٥٨]، وقوله: ﴿**أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ**﴾ [القيامة: ٣٧]. وأمَّا (مَنَّى) فذُكِرَ في موضِعَيْنِ؛ أوَّلُهما: ﴿**وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ**﴾ [النساء: ١١٩]، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿**يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا**﴾ [النساء: ١٢٠][2].

ولا خِلَافَ بينَ أهلِ العِلْمِ رحمهمُ اللهُ تعالى في أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَمْنَى) و(مَنَّى) مختلِفَتانِ في المعنى، وهو بَيِّنٌ واضحٌ؛ إذِ الأُولَى مِنَ المَنِيِّ، والثَّانيةُ مِنَ الأُمْنِيَّةِ، هذا على الإجمالِ، وفيما يأتي تفصيلُ ذلك:

اتَّفَقَ السَّادةُ المفسِّرُون رحمهم اللهُ على أنَّ صيغةَ (أَمْنَى) في قولِهِ تعالى: ﴿**أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ**﴾، وقولِهِ تعالى: ﴿**أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ**﴾ مِنَ الإِمْنَاءِ الذي هُوَ قَذْفُ المَنِيِّ في رَحِمِ المرأةِ، واتَّفقوا أيضًا على أنَّ في فِعْلِهِ وَجْهَيْنِ: (مَنَى) ثُلاثيًّا مُجَرَّدًا، و(أَمْنَى) مزيدًا بالهمزةِ، وكِلَاهما في المعنى سَواءٌ[3]. وعلى هذا فالهمزةُ فيه للدَّلالةِ على معنى المُجَرَّدِ لا غيرَ. واختلفوا في آيةِ «النَّجْمِ»؛ فأكثرُهُم على ما قِيلَ في الآيَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ[4]، وذَهَبَ بعضُهُم إلى أنَّ ﴿**تُمْنَىٰ**﴾ فيها مِنَ المَنْيِ لا مِنَ الإِمْناءِ؛ أَيْ أنَّهُ فِعْلٌ ثُلاثيٌّ، بمعنى التَّقديرِ؛ أيْ: من نُطْفَةٍ إذا تُقَدَّرُ[5]، وإنْ كان كذلكَ فقد خَرَجَ الموضِعُ مِنْ حُدُودِ الدِّراسةِ.

---

(١) ينظر مادة (م ن ي): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٤٩٧، ٢٤٩٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٢٧٦، ٢٧٧. الراغب، **المفردات** ص: ٧٧٩.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٧٧.

(٣) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ١٢٨. الطبري، **جامع البيان** ٢٣/ ١٣٦. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٥/ ١١٣. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٥/ ٤٩٦، ٤٩٧. مكي، **الهداية** ١١/ ٧٢٨٢. المهدوي، **التحصيل** ٦/ ٣١٨. القشيري، **لطائف الإشارات** ٣/ ٥٢٢. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٤٦٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٢٠٤. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ١٨١.

(٤) ينظر: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٤/ ٢٢٦. الطبري، **جامع البيان** ٢٢/ ٥٤٨. النحاس، **إعراب القرآن** ٤/ ١٨٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٤/ ١٤٢. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٣٢٠.

(٥) ينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ٢/ ٢٣٨. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٥/ ٣٠٢.

وأمَّا صِيغَةُ (مَنَّى) في الآيةِ الكريمةِ: ﴿**وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ**﴾ ففسَّرَها الأئمَّةُ بالتَّسْويلِ، والتَّزْيينِ، والإيهامِ، وإلقاءِ الأمانيِّ الباطلةِ في قُلُوبِ العِبادِ[1]، وكُلُّهُ صوابٌ؛ إذْ أَصْلُ الأُمْنِيَّةِ على ما تَقَدَّمَ هو ما يُقَدِّرُهُ الإنسانُ في نفسِهِ ويرجو أَنْ يكونَ لَهُ، وغالبًا ما يكونُ عن تخمينٍ وظَنٍّ، فيكونُ تصوُّرَ ما لا حَقِيقَةَ لَهُ، فهذا هُوَ التَّمَنِّي، ثُمَّ إذَا أُرِيدَ إفادةُ معنى الجَعْلِ قِيلَ مَنَّاهُ غيرُهُ كَذَا وكَذَا؛ أَيْ جَعَلَ لهُ أُمْنِيَّةً. فالتَّضْعِيفُ في (مَنَّى) للجَعْلِ والنَّقْلِ كما هو ظاهرٌ، وقد نصَّ على ذلك غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمَّةِ عليهم رحمةُ اللهِ[2].

هذا ما يُقال في الصِّيغَتَيْنِ ومَعْنَيَيْهما، واللهُ تعالى أَعْلمُ.

---

(١) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ١٠٩. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١١/ ٦. مكي، **الهداية** ٢/ ١٤٧٠. المهدوي، **التحصيل** ٢/ ٣٤٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ٧/ ١٠١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ١٩٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٢٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١١/ ٢٢٢. النسفي، **مدارك التنزيل** ١/ ٣٩٧. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٥/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٩/ ٢١٣. الراغب، **المفردات** ص: ٧٨٠. السمين، **عمدة الحفاظ** ٤/ ١١٩. الزبيدي، **تاج العروس** ٣٩/ ٥٦٢.

المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَنْكَرَ) وَ(نَكَّرَ)

يدُلُّ جَذْرُ هاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ على خِلَافِ المَعْرِفةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا القَلْبُ، فيُقَال: نَكُرَ الشَّيْءُ نَكَارَةً؛ إِذَا صَارَ مُنْكَرًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ، وأَنْكَرْتُهُ أُنْكِرُهُ إِنْكَارًا، وكذا اسْتَنْكَرْتُهُ اسْتِنْكَارًا؛ أَيْ لَمْ أَعْرِفْهُ أو أَعْتَرِفْ بِهِ، ويُقالُ أيضًا: نَكِرْتُ الشَّيْءَ؛ مثلَهما، غيرَ أنَّهُ لا يتصرَّفُ تَصَرُّفَ الأَفعالِ. وتَنَكَّرَ: تَغَيَّرَ بحَيْثُ لا يُعْرَفُ(١).

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَنْكَرَ) واشتقاقاتُهُ في خمسةٍ وعشرينَ موضعًا؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ**﴾ [الرعد: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا**﴾ [النحل: ٨٣]. ولم يَرِدْ (نَكَّرَ) إلا في موضعٍ واحدٍ؛ وهو قوله تعالى: ﴿**قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا**﴾ [النمل: ٤١](٢).

وظاهرُ الآياتِ الكريماتِ هو اختلافُ الصِّيغَتَيْنِ في المعنى، وهو مذهبُ أهلِ العِلْمِ جميعًا؛ مِنَ المُتَقَدِّمينَ والمتأخِّرينَ، وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

أمَّا صِيغَةُ (أَنْكَرَ) في المواضِعِ الكريمةِ فقد ذَكَرَ السَّادةُ العُلَماءُ فيها احتمالَيْنِ رئيسَيْنِ:

الأَوَّلُ: أنَّ (أَنْكَرَ) و(نَكِرَ) لُغَتَانِ بمعنىً؛ وهو عدمُ المعرِفَةِ، إمَّا حقيقةً أو مجازًا. وهو قولُ جمهورِ أهلِ العلمِ منَ السَّادةِ المُفسِّرينَ(٣)، ومِنْ أهلِ اللغةِ أصحابِ المعاجمِ(٤). وهو الظَّاهرُ، وعلَيْهِ فإنَّ الزِّيادةَ فيهِ بمعنى المُجَرَّدِ، وليس فيه دلالةٌ زائدةٌ.

الثَّاني: أنَّ بينهما فَرْقًا في المعنى. ثُمَّ اختَلَفُوا في الفَرْقِ بينهما:

- فقيلَ إنَّ (نَكِرَ) الثُّلاثيَّ معناهُ لَمْ يَعْرف، و(أَنْكَرَ) المزيدَ معناه وَجَدَ غيرَهُ على مُنْكَرٍ(٥). فعلى هذا القولِ تكونُ همزةُ (أَنْكَرَ) للوجودِ أوِ المُصادَفَةِ. وهو قولٌ بعيدٌ؛ لِعَدَمِ اطِّرَادِهِ؛ فإنَّهُ لا يَصِحُّ في جُلِّ المواضِعِ.
- وقِيلَ إنَّ (نَكِرَ) يستعملُ لِمَا يُرَى بالعَيْنِ، و(أَنْكَرَ) لِمَا يكونُ في القَلْبِ؛ أي فيما لا يُرَى مِنَ المعاني(٦).

---

(١) ينظر مادة (ن ك ر): الخليل، **العين** ٥/ ٣٥٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٤٧٦. الراغب، **المفردات** ص: ٨٢٣، ٨٢٤. الزمخشري، **أساس البلاغة** ٢/ ٣٠٣، ٣٠٤. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٦٢٥.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧١٨، ٧١٩.

(٣) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ٩٧٢. أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٢٩٣. الأخفش، **معاني القرآن** ١/ ٣٨٥. الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ٣٨٨. الزجاج، **معاني القرآن** ٣/ ٦١. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٤١٠. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٨/ ٣٧٣. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٤١. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٤/ ٣٥٢.

(٤) وقد تقدَّم ذِكْرُ بعضهم في الهامش الأول. وينظر أيضًا: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٠٩. الجوهري، **الصحاح** ٢/ ٨٣٦. الهروي، **الغريبين** ٦/ ١٨٨٤. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٨٠٤. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٤٨٧.

(٥) ينظر: الماوردي، **النكت والعيون** ٢/ ٤٨٣.

(٦) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٦٠٨، ٦٠٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ١٨٠. السمين، **الدر المصون** ٦/ ٣٥٣.

- وقِيلَ بالعكسِ[1].
- وقِيلَ إنَّ (نَكِرَ) أَبْلَغُ مِنْ (أَنْكَرَ)؛ فكأنَّ الإنكارَ هو الجَهْلُ أو عدمُ المعرفةِ، وأمَّا (نَكِرَ) فيُقال لِشِدَّةِ الإنكارِ والانفعالِ[2].

هذا مجموعُ ما قِيلَ في الصِّيغَةِ الأولى. وأمَّا صِيغَةُ (نَكَّرَ) في قولِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿**قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرْشَهَا**﴾ [النمل: ٤١] فَلَمْ يختلِفِ السَّادةُ المُفَسِّرُون في أنَّها مِنَ التَّنْكِيرِ الذي هو تَغْييرُ الشَّيْءِ بحَيْثُ يَصِيرُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ عندَ أَصْحَابِهِ. فقد أَمَرَ نبيُّ اللهِ سليمانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَلَأَهُ أَنْ يُغَيِّرُوا لِمَلِكَةِ سَبَأَ عَرْشَها عَنْ صُورَتِهِ الأَصْلِيَّةِ المعهودةِ عندها؛ لِيَخْتَبِرَها أَتَعرِفُهُ أمْ لا[3]؟

فظاهِرٌ مِنَ الشَّرْحِ المتقدِّمِ أنَّ التَّضْعِيفَ في (نَكَّرَ) للدَّلالةِ على معنى الجَعْلِ؛ أَي الجَعْلِ على صِفَةٍ؛ كأنَّ المُنَكِّرَ للشَّيْءِ يجَعَلُهُ مُنْكَرًا عِنْدَ صاحِبِهِ لا يكادُ يَعْرِفُهُ، أو يُصَيِّرُهُ إلى حالٍ مُنْكَرَةٍ غيرِ معروفةٍ[4]. ولا يخفى أنَّهُ ليس فيهِ مَعَ الجَعْلِ نقلٌ ولا تَعْدِيَةٌ إذا قِيلَ إنَّهُ مِنْ (نَكِرَ)، والأَظْهَرُ مِنْ هذا أنْ يُقالَ إنَّهُ مِنْ (نَكُرَ) اللازِمِ؛ فيكونُ للجَعْلِ والتَّعْدِيَةِ مَعًا.

فهذا تفصيلُ ما أُجْمِلَ آنفًا؛ مِنْ أنَّ الصِّيغَتَيْنِ (أَنْكَرَ) و(نَكَّرَ) مُخْتَلِفَتَانِ في المعنى قَوْلًا واحِدًا، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ٢٣٦. الزمخشري، **أساس البلاغة** ٢/ ٣٠٣.

(٢) البقاعي، **نظم الدرر** ٩/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٩/ ٤٦٩. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٨/ ١١٨. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٥٨٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ٥٤٢. الخازن، علي بن محمد، **لباب التأويل في معاني التنزيل** ٣/ ٣٤٨، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٦/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٧/ ٢٤٦. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٣٦٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٤/ ٥٥٨. أبو حيان، **البحر المحيط** ٨/ ٢٤٢. الآلوسي، **روح المعاني** ١٩/ ٢٠٦.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: المَوَاضِعُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الاتِّحَادَ وَالاخْتِلَافَ فِي مَعَانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ

وفيه خمسةَ عشرَ مبحثًا:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبَانَ) وَ(بَيَّنَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَثَابَ) وَ(ثَوَّبَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَحْرَقَ) وَ(حَرَّقَ)

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَحْصَنَ) وَ(حَصَّنَ)

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَعَزَّ) وَ(عَزَّزَ)

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذَلَّ) وَ(ذَلَّلَ)

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَرْبَى) وَ(رَبَّى)

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَسَامَ) وَ(سَوَّمَ)

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْبَحَ) وَ(صَبَّحَ)

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَطَاعَ) وَ(طَوَّعَ)

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَقَلَّ) وَ(قَلَّلَ)

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَكْثَرَ) وَ(كَثَّرَ)

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَمْسَكَ) وَ(مَسَّكَ)

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَنْعَمَ) وَ(نَعَّمَ)

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَوْفَى) وَ(وَفَّى)

يَخْتَصُّ هذا الفَصْلُ بدراسةِ المواضِعِ التي يحتملُ ظاهرُهَا اتِّحادَ المعنى بينَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) وافْتِرَاقَهُ في القُرآنِ الكريمِ؛ عن طريقِ جمعِ أقوالِ أهلِ العِلْمِ رحمهم الله تعالى في ذلك، ودراسَتِها، والمُوازنةِ بينها، وترجيحِ الأَنْسَبِ مِنْهَا بالسِّياقِ الكريمِ، والعَرَبيَّةِ؛ وذلك عَبْرَ المباحثِ الآتيةِ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبَانَ) وَ(بَيَّنَ)

البَيَانُ: هُوَ الوُضُوحُ والظُّهُورُ. وقَدْ بَانَ الشَّيْءُ يَبِينُ بَيَانًا، وأَبَانَ إِبَانَةً، وبَيَّنَ تَبْيينًا، وتَبَيَّنَ تَبَيُّنًا، واسْتَبَانَ اسْتِبَانَةً؛ إِذَا وَضُحَ، وكُلُّها تَجِيءُ لازمةً ومُتَعَدِّيَةً. والبَيْنُ والبَيْنُونةُ: الفِرَاقُ[1].

وقَدْ ذُكِرَت صيغةُ (أَبَانَ) ومشتقاتُها مئةً وتسعَ عشرةَ مرَّةً في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قوله تعالى: ﴿**أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ**﴾ [الزخرف: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿**أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾ [الزخرف: ١٨]، وغيرهما. وأمَّا صيغةُ (بَيَّنَ) فوَرَدَتْ في واحدٍ وأربعين موضعًا؛ منها: قوله تعالى: ﴿**قَدْ بَيَّنَّا ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾ [البقرة: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ**﴾ [النساء: ٢٦]، وغيرهما[2].

ويُمْكِنُ القولُ إنَّ كِلْتَا الصِّيغَتَيْنِ (أَبَانَ) و(بَيَّنَ) وَرَدَتَا في القُرآنِ الكريمِ على حَالَيْنِ رئيستَيْنِ:

الحالُ الأولى: أنْ تَجِيئَا لازِمَتَيْنِ؛ بِمَعْنَى الظُّهورِ والوُضوحِ[3]، وذلك كما في قولِهِ: ﴿**فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ**﴾ [المائدة: ١١٠]، وقولِهِ: ﴿**وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ**﴾ [الأنعام: ١٦]، وقولِهِ: ﴿**إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**﴾ [يوسف: ٥]، وكذلك قوله: ﴿**إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾ [النساء: ١٩][4]، ووُرودُ صِيغَةِ (أَبَانَ) بهذهِ الدَّلالةِ في القرآنِ الكريمِ أكثرُ مِنْ (بَيَّنَ) كما هُوَ ظاهرٌ.

الحالُ الثَّانية: أنْ تَجِيئَا مُتَعَدِّيَتَيْنِ، فيكونُ المقصودُ بهما الإيضاحَ والتَّوْضِيحَ[5]، فأمَّا (أَبَانَ) فَوَرَدَتْ بهذا

---

(١) ينظر مادة (ب ي ن): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ٣٥٥-٣٥٧. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ٢٠٨٢، ٢٠٨٣. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٥٠٥، ٥٠٦. ابن منظور، **لسان العرب** ١٣/ ٦٧، ٦٨. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٧٠.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٤١-١٤٥.

(٣) السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٢٦٦. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٣/ ١٢. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٥/ ٩٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٥٦٩. الشربيني، **السراج المنير** ٢/ ٢٦٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٩/ ١٢٣.

(٤) وذلك على قراءةِ مَنْ قرأها بكَسْرِ الياءِ؛ وهم العامَّةُ سوى شُعْبةَ وابنِ كثيرٍ؛ فقرآها بفتحِ الياءِ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) ينظر مثلًا: الطبري، **جامع البيان** ١٩/ ١٧٦، و٢١/ ٦١٩. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٩/ ١٧٣. مكي، **الهداية** ٨/ ٥٠٩٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٥٣٩. أبو حيان، **البحر المحيط** ٩/ ٣٦٣.

المعنى في قولِهِ تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨][١]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَمْ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢]. وأمَّا (بَيَّنَ) فوَرَدَتْ بهذا المعنى في مواضِعَ عِدَّةٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [المائدة: ١٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ٩٢]، وغيرها.

والذي عَلَيْهِ الأكثرونَ أنَّ الصِّيغَتَيْنِ بالمعنى نفسِهِ، على ما تقدَّمَ عندَ أهلِ اللغةِ مِنْ أنَّ أَفْعالَ البيانِ كُلَّها لُغَاتٌ فصيحةٌ متساويةٌ في الدَّلالة[٢].

وجَوَّزَ ابنُ سِيدَه رحمه اللهُ أنْ تكونَ (بَيَّنَ) للتَّكْثِيرِ[٣]. وهذا الذي قالَهُ بَيِّنٌ في حَالَيْ لُزُومِها وتَعَدِّيها؛ فأمَّا في حالِ اللُّزُومِ فتكونُ فيها مُبالغةٌ وشِدَّةٌ في معنى الظُّهورِ، فيكونُ معناها بَيِّنَةً شَديدَةَ البيانِ والوُضوحِ؛ كأنَّها تنادِي على نفسِها بذلك، وإنْ كانَ في (أَبَانَ) مزيدُ معنىً على (بَانَ)؛ لزيادةِ حُروفِهِ[٤]، فَلَأنْ يكونَ في (بَيَّنَ) أَوْلَى وأَظْهَرُ. وأمَّا في حالِ التَّعْدِيَةِ فيكونُ التَّكثيرُ فيها إمَّا باعتبارِ فِعْلِ التَّبيينِ نفسِهِ، أو باعتبارِ الكثرةِ في الفَاعِلينَ، أو المَفْعولينَ، أو غيرِ ذلك ممَّا يتعلَّقُ بالفِعْلِ. وهذا أظهرُ مِنَ القولِ بترادُفِ الصِّيغَتَيْنِ، واللهُ تعالى أعلم.

---

(١) وذلك على خلافٍ بين السادةِ المفسرينَ في كَوْنِ (أَبَانَ) لازمًا أو متعدِّيًا في هذا الموضعِ والذي يليهِ.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٣/ ١٤٥. ابن جني، **المحتسب** ١/ ١٨٣. الواحدي، **التفسير البسيط** ٦/ ٣٩٩. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٤٩٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٥٠١. ابن أبي مريم، **الموضح** ١/ ٤١٠. الطيبي، **فتوح الغيب** ٤/ ٤٨٨. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٦٣١.

(٣) **المخصص** ٤/ ٣٠٧.

(٤) ذكر ذلك ابنُ عاشور، **التحرير والتنوير** ١٩/ ١٢٣.

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَثَابَ) وَ(ثَوَّبَ)

تدُلُّ هذهِ المادَّةُ على معنى العَوْدِ والرُّجوعِ، فَثَابَ الرَّجُلُ يَثُوبُ ثَوْبًا وثُؤُوبًا وثَوَبَانًا: رَجَعَ، والمَثَابَةُ: المَكانُ الذي يَثُوبُ إلَيْهِ النَّاسُ؛ أَيْ يَرْجِعُونَ. والثَّوابُ والمَثُوبَةُ: هُما جَزَاءُ الفِعْلِ مِنْ خَيْرٍ أو شَرٍّ، وسُمِّيَ الجزاءُ ثوابًا لأنَّهُ يَرْجِعُ على الإنْسَانِ مِنْ فِعْلِهِ[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلُ (أَثَابَ) في ثلاثةِ مواضعَ في القرآن الكريم؛ قوله تعالى: ﴿**فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ**﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وقوله تعالى: ﴿**فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا**﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله: ﴿**وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾ [الفتح: ١٨]. وأمَّا (ثَوَّبَ) فَلَمْ يَرِدْ إلَّا مرَّةً واحدةً في قوله تعالى: ﴿**هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [المطففين: ٣٦][2].

وهذا مِنَ المواضِعِ المُحْتَمِلةِ لاتِّحادِ المَعْنَى بينَ الصِّيغَتَيْنِ واختِلَافِهِ، **وفيما يأتي تفصيلُ أقوالِ المفسرينَ رحمهم اللهُ فيه:**

١. أكثرُ السَّادةِ المُفَسِّرينَ على أنَّ الإثابةَ والتَّثْويبَ شيءٌ واحدٌ؛ وهو المُجَازاةُ على الفِعْلِ أَيًّا كانَ[3]؛ على أنَّ الفِعْلَيْنِ (أَثَابَ) و(ثَوَّبَ) منقولانِ مِنَ الفِعْلِ اللازِمِ (ثَابَ) ومعناهُما الجَعْلُ، والتقديرُ فيهما: جَعَلَ ثوابَهُ كَذَا، أو أَعْطَاهُ ثَوَابَهُ[4]، وكانَ الأصلُ أنْ يتَّعَدَّيَا إلى مفعولٍ واحدٍ ولَكِنْ لَمَّا تضمَّنا معنى الإعطاءِ تَعَدَّيا إلى مفعولَيْنِ[5].

ثُمَّ اخْتَلفوا رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى في استعمالِ اللَّفْظَيْنِ في العُرْفِ؛ فَذَكَرَتْ جماعةٌ منهم أنَّ الإثابةَ اختُصَّتْ عُرْفًا بالمُجازاةِ بالخَيْرِ، وإنْ كانت بِحَسَبِ الأَصْلِ اللُّغَوِيِّ صالحةً للخَيْرِ والشَّرِّ؛ وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿**فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ**﴾، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا**﴾. ومِنْ أَجْلِ ذلك قالوا إنَّ التَّعبيرَ بالإثابةِ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ**﴾ مجازٌ؛ إمَّا على حَدِّ قولِهِ: ﴿**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ**

---

(١) ينظر مادة (ث و ب): الخليل، **العين** ٨/ ٢٤٦. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ١١١-١١٣. الجوهري، **الصحاح** ١/ ٩٤، ٩٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ١/ ٣٩٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٦٢.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٣٠٥. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٣/ ٣٤٨، ٣٤٩. البغوي، **معالم التنزيل** ٨/ ٣٧٠. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٧٢٤. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٣١/ ٩٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٢٩٦. ابن جزي، **التسهيل** ٢/ ٤٦٣. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٤٣٢. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٨/ ٣٥١.

(٤) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٢٥٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٣٢٠، ٣٢١. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٢١٦.

(٥) ينظر: توفيق أسعد، **صيغة أفعل ودلالاتها** ص: ٦٨.

﴿أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]؛ بِجَعْلِ الغَمِّ قائمًا مقامَ الثَّوابِ المُنْتَظَرِ المُؤَمَّلِ[١]. وإمَّا على المُشاكَلَةِ التَّقديريةِ؛ لأنَّ خُرُوجَهُم للحَرْبِ كانَ طَلَبًا للثَّوابِ، ولكنَّهُم لمَا خالفُوا الأَمْرَ صارَ ثَوابُهم غمًّا وعقابًا[٢]، وهذا قريبٌ مِنَ الأوَّلِ، إلَّا أنَّهُ آدَبُ. وإمَّا لأنَّ الغَمَّ وإنْ كانَ شَرًّا مَكْروهًا في الظَّاهِرِ، إلَّا أنَّهُ لمَّا كانَ سَبَبًا في تهذيبِ نفوسِهِمْ؛ بحَيْثُ جَعَلَها لا تَقْلقُ لِفَوْتِ مطلوبٍ، أو فَقْدِ مَحْبُوبٍ؛ كما قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾، صَحَّ أنْ يكونَ ثوابًا مِنَ اللهِ جَلَّ جلالُهُ[٣]. ومَنِ اعتبَرَ في الإثَابَةِ الأصلَ اللُّغَوِيَّ فلا إشْكَالَ عندَهُ.

وما قِيلَ في الإثَابَةِ يُقَالُ في التَّثْوِيبِ؛ إذْ حَمَلَهُ السَّادَةُ المفسِّرونَ في قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ على الاستعارةِ التَّهَكُّميةِ[٤]، وقال الرَّاغبُ وغيرُهُ: إنَّ التثويبَ مُخْتَصٌّ بالشَّرِّ في النَّظْمِ الكريمِ[٥]، وهو راجعٌ إلى التَّهَكُّمِ.

٢. أشارَ البقاعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إلى أنَّ في التَّثْوِيبِ مُبالغَةً ليسَ في الإثابةِ مِثْلُها؛ وذلك بقولِهِ: "**إعْطَاؤُهُمُ الثَّوَابَ والجَزَاءَ على أَنْهَى ما يَكُونُ**"[٦]. وصَرَّحَ بذلك القونويُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[٧].

٣. جَوَّزَ الماوَرْدِي[٨] أنْ يكونَ التَّثْوِيبُ مِنَ المَثَابِ الذي هو الرُّجُوعُ، لا مِنَ الثَّوابِ الذي هُوَ الجَزَاءُ؛ على معنى: هل رَجَعَ الكُفَّارُ في الآخرةِ بسببِ العَذَابِ عن كُفْرِهم وتكذيبِهم الذي كانَ في الدُّنيا؟ وذلك على وَجْهِ التَّوبيخِ لَهُم. ويتعَيَّنُ على هذا الوَجْهِ أنْ يكونَ الكلامُ على تقديرِ حرفِ الجرِّ «عَنْ» قبلَ «ما كانوا يعملون». وتفترقُ الصِّيغتانِ افتراقًا تامًّا على هذا الاحتمالِ.

ولَعَلَّ القولَ الثَّاني هُوَ الأَشْبَهُ بالصَّوَابِ؛ فإنَّ فيهِ تأكيدًا وتشْديدًا على أنَّ كُلَّ كافرٍ وكُلَّ ظالمٍ سيلقى جَزَاءَ كُفْرِهِ وظُلْمِهِ يومَ القيامةِ كاملًا تامًّا وافيًا على أَنْهَى ما يكونُ كما قال البقاعيُّ، وفي هذا مزيدُ تسليةٍ لِمَنْ

---

(١) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٢٦٤. النحاس، **معاني القرآن** ١/ ٤٩٧. الثعلبي، **كشف البيان** ٩/ ٣٣٧، ٣٣٨. مكي، **الهداية** ٢/ ١١٥٥. الواحدي، **التفسير البسيط** ٦/ ٨١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٩/ ٣٩٠. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٤٤٢. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٢/ ٤٠٦.

(٢) ينظر: ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٤/ ١٣٢.

(٣) ينظر: الراغب، **تفسير الراغب** ٣/ ٩٢٤.

(٤) قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٢٦٤. السمين، **عمدة الحفاظ** ١/ ٢٩٣. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٢١٦.

(٥) ينظر: **المفردات** ص: ١٨٠. البروسوي، **روح البيان** ١٠/ ٣٧٤.

(٦) **نظم الدرر** ٢١/ ٣٣٤. وقد يكونُ في كلامِ ابنِ كثيرٍ إشارة إلى ذلك أيضًا، ينظر: **تفسير القرآن العظيم** ٨/ ٣٥٤.

(٧) ينظر: **حاشية القونوي على البيضاوي** ٢٠/ ١٥٩.

(٨) ينظر: **النكت والعيون** ٦/ ٢٣٢.

ظُلِمَ مِنَ المُؤْمِنينَ على أيدي الكُفَّارِ في الدُّنيا، وزيادةُ تَشَفٍّ لَهُمْ في الآخرةِ؛ وهم ينظرونَ إليهم يُعَذَّبُونَ ويُهَانُونَ بألوانٍ وصُنُوفٍ شَتَّى مِنَ العَذَاباتِ والإهاناتِ. ولا يخفى أيضًا أنَّ صِيغةَ التَّفْعيلِ مُلائِمَةٌ لِكَثْرَةِ أَهْلِ الكُفْرِ الكاثرةِ، المُعبَّرِ عنها بجمعِ التَّكسيرِ «الكُفَّار»، وهذا يقتضي الكَثْرَةَ في التَّعذيبِ والمُجازاةِ، واللهُ تعالى أعلمُ بِمُرَادِهِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَحْرَقَ) وَ(حَرَّقَ)

الحَرْقُ: بَرْدُ الشَّيْءِ بالمِبْرَدِ، وأَصْلُهُ حَكُّ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ مَعَ حَرَارَةٍ، وقَدْ حَرَقْتُ الحَدِيدَةَ -مِنْ بابِ نَصَرَ وضَرَبَ-؛ أيْ بَرَدْتَها، ومِنْهُ حَرِيقُ النَّابَيْنِ؛ وهُوَ صَرِيفُهُما إذَا احْتَكَّ أَحَدُهُما بالآخَرِ. والحَرَقُ: النَّارُ، واسْمٌ لِلإحْرَاقِ بِهَا أيضًا، وأَحْرَقْتُ الشَّيْءَ بالنَّارِ إحْرَاقًا، وحَرَّقْتُهُ تَحْرِيقًا[1].

وقَدْ وَرَدَ الفِعْلَانِ (أَحْرَقَ) و(حَرَّقَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا**﴾ [طه: ٩٧]؛ إذْ قَرَأَهُ ابنُ جَمَّازٍ: ﴿**لَّنُحْرِقَنَّهُۥ**﴾ بضمِّ النون وتخفيفِ الراء؛ من (أَحْرَقَ)، وقَرَأَهُ الباقون غَيْرُ ابنِ وَرْدانَ[2]: ﴿**لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ**﴾ مُشَدَّدًا؛ من (حَرَّقَ)[3]. ولَمْ يَرِدْ (أَحْرَقَ) في غيرِ هذا الموضِعِ، وأمَّا (حَرَّقَ) فوَرَدَ في مَوْضِعَيْنِ آخَرَيْنِ[4].

وممَّا تقدَّمَ يتبيَّنُ أنَّهُ لا خِلافَ بينَ السَّادةِ المفسِّرينَ في أنَّ قراءةَ ابنِ جَمَّازٍ: ﴿**لَّنُحْرِقَنَّهُۥ**﴾ مِنَ الإحراقِ بالنَّارِ؛ أي أنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْسَمَ أنْ يُحْرِقَ بالنَّارِ العِجْلَ الذي صَنَعَهُ السَّامِرِيُّ وعَبَدَهُ، ثُمَّ يَذْرُوَ رَمَادَهُ في البَحْرِ[5]. والظَّاهِرُ أنَّ الفِعْلَ (أَحْرَقَ) موضوعٌ ابتداءً لِهذا المعنى، فتكونُ الزِّيادةُ فيهِ مُغْنِيَةً عنِ المُجَرَّدِ. وجَوَّزَ الفيروزآباديُّ والزَّبيديُّ[6] أنْ يُقال: حَرَقَهُ بالنَّارِ؛ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، فتكونُ الزِّيادةُ في (أَحْرَقَ) على هذا للدَّلالةِ على معنى المُجَرَّدِ (حَرَقَ) دُونَمَا فرقٍ.

وأمَّا (حَرَّقَ) في قراءةِ الباقينَ ففيها احتمالان[7]:

أَوَّلُهما: أنْ تكونَ مِنَ الإحراقِ بالنَّارِ كالقراءةِ الأُولَى.

---

(١) ينظر مادة (ح ر ق): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٤/ ٢٩. الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٤٥٧. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٤٣، ٤٤. ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٥٧٢ وما بعدها. الزبيدي، **تاج العروس** ٢٥/ ١٤٩ وما بعدها.

(٢) فقد قرأ ابن وَرْدان: ﴿**لَّنَحْرُقَنَّهُۥ**﴾؛ من (حَرَقَ) المُجَرَّد.

(٣) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٢٢.

(٤) وهما: قوله: ﴿**قَالُواْ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓاْ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ**﴾ [الأنبياء: ٦٨]، وقوله: ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ**﴾ [العنكبوت: ٢٤]. ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ١٩٧.

(٥) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ١٩١. الطبري، **جامع البيان** ١٨/ ٣٦٥. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٣٧٥. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٨/ ٥٤. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٣/ ٣٥٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ١٣٠. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١١/ ٢٤٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٧/ ٣٨٠.

(٦) ينظر: **القاموس المحيط** ص: ٨٧٤. **تاج العروس** ٢٥/ ١٥٦.

(٧) النحاس، **إعراب القرآن** ٣/ ٤٠، ٤١. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٨٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ١٣٠. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٤/ ٤٥٢. السمين، **الدر المصون** ٨/ ٩٩، ١٠٠.

وثانيهما: أنْ تكونَ مِنَ الحَرْقِ الذي هُوَ البَرْدُ بالمِبْرَدِ.

وعلى كِلَا الاحتمالَيْنِ فالأظْهَرُ أنْ يكونَ التَّشْدِيدُ في الصِّيغَةِ لإفادةِ معنى التَّكْثيرِ في الفِعْلِ؛ إمَّا إحراقًا في النَّارِ قطعةً بعدَ قطعةٍ حتَّى يَذُوبَ كُلُّهُ وتَفْسدَ صُورَتُهُ، أوْ حَرْقًا بالمِبْرَدِ مَرَّةً تِلْوَ المَرَّةِ حتَّى يتفتَّتَ. وهذا الذي عَلَيْهِ الأكثرونَ[1]. وذَكَرَ غيرُ واحدٍ مِنَ السَّادةِ المفسرينَ أنَّ التَّشْدِيدَ في (حَرَّقَ) لَيْسَ للتَّكثيرِ؛ بَلْ هو إمَّا كَـ(أَحْرَقَ) إذا كانَ بالمعنى الأوَّلِ، وإمَّا كَـ(حَرَقَ) المُجَرَّدِ إذا كانَ بالمعنى الثَّاني[2].

ومعنى التَّكثيرِ والمبالغةِ في (حَرَّقَ) أَبْيَنُ، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٨/ ٣٦٥. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ٣٧٥. النحاس، **إعراب القرآن** ٣/ ٤١. السمرقندي، **بحر العلوم** ٢/ ٤١١. مكي، **الهداية** ٧/ ٤٦٩٤. الزمخشري، **الكشاف** ٣/ ٨٥. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٦/ ١٣٠. العكبري، **التبيان** ٢/ ٩٠٣. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده على البيضاوي** ٥/ ٦٥٥. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٦/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: ابن سيده، **المحكم** ٢/ ٥٧٥. السمعاني، **تفسير السمعاني** ٣/ ٣٥٣. السمين، **الدر المصون** ٨/ ١٠٠. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٨٧٤.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَحْصَنَ) وَ(حَصَّنَ)

الحِصْنُ: هُوَ المَوْضِعُ المَنِيعُ الذي لا يُوصَلُ إلى ما في جَوْفِهِ، وقَدْ حَصُنَ المكانُ حَصَانةً؛ فَهُوَ حَصِينٌ، وأَحْصَنَهُ صاحِبُهُ وحَصَّنَهُ. والحَاصِنُ والحَصَانُ: المَرْأَةُ العَفِيفَةُ المُتَعَفِّفَةُ، وقَدْ حَصُنَتْ تَحْصُنُ حُصْنًا وحَصَانَةً. وأَحْصَنَ المَرْءُ إحْصَانًا: تَزَوَّجَ؛ فَهُوَ مُحْصِنٌ ومُحْصَنٌ. وأَصْلُ ذلك كُلِّهِ هُوَ المَنْعُ والحِفْظُ والحِرْزُ[1].

وقَدْ ذُكِرَ الفِعْلُ (أَحْصَنَ) ومُشْتَقَّاتُهُ خَمْسَ عَشْرَة مرَّةً في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ**﴾ [يوسف: ٤٨]، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ**﴾ [الأنبياء: ٨٠]. وأمَّا (حَصَّنَ) فَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ إلَّا اسمُ المفعولِ في قولِهِ تعالى: ﴿**لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍ**﴾ [الحشر: ١٤][2].

فأمَّا الإحْصَانُ فلا خِلَافَ بينَ السَّادَةِ المفسِّرينَ في أنَّ أَصْلَهُ حِفْظُ الشَّيْءِ ومَنْعُهُ، وقَدْ جَاءَ في القُرْآنِ الكريمِ لِمَعانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّها ترجعُ إلى الحِفْظِ والمَنْعِ؛ وهي:

الأوَّل: الحِرْزُ والحِمَايةُ للشَّيْءِ مُطْلَقًا؛ وذلك كما في قولِهِ تعالى: ﴿**يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ**﴾ [يوسف: ٤٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ**﴾ [الأنبياء: ٨٠][3].

الثَّاني: النِّكاح[4]؛ وذلك نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿**وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ**﴾ [النساء: ٢٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَإِذَآ أُحْصِنَّ**﴾ [النساء: ٢٥].

الثَّالث: الحُرِّيَّة؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ**﴾ [النساء: ٢٥]، وكذا: ﴿**فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ**﴾ [النساء: ٢٥].

---

(١) ينظر مادة (ح ص ن): الخليل، **العين** ٣/ ١١٨. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ٢١٠١. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٦٩. ابن سيده، **المحكم** ٣/ ١٥٣. الراغب، **المفردات** ص: ٢٣٩. الزمخشري، **أساس البلاغة** ١/ ١٩٤.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٠٦.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٦/ ١٢٧. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٤٧٧. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٩٩. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٨/ ٤٦٥. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٣/ ٥٩٧. الخازن، **لباب التأويل** ٢/ ٥٣٢.

(٤) هذا المعنى وما بعده عند: الطبري، **جامع البيان** ٨/ ١٦٥، ١٦٦. النحاس، **إعراب القرآن** ١/ ٢٠٧، ٢٠٨. أبي حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٤٩٧. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٦٤٧. البقاعي، **نظم الدرر** ٥/ ٢٣٨، ٢٣٩.

الرَّابع: العِفَّة؛ وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿**وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ**﴾ [المائدة: ٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا**﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقولِهِ تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ**﴾ [النور: ٢٣].

الخَامِس: الإِسْلَام؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَإِذَآ أُحْصِنَّ**﴾ [النساء: ٢٥] عِنْدَ بَعْضِهِم. وإنَّما أُطْلِقَ الإِحْصَانُ على هذا المعنى والثلاثةِ السَّابقَةِ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْها يَحْفَظُ المَرْءَ ويَمْنَعُهُ مِنَ الفَاحِشَةِ، فيَجْعَلُهُ كالحِصْنِ الحَصِينِ المَنِيعِ.

والظَّاهِرُ أنَّ الزِّيادةَ في (أَحْصَنَ) على المعاني كُلِّها للجَعْلِ والتَّعْدِيةِ؛ على ما تقدَّمَ مِنْ أنَّ المُحْصِنَ للشَّيْءِ يَجْعَلُهُ كالحِصْنِ في الحِفْظِ والحِيَاطَةِ والحِمَايَةِ، أو يَجْعَلُهُ في حِصْنٍ يَحْفَظُهُ[1].

والقَوْلُ في التَّحْصِينِ في قولِهِ تعالى: ﴿**إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍ**﴾ [الحشر: ١٤] كالقَوْلِ في الإِحْصَانِ؛ مِنْ حَيْثُ الأَصْلُ اللُّغَوِيُّ والدَّلالةُ العامَّةُ؛ فالتَّحْصِينُ هُوْ مَنْعُ الشَّيْءِ وحِفْظُهُ بِمَا تُحْفَظُ بِهِ الحُصُونُ المَنِيعةُ مِنْ أَدَواتٍ؛ كالخنادِقِ، والأبوابِ، والأبنِيَةِ الشَّاهِقَةِ، ونحوِ ذلك[2]. والفَرْقُ بينَهُ وبينَ الإِحْصَانِ مِنْ ناحِيَتَيْنِ:

الأُولَى: أنَّ فيهِ معنى التَّكْثِيرِ والمُبالغةِ في الحِفْظِ والمَنْعِ[3]؛ فَهُوَ إِحْصَانٌ شَدِيدٌ؛ لِمَا أنَّهُ على صِيغَةِ التَّفْعيلِ الموضوعةِ للتَّكثيرِ.

الثَّانية: أنَّهُ اختُصَّ في القُرْآنِ واللُّغَةِ بإِحْكَامِ الأَماكنِ والأَبْنِيَةِ ونَحْوِ ذلك، وأمَّا الإِحْصَانُ فَجَاءَ عامًّا دالًّا على معانٍ شَتَّى كما تقدَّمَ.

هذا ما يُقَال في صِيغَتَي (أَحْصَنَ) و(حَصَّنَ)، واللهُ تعالى أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ١٢/ ١٣٨. السمين، **عمدة الحفاظ** ١/ ٤٢١. النيسابوري، **غرائب القرآن** ٤/ ٩٤. محمد رشيد رضا، **المنار** ٦/ ١٥٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٥٠٧. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ١٨/ ٣٥. أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ١٤٦. المهايمي، **تبصير الرحمن** ٢/ ٣٣٣. النخجواني، **الفواتح الإلهية** ٢/ ٤٠٢. البروسوي، **روح البيان** ٩/ ٤٤١.

(٣) ينظر: النيسابوري، **غرائب القرآن** ٦/ ٢٨٦. البقاعي، **نظم الدرر** ١٩/ ٤٥٠.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَعَزَّ) وَ(عَزَّزَ)

العِزُّ: خِلَافُ الذُّلِّ؛ وهُوَ الشِّدَّةُ والقُوَّةُ والغَلَبَةُ، وقَدْ عَزَّ الرَّجُلُ يَعِزُّ عِزًّا وعِزَّةً وعَزَازَةً؛ إذَا قَوِيَ، فَهُو عَزِيزٌ، وهُمْ عِزَازٌ وأَعِزَّةٌ وأَعِزَّاءُ. وعَزَّ فُلانٌ فُلانًا يَعُزُّهُ عَزًّا؛ إذَا غَلَبَهُ، ومِنْهُ قولُهُمْ: "مَنْ عَزَّ بَزَّ"[(١)]؛ أَيْ مَنْ غَلَبَ سَلَبَ. وعَزَّ الشَّيْءُ: قَلَّ حتَّى لا يكادُ يُوجَدُ. وعزَّ عَلَيَّ كَذَا: صَعُبَ[(٢)].

وكِلْتَا الصِّيغَتَيْنِ (أَعَزَّ) و(عَزَّزَ) لَمْ تَرِدَا في القُرْآنِ الكريمِ إلَّا مرَّةً واحدةً[(٣)]؛ إذْ وَرَدَتِ الأُولَى في قولِهِ تعالى: ﴿**وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ**﴾ [آل عمران: ٢٦]، والثَّانِيَةُ في قولِهِ تعالى: ﴿**إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ**﴾ [يس: ١٤] على قراءةِ العامَّةِ سِوَى أبي بكر بنِ عيَّاش[(٤)].

فأمَّا (أَعَزَّ) فمعناهُ: جَعَلَهُ عَزِيزًا؛ بأنْ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَحَهُ العِزَّةَ والقُوَّةَ[(٥)]، فَعَزَّ هُوَ إذا صار عَزِيزًا قويًّا، وأَعَزَّهُ اللهُ تعالى إذا جَعَلَهُ كذلك. فالهمزةُ لإفادةِ معنى الجَعْلِ على صِفَةٍ، مَعَ نَقْلِ الفِعْلِ (عَزَّ) مِنَ اللُّزومِ إلى التَّعَدِّي.

وأمَّا التَّعْزِيزُ في قولِهِ تعالى: ﴿**فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ**﴾ [يس: ١٤] فالسَّادةُ المُفَسِّرونَ مُجْمِعُونَ على أنَّ معناهُ التَّقْوِيَةُ والتَّشْدِيدُ؛ أَيْ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى قَوَّى الرَّسُولَيْنِ أوِ الرِّسَالةَ بِرَسُولٍ ثالثٍ وشَدَّدَها بِهِ، على أنَّ المفعولَ محذوفٌ مفهومٌ مِنَ السِّيَاقِ[(٦)]. والظَّاهِرُ أنَّ التَّضْعِيفَ في (عَزَّزَ) بِحَسَبِ هذا المعنى كالهمزةِ في (أَعَزَّ)؛ لأنَّ التَّقْوِيَةَ والتَّشْدِيدَ يَعْنِيَانِ الجَعْلَ على حالٍ مِنَ القُوَّةِ، وهي العِزَّةُ نفسُها[(٧)].

وذَكَرَ السَّمينُ والقونويُّ أنَّ فيهِ مبالغةً في معنى التَّقْوِيَةِ[(٨)]. وهو كذلك؛ لِمَا أنَّهُ على صِيغَةِ التَّفْعِيلِ. وعلى هذا فالصِّيغَتَانِ (أَعَزَّ) و(عَزَّزَ) مُتَقَارِبَتَانِ، إلَّا أنَّ الأخيرةَ أَبْلَغُ، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد، **أمثال العرب** ص: ١٢٤، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. العسكري، **جمهرة الأمثال** ٢/ ٢٨٨.

(٢) ينظر مادة (ع ز ز): الجوهري، **الصحاح** ٣/ ٨٨٥، ٨٨٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٣٨، ٣٩. ابن سيده، **المحكم** ١/ ٧٢ وما بعدها. الراغب، **المفردات** ص: ٥٦٣، ٥٦٤.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٥٩.

(٤) إذ قرأ شُعبة: ﴿**فَعَزَّزْنَا**﴾ بتخفيفِ الزَّاي. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٥٣.

(٥) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١/ ٦٥. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٤/ ٣٨. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **درج الدرر في تفسير الآي والسور** ٢/ ٤٧٦، تحقيق: وليد الحسين وإياد القيسي، مجلة الحكمة – بريطانيا، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م. الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير** ١/ ١٧٧، دار الصابوني – القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

(٦) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٢/ ٣٧٣. الطبري، **جامع البيان** ٢٠/ ٥٠٠. السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ١١٨. المهدوي، **التحصيل** ٥/ ٣٩٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٨/ ٤٦٤. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٢٣٩. العكبري، **التبيان** ٢/ ١٠٧٩. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٦٤.

(٧) المهايمي، **تبصير الرحمن** ٢/ ١٨٣. البقاعي، **نظم الدرر** ١٦/ ١٠٥. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٢/ ٣٦٠.

(٨) ينظر: **عمدة الحفاظ** ٣/ ٦٨. **حاشية القونوي** ١٦/ ١٠٤.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذَلَّ) وَ(ذَلَّلَ)

الذُّلُّ والذِّلَّةُ والمَذَلَّةُ: نَقِيضُ العِزِّ، وقَدْ ذَلَّ الرَّجُلُ يَذِلُّ ذُلًّا؛ فَهُوَ ذَلِيلٌ، وهُمْ أَذِلَّةٌ وأَذِلَّاءُ وذِلَالٌ. والذِّلُّ: اللِّينُ والانْقِيَادُ؛ وهُوَ ضِدُّ الصُّعُوبَةِ، وقَدْ ذَلَّتِ الدَّابَّةُ تَذِلُّ ذِلًّا؛ فَهِيَ ذَلُولٌ، والجَمْعُ ذُلُلٌ(١).

ولَمْ يَرِدِ الفِعْلُ (أَذَلَّ) إلَّا في قوله تعالى: ﴿**وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ**﴾ [آل عمران: ٢٦]. وأمَّا (ذَلَّلَ) فوَرَدَ ثلاثَ مراتٍ في مَوْضِعَيْنِ؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ**﴾ [يس: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا**﴾ [الإنسان: ١٤](٢).

وأهلُ العِلْمِ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى مُتَّفِقُونَ على أنَّ صِيغَةَ (أَذَلَّ) في قولِهِ جَلَّ وعَلا: ﴿**وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ**﴾ مِنَ الذُّلِّ الذي هُوَ نَقِيضُ العِزِّ؛ وهُوَ الضَّعْفُ والمَهَانةُ(٣)، والمعنى: وتَجْعَلُ مَنْ تشاءُ ذَلِيلًا ضَعِيفًا مَغْلوبًا(٤)، فالهمزةُ على هذا للجَعْلِ والتَّعْدِيَةِ(٥) كما لا يَخْفَى؛ إذِ الفِعْلُ قبلَ الزِّيادةِ لازمٌ.

وأمَّا صِيغَةُ (ذَلَّلَ) فاختُلِفَ فيها على قَوْلَيْنِ اثْنَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّها مِنَ الذُّلِّ نقيضُ العِزِّ؛ كـ(أَذَلَّ)، ومعناها كمعناها؛ جَعْلُ الشَّيْءِ ذَلِيلًا لا يَدْفَعُ عَنْ نفسِهِ ما يَكْرَهُ. فيكونُ تَذْلِيلُ الأنعامِ مقصودًا بِهِ خُضُوعُها للإنسانِ ومَهَانَتُها لَهُ، مَعَ كَرَاهِيَتِها لِمَا يُرِيدُ منها(٦).

الثَّاني: أنَّها للجَعْلِ أيضًا، ولكنَّها مِنَ الذِّلِّ الذي هُو اللِّينُ والانقيادُ، لا مِنَ الذُّلِّ؛ أَيْ أَنَّ اللهَ سَخَّرَ الأنعامَ للإنسانِ؛ بِأَنْ جَعَلَها ذُلُلًا لَيِّنَةً مُنْقَادةً لا تَمْتَنِعُ عَمَّا يُرِيدُ الإنسانُ مِنْها في العادةِ(٧)، وهذا قريبٌ ممَّا سَبَقَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ**﴾ [الزخرف: ١٣].

---

(١) ينظر مادة (ذ ل ل): ابن عباد، **المحيط** ١٠/ ٥٧. الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٧٠١، ١٧٠٢. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٣٤٥. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٤٨، ٤٩. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢١٠.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٢٧٥.

(٣) ينظر: النحاس، **معاني القرآن** ١/ ٣٧٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٤/ ٥٥.

(٤) ينظر: الجرجاني، **درج الدرر** ٢/ ٤٧٦.

(٥) نصَّ على معنى التعدية: أبو حيان، **البحر المحيط** ١٠/ ٢٢٥. السمين، **الدر المصون** ١٠/ ٣٨٨. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢١٠.

(٦) ينظر: السمعاني، **تفسير السمعاني** ٤/ ٣٨٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٧/ ٢٦٥. ابن الجوزي، **زاد المسير** ٣/ ٥٣٢. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٦/ ٥٩٢. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٣/ ٦٩.

(٧) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ١٣١. مكي، **الهداية** ٩/ ٦٠٦٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٢/ ٣٧٩. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٧٣. البقاعي، **نظم الدرر** ١٦/ ١٧٣. القونوي، **حاشية القونوي على البيضاوي** ١٦/ ١٨٩. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٣/ ٥١.

وكأنَّ هذا أظهرُ مِنَ الأوَّلِ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ دابَّةٌ ذَلِيلَةٌ غيرُ عزيزةٍ؛ بلْ ذَلُولٌ غَيْرُ صَعْبَةٍ، وهو الذي جاءَ في القُرْآنِ العظيمِ في غيرِ موضعٍ؛ وذلك كقولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ**﴾ [البقرة: ٧١]، وقولِهِ تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا**﴾ [الملك: ١٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا**﴾ [النحل: ٦٩]. وأيضًا فإنَّهُ إنْ صَحَّ وَصْفُ الأَنْعامِ بالذِّلَّةِ فلا يَصِحُّ بِحالٍ أنْ تُوْصَفَ الأَشْجَارُ أو قُطُوفُها بذلكَ؛ فإنَّها إنَّما تُوصَفُ باللِّينِ أوِ التَّسْخيرِ أو نحوِ ذلك.

وقَدْ صَرَّحَ بهذا المعنى جَمْعٌ مِنَ السَّادةِ المفسِّرينَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا**﴾[1].

وبناءً على ما ترجَّحَ يكونُ الإذْلَالُ في النَّظْمِ الكريمِ مِنَ الذُّلِّ نقيضِ العِزِّ، والتَّذْلِيلُ مِنَ الذِّلِّ نقيضِ الصُّعُوبةِ، فهذا فَرْقُ ما بينَ الصِّيغَتَيْنِ، على أنَّهُ قَدْ يجوزُ أنْ يُلْحَظَ في (ذَلَّلَ) مَعْنَى التَّكثيرِ؛ إمَّا بالنِّسْبَةِ إلى كَثْرَةِ التَّذْلِيلِ في نَفْسِهِ، وإمَّا بالنِّسْبَةِ إلى كَثْرَةِ المفاعِيلِ المُذَلَّلَةِ؛ فهي الأنعامُ وقُطوفُ الشَّجَرِ بِعُمُومِهما، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر: النحاس، **معاني القرآن** ٤/ ١٤٢. مكي، **الهداية** ٦/ ٤١٧٦، ٤١٧٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ١٤٧. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٦٧١. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٢٧١. الطيبي، **فتوح الغيب** ١٦/ ١٩٧. البقاعي، **نظم الدرر** ٢١/ ١٤٤. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٨/ ٢٧٤. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٤/ ٣٠٢. الآلوسي، **روح المعاني** ٢٩/ ١٥٩. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٢٩/ ٣٩٠.

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَرْبَى) وَ(رَبَّى)

يَدُلُّ جَذْرُ هَاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ على مَعْنىً واحدٍ؛ وهُوَ الزِّيَادَةُ والنَّمَاءُ والعُلُوُّ، يُقَالُ: رَبَا الشَّيْءُ يَرْبُو رُبُوًّا ورِبَاءً؛ إذَا زادَ؛ فَهُوَ رَابٍ، وأَرْبَاهُ غَيْرُهُ فَرَبَا. ومِنْهُ الرَّابِيَةُ؛ وَهِيَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ، والرَّبْوَةُ -مُثَلَّثَةُ البَاءِ- والرِّبَاوَةُ كَذَلِكَ. والرِّبَا المُحَرَّمُ؛ وهُوَ الزِّيادَةُ على رَأْسِ المَالِ. ويُقَالُ: رَبَا الصَّبِيُّ في حِجْرِ وَالِدَيْهِ يَرْبُو رَبْوًا ورُبُوًّا -كَ(عَلَا)، ورَبِيَ يَرْبَى رَبَاءً ورُبِيًّا-كَ(صَلِيَ)-؛ أَيْ نَشَأَ ونَمَا، ورَبَّاهُ وَالِدَاهُ تَرْبِيَةً؛ إذَا غَذَوَاهُ ونَمَّيَاهُ[1].

وقَدْ ذُكِرَتْ كُلٌّ من الصِّيغَتَيْنِ (أَرْبَى) و(رَبَّى) مَرَّتَيْنِ في القرآنِ الكريمِ؛ فوَرَدَتِ الأُولى في قولِهِ تعالى: ﴿**يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ**﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [الروم: ٣٩]؛ على قراءةِ نافعٍ، وأبي جعفرٍ، ويعقوبَ؛ إذ قرؤوه بتاءٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنةٍ؛ على أنَّهُ مُضارِعُ (أَرْبَى)[2]. ووَرَدَتِ الثَّانيةُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ [الإسراء: ٢٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ**﴾ [الشعراء: ١٨][3].

فأمَّا الإرْبَاءُ في قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿**يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ**﴾ [البقرة: ٢٧٦] فلا خِلَافَ بينَ السَّادَةِ المُفَسِّرينَ رحمهم الله في أنَّهُ بِمَعنى الزِّيَادةِ والتَّنْمِيَةِ والتَّكْثِيرِ؛ مِنْ قَوْلِهم: أَرْبَيْتُ المَالَ فَرَبَا؛ إذَا زِدْتَهُ ونَمَّيْتَهُ، فالهمزةُ في (أَرْبَى) للجَعْلِ، مَعَ تَعْدِيَةِ الفِعْلِ اللازِمِ (رَبَا)؛ بمعنى جَعْلِ الشَّيْءِ رَابِيًا نَامِيًا[4].

وقريبٌ مِنَ الآيةِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**»[5].

واخْتَلَفُوا في مَعْنَاهُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [الروم: ٣٩]؛ وذلك على قَوْلَيْنِ[6]:

---

(١) ينظر مادة (ر ب و): الجوهري، **الصحاح** ٦/ ٢٣٤٩، ٢٣٥٠. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٤٨٣. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٣٢٧، ٣٢٨. الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢١٧، ٢١٨.

(٢) وقرأه الباقون ﴿**لِّيَرْبُوَاْ**﴾؛ بياءِ الغَيْبَةِ، وبنَصْبِ الواوِ؛ على أنَّهُ مُضارِعُ (رَبَا). ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٣٠٠.

(٤) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ٦/ ١٥. الثعلبي، **الكشف والبيان** ٧/ ٤١٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٣/ ٤٠٨، ٤١٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٢/ ٩٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٣/ ٣٦٢. أبو حيان، **البحر المحيط** ٢/ ٧١٠. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ١/ ٧١٣، ٧١٤.

(٥) أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب الزكاة، باب: الصدقة من كسب طيب، الحديث رقم (١٤١٠). ومسلم في **صحيحه**: كتاب الزكاة، باب: قبول الصدقة مِنَ الكسب الطيب وتربيتها، الحديث رقم (١٠١٤).

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي، **الحجة** ٥/ ٤٤٨. مكي، **الكشف** ٢/ ١٨٤. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٨/ ٦٧، ٦٨. ابن

الأوَّل: أنَّ معناهُ الزِّيَادةُ والتَّنْمِيَةُ؛ كما في الآيةِ الأُولَى، وعَلَيْهِ فالزِّيَادةُ هُنَا كالزِّيَادةِ ثَمَّ للجَعْلِ والتَّعْدِيَةِ.

الثَّاني: أنَّ معنى ﴿**لِّتُرْبُواْ**﴾: لِتَصِيرُوا ذَوِي رِبًا؛ أيْ أَصْحَابَ زِيادةٍ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ، فتكونُ الهمزةُ في (أَرْبَى) بِحَسَبِ هذا القولِ للصَّيْرُورةِ؛ كما في (أَتْمَرَ) و(أَلْبَنَ).

وأمَّا التَّرْبِيَةُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ [الإسراء: ٢٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿**قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ**﴾ [الشعراء: ١٨] فَهِيَ التَّنْمِيَةُ والتَّنْشِئَةُ[(١)]، وقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ رحمهم اللهُ؛ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ والمُفَسِّرِينَ في أَصْلِ اشتقاقِها على قَوْلَيْنِ اثْنَيْنِ[(٢)]:

أَوَّلُهما: أنَّها مُشْتَقَّةٌ مِنَ الفِعْلِ رَبَا؛ إذَا نَمَا وزَادَ، على ما تقدَّمَ في أوَّلِ المبحثِ، ويَجُوزُ في فِعْلِها المُجَرَّدِ أَنْ يكونَ وَاوِيًّا أو يَائِيًّا.

ثانيهما: أنَّ أَصْلَها مِنَ التَّرْبيبِ، ولَكِنْ أُبْدِلَتِ الباءُ الأخيرةُ ياءً لتوالِي الأمثالِ؛ وهذا كما قِيلَ في (دَلَّى)، فتكونُ على هذا مُشْتَقَّةً مِنَ الرَّبِّ؛ الذي هُوَ الإصلاحُ والتَّنْشِئَةُ أيضًا. فَالأصلُ في رَبَّى تَرْبِيَةً: رَبَّبَ تَرْبيبًا، وإنْ كان كذلك فقدِ اختلَفَتْ مادَتَا الكَلِمَتَيْنِ وإنْ تقاربَتَا في المعنى.

وظاهرٌ على كِلَا القَوْلَيْنِ أنَّ التَّضْعِيفَ مُفِيدٌ للتَّكثيرِ والتَّدْرِيجِ؛ لأنَّ التَّنْمِيَةَ والتَّنْشِئَةَ؛ وبِخَاصَّةٍ إذا كانت للوَلَدِ، ممَّا لا يَحْتَمِلُ أنْ يَحدُثَ دفعةً واحدةً؛ بلْ يتَعَيَّنُ أنْ يكونَ على سبيلِ التَّدْرِيجِ؛ حالًا فحالًا، وهذا قريبٌ جدًّا ممَّا سَبَقَ في (نَشَأَ). على أنَّ بعضَهُمْ يَجْعَلُهُ للتَّعْدِيَةِ فَحَسْبُ، وقَدْ تقدَّمَ مِثْلُهُ كثيرًا[(٣)].

وعلى القَوْلِ بالتَّكْثِيرِ في (رَبَّى) يَتَبَيَّنُ الفَرْقُ بينَ صِيغَتَيْ (أَرْبَى) و(رَبَّى)، وفَرْقٌ آخَرُ بينهما؛ وهُوَ أنَّ الإرْبَاءَ خاصٌّ بالمَالِ ونَحْوِهِ، والتَّرْبيةَ خاصَّةٌ بِمَا يُغَذَّى ويُنَشَّأُ؛ كالإنسانِ والحيوانِ والزَّرْعِ. وأمَّا مَجِيءُ التَّرْبيةِ في حديثِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في وَصْفِ المَالِ فإنَّهُ على التَّشْبِيهِ بتَرْبِيَةِ المُهْرِ وتَغْذِيَتِهِ؛ حتَّى يَنْمُوَ ويَكْبَرَ، ولأنَّ التَّكْثِيرَ مقصودٌ مُرَادٌ؛ لِبَيَانِ أنَّ اللهَ تعالى يَقْبلُ الصَّدَقَةَ ويُضاعِفُ أَجْرَها أضْعَافًا كثيرةً، وإنْ كانتْ قليلةً في نفسِها؛ وذلك ترغيبًا بِهَا وحثًّا عليها، واللهُ أعلمُ بأسرارِ كتابِهِ.

أبي مريم، **الموضح** ٢/ ١٠٠٦. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٥/ ١٩٨. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٤/ ٢٠٨. الشهاب، **حاشية الشهاب** ٧/ ٣٩٤. القونوي، **حاشية القونوي** ١٥/ ١٤٧.

(١) ينظر: الجرجاني، **درج الدرر** ٣/ ١٣٢٢. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٩/ ٣٩٦، و١١/ ٢٦١. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٢٠/ ٣٢٧. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٦/ ١٣٧. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٩/ ١١١.

(٢) ينظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٢/ ٤٨٣. ابن سيده، **المحكم** ١٠/ ٢٣٤. الراغب، **المفردات** ص: ٣٤٠. الكرماني، **غرائب التفسير** ١/ ٩٧. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١/ ١٠١.

(٣) ينظر: الفيومي، **المصباح المنير** ١/ ٢١٧.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَسَامَ) وَ(سَوَّمَ)

أَصْلُ السَّوْمِ الذَّهَابُ في طَلَبِ الشَّيْءِ، وقَدْ يَدُلُّ على كُلٍّ مِنْ الذَّهَابِ والطَّلَبِ على انْفِرَادِهِمَا، فيُقَالُ: سَامَتِ الإِبِلُ تَسُومُ سَوْمًا إذا رَعَتْ؛ فَهِيَ سَائِمَةٌ، وأَسَامَهَا صَاحِبُها وسَوَّمَهَا: أَرْعَاهَا أَوْ أَرْسَلَها تَرْعَى. وسَامَ البَائِعُ السِّلْعَةَ سَوْمًا: عَرَضَها للبَيْعِ. والسُّومَةُ والسِّيمَى والسِّيمَاءُ والسِّيمْيَاءُ: العَلَامَةُ، وسَوَّمَ الشَّيْءَ تَسْوِيمًا؛ إذا جَعَلَ عَلَيْهِ عَلَامَةً يُعْرَفُ بِهَا[1].

ولَمْ يَرِد الفِعْلُ (أَسَامَ) إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ**﴾ [النحل: ١٠]. وأمَّا (سَوَّمَ) فوَرَدَ بِصِيغَةِ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ في أربعةِ مواضعَ[2]؛ منها: قوله تعالى: ﴿**وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ**﴾ [آل عمران: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿**بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ**﴾ [آل عمران: ١٢٥] بقراءَتَيْهِ[3].

ولا خِلَافَ في أنَّ الإِسَامَةَ في قَوْلِ اللهِ جَلَّ جَلالُهُ: ﴿**وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ**﴾ [النحل: ١٠] هِيَ الرَّعْيُ، على ما تقدَّمَ آنِفًا عندَ أهلِ اللُّغَةِ. ومعنى الزِّيادةِ فيها هُوَ الجَعْلُ على صِفَةٍ؛ فَأَسَامَ إبِلَهُ أو مَاشِيَتَهُ؛ أَيْ جَعَلَها سَائِمَةً، وسامَتْ هِيَ؛ إذَا رَعَتْ وَحْدَها حَيْثُ شاءَتْ[4].

وكَذَا لا خِلَافَ في أنَّ التَّسْوِيمَ[5] في قولِهِ تعالى: ﴿**وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ۝٨٢ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ**﴾ [هود: ٨٢، ٨٣]، وقولِهِ: ﴿**حِجَارَةً مِّن طِينٍ ۝٣٣ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ**﴾ [الذاريات: ٣٣، ٣٤]؛ مِنَ السِّيمى التي هِيَ العَلامةُ، فمعنى «مُسَوَّمة»: مُعْلَمَة بِعَلَامةٍ[6]، فالتَّضعِيفُ على هذا للجَعْلِ

---

(١) ينظر مادة (س و م): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٣/ ٧٥، ٧٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ١١٨، ١١٩. ابن سيده، **المحكم** ٨/ ٦٢٥، ٦٢٦. الراغب، **المفردات** ص: ٤٣٨. ابن منظور، **لسان العرب** ١٢/ ٣١٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٣٧٢.

(٣) ﴿**مُسَوِّمِينَ**﴾ بكَسْرِ الواوِ؛ على أنَّهُ اسمُ فاعلٍ، قرأَ بها: ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وعاصمٌ، ويعقوبُ. و﴿**مُسَوَّمِينَ**﴾ بفتحِ الواوِ؛ على أنَّهُ اسمُ مفعولٍ، وهي قراءةُ الباقينَ. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٤٢.

(٤) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٣/ ١١٥٦. أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ٣٥٧. الطبري، **جامع البيان** ١٧/ ١٧٧. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٣/ ١٩٢. النحاس، **معاني القرآن** ٤/ ٥٩. الواحدي، **التفسير البسيط** ١٣/ ٢٦. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ٥٩٧. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ٥١١. الآلوسي، **روح المعاني** ١٤/ ١٠٦.

(٥) إلا ما نقلَهُ بعضُ المفسرينَ بصيغةِ التَّمريضِ؛ مِنْ أنَّ معناه الإرسالُ، ويُضْعِفُهُ لَفْظُ الإرسالِ والإمطارِ في السِّياقِ نفسِهِ؛ لأنَّ تفسيرَ التَّسْوِيمِ بالإرسالِ يُؤَدِّي إلى التَّكرارِ.

(٦) ينظر: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٢/ ٢٤١. الطبري، **جامع البيان** ١٥/ ٤٣٧. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**

صَاحِبَ شَيْءٍ؛ أيْ أنَّ المُسَوّمَ للشَّيْءِ جَعَلَ لَهُ سِيمَى أوْ علامةً، وأَعْلَمَهُ بها.

واخْتَلَفُوا في المقصودِ بِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]؛ على ثلاثةِ أقوالٍ رئيسةٍ[١]:

القَوْلُ الأوَّلُ: أنَّهُ مِنَ العَلَامةِ؛ كما في الآيتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، فالقَوْلُ في هاتَيْنِ كالقَوْلِ في تَيْنِكَ. ولَعَلَّهُ أَظْهَرُ الأقوالِ؛ لِمُنَاسَبَتِهِ للسِّيَاقاتِ الكريمةِ، ولِاطِّرَادِهِ في المواضِعِ كُلِّها بجَلَاءٍ.

القَوْلُ الثَّانِي: أنَّهُ مِنَ السَّوْمِ الذي هُوَ الإرْسَالُ والرَّعْيُ؛ مِنْ قولِهِم: أَسَامَ الرَّجُلُ الأَنْعَامَ وسَوَّمَهَا، وعَلَيْهِ فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ التَّضْعِيفُ فيها للجَعْلِ؛ كالهمزةِ في (أَسَامَ)[٢]، ويُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ فيهِ معَ الجَعْلِ معنى التَّكثيرِ؛ باعتبارِ الكَثْرَةِ في الشَّيْءِ المُسَوَّمِ، أو باعتبارِ الكثرةِ في فعلِ التَّسْويمِ نفسِهِ[٣]، وهو أَظْهَرُ.

وضَعَّفَ الطَّبريُّ رحمه الله تعالى هذا القولَ؛ لأنَّ استعمالَ التَّسْوِيمِ لِمعنى الرَّعْيِ ليس مُسْتَفِيضًا في اللُّغَةِ؛ بلِ الأَشْهَرُ الأَشْيَعُ إذَا أُرِيدَ هذا المعنى أنْ يُعَبَّرَ عنهُ بالإسَامةِ[٤].

القَوْلُ الثَّالِثُ: أنَّ التَّسْوِيمَ هُوَ التَّحْسِينُ[٥]؛ فالمُسَوَّمُ هُوَ ذُو الحُسْنِ؛ مِنْ قولِهم: رَجُلٌ وَسِيمٌ. وعلى هذا القولِ فإنَّ أَصْلَ (سَوَّمَ): وَسَمَ، فتكونُ مِنَ بابِ المَقْلوبِ[٦]، وإذا كانت كذلك فقدِ اختلَفَتْ مادَّتَا الصِّيغَتَيْنِ.

وقد يجوز أن تَرْجِعَ إلى المعنى الأوَّل؛ كأنَّ الحُسْنَ جُعِلَ علامةً لَهُ.

هذا ما يُقَالُ في الصِّيغَتَيْنِ (أَسَامَ) و(سَوَّمَ)، واللهُ تعالى أعلمُ.

٣/ ٧٢. النحاس، **معاني القرآن** ٣/ ٣٧٢. الواحدي، **التفسير البسيط** ١١/ ٥١٦. الشربيني، **السراج المنير** ٤/ ١٠٢.

(١) ينظر: قطرب، **معاني القرآن** ٢/ ٥٦٠. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ١/ ٤٦٧. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٢/ ٣٢٥، ٤٧٠، ٤٧١. المهدوي، **التحصيل** ٢/ ١٢١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ٢٤١، ٢٤٢. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٧/ ١٦٢، ١٦٣، و٨/ ٣٥٣. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٤/ ٣٣، ٣٤، ١٩٦.

(٢) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٥٢. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٦٠.

(٣) ينظر: الرزاي، **مفاتيح الغيب** ٨/ ٣٥٣. وذكر ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣/ ١٨٢ في معنى «الخيل المُسَوَّمة» أنَّ التكثيرَ فيها باعتبار أنَّ أصحابها يتركونها في المراعي مدةً طويلةً؛ لِسَعَتِهم، وكَثْرَةِ مراعيهِم.

(٤) ينظر: **جامع البيان** ٦/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٥) وهذا القول خاصٌّ بالموضعِ الأوَّلِ فقط؛ وهو قولُهُ تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾.

(٦) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٥٢. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٦٠.

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْبَحَ) وَ(صَبَّحَ)

الصُّبْحُ والصَّبَاحُ: أَوَّلُ النَّهَارِ، وكَذَلِكَ الإِصْبَاحُ. والتَّصَبُّحُ: النَّوْمُ بالغَدَاةِ. والصَّبُوحُ: شُرْبُ الصَّبَاحِ(١).

وقَدْ وَرَدَ الفعلُ (أَصْبَحَ) واشتقاقاتُهُ في أربعةٍ وثلاثين موضعًا في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ**﴾ [المائدة: ٣٠]، وقولُهُ تعالى: ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ**﴾ [الحجر: ٨٣]. وأمَّا (صَبَّحَ) فلم يَرِدْ إلا مرةً واحدةً في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ**﴾ [القمر: ٣٨](٢).

ويُمْكِنُ القَوْلُ إنَّ صِيغَةَ (أَصْبَحَ) في جميعِ مواضِعِها لا تَخْلُو مِنْ إحْدَى حَالَيْنِ(٣):

الحالُ الأُولى: أَنْ تَكُونَ ناقِصَةً؛ بِحَيْثُ تدخلُ على الجُمْلَةِ الاسميَّةِ، فتأخُذُ اسْمًا وخَبَرًا، ولا تحتاجُ فاعِلًا أو غيرَهُ، وذلك مثل قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا**﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا**﴾ [الكهف: ٤٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿**وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا**﴾ [القصص: ١٠]. وفي هذهِ الحَالِ تكونُ بمعنى (صَارَ) مطلقًا؛ أَيْ تَحَوَّلَ مِنْ حالٍ إلى حالٍ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عنِ الوَقْتِ(٤).

الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ تَكُونَ تامَّةً؛ فتستغنيَ بالفاعلِ، وذلك كما في قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ**﴾ [الحجر: ٨٣]، وقولِهِ تعالى: ﴿**فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**﴾ [الروم: ١٧]، وقولِهِ: ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ**﴾ [الصافات: ١٣٧]، وقولِهِ: ﴿**فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ**﴾ [القلم: ٢١]. وفي هذهِ الحالِ تكونُ بمعنى الدُّخُولِ في وَقْتِ الصَّبَاحِ؛ على أنَّ الهمزةَ للدُّخُولِ، وهذا ظاهرٌ(٥).

وأمَّا التَّصْبيحُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ**﴾ [القمر: ٣٨] فَهُوَ الإِتْيَانُ أوِ المَجِيءُ صَبَاحًا؛ مِنْ قولِ العَرَب: صَبَّحْتُ فُلَانًا؛ إِذَا أَتَيْتَهُ صَبَاحًا(٦)، فيكونُ التَّضْعِيفُ في (صَبَّحَ) مُفِيدًا لِمَعْنَى الإِتيانِ في الوقتِ الذي اشْتُقَّ مِنْهُ الفِعْلُ، وهو أَحَدُ معاني صِيغةِ (فَعَّلَ)، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ.

فهذا ما يُقال في صِيغَتَيْ (أَصْبَحَ) و(صَبَّحَ)، واللهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر مادة (ص ب ح): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٤/ ١٥٤، ١٥٥. الجوهري، **الصحاح** ١/ ٣٧٩، ٣٨٠. الراغب، **المفردات** ص: ٤٧٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٣٩٩.

(٣) ينظر: العكبري، **التبيان** ١/ ٢٨٣. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٣٣٣-٣٣٥.

(٤) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٩/ ١١٥. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٤/ ١٨٨. أبو حيان، **البحر المحيط** ٣/ ٢٨٧. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٢/ ٣٥٣.

(٥) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن** ٥/ ٧. الواحدي، **الوجيز** ص: ٥٩٤، ٥٩٦. الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٦١، ٥٩٠. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٥/ ٣٠٦، ٣١٥. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ٢١٥. البقاعي، **نظم الدرر** ١١/ ٨١.

(٦) السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٣٧٥. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢١/ ١١٧. الخازن، **لباب التأويل** ٤/ ٢٢١.

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَطَاعَ) وَ(طَوَّعَ)

الطَّوْعُ: نَقِيضُ الكَرْهِ، يُقالُ: طَاعَ لِيَ الشَّيْءُ يَطُوعُ طَوْعًا؛ أَيِ انْقَادَ، فهُوَ طَائِعٌ وطَيِّعٌ. ومِثْلُهُ أَطَاعَنِي يُطِيعُنِي إِطَاعَةً وطَاعَةً؛ فَهُوَ مُطِيعٌ. ويُقَالُ: فُلَانٌ طَوْعُ يَدَيْكَ؛ إِذَا كَانَ مُنْقَادًا لَكَ[1].

وقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ (أَطَاعَ) في خَمْسَةٍ وسبعينَ موضعًا في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ**﴾ [النساء: ٨٠]، وقولُهُ: ﴿**لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ**﴾ [الحجرات: ٧]. ولَمْ يَرِدْ (طَوَّعَ) إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿**فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ**﴾ [المائدة: ٣٠][2].

وليسَ ثَمَّ خِلَافٌ في أنَّ صِيغَةَ (أَطَاعَ) في النَّظْمِ الكريمِ هي بمعنى الانقيادِ والاتِّبَاعِ والائتمارِ بالأمْرِ[3]، على ما تقدَّمَ في أَصْلِها عِنْدَ أهلِ اللُّغَةِ. والظَّاهِرُ الذي عَلَيْهِ الأَكْثَرُونَ أنَّ (أَطَاعَ) المزيدَ بالهمزةِ لُغَةٌ مِنَ المُجَرَّدِ (طَاعَ)، وكِلاهُما في المعنى سواءٌ[4]، فالزِّيادةُ للدَّلالةِ على معنى المُجَرَّدِ كما لا يَخْفَى.

وأمَّا صِيغَةُ (طَوَّعَ) في قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿**فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ**﴾ [المائدة: ٣٠] فاخْتَلَفَ أهْلُ العِلْمِ في معناها على قَوْلَيْنِ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّها بمعنى تَابَعَتْهُ وانْقادَتْ لَهُ؛ أَيْ أنَّ نَفْسَهُ أَجَابَتْهُ إِلَى ما أَرَادَ مِنْ قَتْلِ أَخِيهِ، وامْتَثَلَتْ لَهُ دُونَمَا مُمَانَعَةٍ؛ فكأنَّهُ قال: طَاعَتْ لَهُ نَفْسُهُ فِي قَتْلِ أَخِيهِ، أَوْ لِقَتْلِ أَخِيهِ، قالَهُ الفرَّاءُ وجماعةٌ[5]. وعلى هذا يكونُ (طَوَّعَ) قريبًا مِنْ (أَطَاعَ)، مَعَ مُبالغةٍ في معنى الانْقِيَادِ؛ لأنَّ (فَعَّلَ) للتَّكثِيرِ[6]، ويَتَعَيَّنُ تقديرُ حرفِ جرٍّ قبلَ قولِهِ تعالى: ﴿**قَتۡلَ أَخِيهِ**﴾؛ لأنَّ الفِعْلَ لازمٌ، فيكونُ التقديرُ كما تقدَّم: فطاعتْ لَهُ نفسُهُ وتابَعَتْهُ في

---

(١) ينظر مادة (ط و ع): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٣/ ٦٦-٦٨. الجوهري، **الصحاح** ٣/ ١٢٥٥، ١٢٥٦. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٣/ ٤٣١. ابن منظور، **لسان العرب** ٨/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٤٢٩-٤٣١.

(٣) ينظر: الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٣/ ٢٢٦، و٧/ ٢٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ٤٠٦، ٤٠٧. الراغب، **المفردات** ص: ٥٢٩. ابن العربي، **أحكام القرآن** ١/ ٥٧٣. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٨/ ٢٨٠. السمين، **عمدة الحفاظ** ٢/ ٤٢١. النخجواني، **الفواتح الإلهية** ١/ ١٦١. محمد رشيد رضا، **المنار** ٧/ ٢١٠.

(٤) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٥/ ٤٠٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ٨/ ٢٨٠. السمين، **الدر المصون** ٣/ ٢٩٦. الشهاب، **حاشية الشهاب** ٣/ ٨٢. الآلوسي، **روح المعاني** ٣/ ٢١٣.

(٥) **معاني القرآن** ١/ ٣٠٥. وينظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن** ١/ ١٦٢. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ١٦٧. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٣٨٤. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١١/ ٢٧٧. مكي، **الهداية** ٣/ ١٦٨٣. بيان الحق النيسابوري، **باهر البرهان** ١/ ٤١٨. السيواسي، **عيون التفاسير** ١/ ٢٧١.

(٦) ينظر: الراغب، **المفردات** ص: ٥٣١.

قَتْلِ أَخِيهِ، أو لِقَتْلِهِ[١].

القولُ الثَّاني: أنَّها بِمَعْنَى سَهَّلَتْ لَهُ وهَوَّنَتْ أَمْرَ القَتْلِ وحَسَّنَتْهُ، وشَجَّعَتْهُ عَلَيْهِ؛ فالتَّقْدِيرَ: جَعَلَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ سَهْلًا هَيِّنًا، قالَهُ قُطْرُبٌ وجماعةٌ[٢]. وظاهرٌ على هذا القولِ أنَّ التَّضْعِيفَ في (طَوَّعَ) للجَعْلِ؛ كأنَّ نَفْسَهُ صَوَّرَتْ لَهُ أنَّ القَتْلَ طَوْعٌ لَهُ سَهْلٌ عليهِ، والفِعْلُ مُتَعَدٍّ، فلا يلزمُ تقديرُ جارٍّ قبلَ ﴿**قَتْلَ أَخِيهِ**﴾[٣].

وهذا القولُ أَلْيَقُ بالمَقامِ مِنَ الأَوَّلِ، وأَجْلَى لِحَالِ النَّفْسِ الإِنْسَانِيَّةِ الأَمَّارةِ بالسُّوءِ، وحَالِ صاحِبِها وهُوَ يُحَاوِلُ الامتِنَاعَ عمَّا تأمُرُهُ بِهِ، ويَتَرَدَّدُ فِيهِ، وللإمامِ ابنِ عطيَّةَ كلامٌ نَفِيسٌ في معنى التَّطْوِيعِ؛ قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "**وَالمَعْنَى: أَنَّ القَتْلَ فِي ذَاتِهِ مُسْتَصْعَبٌ عَظِيمٌ عَلَى النُّفُوسِ، فَرَدَّتْهُ هَذِهِ النَّفْسُ اللَّجُوجَةُ الأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ طَائِعًا مُنْقَادًا؛ حَتَّى وَاقَعَهُ صَاحِبُ هَذِهِ النَّفْسِ**"[٤]. وكما لا يخْفَى فإنَّ التَّطْوِيعَ لا يَكَادُ يَخْلُو مِنَ التَّكْرِيرِ والتَّدْرِيجِ، كما أشارَ الإمامانِ البقاعيُّ ومحمد رشيد رضا[٥]؛ لأنَّ تَهْوِينَ العَظِيمِ ليسَ بالشَّيْءِ اليَسِيرِ، حتَّى يُمْكِنَ أنْ يَحْصُلَ دفعةً؛ بلْ يَكُونُ بَعْدَ طُولِ مُجاهَدَةٍ ومُنَازَعةٍ بَيْنَ النَّفْسِ وذِيهَا؛ وبِخَاصَّةٍ إذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنِ اسْتَمْرَأَ المَعاصِيَ واعتادَ عليها، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ٣/ ٦٧. الواحدي، **التفسير البسيط** ٧/ ٣٤١.

(٢) **معاني القرآن** ٢/ ٦٨٤. وينظر: الأخفش، **معاني القرآن** ١/ ٢٨٠. الجرجاني، **درج الدرر** ٢/ ٦٦٦. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ٣٦٦. الزمخشري، **الكشاف** ١/ ٦٢٦. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ١٤٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١١/ ٣٤٠. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٢/ ٤٣٠. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٣/ ٨٨.

(٣) ينظر: الواحدي، **التفسير البسيط** ٧/ ٣٤١. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٥/ ٣٦٦. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٦/ ١٣٨. أبو حيان، **البحر المحيط** ٤/ ٢٣٢. السمين، **الدر المصون** ٤/ ٢٤٢. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٣/ ٥١٥. القونوي، **حاشية القونوي** ٧/ ٤٤٧. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٦/ ١٧٢.

(٤) **المحرر الوجيز** ٣/ ١٤٧.

(٥) ينظر: **نظم الدرر** ٦/ ١٢١. **المنار** ٦/ ٢٨٥، ٢٨٦.

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَقَلَّ) وَ(قَلَّلَ)

القِلَّةُ: نَزَارَةُ الشَّيْءِ، وهِيَ نَقِيضُ الكَثْرَةِ، وقَدْ قَلَّ الشَّيْءُ يَقِلُّ قِلَّةً وقُلًّا؛ فَهُوَ قَلِيلٌ وقُلَالٌ، وهُمْ قَلِيلُونَ وقُلُلٌ وأَقِلَّاءُ. وقُلُّ الشَّيْءِ: أَقَلُّهُ. وأَقَلَّ الرَّجُلُ كَذَا: حَمَلَهُ ورَفَعَهُ(١).

وقَدْ وَرَدَ كُلٌّ مِنَ الفِعْلَيْنِ (أَقَلَّ) و(قَلَّلَ) في موضِعٍ واحدٍ في القرآنِ الكريمِ؛ فأمَّا (أَقَلَّ) فجاءَ فِي قولِهِ تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ**﴾ [الأعراف: ٥٧]، وأمَّا (قَلَّلَ) فَفِي قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلٗا وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا**﴾ [الأنفال: ٤٤](٢).

ولا خِلَافَ بينَ السَّادةِ المُفَسِّرِينَ وأَهْلِ اللُّغَةِ رحمهم اللهُ في أنَّ إِقْلَالَ الشَّيْءِ هو حَمْلُهُ؛ فقولُهُ تعالى: ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ**﴾ [الأعراف: ٥٧] معناهُ أنَّ الرِّيَاحَ حَمَلَتِ السَّحابَ المَلِيءَ بالمَطَرِ(٣). وإنَّما الخِلَافُ في أَصْلِ معنى الزِّيَادةِ في (أَقَلَّ)، وكَيْفَ جازَ أنْ تُطْلَقَ على الحَمْلِ والرَّفْعِ، ولأهلِ العِلْمِ في ذلك قَوْلانِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: أنَّ أَصْلَ معنى الإِقْلالِ هُوَ رُؤْيَةُ الشَّيْءِ قَلِيلًا، وإنَّما أُطْلِقَ على الحَمْلِ لأنَّ المُطِيقَ لِرَفْعِ شَيْءٍ وحَمْلِهِ يَرَاهُ قليلًا خفيفًا(٤). فكأنَّ (أَقَلَّ) على هذا بمعنى (اسْتَقَلَّ)؛ وهو رُؤْيَةُ الشَّيْءِ أوِ اعتقادُهُ قليلًا، وإنْ لَمْ يَكُنْ كذلكَ في نفسِهِ، فيرجعُ هذا المعنى إلى الجَعْلِ(٥).

القَوْلُ الثَّاني: أنَّ أَصْلَهُ وُجودُ الشَّيْءِ قليلًا؛ كأنَّ الحامِلَ لَهُ لَمَّا أَطَاقَ حَمْلَهُ وَجَدَهُ قَلِيلًا باعتبارِ قُوَّتِهِ وقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ(٦). فالهمزةُ على هذا للوجودِ.

---

(١) ينظر مادة (ق ل ل): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٨/ ٢٣٢، ٢٣٣. الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٨٠٤. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٣. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ١٢٩-١٣١. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٥٦٣.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٥١.

(٣) ينظر: الطبري، **جامع البيان** ١٢/ ٤٩٢. الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٣٤٥. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٤/ ٤٦٥. النحاس، **معاني القرآن** ٣/ ٤٥. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٥٢٣. مكي، **الهداية** ٤/ ٢٤١١. المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٤٦. الواحدي، **التفسير البسيط** ٩/ ١٨٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٦/ ٣٧٥.

(٤) ينظر: الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ١١١. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٥٨٧. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٤/ ٢٨٩. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٣/ ٧٣.

(٥) ينظر: البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٧. الطيبي، **فتوح الغيب** ٦/ ٤١٢، ٤١٣. السمين، **الدر المصون** ٥/ ٣٥٠. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ٨/ ٤٠٧. الشهاب، **حاشية الشهاب** ٤/ ٢٩٦. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٨/ ١٨٢.

(٦) ينظر: الراغب، **المفردات** ص: ٦٨١. البروسوي، **روح البيان** ٣/ ١٨٠.

وقِيلَ: بلِ اشْتِقَاقُ الكَلِمَةِ مِنَ القُلَّةِ؛ وهِيَ الجَرَّةُ الكبيرةُ التي يُقِلُّها الرَّجُلُ بِيَدَيْهِ[1]. كأنَّ (أَقَلَّ) موضوعٌ ابتداءً لهذا المعنى؛ لأنَّ القُلَّةَ إنَّما سُمِّيَتْ بِذَلكِ لأَنَّها تُقَلُّ؛ أَيْ تُحْمَلُ.

وأمَّا التَّقْلِيلُ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿**وَيُقَلِّلُكُمْ فِيٓ أَعْيُنِهِمْ**﴾ [الأنفال: ٤٤] فظَاهِرٌ أنَّ المقصودُ بِهِ جَعْلُ عَدَدِهِمْ قَليلًا في أَعْيُنِ الكافِرِينَ؛ فقد قَلَّلَ اللهُ تباركَ وتعالى عَدَدَ كُلٍّ مِنَ الجَيْشَيْنِ في عَيْنِ الآخَرِ في وقعةِ بَدْرٍ؛ لِحِكْمَةٍ مِنْهُ بالغةٍ، فالتَّضْعِيفُ في (قَلَّلَ) للجَعْلِ كما لا يخفى[2].

والصِّيغَتَانِ (أَقَلَّ) و(قَلَّلَ) وإنْ كانتا تَرْجِعانِ إلى أصلٍ واحدٍ، وتترادفانِ في لُغَةِ العَرَبِ أحيانًا، إلَّا أنَّهما مُخْتَلِفَتانِ في القرآنِ الكريمِ؛ فـ(أَقَلَّ) وردتْ بمَعْنَى حَمْلِ الشَّيْءِ أو رَفْعِهِ، و(قَلَّلَ) جاءَتْ بمَعْنَى جَعْلِ الشَّيْءِ قَلِيلًا، فهذا ما يُقالُ في الصِّيغَتَيْنِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: محمد رشيد رضا، **المنار** ٨/ ٤١٥.

(٢) ينظر: الجوهري، **الصحاح** ٥/ ١٨٠٤. ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٤٤. ابن منظور، **لسان العرب** ١١/ ٥٦٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥١٤. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٠/ ٢٧. أبو زهرة، محمد بن أحمد، **زهرة التفاسير** ٦/ ٣١٤٧، دار الفكر العربي. طنطاوي، **التفسير الوسيط** ٦/ ١١٠.

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَكْثَرَ) وَ(كَثَّرَ)

الكَثْرَةُ: نَمَاءُ العَدَدِ، وهِيَ نَقِيضُ القِلَّةِ، وقَدْ كَثُرَ الشَّيْءُ يَكْثُرُ كَثْرَةً؛ فَهُوَ كَثِيرٌ. وكُثْرُ الشَّيْءِ: أَكْثَرُهُ[1].

وَوَرَدَ الفِعْلُ (أَكْثَرَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا**﴾ [هود: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿**فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ**﴾ [الفجر: ١٢]. ووَرَدَ الفِعْلُ (كَثَّرَ) في قولِهِ تعالى: ﴿**وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ**﴾ [الأعراف: ٨٦] لا غير[2].

وقَدِ اختلَفَ السَّادةُ المفسِّرُونَ رَحِمَهُمُ اللهُ في معنى إِكْثَارِ الجِدَالِ في قولِهِ تعالى: ﴿**قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا**﴾ [هود: ٣٢]؛ ففسَّرُوه بالمُبالغةِ والتَّمادِي في الجِدَال[3]، أَوْ بإِطَالَتِهِ[4]، أوْ بالإِتْيَانِ بأنواعٍ مِنْهُ وفُنُونٍ كثيرةٍ[5]، وغيرِ ذلك. وأَشْبَهُ ما يكونُ معنى الزِّيادةِ في (أَكْثَرَ) بِحَسَبِ المَعْنَيَيْنِ الأَوَّلَيْنِ هو الجَعْلُ معَ التَّعْدِيَةِ؛ فكَثُرَ الشَّيْءُ وأَكْثَرْتُهُ أَنَا، وكأَنَّ تقديرَ الكلامِ: قد جادَلْتَنَا فجَعَلْتَ الجِدَالَ كثيرًا طَويلًا مُبَالَغًا فِيهِ. ولَيْسَ المقصُودُ أَنَّهُ كانَ قَلِيلًا فجعلَهُ نوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ كثيرًا؛ بَلِ المُرَادُ مِنْ ذلك الكنايةُ عَنْ تَمَادِيهِ وتفانِيهِ في دَعْوَتِهم؛ وتصديقُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا**﴾ [نوح: ٥]. وأمَّا على المعنى الأخيرِ؛ وهو الإتيانُ بأنواعِ الجِدالِ وفُنُونِهِ وصُنُوفِهِ، فأَقْرَبُ ما يُؤَوَّلُ بِهِ معنى الزِّيادةِ هُوَ ما ذَكَرَهُ سيبوَيْهِ وأهلُ اللغةِ[6] رحمهم الله جميعًا؛ وهو أنَّ معنى (أَكْثَرَ): جَاءَ بالكثيرِ، فَأَكْثَرَ الجِدَالَ إذا جاءَ بالكثيرِ مِنْهُ؛ أنواعٍ وألوانٍ وأصنافٍ مُخْتَلِفَةٍ. وقد تقدَّمَ ذِكْرُ هذا المعنى لصيغةِ (أَفْعَلَ) في أَوَّلِ الدِّرَاسةِ.

وما قِيلَ في (أَكْثَرَ) هُنَا يُقَالُ في قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ**﴾ [الفجر: ١٢].

واخْتَلَفُوا أيضًا في المقصودِ بالتَّكْثِيرِ في قولِهِ تبارك وتعالى: ﴿**وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ**﴾ [الأعراف:

---

(١) ينظر مادة (ك ث ر): الخليل، **العين** ٥/ ٣٤٨. الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٠٢. ابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٥٩٦.

(٣) ينظر: المهدوي، **التحصيل** ٣/ ٣٩٠. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٨/ ١٩٢. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٩/ ٢٧. أبو حيان، **البحر المحيط** ٦/ ١٤٦. السيواسي، **عيون التفاسير** ٢/ ١٩٩.

(٤) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٥٦٧. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٣٣. الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، **جامع البيان في تفسير القرآن** ٢/ ١٧٣، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

(٥) ينظر: البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٣/ ١٣٣. المهايمي، **تبصير الرحمن** ١/ ٣٤٣. ابن كمال باشا، **تفسير ابن كمال باشا** ٥/ ١٤٩. الشوكاني، **فتح القدير** ٢/ ٥٦٢.

(٦) **الكتاب** ٤/ ٦٢. وينظر: ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٤٣. ابن منظور، **لسان العرب** ٥/ ١٣٢. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط** ص: ٤٦٨. الزبيدي، **تاج العروس** ١٤/ ١٨.

٨٦]؛ أَبِالنَّسْبَةِ إلى عَدَدِ الأفْرَادِ أَنْفُسِهم؟ أَمْ بالنَّسْبَةِ إلى الأَمْوَالِ والسَّعَةِ؟ أَمْ بالنِّسْبَةِ إلى القُدَرِ والقُوَى[١]؟ أمْ غيرِ ذلك؟ فإنْ كانَ الأوَّل فالتَّقْدِيرُ: واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ قليلًا عَددُكُمْ فَجَعَلَهُ اللهُ كثيرًا. وإنْ كانَ الثَّاني فالتَّقْدِيرُ: واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ فُقَراءَ مُقِلِّينَ مُعْسِرينَ فجَعَلَكُم اللهُ أَغْنِياءَ مُكْثِرِينَ مُوسِرِينَ. وإنْ كانَ الثَّالِث فالتَّقْدِيرُ: واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ ضُعَفَاءَ فجَعَلَكُمُ اللهُ أَقْوِيَاءَ بتكْثِيرِ القُوَّةِ والعُدَّةِ فيكُمْ. وقَدْ يَجُوزُ الجَمْعُ بينَها كُلِّها[٢]؛ إذْ لا تنافِيَ ولا تَضادَّ، وكُلُّ واحدةٍ منها نعمةٌ عظيمةٌ على انْفِرَادِها تستلزمُ شُكْرَ المُنْعِمِ سُبْحانَهُ، فكيف بها مُجْتَمِعةً؟

وعلى كُلِّ حالٍ فالظَّاهِرُ أنَّ التَّضْعِيفَ في (كَثَّرَ) للجَعْلِ[٣]؛ إمَّا على صِفَةٍ؛ كالغِنَى والإكْثَارِ ونَحْوِ ذلك، وإمَّا ذَوِي شَيْءٍ؛ ككثْرَةِ العَدَدِ، أوِ القُوَّةِ، أو طُولِ الأَعْمارِ، فتكونُ قريبةً مِنْ (أَكْثَرَ). ولا يَخْفَى أنَّهُ على الجَمْعِ بَيْنَ كُلِّ ما يَجُوزُ تَكْثِيرُهُ يكُونُ التَّضْعِيفُ في (كَثَّرَ) لإفادةِ معنى التَّكْثِيرِ أيضًا[٤]؛ وهو أَنْسَبُ بمَقامِ الامتنانِ، وأَجْلَى لِتَمَامِ النِّعْمَةِ المُذَكَّرِ بِهَا.

وممَّا تقدَّمَ يتَبَيَّنُ أنَّ أَهْلَ العِلْمِ مُخْتَلِفُونَ في صِيغَتَيْ (أَكْثَرَ) و(كَثَّرَ) في اللُّغَةِ وفي القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فقدْ يُرَادُ بِـ(أَكْثَرَ) معنى الجَعْلِ حقيقةً أوْ مَجَازًا، وقَدْ يُرَادُ بِهَا المجيءُ بالكَثِيرِ. وقَدْ يُرَادُ بِـ(كَثَّرَ) معنى الجَعْلِ أيضًا، أَوْ يُرَادُ بِهَا مَعَ الجَعْلِ معنى التَّكْثِيرِ، واللهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ.

---

(١) ينظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ٣٥٥. الماتريدي، **تأويلات أهل السنة** ٤/ ٤٩٩. السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٥٣٢. الثعلبي، **الكشف والبيان** ١٢/ ٤٤٢. مكي، **الهداية** ٤/ ٢٤٤٧. الزمخشري، **الكشاف** ٢/ ١٢٨. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٣/ ٦١١. أبو حيان، **البحر المحيط** ٥/ ١٠٨. ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم** ٣/ ٤٤٧.

(٢) ينظر: البقاعي، **نظم الدرر** ٧/ ٤٦٢. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ١/ ٥٤٣.

(٣) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٠/ ١٠٣. ابن سيده، **المخصص** ٤/ ٤٣. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٥٢٦. أبو زهرة، **زهرة التفاسير** ٦/ ٢٨٩٧.

(٤) ينظر: العاني، عبد القادر بن مُلَّا حويش، **بيان المعاني** ١/ ٣٨٤، مطبعة الترقي – دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٥م.

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَمْسَكَ) وَ(مَسَّكَ)

يَدُلُّ هذا الجَذْرُ على مَعْنَى حَبْسِ الشَّيْءِ أَوْ حِفْظِهِ والتَّعَلُّقِ بِهِ، وقَدْ مَسَكَ بِالشَّيْءِ وأَمْسَكَهُ؛ إِذَا حَبَسَهُ وحَفِظَهُ، وكَذَلِكَ تَمَسَّكَ بِهِ واسْتَمْسَكَ ومَسَّكَ. وأَمْسَكَ عَنِ الكَلَامِ: سَكَتَ. والإِمْسَاكُ: البُخْلُ، ورَجُلٌ مُمْسِكٌ ومَسِيكٌ ومِسِّيكٌ؛ أَيْ بَخِيلٌ(١).

واخْتَلَفَ القُرَّاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ**﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فَقَرَأَ شُعبةُ: ﴿**يُمْسِكُونَ**﴾ مُخَفَّفًا؛ على أنَّهُ من (أَمْسَكَ)، وقَرَأَ البَاقُونَ: ﴿**يُمَسِّكُونَ**﴾ بالتَّشديدِ؛ على أنَّهُ من (مَسَّكَ). واختلفوا أيضًا في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ**﴾ [الممتحنة: ١٠]؛ فَقَرَأَهُ أبو عمرٍو، ويعقوبُ: ﴿**تُمَسِّكُواْ**﴾ بتشديدِ السِّينِ، وقَرَأَهُ البَاقُونَ بالتَّخْفِيفِ(٢). ووَرَدَ (أَمْسَكَ) عشرينَ مرَّةً أخرى في القرآنِ الكريمِ، ولم يَجِئْ (مَسَّكَ) في غيرِ هذين الموضعَيْنِ(٣).

والسَّادةُ العُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى مُخْتَلِفُونَ في هاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ؛ مِنْ حَيْثُ اتِّحَادُهُمَا في المعنى أوِ اخْتِلافُهُمَا، وذلك على ثلاثةِ أقوالٍ رئيسةٍ:

القولُ الأوَّلُ: أَنَّهُمَا لُغَتَانِ بمعنىً واحدٍ؛ وهو الاعتصامُ والتَّعلُّقُ بالشَّيْءِ(٤). وعلى هذا تكونُ الصِّيغَتَانِ (أَمْسَكَ) و(مَسَّكَ)، وكذلك الصِّيَغُ المذكورةُ أَعلاهُ؛ (مَسَكَ)، و(تَمَسَّكَ)، و(اسْتَمْسَكَ)، تكونُ كُلُّها لُغاتٍ صحيحةً فصيحةً في هذا المعنى.

القولُ الثَّاني: أنَّ (أَمْسَكَ) بمعنى المُجَرَّدِ؛ وهو مُطْلَقُ حَبْسِ الشَّيْءِ أو التَّعلُّقِ بِهِ، وأَمَّا (مَسَّكَ) فللتَّكْثِيرِ والتَّكْرِيرِ والمُبالغَةِ في معنى التَّعَلُّقِ والاعتِصَامِ(٥). وهذا المعنى يَصِحُّ في الموضِعَيْنِ الكريمَيْنِ؛ فأمَّا الأوَّلُ فظاهرٌ؛ لأنَّ التَّمَسُّكَ بكتابِ اللهِ تعالى والاعتصامَ بِهِ إِنَّمَا يكونُ بطُولِ المُلازَمَةِ والمُصَاحَبَةِ والتَّكرِيرِ للفِعْلِ

---

(١) ينظر مادة (م س ك): الجوهري، **الصحاح** ٤/ ١٦٠٨. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٣٢٠. ابن سيده، **المحكم** ٦/ ٧٣٥. الراغب، **المفردات** ص: ٧٦٨، ٧٦٩. السمين، **عمدة الحفاظ** ٤/ ٩٢، ٩٣.

(٢) ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٢٧٣، ٣٨٧.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٦٦٧.

(٤) ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ٣/ ١٥١. الطبري، **جامع البيان** ٢٣/ ٣٣٣. الأزهري، **معاني القراءات** ١/ ٤٢٩. أبو حفص النسفي، **التيسير** ٧/ ٥١، و١٤/ ٣٩٣. ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٤/ ٨٠. ابن الجوزي، **زاد المسير** ٢/ ١٦٦. العكبري، **التبيان** ١/ ٦٠٣. النسفي، **مدارك التنزيل** ١/ ٦١٦. ابن جزي، **التسهيل** ١/ ٣١١.

(٥) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢٦/ ٣١٠. مكي، **الكشف** ١/ ٤٨٢، و٢/ ٣١٩. المهدوي، **الهداية** ٢/ ٣١٠. الواحدي، **التفسير البسيط** ٩/ ٤٣٥. الرازي، **مفاتيح الغيب** ١٥/ ٣٩٦. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ٧/ ٣١٣. النيسابوري، **غرائب القرآن** ٣/ ٣٤٠. البقاعي، **نظم الدرر** ٨/ ١٤٩، و١٩/ ٥١٨، ٥١٩.

والجِدِّ فيهِ، وأمَّا الثَّاني فيجوزُ أنْ يكونَ باعتبارِ الكَثْرةِ في المُتَعَلّقِ؛ وهُوَ النِّسَاءُ الكَوافِرُ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ في الفِعْلِ نَفْسِهِ؛ كأنَّهُمْ كانوا يُبَالِغُونَ في التَّمَسُّكِ بِهِنَّ، وإبقائِهِنَّ في عِصْمَتِهم، على الرَّغْمِ مِنْ كُفْرِهِنَّ باللهِ تعالى، فنُهُوا عَنْ ذلك. على أنَّ بعضَهُمْ خَصَّ معنى التَّكْثِيرِ بموضِعِ «الأعرافِ»، وجَعَلَ (مَسَّكَ) في موضِعِ «الممتحنة» بمعنى (أَمْسَكَ)، كالقولِ الأوَّلِ[1].

القولُ الثَّالِثُ: أنَّ أَمْسَكَ بالشَّيْءِ معناهُ أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ بِنَفْسِهِ واعتَصَمَ بِهِ، وأمَّا مَسَّكَ بالشَّيْءِ فمَعْنَاهُ أَنَّهُ جَعَلَ غَيْرَهُ يُمْسِكُ بِهِ ويَتَعَلَّقُ ويَعْتَصِمُ. قالَهُ الصَّاوِي رحمه الله[2]، وعليهِ يكونُ الفرقُ بينَ الفِعْلَيْنِ أنَّ (أَمْسَكَ) فِعْلٌ لازمٌ، وهو بمعنى (مَسَكَ) الثُّلاثيّ، وأمَّا (مَسَّكَ) فمُتَعَدِّي (مَسَكَ) و(أَمْسَكَ)، ومعناهُ جَعْلُ الآخَرِ مُمْسِكًا. وهُوَ حَسَنٌ، غيرَ أنَّهُ خاصٌّ بمَوْضِعِ «الأعراف».

القولُ الرَّابِعُ: وهو خاصٌّ بموضِعِ «الأعرافِ» أيضًا؛ أنَّ (أَمْسَكَ) معناه: أَمْسَكَ عَمَلَهُ أو دينَهُ بالكتابِ؛ أيْ ضَبَطَهُما بِهِ، و(مَسَّكَ) مَعْنَاهُ: تَمَسَّكَ بالكِتَابِ، على أنَّ (أَمْسَكَ) مُتَعَدٍّ مفعولُهُ محذوفٌ، و(مَسَّكَ) على زِنَةِ (فَعَّلَ) بمعنى (تَفَعَّلَ)، وهُوَ لازمٌ على ظاهِرِهِ. ذَكَرَهُ أبو حيَّان، وتابَعَهُ السَّمِينُ وغيرُهُ[3]، رحمةُ اللهِ على الجميعِ.

هذا مجموعُ ما قِيلَ في الصِّيغَتَيْنِ، وكما هُوَ ظاهِرٌ فإنَّ هذا الموضِعَ ممَّا احْتَمَلَ الاتِّحَادَ والاخْتِلَافَ بينَهُما في المَعْنَى، وإنْ كانَ الاختِلَافُ أَرْجَحَ كِفَّةً وأَبْيَنَ وَجْهًا، واللهُ أَعْلَمُ بأسرارِ كتابِهِ.

---

(١) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ٥٦٢، و٣/ ٤٣٩. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٤/ ١٠٣، ١٠٤، و٦/ ٢٨٦. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٥٦٣، و٣/ ٧٤٢.

(٢) ينظر: **حاشية الصاوي على الجلالين** ١/ ٥٦٩.

(٣) ينظر: **البحر المحيط** ٥/ ٢١٢. **الدر المصون** ٥/ ٥٠٨، ٥٠٩. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٤/ ٣٢٤.

المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَنْعَمَ) وَ(نَعَّمَ)

النِّعْمَةُ: اسْمٌ لِكُلِّ ما أَعْطَاهُ اللهُ تعالى العَبْدَ مِنَ الآلَاءِ والمِنَنِ، وهِيَ النُّعْمَى والنَّعْمَاءُ والنَّعِيمُ أيضًا، وقَدْ أَنْعَمَ اللهُ على العَبْدِ إِنْعَامًا. والنَّعْمَةُ: التَّنَعُّمُ والتَّرَفُّهُ وطِيبُ العَيْشِ، وقَدْ نَعِمَ فُلانٌ يَنْعَمُ نَعْمَةً ومَنْعَمًا؛ فَهُوَ نَعِمٌ ونَاعِمٌ، ونَعَّمَهُ غَيْرُهُ: تَرَّفَهُ ورَفَّهَهُ[١].

وقَدْ ذُكِرَ (أَنْعَمَ) في سبعةَ عشر موضعًا في القرآنِ الكريمِ؛ منها: قولُهُ تعالى: ﴿**صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ**﴾ [الفاتحة: ٧]، وقولُهُ: ﴿**إِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِ وَجَعَلۡنَٰهُ مَثَلٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ**﴾ [الزخرف: ٥٩]. وأمَّا (نَعَّمَ) فوَرَدَ في موضعٍ واحدٍ فقط؛ وهو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ**﴾ [الفجر: ١٥][٢].

وبهذا التَّقْدِيمِ يَظْهَرُ أنَّ الإنْعامَ أَعَمُّ وأَشْمَلُ مِنَ التَّنْعِيمِ؛ إذِ التَّنْعِيمُ خاصٌّ بِمَا يَجْعَلُ الحياةُ لَيِّنَةً والعَيْشَ رَغَدًا؛ وهُوَ المَالُ والجَاهُ وما يتَّصِلُ بِهِمَا، وأمَّا الإنْعَامُ فعامٌّ في كُلِّ ما يُسَمَّى نِعْمَةً أو مِنَّةً، وأَجَلُّها على الإطلاقِ نِعْمَةُ الإسْلامِ. فهذا فَرْقُ ما بينَ الصِّيغَتَيْنِ على الإجْمَالِ، وأمَّا على التَّفْصِيلِ فيُقَال: إنَّ صيغَةَ (أَنْعَمَ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ النِّعْمَةِ بَكَسْرِ النُّونِ، ومعناها المَنُّ والتَّفَضُّلُ والإحسَانُ[٣]، وقِيلَ إنَّ أَصْلَ معناها المبالغةُ والزِّيادةُ؛ مِنْ قولِهِم: فَعَلْتُ كَذَا فأَنْعَمْتُ فيهِ؛ إذا بالَغْتَ وزِدْتَ[٤].

وذَكَرَ المفسِّرونَ رَحِمَهُمُ اللهُ أنَّ الهمزةَ في (أَنْعَمَ) في الأصْلِ للجَعْلِ والتَّعْدِيةِ؛ أيْ جَعْلِ المفعولِ صاحبَ نِعْمَةٍ، فكانَ الأصلُ أَنْ يتعدَّى بنفسِهِ، ولكنْ لَمَّا تَضَمَّنَ معنى التَّفَضُّلِ عُدِّيَ بحرفِ الجَرِّ[٥]. وعلى أنَّ أصلَها الزِّيادةُ والمبالغةُ يجوزُ أنْ تكونَ الصِّيغَةُ موضوعةً ابتداءً لهذا المعنى.

وأمَّا صِيغَةُ (نَعَّمَ) فهي عند الأكْثَرِينَ[٦] مُشْتَقَّةٌ مِنَ النَّعْمَةِ بِفَتْحِ النُّونِ؛ وهِيَ التَّرَفُ واليَسَارُ ورَغَدُ العَيْشِ،

---

(١) ينظر مادة (ن ع م): الأزهري، **تهذيب اللغة** ٣/ ٩، ١٠. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٥/ ٤٤٦. ابن سيده، **المحكم** ٢/ ١٩٣-١٩٥. ابن منظور، **لسان العرب** ١٢/ ٥٧٩-٥٨١.

(٢) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٠٧.

(٣) ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ١/ ١٨. الواحدي، **التفسير البسيط** ١/ ٥٢٥. الراغب، **تفسير الراغب** ١/ ٦٤. البغوي، **معالم التنزيل** ١/ ٥٤. أبو حفص النسفي، **التيسير** ١/ ١٥٥. المنتجب، **الكتاب الفريد** ٢/ ١٠٢.

(٤) ينظر: الثعلبي، **الكشف والبيان** ٢/ ٤٥٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط** ١/ ٤٦. السمين، **الدر المصون** ١/ ٦٨. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ١/ ٩٨. القونوي، **حاشية القونوي** ١/ ٢٥٨. توفيق أسعد، **صيغة أفعل ودلالاتها** ص: ٢٨٥.

(٦) وبعضُهُم يُسَاوي بينَ الصِّيغَتَيْنِ ويجعلهما منَ النِّعْمةِ؛ كأنَّهما للجَعْلِ كلتَيْهِما. ينظر: السمرقندي، **بحر العلوم** ٣/ ٥٧٩. الواحدي، **التفسير البسيط** ٢٣/ ٥٠٨. المهايمي، **تبصير الرحمن** ٢/ ٤٠١. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ٣٠/ ٣٢٩.

فمَعْنَى التَّنْعِيمِ: التَّوْسِعَةُ في الرِّزْقِ والمَالِ، والغِنَى واليَسَارِ؛ بحَيْثُ يَصِيرُ المُنَعَّمُ مُتْرَفًا مُتَرَفِّهًا بسبب ذلك، لا يَلْحَقُهُ تَعَبٌ، ولا يَلْقَى مَشَقَّةً[١]. واختَلَفُوا في التَّضْعيفِ فيها؛ فقيلَ إنَّهُ للجَعْلِ؛ أي الجَعْلِ ذا نَعْمَةٍ أو ثَرْوَةٍ أو رفاهيةٍ[٢]، أو جَعْلِهِ ناعمًا مُتَنَعِّمًا[٣]. وقِيلَ إنَّهُ للتَّكثيرِ؛ على معنى: أكْثَرَ مِنَ النِّعَمِ عَلَيْهِ[٤]، كأنَّهُ مُبالغةٌ في الإنعامِ.

ولَمَّا كانتِ النَّعْمَةُ جُزْءًا مِنَ النِّعْمَةِ وبَعْضَها كانَ التَّنْعيمُ بَعْضَ الإنْعَامِ، فهذا تفصيلُ ما أُجْمِلَ آنفًا. وعلى الأحوالِ كُلِّها فالصِّيغَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ وإنْ كانَ الظَّاهِرُ اتِّفاقَهُما، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) ينظر: الهواري، **تفسير كتاب الله العزيز** ٤/ ٤٥٥. الطبري، **جامع البيان** ٢٤/ ٤١٢. البيضاوي، **أنوار التنزيل** ٥/ ٣١٠. البقاعي، **نظم الدرر** ٢٢/ ٣٣. الشربيني، **السراج المنير** ٤/ ٥٣٣. أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** ٨/ ٣٨٦. الصاوي، **حاشية الصاوي على الجلالين** ٤/ ٣٦٨.

(٢) ينظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز** ٨/ ٦١٠. الفيومي، **المصباح المنير** ٢/ ٦١٤. النيسابوري، **غرائب الفرقان** ٦/ ٤٩٧.

(٣) ينظر: أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٥/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: السيواسي، **عيون التفاسير** ٤/ ٣٠٦.

المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَوْفَى) وَ(وَفَّى)

أَصْلُ الوَفَاءِ هُوَ الكَمَالُ والتَّمَامُ، يُقَالُ: وَفَى الشَّيْءُ –مِنْ بَابِ وَعَدَ– يَفِي وُفِيًّا: تَمَّ؛ فَهُوَ وَافٍ، ووَفَى الرَّجُلُ بِعَهْدِهِ وَفَاءً، وأَوْفَى إيفَاءً: حَافَظَ عَلَيْهِ وأَنْجَزَهُ؛ فهو وَفِيٌّ(١).

وقد اخْتَلَفَ القُرَّاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ**﴾ [الحج: ٢٩]؛ فَقَرَأَ شُعْبَةُ عن عاصمٍ: ﴿**وَلْيُوَفُّواْ**﴾ بالتَّشْدِيدِ؛ على أنَّهُ مضارعُ (وَفَّى)، وقَرَأَ الباقونَ: ﴿**وَلْيُوفُواْ**﴾ بِالتَّخْفِيفِ؛ مِنْ (أَوْفَى)(٢). ووَرَدَ (أَوْفَى) واشْتِقَاقَاتُهُ في ثمانيةَ عَشَرَ مَوْضِعًا غير هذا؛ منها: قوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ**﴾ [المائدة: ١]، ووَرَدَ (وَفَّى) واشْتِقَاقَاتُهُ في تِسْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا؛ من ذلك: قوله تعالى: ﴿**وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ**﴾ [النجم: ٣٧](٣).

وللسَّادةِ العُلَماءِ مذاهبُ في العَلَاقةِ بينَ صِيغَتَي (أَوْفَى) و(وَفَّى)، يُمْكِنُ تلخيصُها فيما يأتي:

المذهبُ الأَوَّلُ: أنَّ (أَوْفَى) و(وَفَّى) لُغَتَانِ فاشِيَتَانِ مشْهُورتَانِ، وهُمَا بمعنىً، وكِلْتاهُما تَرِدُ لازِمَةً ومُتعَدِّيةً(٤). على أنَّ وُرُودَ (أَوْفَى) لازمةً في القُرْآنِ الكريمِ أَكْثَرُ، ووُرُودَ (وَفَّى) مُتَعَدِّيَةً أَكْثَرُ. فإذا ورَدَتِ الصِّيغَتَانِ لازِمَتَيْنِ فالظَّاهِرُ أنَّهُما بمعنى المُجَرَّدِ (وَفَى) بناءً على هذا المَذْهَبِ؛ وذلك كقولِهِم: وَفَى بِعَهْدِهِ، وأَوْفَى بِهِ، ووَفَّى، كُلُّهُ سواءٌ. وإذا وَرَدَتَا مُتَعَدِّيَتَيْنِ كانَتَا منْقُولَتَيْنِ عنِ المُجَرَّدِ، مُفيدَتَيْنِ لِمَعْنَى الجَعْلِ؛ كقولِهِم: وَفَى الشَّيْءُ؛ إذا اكْتَمَلَ، وأَوْفَيْتُهُ ووفَّيْتُهُ؛ إذا أَكْمَلْتَهُ.

المذهبُ الثَّاني: أنَّ في (وَفَّى) معنى التَّكثيرِ والتَّكريرِ والمبالغةِ، وأمَّا (أَوْفَى) فَعَلى ما تقدَّمَ في المذهب الأَوَّلِ(٥). وعلى هذا يكونُ معنى التَّكْثيرِ مُصَاحِبًا لِصِيغَةِ (وَفَّى) في جميعِ مواضِعِها؛ سواءً كانت لازِمةً؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿**وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ**﴾ [النجم: ٣٧] على أَحَدِ وَجْهَيْهِ، أَوْ مُتَعَدِّيَةً؛ كما في قولِهِ تعالى:

---

(١) ينظر مادة (و ف ي): الأزهري، **تهذيب اللغة** ١٥/ ٤١٩. ابن فارس، **مقاييس اللغة** ٦/ ١٢٩. الراغب، **المفردات** ص: ٨٧٨.

(٢) وقد قرأ ابنُ ذكوان بقراءةِ العامَّةِ، غير أَنَّهُ كَسَر اللامَ فيها. ينظر: ابن الجزري، **النشر** ٢/ ٣٢٦.

(٣) ينظر: عبد الباقي، **المعجم المفهرس** ص: ٧٥٦، ٧٥٧.

(٤) ينظر: ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها** ٢/ ٧٦، ٧٧. أبو علي الفارسي، **الحجة** ٥/ ٢٧٥، ٢٧٦. ابن إدريس، **الكتاب المختار** ص: ٥٧٦. ابن أبي مريم، **الموضح** ٢/ ٨٧٨. وفي التفسير: أبو حفص النسفي، **التيسير** ١٠/ ٤٩٤، و١٤/ ١٣٧. السمين، **الدر المصون** ١/ ٣١٢، ٣١٣، و٨/ ٢٦٨. ابن عاشور، **التحرير والتنوير** ١٧/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: النحاس، **إعراب القرآن** ١/ ٤٩، و٤/ ١٨٦. مكي، **الكشف** ٢/ ١١٧. المنتجب، **الفريد** ١/ ٢٤٢. ابن التمجيد، **حاشية ابن التمجيد** ٥/ ٤٥٥، و١٨/ ٢٩٥. البقاعي، **نظم الدرر** ٤/ ١٠٤، و١٩/ ٧١. شيخ زاده، **حاشية شيخ زاده** ٢/ ٩، و٨/ ٢٣. القونوي، **حاشية القونوي** ٣/ ٢٢٤، و٥/ ٤٥٥، و١٨/ ٢٩٥.

﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾ [النور: ٢٥]، وتكونُ صِيغةُ (أَوْفَى) بمعنى المُجَرَّدِ تارةً؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، ومنقولَةً عَنْهُ تارةً أُخْرَى؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

المذهبُ الثَّالِثُ: وهو مذْهَبُ مَنْ فَرَّقَ بينَ حَالَيِ اللُّزُومِ والتَّعَدِّي للصِّيغَتَيْنِ؛ فإنْ كانتا لازِمَتَيْنِ كانتْ (أَوْفَى) بمعنى المُجَرَّدِ، و(وَفَّى) للتَّكثيرِ والمُبالغةِ، وإنْ كانتا مُتَعَدِّيَتَيْنِ كانتا منقُولَتَيْنِ عنِ المُجَرَّدِ، ولَمْ تُفِدْ (وَفَّى) التكثيرَ[1]؛ وذلك كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور: ٣٩]. وهذا راجعٌ إلى الضَّابِطِ الذي وَضَعُوهُ في إفادةِ التَّضْعِيفِ في (فَعَّلَ) مَعْنَى التَّكْثِيرِ.

ولَعَلَّ المذهبَ الثَّاني هو الأَظْهَرُ؛ إذْ لا مانِعَ مِنْ مُصَاحَبَةِ معنى التَّكْثيرِ لِصِيغةِ (وَفَّى) في حَالِ لُزومِها وفي حالِ تَعَدِّيها، وإنْ كانت زيادةُ المبنى دالَّةً على زيادةٍ في المعنى ولَوْ يسيرةً فالأَوْلَى أَنْ تُحْمَلَ كَلِمَاتُ القُرآنِ الكريمِ على ذلكَ، وألَّا يُقالَ إنَّها كُلَّها مترادفةٌ متساوِيَةٌ في المعنى. وأيضًا فإنَّ بينَ (أَوْفَى) و(وَفَّى) فَرْقًا آخَرَ غيرَ ما ذُكِرَ؛ وهو أنَّ (وَفَّى) في جُلِّ المواضِعِ التي تَرِدُ فيها مُتَعَدِّيَةً تكونُ مُتَعَدِّيَةً إلى مفعولَيْنِ اثْنَيْنِ ولا تَكْتَفِي بمفعولٍ واحدٍ؛ وذلك لتَضمُّنِها معنى الإعْطَاءِ أوِ التَّأْدِيَةِ؛ كأنَّ المعنى فيها: أَعْطاهُ الشَّيْءَ وافيًا تامًّا أو أدَّاهُ إلَيْهِ كذلك، ولَيْسَ كَذَلكِ صِيغَةُ (أَوْفَى)؛ فإنَّهَا لَمْ تتَعَدَّ في القُرْآنِ الكريمِ لأَكْثَرَ مِنْ مفعولٍ واحدٍ، واللهُ تعالى أَعْلَمُ بأسرارِ كتابِهِ.

---

(١) وهو ظاهرُ مذهب الزمخشري، **الكشاف** ٤/ ٤٢٧. والبيضاوي، **أنوار التنزيل** ١/ ٧٥. وغيرهما.

الخاتمة

الحَمْدُ للهِ على مَنِّهِ وعَوْنِهِ وتَيْسِيرِهِ، وأَسْأَلُهُ تعالى أنْ يَتَقَبَّلَ هذا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِهِ الكريمِ، وأنْ يَنْفَعَ بِهِ طَلَبَةَ العِلْمِ أَجْمَعِين، ويَسْتُرَ مَا فِيهِ مِنْ تَقْصِيرٍ أوْ زَلَلٍ، ويتَجَاوَزَ عَنْهُ؛ إنَّهُ هُوَ الغَفُورُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ.

وفي ختامِ هذهِ الدِّراسةِ هذا تسجيلٌ لأهمِّ الخُلَاصاتِ وأَبْرَزِ النَّتائِجِ التي تَوَصَّلَتْ إلَيْها، مَعَ ذِكْرٍ لِبَعْضِ التَّوْصِيَاتِ.

الخُلَاصَةُ والنَّتائج

١. أَحْصَتْ هذهِ الدِّرَاسةُ وُرُودَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) **لِخَمْسَةٍ وسَبْعِينَ** جَذْرًا لُغَوِيًّا فِي القُرآنِ الكريمِ، وذلك على النَّحْوِ الآتي: جاءَتْ الصِّيغَتَانِ مقروءًا بهما في الكلمةِ نفسِها في **اثْنَيْنِ وعِشْرِينَ جَذْرًا**، واجْتَمَعَتَا في الموضِعِ نفسِهِ في **جَذْرَيْنِ اثْنَيْنِ**، وكانَ أكثرُ وُرُودِهما منفرِدَتَيْنِ؛ وذلك في **وَاحِدٍ وخَمْسِينَ جَذْرًا**.

٢. أَكْثَرُ المواضِعِ التي حُكِيَ فِيهَا اتِّحادُ المَعْنَى بَيْنَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) هي المواضِعُ التي وَرَدَتْ قِراءَتُها بالصِّيغَتَيْنِ معًا، وكذا التي اجتمعتْ فيها الصِّيغَتَانِ في الآيةِ نفسِها. وأكثرُها تباينًا في المعنى عِنْدَ السَّادةِ المُفَسِّرينَ هِيَ المواضِعُ المُتَفَرِّقةُ.

٣. وَرَدَتْ صِيغَةُ (أَفْعَلَ) في القرآنِ الكريمِ لمعانٍ عِدَّةٍ؛ أشهرُها: الجَعْلُ أوِ النَّقْلُ، والمُصادفةُ، والصَّيْرُورةُ، والدُّخُولُ، وبمعنى المُجَرَّدِ (فَعَلَ)، وللإغناءِ عَنْهُ.

٤. ووَرَدَتْ صِيغَةُ (فَعَّلَ) أيضًا لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ أَبْرَزُها: التَّكْثيرُ، والتَّدْريجُ، والجَعْلُ، والنِّسْبَةُ، والدُّعَاءُ.

٥. أكْثَرُ المعاني اشتراكًا بينَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) هُوَ معنى الجَعْلِ أوِ التَّعْدِيةِ، وحَوْلَهُ يَدُورُ كُثْرُ الخِلافِ بينَ أَهْلِ العِلْمِ في الصِّيغَتَيْنِ.

٦. تختلفُ تعبيراتُ المُفَسِّرينَ واللُّغَوِيِّينَ عَنْ مَعْنَى النَّقْلِ أَوِ التَّعْدِيَةِ في الصِّيغَتَيْنِ؛ فبَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ بهَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وبَعْضُهُمْ يُعَبِّرُ بالجَعْلِ، وبَعْضُهُمْ بالتَّصْيِيرِ. ولَعَلَّ أَدَقَّ هذهِ المُصْطَلَحاتِ هُوَ الجَعْلُ؛ إذْ قَدْ تَقَدَّم أنَّ التَّعْدِيَةَ إنَّمَا هي وظيفةٌ نَحْوِيَّةٌ بَحْتَةٌ؛ بِتَصْيِيرِ الفَاعِلِ مَفْعُولاً بِهِ، وأمَّا المَعْنَى الَّذِي أَفَادَتْهُ هَذِهِ العَمَلِيَّة فَهُوَ الجَعْلُ، ولِأَنَّ مُصْطَلَحَ الصَّيْرُورةِ أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ على الأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ التي تُفِيدُ صَيْرُورَةَ الفَاعِلِ ذَا شَيْءٍ أَوْ شِبْهَ شَيْءٍ أَوْ نَحْوَ ذلك، لَا أنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إلى تِلْكَ الحَالِ، فهو وإنْ كانَ صَحِيحًا في أَصْلِهِ، إلَّا أَنَّ عُرْفَ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ على خِلَافِهِ، ولِذَلِكَ كَانَ أَشْبَهَ المُصْطَلَحَاتِ بالمَعْنَى المَقْصُودِ هُوَ الجَعْلُ.

٧. لَيْسَ عِندَ السَّادةِ العُلَمَاءِ قواعدُ حَوْلَ مَجِيءِ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) بِمَعْنىً واحدٍ أوْ بِمَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، إلَّا مَا نَصَّ علَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ، وأبو حَيَّانَ، والسَّمينُ، وغيرُهم؛ مِنْ أنَّ مَعْنَى التَّضْعِيفِ فِي

(فَعَّلَ) يَعْتَمِدُ على لُزُومِ فِعْلِهِ المُجَرَّدِ أوْ تَعَدِّيهِ؛ فإنْ كانَ لازمًا وصارَ مُتَعَدِّيًا بَعْدَ الزِّيادةِ فإنَّ التَّضْعِيفَ حينئذٍ بمَعْنَى الهَمْزَةِ؛ وهو التَّعْدِيةُ، وإنْ كانَ في الأَصْلِ لازِمًا أوْ مُتَعَدِّيًا ولَمْ تَتَغَيَّرْ حالُهُ بَعْدَ الزِّيادةِ كانَ التَّضْعِيفُ للتَّكْثيرِ، واخْتَلَفَتِ الصِّيغَتَانِ فِي المَعْنَى غَالِبًا.

٨. اختلَفَتْ مواقفُ المُفَسِّرِينَ مِنَ المواضِعِ التي ظاهِرُها اتِّحادُ المعنى بينَ الصِّيغَتَيْنِ؛ فمذهبُ أبي حيَّان هو المُسَاواةُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ دائمًا، وأمَّا ابنُ عطيَّةَ، والسَّمينُ، وشيخ زاده، فَمَعَ أنَّهم نَصُّوا على القاعدةِ وانتصرُوا لَهَا إلَّا أنَّهم خالفوها في مواضِعَ متعدِّدَةٍ، فليس لهم مَذْهَبٌ ثابِتٌ.

٩. الغالِبُ في مذهبِ البقاعيِّ، وكَذَا القونويِّ، ومحمد رشيد رضا هُو التَّفْرِقَةُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ. وهذا هو الظاهرُ في موقفِ الطَّبَرِيِّ في المواضِعِ القليلةِ التي تكلَّمَ فيها.

١٠. الطابعُ الغالِبُ على مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ هُوَ المُسَاواةُ بينَ صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ).

١١. عُلَماءُ تَوجيهِ القراءاتِ مُنْقَسِمُون إلى فَرِيقَيْنِ؛ الأوَّل: القائِلُونَ باتِّحادِ الصِّيغَتَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ غالبًا؛ كالأزهريِّ، وأبي عَلِيٍّ، والمَهْدَوِيِّ، وابنِ أبي مَرْيَمَ. والثَّاني: القائلُونَ باختلافِ الصِّيغَتَيْنِ في الأَعَمِّ الغَالِبِ؛ كابْنِ خالَوَيْهِ، وابنِ إدْرِيسَ، وابنِ زَنْجَلةَ، ومَكِّيٍّ.

١٢. إذا كانتْ تَعْدِيَةُ الفِعْلِ بِالتَّضْعِيفِ وبِالهَمْزَةِ على حَدٍّ سَوَاءٍ فالأَظْهَرُ واللهُ أعلمُ أَنْ يُحْمَلَ المَزِيدُ بالهَمْزَةِ على أَصْلِ مَعْنَى النَّقْلِ؛ وهُوَ الجَعْلُ، ويُحْمَلَ المُضَعَّفُ على التَّكْثِيرِ أَوْ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مَعَانٍ، مَا أَمْكَنَ ذَلِكَ؛ لأنَّ العُدُولَ عَنِ الأَصْلِ الأَصِيلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ المَوَاضِعِ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِنُكْتَةٍ بَلَاغِيَّةٍ، أَوْ لَطِيفَةٍ دَلَالِيَّةٍ. أَمَّا إِذَا امْتَنَعَ كَوْنُ الهَمْزَةِ في فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ للتَّعْدِيَةِ، إِمَّا لِقِيَاسٍ أَوْ سَمَاعٍ، فحينئذٍ يتعيَّنُ غالبًا أَنْ يكونَ التَّضْعِيفُ للتَّعْدِيَةِ، مَعَ عَدَمِ امتناعِ أَنْ يُصَاحِبَهَا التَّكثيرُ.

١٣. الصِّيَغُ الصَّرْفِيَّةُ والاشْتِقَاقِيَّةُ في القُرآنِ العَظِيمِ تَحْمِلُ رسائلَ عظيمةً في مبانيها ومعانيها، وهو ما تَحَقَّقَ في الدِّرَاسَةِ وظَهَرَ واضحًا جَلِيًّا.

١٤. كُلُّ قراءةٍ مِنَ القراءاتِ المتواترةِ في القُرآنِ الكريمِ هي بمثابةِ آيةٍ مُسْتَقِلَّةٍ؛ ومِنْ أجلِ ذلك فإنَّ كُلَّ واحدةٍ منها تَحْمِلُ معنىً مغايرًا للأُخْرَى، ومُكَمِّلًا لَهُ في الوَقْتِ نَفْسِهِ.

١٥. أثبتَتْ هذه الدِّراسةُ إعجازَ القُرْآنِ العظيمِ الباهرَ في تَنَوُّعِ صِيَغِهِ الصَّرْفِيَّةِ وتَعَدُّدِ معانيها ودلالاتِها، وأنَّ الصِّيغَةَ في المواضِعِ الكريمةِ لا تُغْنِي عَنْهَا أيُّ صِيغَةٍ أُخْرَى، ولا تُؤَدِّي معناها.

١٦. لا تَرَادُفَ في القُرْآنِ الكريمِ، وهذا ظاهرٌ بَيِّنٌ في الدِّرَاسَة؛ وبخاصَّةٍ بَيْنَ الصِّيَغِ المُخْتَلِفَةِ في أَوْزانِها؛ لأنَّهُ إِنْ كانَ اختلافُ حَرَكةِ حَرْفٍ في الكَلِمَةِ الواحدةِ مُؤَدِّيًا إلى تَغَيُّرٍ في المَعْنَى والدَّلالة، فَلَأَنْ يَكُونَ ذلكَ في اخْتِلَافِ وَزْنِ الكَلِمَةِ كُلِّها أَوْلَى وأَظْهَرُ.

التَّوْصِيَات

بَعْدَ البحثِ في هذا الموضوعِ فإنَّ الباحثةَ تُوصِي بالآتي:

١. أنْ يقومَ بَعْضُ طَلَبَةِ العِلْمِ بعَمَلِ دِرَاسةٍ مُسْتَقِلَّةٍ تُوازِنُ بينَ الصِّيغَتَيْنِ الصَّرْفِيَّتَيْنِ (فَعَّلَ) و(تَفَعَّلَ)؛ مِنْ حيثُ نقاطُ الالتقاءِ والافتراقِ في الدَّلالةِ. وكذا بينَ صِيغَتَيْ (افْتَعَلَ) و(تَفَاعَلَ).

٢. أنْ يُولِيَ طَلَبَةُ العِلْمِ اللُّغَةَ بعُلُومِها المُخْتَلِفَةِ؛ الصَّرفِ والنَّحْوِ والبَلاغةِ، الاهتمامَ اللائِقَ بِهَا؛ لأنَّهَا العُمْدَةُ في فَهْمِ كلامِ اللهِ تعالى.

فهرس الآيات الكريمة

#	الآية أو جزء منها	رقمها	السورة	رقم الصفحة
١.	﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾	٧	الفاتحة	١٩٠
٢.	﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾	٢٤	البقرة	١٣٧
٣.	﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗا﴾	٢٦	البقرة	٣٤
٤.	﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ﴾	٢٨	البقرة	١١٣
٥.	﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾	٤٠	البقرة	١٩٣
٦.	﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾	٤٩	البقرة	٧٣
٧.	﴿وَإِذۡ فَرَقۡنَا بِكُمُ ٱلۡبَحۡرَ فَأَنجَيۡنَٰكُمۡ﴾	٥٠	البقرة	٧٣
٨.	﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ﴾	٦٨	البقرة	١٦٦
٩.	﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ﴾	٧١	البقرة	١٢٧، ١٧٦
١٠.	﴿قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾	٧٦	البقرة	١٠٨
١١.	﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾	٩٠	البقرة	٧٥
١٢.	﴿قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾	١١٨	البقرة	١٦٥
١٣.	﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾	١٢٦	البقرة	٦٢
١٤.	﴿وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ﴾	١٢٨	البقرة	١٢٦
١٥.	﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ﴾	١٣٢	البقرة	٨٨، ٨٩، ٩٠
١٦.	﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	١٥٥	البقرة	٩٩
١٧.	﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ﴾	١٨١	البقرة	٨٩
١٨.	﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا﴾	١٨٢	البقرة	٨٨، ٨٩
١٩.	﴿وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ﴾	١٨٥	البقرة	٦٠
٢٠.	﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾	١٨٨	البقرة	١٢٤
٢١.	﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	١٩٥	البقرة	١٠٥، ١٥٨، ١٥٩
٢٢.	﴿إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾	٢٣٣	البقرة	١٢٨
٢٣.	﴿فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ﴾	٢٣٥	البقرة	١٤٣
٢٤.	﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾	٢٤٥	البقرة	١٣٢

٢٥.	﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾	٢٥٥	البقرة	١١٩
٢٦.	﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾	٢٥٦	البقرة	١٠٦
٢٧.	﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾	٢٥٩	البقرة	٨٤
٢٨.	﴿وَٱللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَن يَشَآءُ﴾	٢٦١	البقرة	١٣٣
٢٩.	﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾	٢٧٦	البقرة	١٧٧
٣٠.	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	٢٧٩	البقرة	٩٤
٣١.	﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾	٢٨٢	البقرة	٢٥
٣٢.	﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	٣	آل عمران	٧٥، ٧٧
٣٣.	﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٧	آل عمران	١١١
٣٤.	﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾	١٤	آل عمران	١٣٩، ١٧٩، ١٨٠
٣٥.	﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾	٢٠	آل عمران	١٢٧
٣٦.	﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢١	آل عمران	١٦٧، ١٦٨
٣٧.	﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾	٢٦	آل عمران	١٧٤، ١٧٥
٣٨.	﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾	٣٧	آل عمران	٥٨
٣٩.	﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾	٤٤	آل عمران	١٥٨
٤٠.	﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ﴾	٤٩	آل عمران	٩٧
٤١.	﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٨٣	آل عمران	١٢٦
٤٢.	﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾	١٠٣	آل عمران	١٨١
٤٣.	﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾	١٢٤	آل عمران	٧٥
٤٤.	﴿بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾	١٢٥	آل عمران	١٧٩، ١٨٠
٤٥.	﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ﴾	١٥١	آل عمران	١٥٨
٤٦.	﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ﴾	١٥٣	آل عمران	١٦٧، ١٦٨
٤٧.	﴿إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾	١٩٤	آل عمران	١١٩
٤٨.	﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾	١٩	النساء	١٦٥
٤٩.	﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾	٢٤	النساء	١٧٢
٥٠.	﴿أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾	٢٥	النساء	١٧٢، ١٧٣
٥١.	﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾	٢٦	النساء	١٦٥

٥٢.	﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾	٣٠	النساء	٣٢
٥٣.	﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٥٦	النساء	١٣، ٣٣
٥٤.	﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	النساء	١١١، ١١٢، ١٢٨
٥٥.	﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾	٧٧	النساء	٦٣
٥٦.	﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾	٨٠	النساء	١٨٢
٥٧.	﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾	٨١	النساء	١٤٣
٥٨.	﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾	٨٦	النساء	١١٣
٥٩.	﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾	٩٢	النساء	١٢٨
٦٠.	﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾	١٠٢	النساء	١٣٧
٦١.	﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾	١١٩	النساء	١٦٠، ١٦١
٦٢.	﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾	١٢٠	النساء	١٦٠
٦٣.	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾	١٢٥	النساء	١٢٧
٦٤.	﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾	١٣٦	النساء	٧٥
٦٥.	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾	١	المائدة	١٩٢
٦٦.	﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	المائدة	٦٠
٦٧.	﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾	٥	المائدة	١٧٣
٦٨.	﴿وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾	١٤	المائدة	٦٩
٦٩.	﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾	١٥	المائدة	١٦٦
٧٠.	﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ﴾	٣٠	المائدة	١٨٢
٧١.	﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾	٤٣	المائدة	١١١، ١١٢
٧٢.	﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾	٤٨	المائدة	٦٩
٧٣.	﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ﴾	٨٥	المائدة	١٦٧
٧٤.	﴿وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ﴾	١١٠	المائدة	٩٧، ١٦٥
٧٥.	﴿إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾	١١٥	المائدة	٧٥
٧٦.	﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾	٦	الأنعام	٦٤
٧٧.	﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾	١٦	الأنعام	١٦٥
٧٨.	﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾	٣٣	الأنعام	٥٣

٧٩.	﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۖ﴾	٣٧	الأنعام	٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨١
٨٠.	﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾	٦٣	الأنعام	٧١، ٧٤
٨١.	﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ﴾	٦٤	الأنعام	٧١، ٧٤
٨٢.	﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾	٦٨	الأنعام	٢٨
٨٣.	﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾	٩٨	الأنعام	٨٣
٨٤.	﴿فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَا﴾	١٠٤	الأنعام	١٠١
٨٥.	﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗا﴾	١١٤	الأنعام	٧٥
٨٦.	﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ﴾	١٤١	الأنعام	٨٣
٨٧.	﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾	١٥١	الأنعام	٩٠
٨٨.	﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾	١٥٢	الأنعام	١٩٣
٨٩.	﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	١٠	الأعراف	٦٥
٩٠.	﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾	٢١	الأعراف	١٢٥
٩١.	﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖ﴾	٢٢	الأعراف	١٢٤، ١٢٥
٩٢.	﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٤٤	الأعراف	٩٤
٩٣.	﴿فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا﴾	٥١	الأعراف	١٥٠
٩٤.	﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾	٥٤	الأعراف	٤٩
٩٥.	﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾	٥٧	الأعراف	١٨٤
٩٦.	﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾	٦٢	الأعراف	١٧
٩٧.	﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾	٦٨	الأعراف	١٧
٩٨.	﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡ﴾	٨٦	الأعراف	١٨٦
٩٩.	﴿أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ﴾	١٥٠	الأعراف	٣٦
١٠٠.	﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	١٧٠	الأعراف	١٨٨
١٠١.	﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾	١٧٦	الأعراف	١١٦
١٠٢.	﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ﴾	١١	الأنفال	٤٩، ٥١، ٥٢
١٠٣.	﴿ذَٰلِكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾	١٨	الأنفال	٩١
١٠٤.	﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ﴾	٣٠	الأنفال	٢٠
١٠٥.	﴿وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ وَلَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾	٤٣	الأنفال	١٢٦، ١٢٧

١٠٦.	﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِيٓ أَعْيُنِهِمْ﴾	٤٤	الأنفال	١٨٤، ١٨٥
١٠٧.	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾	٥٩	الأنفال	١٣٥
١٠٨.	﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾	٦٠	الأنفال	٣٠، ٣١
١٠٩.	﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾	٧١	الأنفال	٦٤
١١٠.	﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾	٢٥	التوبة	١٢٢
١١١.	﴿أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾	٦٤	التوبة	٧٠
١١٢.	﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾	٧٧	التوبة	١٤٥، ١٤٦
١١٣.	﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾	٨١	التوبة	١١٩، ١٢٠
١١٤.	﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾	٩٠	التوبة	١٤٠، ١٤١
١١٥.	﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾	٩٤	التوبة	٧٠
١١٦.	﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	١٠٥	التوبة	٦٩
١١٧.	﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾	٣	يونس	١٢٢
١١٨.	﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾	١٥	يونس	١٣
١١٩.	﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾	٦٧	يونس	١٠١
١٢٠.	﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾	٧١	يونس	١٠٣
١٢١.	﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾	٩٢	يونس	٧١
١٢٢.	﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾	١٠٣	يونس	٧١
١٢٣.	﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾	١	هود	١١١
١٢٤.	﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾	٢٨	هود	٤٤، ٤٥
١٢٥.	﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾	٣٢	هود	١٨٦
١٢٦.	﴿فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾	٦٣	هود	١١٤
١٢٧.	﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ﴾	٨٢	هود	١٧٩
١٢٨.	﴿مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ﴾	٨٣	هود	١٧٩
١٢٩.	﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾	٥	يوسف	١٦٥
١٣٠.	﴿وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾	١٥	يوسف	١٠٣
١٣١.	﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾	١٩	يوسف	١٢٤
١٣٢.	﴿أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾	٢١	يوسف	٥٦

١٣٣.	﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾	٢٣	يوسف	٧، ٧٨
١٣٤.	﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾	٣١	يوسف	١٥٥
١٣٥.	﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾	٣٦	يوسف	٧٠
١٣٦.	﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾	٤٥	يوسف	٧٠
١٣٧.	﴿يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ﴾	٤٨	يوسف	١٧٢
١٣٨.	﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾	٥٣	يوسف	٩٧
١٣٩.	﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٥٦	يوسف	٦٥
١٤٠.	﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾	٧٠	يوسف	٩٤
١٤١.	﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾	١٠٢	يوسف	١٠٣
١٤٢.	﴿فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ﴾	١١٠	يوسف	٧١
١٤٣.	﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾	٣	الرعد	٤٩
١٤٤.	﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾	١١	الرعد	١٤٥، ١٤٦
١٤٥.	﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾	١٢	الرعد	٨٢
١٤٦.	﴿وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾	٣٦	الرعد	١٦٢
١٤٧.	﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٣٩	الرعد	٢٠، ٢١
١٤٨.	﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾	٤١	الرعد	١٤٥، ١٤٧
١٤٩.	﴿وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾	٤٩	إبراهيم	١٥٢
١٥٠.	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	٩	الحجر	و
١٥١.	﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾	٢١	الحجر	٣٩، ٧٥
١٥٢.	﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾	٥٩	الحجر	٧١
١٥٣.	﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ﴾	٨٣	الحجر	١٨١
١٥٤.	﴿لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾	١٠	النحل	١٧٩
١٥٥.	﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	٤٤	النحل	٧٥
١٥٦.	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾	٦٢	النحل	١٤٩
١٥٧.	﴿فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾	٦٩	النحل	١٧٦
١٥٨.	﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾	٨٣	النحل	١٦٢
١٥٩.	﴿وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾	٩٢	النحل	١٦٦

١٦٠.	﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾	١٣	الإسراء	٨٥
١٦١.	﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾	١٤	الإسراء	٨٥
١٦٢.	﴿عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾	١٨	الإسراء	٣٨، ٣٩
١٦٣.	﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾	٢٤	الإسراء	١٧٧، ١٧٨
١٦٤.	﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾	٦٢	الإسراء	٥٧
١٦٥.	﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾	٦٦	الإسراء	٤٣
١٦٦.	﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن نَّخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾	٦٨	الإسراء	٤٨
١٦٧.	﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم﴾	٦٩	الإسراء	٤٧، ٤٨
١٦٨.	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾	٧٠	الإسراء	٥٦
١٦٩.	﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾	٩٥	الإسراء	٧٨، ٨١
١٧٠.	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾	١٠٥	الإسراء	٩٩
١٧١.	﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾	١١١	الإسراء	١٥٥
١٧٢.	﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾	٤٠	الكهف	١٨١
١٧٣.	﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾	٤٩	الكهف	٧٠
١٧٤.	﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾	٥٨	الكهف	٣٦، ٣٨
١٧٥.	﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾	٧٠	الكهف	١٠٨
١٧٦.	﴿أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾	٨١	الكهف	١١، ١٣
١٧٧.	﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾	٨٤	الكهف	٦٥
١٧٨.	﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾	٦٠	مريم	٨٦
١٧٩.	﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾	٦١	مريم	٨٦
١٨٠.	﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾	٦٣	مريم	٨٦
١٨١.	﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾	٧٢	مريم	٧١
١٨٢.	﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾	٣٩	طه	١٥٨
١٨٣.	﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾	٦٤	طه	١٠٣
١٨٤.	﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ﴾	٧٣	طه	١٠٦
١٨٥.	﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾	٨٣	طه	٣٦
١٨٦.	﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾	٨٤	طه	٣٦

١٨٧.	﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾	٩٧	طه	١٧٠
١٨٨.	﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾	١١٣	طه	١٠٨
١٨٩.	﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ﴾	١١٤	طه	٣٦
١٩٠.	﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾	١	الأنبياء	١٤٣
١٩١.	﴿مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾	٢	الأنبياء	١٠٨
١٩٢.	﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾	٦٨	الأنبياء	١٧٠
١٩٣.	﴿لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾	٨٠	الأنبياء	١٧٢
١٩٤.	﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	الأنبياء	٧١
١٩٥.	﴿وَٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾	٩١	الأنبياء	١٧٣
١٩٦.	﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾	١٠١	الأنبياء	١٥
١٩٧.	﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾	١٠٩	الأنبياء	٩٤
١٩٨.	﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾	٢٧	الحج	٩٤، ٩٦
١٩٩.	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾	٢٩	الحج	١٩٢
٢٠٠.	﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾	٣٠	الحج	٤٠، ٤١، ٤٢
٢٠١.	﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾	٣٢	الحج	٤٠، ٤١
٢٠٢.	﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	٣٧	الحج	١٥٥
٢٠٣.	﴿سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾	٥١	الحج	١٣٥
٢٠٤.	﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾	٥٢	الحج	١١١
٢٠٥.	﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾	٧٨	المؤمنون	٨٣
٢٠٦.	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْغَٰفِلَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾	٢٣	النور	١٧٣
٢٠٧.	﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ﴾	٢٥	النور	١٩٣
٢٠٨.	﴿أُو۟لَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾	٢٦	النور	٩٧
٢٠٩.	﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟ وَتُسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾	٢٧	النور	١٢٨
٢١٠.	﴿فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾	٣٩	النور	١٩٣
٢١١.	﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾	٥٥	النور	١١
٢١٢.	﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾	٦١	النور	١٢٨
٢١٣.	﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾	٨	الفرقان	١٥٨

٢١٤.	﴿وَإِذَآ أُلۡقُواْ مِنۡهَا مَكَانٗا ضَيِّقٗا مُّقَرَّنِينَ﴾	١٣	الفرقان	١٥٢
٢١٥.	﴿وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلٗا﴾	٢٥	الفرقان	٧٥
٢١٦.	﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾	٣٢	الفرقان	٧٨، ٨٠
٢١٧.	﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖ﴾	٧٠	الفرقان	١٣
٢١٨.	﴿قَالَ أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا﴾	١٨	الشعراء	١٧٧، ١٧٨
٢١٩.	﴿فَأَلۡقَوۡاْ حِبَالَهُمۡ وَعِصِيَّهُمۡ﴾	٤٤	الشعراء	١٥٨
٢٢٠.	﴿أَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ﴾	١٨١	الشعراء	١١٤
٢٢١.	﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ﴾	١٠	النمل	١٤٨
٢٢٢.	﴿قَالَ نَكِّرُواْ لَهَا عَرۡشَهَا﴾	٤١	النمل	١٦٢، ١٦٣
٢٢٣.	﴿وَأَصۡبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾	١٠	القصص	١٨١
٢٢٤.	﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡ﴾	٣١	القصص	١٤٨
٢٢٥.	﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقۡتُلُوهُ أَوۡ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	٢٤	العنكبوت	٧٣، ١٧٠
٢٢٦.	﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ﴾	٣٢	العنكبوت	٧١
٢٢٧.	﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهۡلَكَ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾	٣٣	العنكبوت	٧١
٢٢٨.	﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا﴾	٣٤	العنكبوت	٧٥
٢٢٩.	﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	٥٠	العنكبوت	٨١
٢٣٠.	﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ﴾	١٧	الروم	١٨١
٢٣١.	﴿مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾	٣٩	الروم	١٣٢، ١٧٧
٢٣٢.	﴿وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا﴾	٢٢	الأحزاب	١٢٨
٢٣٣.	﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾	٥٦	الأحزاب	١٢٩
٢٣٤.	﴿فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ﴾	٦٩	الأحزاب	٩٧، ٩٨
٢٣٥.	﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوۡ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾	٥	سبأ	١٣٥
٢٣٦.	﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾	١٩	سبأ	١٥، ١٤١
٢٣٧.	﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ﴾	٣٧	سبأ	١٣٢
٢٣٨.	﴿وَٱلَّذِينَ يَسۡعَوۡنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾	٣٨	سبأ	١٣٥
٢٣٩.	﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾	٣٩	سبأ	١١٩
٢٤٠.	﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾	١٤	يس	١٧٤

٢٤١.	﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾	٧١	يس	١٥٢
٢٤٢.	﴿وَذَلَّلْنَـٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	يس	١٥٢، ١٧٥
٢٤٣.	﴿فَبَشَّرْنَـٰهُ بِغُلَـٰمٍ حَلِيمٍ﴾	١٠١	الصافات	٩٩
٢٤٤.	﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾	١٠٣	الصافات	١٢٦
٢٤٥.	﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾	١٣٧	الصافات	١٨١
٢٤٦.	﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾	١٦	ص	٣٩
٢٤٧.	﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾	٢٣	ص	٥٨
٢٤٨.	﴿وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ﴾	٣٨	ص	١٥٢
٢٤٩.	﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ﴾	٣٥	الزمر	١٣٠
٢٥٠.	﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ﴾	٦١	الزمر	٧١
٢٥١.	﴿وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾	٣٠	فصلت	٩٩
٢٥٢.	﴿قَالُوٓاْ ءَاذَنَّـٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾	٤٧	فصلت	٩٤
٢٥٣.	﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٢٧	الشورى	٣٩
٢٥٤.	﴿مَآءً بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾	١١	الزخرف	٨٤
٢٥٥.	﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَـٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾	١٣	الزخرف	١٥٢، ١٧٥
٢٥٦.	﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾	١٨	الزخرف	٨٢، ٨٣، ١٦٥، ١٦٦
٢٥٧.	﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾	٥٢	الزخرف	١٦٥، ١٦٦
٢٥٨.	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾	٥٩	الزخرف	١٩٠
٢٥٩.	﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا﴾	٣٤	الجاثية	١٥٠
٢٦٠.	﴿وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾	٢٣	الأحقاف	١٧
٢٦١.	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	الأحقاف	٦٥
٢٦٢.	﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾	٢٠	محمد	٧٥، ١١١
٢٦٣.	﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾	٢٣	محمد	٤٤، ٤٥
٢٦٤.	﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾	١٦	الفتح	١٢٧
٢٦٥.	﴿وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾	١٨	الفتح	١٦٧
٢٦٦.	﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾	٧	الحجرات	١٠٥، ١٠٦، ١٨٢
٢٦٧.	﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾	٨	ق	١٠١، ١٠٢

٢٦٨.	﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾	٤	الذاريات	١٥٤
٢٦٩.	﴿حِجَارَةً مِّن طِينٍ﴾	٣٣	الذاريات	١٧٩
٢٧٠.	﴿مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾	٣٤	الذاريات	١٧٩
٢٧١.	﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾	٣٧	النجم	١٩٢
٢٧٢.	﴿مِن نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَىٰ﴾	٤٦	النجم	١٦٠
٢٧٣.	﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ﴾	٣٨	القمر	١٨١
٢٧٤.	﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾	٩	الرحمن	١١٤
٢٧٥.	﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾	١٧	الواقعة	١١٦
٢٧٦.	﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾	٣٥	الواقعة	٨٢
٢٧٧.	﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾	٥٨	الواقعة	١٦٠
٢٧٨.	﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾	٩٤	الواقعة	٣٢، ٣٣
٢٧٩.	﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٢	الحشر	٢٢
٢٨٠.	﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾	١٣	الحشر	٣١
٢٨١.	﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾	١٤	الحشر	١٧٢، ١٧٣
٢٨٢.	﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾	١٠	الممتحنة	١٨٨
٢٨٣.	﴿تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	١٠	الصف	٧١
٢٨٤.	﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾	١	الطلاق	١٠٨
٢٨٥.	﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾	٥	الطلاق	٤٠
٢٨٦.	﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾	٣	التحريم	٦٨
٢٨٧.	﴿أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾	٥	التحريم	١١، ١٤
٢٨٨.	﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾	١٥	الملك	١٧٦
٢٨٩.	﴿فَتَنَادَوْاْ مُصْبِحِينَ﴾	٢١	القلم	١٨١
٢٩٠.	﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾	٣٢	القلم	١١
٢٩١.	﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾	٣١	الحاقة	٣٢، ٣٣
٢٩٢.	﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾	١١	المعارج	١٠١، ١٠٢
٢٩٣.	﴿تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾	١٧	المعارج	١٢٢
٢٩٤.	﴿وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ﴾	١٨	المعارج	١٣٨

٢٩٥.	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾	٥	نوح	١٨٦
٢٩٦.	﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾	١٤	الجن	١٢٧
٢٩٧.	﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾	٥	المزمل	١٥٨
٢٩٨.	﴿وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا﴾	١١	المزمل	٦٦
٢٩٩.	﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	٣	المدثر	١٥٥
٣٠٠.	﴿وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾	٣٣	المدثر	١٢٢
٣٠١.	﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾	٥٢	المدثر	٨٤، ٨٥
٣٠٢.	﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١	القيامة	١٥٤
٣٠٣.	﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾	٣٧	القيامة	١٦٠
٣٠٤.	﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾	١١	الإنسان	١٥٨، ١٥٩
٣٠٥.	﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾	١٤	الإنسان	١٧٥، ١٧٦
٣٠٦.	﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾	١٩	الإنسان	١١٦
٣٠٧.	﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾	٥	النازعات	١٢٢، ١٥٤
٣٠٨.	﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾	١٧	عبس	١٣٠
٣٠٩.	﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾	١٠	التكوير	٨٤، ٨٥
٣١٠.	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾	٣	المطففين	١١٤
٣١١.	﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾	٣٦	المطففين	١٦٧، ١٦٨
٣١٢.	﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيرًا﴾	١٢	الانشقاق	٣٢
٣١٣.	﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾	١٧	الطارق	٦٦، ٦٧
٣١٤.	﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾	٤	الغاشية	٣٢
٣١٥.	﴿فَأَكْثَرُواْ فِيهَا ٱلْفَسَادَ﴾	١٢	الفجر	١٨٦
٣١٦.	﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ﴾	١٥	الفجر	١٩٠
٣١٧.	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	١١	الضحى	١٠٨، ١٠٩
٣١٨.	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	٤	الزلزلة	١٠٨
٣١٩.	﴿ٱلَّذِي جَمَّعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾	٢	الهُمَزَة	١٠٣، ١٣٧
٣٢٠.	﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾	٣	الهُمَزَة	١١٦
٣٢١.	﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾	٢	الفيل	٣٤، ٣٥

فهرس الأحاديث النبوية الشَّريفة

#	الحديث أو طرفه	رقم الصفحة
١.	«أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ»	١٤٩
٢.	«مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلاَنِ؛ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا»	١١٩، ١٢٠
٣.	«مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ؛ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً»	١٤٧
٤.	«مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ»	١٧٧
٥.	«وَلَكَ عَلَيَّ لَأُعَمِّيَنَّ عَلَى مَنْ وَرَائِي»	٤٦
٦.	«وَيْحَكِ، أَوَهَبِلْتِ، أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ»	٨٦
٧.	«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ وَصَلاَةِ العَصْرِ»	١٤٦

مُلْحَق التَّرْجَمَة لِلأَعْلَام

#	العَلَم	الترجمة	رقم الصفحة
١.	**ابْنُ إِدْرِيسَ**	هو الإمام أبو بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس، من علماء القرن الرابع الهجري، نشأ بالبصرة وتلقى العلمَ عن شيوخِها، ويغلبُ عليه التأثر بالمدرسةِ البصريَّةِ. لَمْ تذكره أيٌّ من كتب التَّراجم. [ابن إدريس، الكتاب المختار/ مقدمة التحقيق ص٤٣-٥٥].	١٦، ٢٨، ٨٩
٢.	**الحَرَالِّي**	هو العلَّامة المُتَفنِّن أبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ بنِ حسنٍ التُّجِيبيُّ الحَرَالِّيُّ المَرَّاكشيُّ، وُلِدَ بمَرَّاكُش في المغرب، وسكنَ حماة، صَنَّفَ في التَّفسيرِ والمنطقِ، وفي شرحِ أسماءِ الله الحسنى. ماتَ سنة ٦٣٧هـ. [الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٧].	٢٧
٣.	**الحَوْفِي**	هُوَ الإمامُ العَلَّامةُ أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيمَ بنِ سعيدِ بنِ يوسُفَ الحَوْفِيُّ الشبراويُّ النَّحْوِيُّ، كان عالمًا بالعربيَّةِ والتَّفسيرِ، وقَدْ صَنَّفَ فيهما مُصَنَّفاتٍ كثيرةً. تُوُفِّيَ سنة ٤٣٠هـ. [ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠، ٣٠١].	٩٧
٤.	**السِّيوَاسِي**	هو شهابُ الدين أحمدُ بنُ محمود السِّيوَاسي، وُلِدَ في سِيوَاس وتعلَّمَ بِهَا، وهو مُفَسِّرٌ وفَقِيهٌ مِنْ فقهاءِ الحَنَفِيَّة. تُوُفِّيَ سنة ٨٦٠هـ. [الزركلي، الأعلام ١/ ٢٥٤، ٢٥٥].	١٩، ٥٦، ١١٢
٥.	**الفَيُّومِي**	هو أبو العبَّاس أحمد بن محمد الفَيُّوميُّ الحَمَوِيُّ، أخذ عن أبي حيَّانَ، وكان ماهرًا متميِّزًا في العربيَّة، عارفًا بالفقهِ وغيرِهِ منَ العلوم. مات سنة ٧٧٠هـ تقريبًا. [السيوطي، بغية الوعاة ١/ ٣٨٩].	١٢، ٣٦، ٤٠، ٤٨، ٩٩، ١٤٣
٦.	**ابْنُ القَطَّاعِ**	هو الإمام أبو القاسم علي بن جعفر بن محمد، المعروف بابن القطاع السعدي الصقلي، كان إمامًا في اللغة، ولَهُ تصانيفُ نافعةٌ. وُلِدَ في مِصْر، وماتَ فيها سنة ٥١٥هـ. [ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٢-٣٢٤].	١٤٦

٧.	**المُطَرِّزِي**	هو الإمام أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي الحنفي النَّحْوِي، وُلِدَ عامَ ثُوُفِّيَ الزَّمَخْشري، وكان عالمًا في فنونِ الأدبِ، داعيًا إلى الاعتزالِ. مات سنة ٦١٠هـ، ورُثِيَ بأكثرَ مِنْ ٣٠٠ قصيدة. [الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٨].	٣٦، ٣٧
٨.	**المَظْهَرِي**	هو محمد ثناء الله الباني النقشبندي الهندي المظهري، مُفَسِّرٌ وفقيهٌ حَنَفِيٌّ مِنْ أهلِ الهند، توفي سنة ١٢١٦هـ. [نويهض، معجم المفسرين ٢/ ٥٠٧].	٥٠
٩.	**النَّخْجُوَانِي**	هو نعمة الله بن محمود النَّخْجُواني، ويُعْرَف بالشيخ علوان، نسبته إلى نخجوان من بلاد القفقاس، وهو مُفَسِّرٌ مُتَصَوِّفٌ. مات سنة ٩٢٠هـ. [الزركلي، الأعلام ٨/ ٣٩].	٣٧
١٠.	**نَشْوَانُ الحِمْيَرِي**	هو الفقيهُ العلَّامةُ أبو سعيد نشوان بن سعيد بن نشوان اليمني الحِمْيَرِي المُعْتَزِلي النَّحْوِي اللُّغَوِي، كان عالمًا مُتَفَنِّنًا، عارفًا بالنَّحوِ واللغةِ والأصولِ والأنسابِ وسائرِ فنونِ الأدبِ. مات سنة ٥٧٣هـ. [السيوطي، بغية الوعاة ٢/ ٣١٣].	١٥، ٤٠

فهرس المراجع

١. الآلوسي، شهاب الدين أبو الفضل محمود بن عبد الله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢. الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي – بيروت/ دمشق.

٣. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، **البديع في علم العربية**، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤. أحمد، أحمد إبراهيم صالح، **الصيغتان الفعليتان (أفعل) و(فعَّل) من الجذر نفسه ودلالاتهما في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية – عمان، ٢٠٠٩م.

٥. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٦. ابن إدريس، أبو بكر أحمد بن عبيد الله، **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، تحقيق: عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٧. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٨. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **معاني القراءات**، تحقيق: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٩. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٠. ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١١. الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

١٢. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٤. أبو البركات النسفي، عبد الله بن أحمد، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٥. البروسوي، أبو الفداء إسماعيل حقي، **روح البيان في تفسير القرآن**، دار الفكر – بيروت.

١٦. البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

١٧. البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.

١٨. بيان الحق النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، **باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن**، تحقيق: سعاد صالح بابقي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٩. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٠. ابن التركماني، علي بن عثمان، **بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢١. ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم، **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٢. توفيق أسعد، **صيغة أفعل ودلالاتها في القرآن الكريم**، منشأة المعارف – الإسكندرية، ١٩٩٠م.

٢٣. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير – جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

٢٤. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **درج الدرر في تفسير الآي والسور**، تحقيق: وليد أحمد الحسين وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة – بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٢٥. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **المفتاح في الصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد،

مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٦. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٢٧. ابن جزي، أبو القاسم محمد بن أحمد، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٨. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٩. الجلالان المحلي والسيوطي، محمد بن أحمد وعبد الرحمن بن أبي بكر، **تفسير الجلالين**، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى.

٣٠. الجمل، سليمان بن عمر، **حاشية الجمل على الجلالين**، تصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣١. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **المنصف**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

٣٣. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٤. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٥. الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، **التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله النبالي وبشير العمري، دار البشائر الإسلامية – بيروت.

٣٦. أبو حفص النسفي، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد، **التيسير في التفسير**، تحقيق: ماهر أديب حبوش وآخرين، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٣٧. الحملاوي، أحمد بن محمد، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله،

مكتبة الرشد – الرياض.

٣٨. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣٩. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٠. الخازن، أبو الحسن علي بن محمد، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤١. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٤٢. الخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، مطبعة بولاق – القاهرة، ١٢٨٥هـ.

٤٣. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٠٠-١٩٩٤م.

٤٤. الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٥. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤٧. الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، **مفاتيح الغيب**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٨. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين، كلية الآداب – جامعة طنطا، ودار الوطن – الرياض، وكلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٤٢٤هـ، ١٩٩٩م – ٢٠٠٣م.

٤٩. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان

عدنان الداودي، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠. رضا، محمد رشيد بن علي، **تفسير المنار**، الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ١٩٩٠م.

٥١. الرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٥٢. ركن الدين الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٥٣. الزبيدي، مرتضى أبو الفيض محمد بن محمد، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٤. ابن الزبير الغرناطي، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، **ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل**، تحقيق: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٥. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٦. الزحيلي، وهبة مصطفى، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، دار الفكر المعاصر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٥٧. الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٥٨. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، **الأعلام**، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٥٩. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦٠. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٦١. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٦٢. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦٣. أبو زهرة، محمد بن أحمد، **زهرة التفاسير**، دار الفكر العربي.

٦٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٦٥. السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد، **أصول السرخسي**، دار المعرفة – بيروت.

٦٦. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٦٧. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد، **بحر العلوم**، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٦٨. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.

٦٩. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧٠. السوالقة، سكينة محمد عبد الكريم، **معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم – دراسة وصفية إحصائية**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٨م.

٧١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٧٢. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٧٣. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧٤. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٧٥. السيواسي، أحمد بن محمود، **عيون التفاسير للفضلاء السماسير**، تحقيق: بهاء الدين الدارتما، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٧٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا.

٧٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار**، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٥م.

٧٨. الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد، **حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

٧٩. الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٠. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار ابن كثير – دمشق، ودار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨١. شيخ زاده، محمد محيي الدين بن مصطفى، **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، تصحيح: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٢. الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير**، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٨٣. الصاحب ابن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٨٤. الصاوي، أحمد بن محمد الخلوتي، **حاشية الصاوي على الجلالين**، تصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ.

٨٥. الصُحاري، سلمة بن مسلم، **الإبانة في اللغة العربية**، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة التراث القومي والثقافة – سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٨٦. الطباطبائي، محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن**، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم، إيران.

٨٧. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٨٨. طنطاوي، محمد سيد، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧–١٩٩٨م.

٨٩. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٩٠. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، تحقيق: إياد محمد الغوج وآخرين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – دبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

٩١. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤م.

٩٢. العاني، عبد القادر بن مُلَّا حويش، **بيان المعاني**، مطبعة الترقي – دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٥م.

٩٣. عبد الباقي، محمد فؤاد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.

٩٤. أبو عبيد، القاسم بن سلام، **الأمثال**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٩٥. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١هـ.

٩٦. ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٩٧. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **جمهرة الأمثال**، دار الفكر – بيروت.

٩٨. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٩٩. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٠٠. العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦هـ.

١٠١. العكبري، محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٠٢. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث – دمشق/ بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٠٣. عناني، إبراهيم عناني عطية، رسالة دكتوراة بعنوان: "**البرهان في علوم القرآن للإمام الحوفي – سورة يوسف دراسةً وتحقيقًا**"، جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.

١٠٤. غلام ثعلب، أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، **ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن**، تحقيق: محمد يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٠٥. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، **معجم ديوان الأدب**، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر – القاهرة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٠٦. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٧. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

١٠٨. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٤١٦هـ، ١٩٧٣م-١٩٩٦م.

١٠٩. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١١٠. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية – بيروت.

١١١. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١١٢. القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١١٣. القشيري، عبد الكريم بن هوازن، **لطائف الإشارات**، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة

للكتاب – مصر، الطبعة الثالثة.

١١٤. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١١٥. قطرب، أبو علي محمد بن المستنير، **معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه**، تحقيق: محمد لقريز، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.

١١٦. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، مراجعة وتقديم: عبد الله إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – صيدا، بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١١٧. القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، **حاشية القونوي على البيضاوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١١٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١١٩. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنتخب من غريب كلام العرب**، تحقيق: محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٢٠. الكرماني، شمس القراء أبو عبد الله محمد بن نصر، **شواذ القراءات**، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ – بيروت.

١٢١. الكرماني، تاج القراء أبو القاسم محمود بن حمزة، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

١٢٢. ابن كمال باشا، شهاب الدين أحمد بن سليمان، **تفسير ابن كمال باشا**، تحقيق: ماهر أديب حبوش، مكتبة الإرشاد – إسطنبول، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

١٢٣. لبيد، أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري، **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٢٤. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، **تأويلات أهل السنة**، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

١٢٥. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **إكمال الإعلام بتثليث الكلام**، تحقيق: سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٢٦. ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

١٢٧. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **النكت والعيون**، تحقيق: السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٨. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

١٢٩. المرندي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، **قرة عين القراء في القراءات**، تحقيق: نسيبة عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية، ١٤٣٩هـ.

١٣٠. ابن أبي مريم الشيرازي، أبو عبد الله نصر بن علي، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٣١. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة، ١٣٧٤هـ – ١٩٩٥م.

١٣٢. المطرزي، برهان الدين أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المعرب**، دار الكتاب العربي – بيروت.

١٣٣. المطعني، عبد العظيم إبراهيم محمد، **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم**، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

١٣٤. المظهري، محمد ثناء الله، **التفسير المظهري**، تحقيق: غلام نبي التونسي، مكتبة الرشدية – باكستان، ١٤١٢هـ.

١٣٥. المفضل بن سلمة، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، **الفاخر**، تحقيق: محمد علي النجار، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.

١٣٦. المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد، **أمثال العرب**، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

١٣٧. مكي بن أبي طالب، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

١٣٨. المنتجب الهمذاني، منتجب الدين بن أبي العز، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق:

محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٣٩. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٤٠. المهايمي، أبو الحسن علي بن أحمد، **تبصير الرحمن وتيسير المنان**، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٤١. المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، **التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**، تحقيق: محمد زياد شعبان وفرح نصري شيخ البزورية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

١٤٢. المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار، **شرح الهداية**، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٤٣. الميداني، عبد الرحمن بن حسن حبنكة، **معارج التفكر ودقائق التدبر**، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٤. أبو النجم العجلي، الفضل بن قدامة، **ديوان أبي النجم العجلي**، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٤٥. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٤٦. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٤٧. النخجواني، نعمة الله بن محمود، **الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية**، دار ركابي للنشر – الغورية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٤٨. نشوان الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٤٩. النوزاوازي، محمد بن أبي نصر، **المغني في القراءات**، تحقيق: محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

١٥٠. نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

١٥١. النيسابوري، نظام الدين الحسين بن محمد القمي، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٥٢. الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، **الغريبين في القرآن والحديث**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٥٣. الهواري، هود بن محكم، **تفسير كتاب الله العزيز**، تحقيق: بالحاج بن سعيد الشريفي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٥٤. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **التفسير البسيط**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي – جامعة محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٥٥. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم – دمشق، والدار الشامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥٦. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٥٧. الواسطي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٥٨. اليزيدي، عبد الله بن يحيى، **غريب القرآن وتفسيره**، تحقيق: محمد سليم الحاج، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٩. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل**، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

الروابط:

- ٨Hkh-٥Qsz٠https://www.youtube.com/watch?v=L
- https://www.youtube.com/watch?v=JdvVqN٥MaO٨

فهرس الموضوعات

إِقْرَارٌ ..... أ

شُكْرٌ وعِرْفَانٌ ..... ب

مُلَخَّص ..... ج

المقدمة ١

تَمْـهِـيــدٌ ١١

أَوَّلًا: زِيَادَاتُ الأَفْعَالِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ١٢

ثَانِيًا: مَعَانِي صِيغَةِ (أَفْعَلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ١٥

ثَالِثًا: مَعَانِي صِيغَةِ (فَعَّلَ) فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ١٧

رَابِعًا: صِيغَتَا (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ) واشْتِقَاقَاتُهُمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ١٩

الفَصْلُ الأَوَّلُ: المَوَاضِعُ الَّتِي ظَاهِرُهَا اتِّحادُ مَعَانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ٢٠

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبْدَلَ) وَ(بَدَّلَ) ٢١

المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْعَدَ) وَ(بَعَّدَ) ٢٥

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْلَغَ) وَ(بَلَّغَ) ٢٧

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَثْبَتَ) وَ(ثَبَّتَ) ٣٠

المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَخْرَبَ) وَ(خَرَّبَ) ٣٢

المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذْكَرَ) وَ(ذَكَّرَ) ٣٥

المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَنْسَى) وَ(نَسَّى) ٣٨

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَرْهَبَ) وَ(رَهَّبَ) ٤٠

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْلَى) وَ(صَلَّى) ٤٢

المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَضَلَّ) وَ(ضَلَّلَ) ٤٤

المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَعْجَلَ) وَ(عَجَّل) ٤٦

المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَعْظَمَ) وَ(عَظَّمَ) ٥٠
المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَعْمَى) وَ(عَمَّى) ٥٤
المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَغْرَقَ) وَ(غَرَّقَ) ٥٧
المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَغْشَى) وَ(غَشَّى) ٥٩
المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَكْذَبَ) وَ(كَذَّبَ) ٦٣
المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْرَمَ) وَ(كَرَّمَ) ٦٦
المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَكْفَلَ) وَ(كَفَّلَ) ٦٨
المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَكْمَلَ) وَ(كَمَّلَ) ٧٠
المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَمْتَعَ) وَ(مَتَّعَ) ٧٢
المَبْحَثُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْكَنَ) وَ(مَكَّنَ) ٧٤
المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَمْهَلَ) وَ(مَهَّلَ) ٧٦
المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْبَأَ) وَ(نَبَّأَ) ٧٨
المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْجَى) وَ(نَجَّى) ٨١
المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْزَلَ) وَ(نَزَّلَ) ٨٥
المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَأَ) وَ(نَشَّأَ) ٩٢
المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَنْشَرَ) وَ(نَشَّرَ) ٩٤
المَبْحَثُ الثَّامِنُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْرَثَ) وَ(وَرَّثَ) ٩٦
المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَوْصَى) وَ(وَصَّى) ٩٨
المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَوْهَنَ) وَ(وَهَّنَ) ١٠١
الفَصْلُ الثَّانِي: المَوَاضِعُ الَّتِي ظَاهِرُهَا اخْتِلَافُ مَعَانِي صِيغَتَيْ (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ١٠٣
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (آذَنَ) وَ(أَذَّنَ) ١٠٤
المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَبْرَأَ) وَ(بَرَّأَ) ١٠٧
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَبْشَرَ) وَ(بَشَّرَ) ١٠٩

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَبْصَرَ) وَ(بَصَّرَ) ١١١
المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَجْمَعَ) وَ(جَمَّعَ) ١١٣
المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَحَبَّ) وَ(حَبَّبَ) ١١٦
المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَكْرَهَ) وَ(كَرَّهَ) ١١٧
المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَحْدَثَ) وَ(حَدَّثَ) ١١٩
المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَحْكَمَ) وَ(حَكَّمَ) ١٢٢
المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَحْيَا) وَ(حَيَّا) ١٢٤
المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَخْسَرَ) وَ(خَسَّرَ) ١٢٥
المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَخْلَدَ) وَ(خَلَّدَ) ١٢٧
المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَخْلَفَ) وَ(خَلَّفَ) ١٣٠
المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَدْبَرَ) وَ(دَبَّرَ) ١٣٣
المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَدْلَى) وَ(دَلَّى) ١٣٥
المَبْحَثُ السَّادِسَ عَشَرَ: (أَسْلَمَ) وَ(سَلَّمَ) ١٣٧
المَبْحَثُ السَّابِعَ عَشَرَ: (أَكْفَرَ) وَ(كَفَّرَ) ١٤١
المَبْحَثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: (أَضْعَفَ) وَ(ضَعَّفَ) ١٤٣
المَبْحَثُ التَّاسِعَ عَشَرَ: (أَعْجَزَ) وَ(عَجَّزَ) ١٤٦
المَبْحَثُ العِشْرُونَ: (أَعَدَّ) و(عَدَّدَ) ١٤٨
المَبْحَثُ الحَادِي والعِشْرُونَ: (أَعْذَرَ) وَ(عَذَّرَ) ١٥١
المَبْحَثُ الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: (أَعْرَضَ) وَ(عَرَّضَ) ١٥٤
المَبْحَثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ: (أَعْقَبَ) وَ(عَقَّبَ) ١٥٦
المَبْحَثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَفْرَطَ) وَ(فَرَّطَ) ١٦٠
المَبْحَثُ الخَامِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْرَنَ) وَ(قَرَّنَ) ١٦٣
المَبْحَثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ: (أَقْسَمَ) وَ(قَسَّمَ) ١٦٥

المَبْحَثُ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَكْبَرَ) وَ(كَبَّرَ) ١٦٦
المَبْحَثُ الثَّامِنُ والعِشْرُونَ: (أَلْقَى) وَ(لَقَّى)..... ١٦٩
المَبْحَثُ التَّاسِعُ وَالعِشْرُونَ: (أَمْنَى) وَ(مَنَّى) ١٧١
المَبْحَثُ الثَّلَاثُونَ: (أَنْكَرَ) وَ(نَكَّرَ) ١٧٣
الفَصْلُ الثَّالِثُ: المَوَاضِعُ الَّتِي تَحْتَمِلُ الاتِّحَادَ وَالاخْتِلَافَ فِي مَعَانِي صِيغَتَيْ: (أَفْعَلَ) وَ(فَعَّلَ) فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ ١٧٥
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: (أَبَانَ) وَ(بَيَّنَ) ١٧٦
المَبْحَثُ الثَّانِي: (أَثَابَ) وَ(ثَوَّبَ) ١٧٨
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: (أَحْرَقَ) وَ(حَرَّقَ)..... ١٨١
المَبْحَثُ الرَّابِعُ: (أَحْصَنَ) وَ(حَصَّنَ)..... ١٨٣
المَبْحَثُ الخَامِسُ: (أَعَزَّ) وَ(عَزَّزَ)..... ١٨٥
المَبْحَثُ السَّادِسُ: (أَذَلَّ) وَ(ذَلَّلَ) ١٨٦
المَبْحَثُ السَّابِعُ: (أَرْبَى) وَ(رَبَّى)..... ١٨٨
المَبْحَثُ الثَّامِنُ: (أَسَامَ) وَ(سَوَّمَ)..... ١٩٠
المَبْحَثُ التَّاسِعُ: (أَصْبَحَ) وَ(صَبَّحَ) ١٩٢
المَبْحَثُ العَاشِرُ: (أَطَاعَ) وَ(طَوَّعَ)..... ١٩٣
المَبْحَثُ الحَادِي عَشَرَ: (أَقَلَّ) وَ(قَلَّلَ) ١٩٥
المَبْحَثُ الثَّانِي عَشَرَ: (أَكْثَرَ) وَ(كَثَّرَ) ١٩٧
المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: (أَمْسَكَ) وَ(مَسَّكَ) ١٩٩
المَبْحَثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: (أَنْعَمَ) وَ(نَعَّمَ)..... ٢٠١
المَبْحَثُ الخَامِسَ عَشَرَ: (أَوْفَى) وَ(وَفَّى) ٢٠٣
الخاتمة ٢٠٥
فهرس الآيات الكريمة..... ٢٠٨

فهرس الأحاديث النبوية الشَّريفة ٢٢٠

مُلْحَق التَّرْجَمَة لِلأَعْلَام ٢٢١

فهرس المراجع ٢٢٣

فهرس الموضوعات ٢٣٦